

المفردات اللغوية

تأليف محمد المكي

اهداءات ٢٠٠٢

أسرة د/ محمد الرحمن بدوي

جمعية د/ محمد الرحمن بدوي للإبداع الثقافي

القاهرة

الفَرْوَقُ اللُّغَوِيَّةُ

للامام الاديب اللغوى أبى هلال العسكري

عن أربع نسخ مخطوطة

عنيت بنشره

مكتبة القديس

يحيى الدين القديس

القاهرة - باب الحلق - حارة الجداوى - ١

(سنة ١٣٥٣ و حقوق الطابع محفوظة)

﴿ كلمة عن حياة المؤلف ﴾

عن معجم الأدباء لياقوت وعبون التواريخ لابن شاكر
وشذرات الذهب لابن العماد وغيرها

هو أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران اللغوى العسكرى .

قال أبو طاهر الساني : سألت الرئيس أبا المظفر محمد بن أبي العباس الأبيوردي رحمه الله بهمدان عنه فأننى عليه ووصفه بالعلم والفقہ (١) معاً ، وقال كان يتميز احتراماً من الطمع والدناءة والتبذل - وذكر فيه فصلاً هو فى سؤالاته عنه - وكان الغالب عليه الأدب والشعر ، وله فى اللغة كتاب وسمه بالتأخيص كتاب مفيد ، وكتاب الصناعتين صناعتى النظم والنثر وهو أيضاً كتاب مفيد جداً (٢) .

ومن جملة من روى عنه : أبو سعد السمان الحافظ بالرى ، وأبو الغنائم بن حماد المقرئ أعلاماً . وأنشدنى أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكرى لنفسه :

قد تعاطاك شباب وتغشاك مشيب
فأنى ما ليس يمضى ومضى ما لا يؤوب
فتأهب لنسقام ليس يشفيه طبيب
لا توهمه بعيداً إنما الآتى قريب

وما أنشدنا القاضى أبو أحمد الموحّد بن محمد بن عبد الواحد الحنفى بتستر قال أنشدنا أبو حكيم أحمد بن إسماعيل العسكرى أنشدنا أبو هلال الحسن ابن عبد الله بن سهل اللغوى لنفسه بالعسكر :

إذا كان مالى مال من يلفظ العجم وحالى فيكم حال من حاك أو حجم
فأين انتفاعى بالاصالة والحيجا وما رجحت كفى على العلم والحكم
ومن ذا الذى فى الناس (٣) يبصر حالى فلا يلعن القرطاس والخبر والقلم

(١) فى نسخة والفقہ، مكان والفقہ . (٢) سيذكر باقى مصنفاته بعد .

(٣) فى عيون التواريخ (فى الدهر) .

ومما أنشدنا القاضي أبو أحمد الحنفى بستر قال أنشدنى أبو حكيم اللغوى
قال أنشدنا أبو هلال العسكرى لنفسه :

جلوسى فى سوق أبيع وأشتري دليل على أن الانام قروء
ولا خير فى قوم تذلل كرامهم ويعظم فيهم نذلهم ويسود
وتهمهم عنى رثاءة كسوتى (١) هجاءاً قبيحاً ما عليه مزيد

ومما أنشدناه أبو غالب الحسين بن أحمد بن الحسين القاضى بالسوس قال
أنشدنا المظفر بن طاهر بن الجراح الاستراباذى قال أنشدنى أبو هلال الحسن
ابن عبد الله بن سهل اللغوى العسكرى لنفسه :

باهللاً من القصور تدلى صام وجهى لمقلتيه وصلى
لست أدرى أطال ليلى أم لا كيف يدري بذلك من يقلى
لو تفرغت لاستطالة ليلى ولرعى النجوم كنت غلى

هذا آخر ما ذكره السافى من حال أبى هلال .

قال ياقوت : وهذه الأبيات الأخيرة التى منها * لست أدرى أطال ليلى أم لا *
والبيت الذى بعده رأيت فى بعض الكتب منسوباً إلى خالد السكاك وبالله أعلم (٢).
هذا عن السافى . وذكّر غيره أن أباه هلال كان ابن أخت أبى أحمد العسكرى .
وله من الكتب بعد ما ذكره السافى : كتاب ديوان المعانى وهو من أحسن
الكتب . وكتاب جمهرة الأمثال . كتاب معانى الأدب . كتاب من احتكم
من الخلفاء إلى القضاة . كتاب التبصرة وهو كتاب مفيد . كتاب شرح الحماسة .
كتاب مفاخرة الدرهم والدينار . كتاب المحاسن فى تفسير القرآن خمس مجلدات .
كتاب العمدة . كتاب فضل العظام على العسر . كتاب ما تلحن فيه الخاصة . كتاب
أعلام المعانى فى معانى الشعر . كتاب الأوائىل . كتاب ديوان شعره . كتاب الفرق
بين المعانى (٣) . كتاب نوادر الواحد والجمع . كتاب تصحيح الوجوه والنظائر
قال ياقوت : وأما وفاته فلم يبلغنى فيها شئ ، غير أنى وجدت فى آخر كتاب

(١) فى عيون التواريخ (رثاءة مابسى) . (٢) لعل الغلط من الراوى لأن أباه هلال نفسه ذكر
الآيات فى الجزء الأول من ديوان المعانى فى الصفحة ٣٥ منسوبة إلى خالد السكاك .
(٣) هو كتاب الفروق .

الأوائل من تصنيفه : وفرغنا من إملاء هذا الكتاب يوم الأربعاء لعشر خلت من شعبان سنة ٣٩٥ ، ولبعضهم :

وأحسن ما قرأت على كتاب بخط العسكري أبي هلال
فلو أني جعلت أمير جيش لما فالت إلا بالسؤال
فإن الناس ينهزمون منه وقد ثبتوا لأطراف العوالي
وقال أبو هلال العسكري في تفضيل الشتاء على غيره من الأزمدة :
فترت صبوق وأقصر شجوى وأتاني السرور من كل نحو
إن روح الشتاء خلص روحى من حرور تشوى الوجوه وتكوى
برد الماء والهواء كأن قد سرق البرد من جوانح خلو
ريحه تلمس الصدور فتشقى وغماماته تصوب فتروى
لست أنسى منه دماثة دجن ثم من بعده نصارة صحو
وجنوباً تبشر الأرض بالقطر كما بشر العليل ببرو
وغيوماً مطر زات الخواشي بوميض من البروق وخفو
كلما أرخت السماء عراها جمع القطر بين سفلى وعلو
وهى تعطيك حين هبت شمالاً برد ماء فيها ورقة جو
وترى الأرض في ملالة الحج مثل ريط لبسته فوق فرو
فاستعار العراء (١) منها لباساً سوف يبنى من الرياح بنضو
فكأن الكافور موضع ترب وكان الجمان موضع قرو
وليال أطلن مدة درسى مثلما قد مدد في عمر لهُوى
مر لى بعضها بفقها وبعض بين شعر أخذت فيه ونحو
وحديث كأنه عقد ربا بت أرويه للرجال وتروى
في حديث الرجال روضة أنس بات يرعى بأهل نبل وسرو (٢)
ومن شعره في ارتفاع السفل :

لا يغرنكم علو لثيم فاعلو لا يستحق سفال
فارتفاع التريق فيه فضوح وارتفاع المصلوب فيه نكال

(١) في الأصل « العراء ». (٢) أكثر هذه الأبيات غير موجود في ديوان المعاني الذي سرد فيه كثيراً من شعره بما يدل على كثرة نظم أبي هلال وسعة ديوانه رحمه الله .

﴿ فهرس الكتاب (١) ﴾

الصفحة

- ٢ ترجمة المؤلف ، ٨ المقدمة .
- ١٠ (الباب الاول) في الابانة عن كون اختلاف العبارات والاسماء موجبا
لـاختلاف المعاني في كل لغة ، والقول في الدلالة على الفروق بينهما .
- ١٧ (الباب الثاني) في الفرق بين ما كان من هذا النوع كلاما .
- ٢٥ ومن قبيل الكلام السؤال ، ٢٨ ومن قبيل القول الخبر .
- ٣١ ومن أقسام القول الكذب ، ٣٤ وما يخالف الكذب الصدق ، من قبيل القول الاقرار :
٣٥ ومن قبيل القول الشكر ، ٣٨ وما يخالف ذلك الهجو .
- ٤٠ وما يوصف به الكلام المستقيم ، ٤٢ ومن قبيل الكلام القسم .
- ٤٣ ومن قبيل الكلام التفسير والتأويل ، ٤٤ ومن قبيل القول التحية ومن الكلام الخاص .
- ٤٨ ومن قبيل الكلام النجوى ، ٤٩ ومن قبيل الكلام المنازعة .
- ٥٢ (الباب الثالث) في الفرق بين الدلالة والدليل والاستدلال ، وبين النظر والتأمل ،
وبين النظر والروية ، وما يجري مع ذلك ، ٥٩ وما يجري مع ذلك .
- ٦٠ وما يجري مع الاستدلال القياس .
- ٦٢ (الباب الرابع) في الفرق بين أقسام العلوم وما يجري مع ذلك من الفرق بين
الادراك والوجدان ، وفي الفرق بين ما يضاف العلوم ويخالفها .
- ٦٤ وما يجري مع هذا ، ٦٧ وما يجري مع هذا ، ٦٨ وما يجري مع ذلك وليس منه .
- ٧٧ الفرق بين ما يخالف العلم ويضاده .
- ٨٢ (الباب الخامس) في الفرق بين الحياة والقاء والحي والحيوان ، وبين
الحياة والعيش والروح وما يخالف ذلك ، وفي الفرق بين الحياة والقدرة
والاستطاعة والقوة والقدرة وما يقرب من ذلك ، والفرق بين ما يضاده ويخالفه .

(١) أشرت في آخر الكتاب إلى أن عد أبواب الكتاب في المقدمة يعني عن الفهرس
ثم رأيت هنا متسعا لهذا الفهرس .

- ٨٣ ومما يضاد الحياة الموت ، ٨٨ ومما يجرى مع ذلك .
- ٩٠ الفرق بين ما يضاد القدرة ويخالفها ، ٩٣ ومما يجرى مع هذا .
- ٩٤ (الباب السادس) في الفرق بين القديم والعتيق ، والباقي والدائم وما يجرى مع ذلك .
- ٩٨ (الباب السابع) في الفرق بين أقسام الارادات وما يقرب منها ، وبين أقسام ما يضادها ويخالفها ، وبين أقسام الأفعال .
- ١٠٧ ومما يخالف الاختيار المذكور في هذا الباب الاضطراب .
- ١٠٨ الفرق بين أقسام الأفعال .
- ١١٤ (الباب الثامن) في الفرق بين الفرد والواحد والوحدانية وما يجرى مع ذلك ، وفي الفرق بين ما يخالفه من الكل والجمع ، وما هو من قبيل الجمع من التأليف والتصنيف والنظم والتنضيد ، والمماسمة والمجاورة ، والفرق بين ما يخالف ذلك من الفرق والفصل .
- ١٢٢ الفرق بين ما يخالف الجمع والتأليف ، ١٢٤ ومما يجرى مع هذا الباب .
- ١٢٥ (الباب التاسع) في الفرق بين المثل والشبه والعديل والنظير وما يخالف ذلك : من المختلف والمتضاد والمتنافي وما يجرى مع ذلك .
- ١٢٩ الفرق بين ما يخالف ذلك .
- ١٣٠ (الباب العاشر) في الفرق بين الجسم والجرم ، والشخص والشبح وما يقرب من ذلك .
- ١٣٢ ومما يدخل في هذا الباب ، ومما يجرى مع ذلك .
- ١٣٣ (الباب الحادي عشر) في الفرق بين الأصل والأُس ، والجنس والنوع والصنف ، وما يقرب من ذلك .
- ١٣٥ (الباب الثاني عشر) في الفرق بين القسم والحظ والتصيب وبين السخاء والجود وأقسام العطيات ، وبين الغنى والجلدة وما يخالف ذلك من الفقر والمسكنة .
- ١٤٤ ومما يوافق السخاء المذكور في الباب ، ومما يخالفه البخل .
- ١٤٥ الفرق بين ما يخالف الغنى ، ١٤٦ ومما يخالف الحظ الحرمان والحرف .
- ١٤٧ ومما يخالف التقصان الزيادة ، ١٤٨ ومما يدخل في هذا الباب .

١٤٨ (الباب الثالث عشر) في الفرق بين العز والشرف ، والرياسة والسودد ، وبين الملك والسلطان والدولة والتمكين والنصرة والاعانة ، وبين الكبير والعظيم والفرق بين الحكم والقضاء والقدرة والتقدير وما يجري مع ذلك .

١٥٤ ومما يجري مع ذلك

١٥٨ (الباب الرابع عشر) في الفرق بين الانعام والاحسان وبين النعمة والرحمة والرأفة والنفع والخير ، وبين الحلم والصبر ، والوقار والتؤدة وما يسيل ذلك .

١٦٣ الفرق بين ما يخالف النفع والاحسان من الضر والسوء وغير ذلك مما يجري معه .
١٦٨ ومما يخالف ذلك .

١٦٩ (الباب الخامس عشر) في الفرق بين الحفظ والرعاية والحراسة وما يجري مع ذلك ، وفي الفرق بين الضمان والوكالة والزعامة وما يقرب من ذلك .

١٧٣ (الباب السادس عشر) في الفرق بين الهداية والصالح والسداد ، وما يخالف ذلك من النقي والفساد وما يقرب منه .

١٧٤ ومما يجري مع هذا ، ١٧٦ الفرق بين ما يخالف الهداية وغيرها .

١٧٨ (الباب السابع عشر) في الفرق بين التكليف والاختبار ، والفطنة والتجريب ، وبين اللطف والتوفيق ، وبين اللطف واللفظ وما يجري مع ذلك .

١٧٩ الفرق بين اللطف والتوفيق والعصمة واللفظ والركة وما يجري مع ذلك .

١٨١ (الباب الثامن عشر) في الفرق بين الدين والملة ، والطاعة والعبادة ، والفرض والوجوب ، والحلال والمباح ، وما يجري مع ذلك .

١٨٨ ومما يخالف ذلك ، ١٩٤ ومما يخالف الظلم المذكور في الباب العذل .

١٩٤ الفرق بين ما يخالف ذلك من التوبة والاعتذار والعفو والغفران وما يجري معها .

١٩٦ (الباب التاسع عشر) في الفرق بين الثواب والعوض ، وبين العوض والبدل ، وبين القيمة والثمن ، والفرق بين ما يخالف الثواب من العقاب والعذاب ،

والالام والوجع وما يجري مع ذلك .

- ٢٠٤ (الباب العشرون) في الفرق بين الكبير والنبه ، والجبرية والزهو ، وبين ما يخالف ذلك من التذلل والخضوع والخشوع والهون ، وما يسبيل ذلك .
- ٢١٠ (الباب الحادي والعشرون) في الفرق بين العبث واللعب ، والهزل والمزاح ، والاستمراء والسخرية وما يخالف ذلك .
- ٢١٢ (الباب الثاني والعشرون) في الفرق بين الحيلة والتدبير ، والسيحرو الشعبة ، والمسكر والكيد وما يقرب من ذلك ، وبين العجب والامر ، وما بسبيله .
- ٢١٦ (الباب الثالث والعشرون) في الفرق بين الحسن والوضاعة والبهجة ، والطهارة والنظافة ، وما يخالف ذلك من القبح والسماجة وغير ذلك .
- ٢٢٢ (الباب الرابع والعشرون) في الفرق بين الارسال والانفاذ ، وبين النبي والرسول .
- ٢٢٣ (الباب الخامس والعشرون) في الفرق بين الزمان والذهر ، والاجل والمدة ، والسنة والعام وما يجري مع ذلك .
- ٢٢٦ (الباب السادس والعشرون) في الفرق بين الناس والخلق ، والعالم والبشر ، والورى والانام وما يجري مع ذلك ، والفرق بين الجماعات وضروب القربات ، وبين الصحبة والقراية وما بسبيل ذلك .
- ٢٢٩ وخلاف الانسى الجنى ، ٢٣٣ الفرق بين ضروب القربات .
- ٢٣٥ وما يجرى مع ذلك .
- ٢٣٦ (الباب السابع والعشرون) في الفرق بين الاظهار والافشاء والجهر .
- ٢٣٩ (الباب الثامن والعشرون) في الفرق بين الطلب والسؤال والروم والاقتضاء وما يجرى مع ذلك ، والفرق بين البعث والانفاذ وما يقرب منه .
- ٢٤٠ (الباب الثامن والعشرون) في الفرق بين الكتب والنسخ ، وبين المنشور والكتاب ، والدفتر والصحيفة وما يقرب من ذلك .
- ٢٤٢ (الباب التاسع والعشرون) في الفرق بين غاية الشيء ومداه ، ونهايته وحده وآخره وما يجرى مع ذلك .
- ٢٤٤ (الباب الثلاثون) في الفرق بين أشياء مختلفة .
- في الصفحة ١٠ السطر ١٥ (الكيف) وهي محرفة عن (الكنف) تحريفًا ظاهرًا لمن يتدبر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

الحمد لله القائم بالقيسط المالك للقبض والبسط الذى لا اراد لما يقضيه ولا دافع لما يمحضيه . أحمدته على نعمه التى لا يحصى عددها ولا ينقطع مددها ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تزلف إليه وتكسب الخطوة لديه ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المبعوث بالرحمة المختار لهداية الأمة أرسله رافعاً لأعلام الحق صلى الله عليه وعلى آله مصابيح الخلق :

ثم إنى مارأيت نوعاً من العلوم وفناً من الآداب إلا وقد صنف فيه كتب تجمع أطرافه وتنظم أصنافه إلا الكلام فى الفرق بين معان تقاربت حتى أشكل الفرق بينها نحو العلم والمعرفة ، والفطنة والذكاء ، والارادة والمشية ، والغضب والسخط ، والخطأ والغلط ، والكمال والتمام ، والحسن والجمال ، والفصل والفرق ، والسبب والآلة ، والعام والسنة ، والزمان والمادة ، وما شا كل ذلك فإنى مارأيت فى الفرق بين هذه المعانى وأشباهها كتاباً يكنى الطالب ويقنع الراغب مع كثرة منافعها فيما يودى إلى المعرفة بوجوه الكلام والوقوف على حقائق معانيه . والوصول إلى الغرض فيه فعملت كتابى هذا مشتملاً على ما تقع الكفاية به من غير إطالة ولا تقصير وجعلت كلامى فيه على ما يعرض منه فى كتاب الله وما يجرى فى ألفاظ الفقهاء والمتكلمين وسائر محاورات الناس . وتركت الغريب الذى يقل تداوله ليكون الكتاب قصداً بين العالى والمنحط وخير الأمور أوسطها :

وفرقت ما أردت تضمينه إياه من ذلك في ثلاثين باباً :

(الباب الأول) في الابانة عن كون اختلاف العبارات موجبا لاختلاف المعاني في كل لغة، والقول في البيان عن معرفة الفروق والدلالة عليها .

(الباب الثاني) في الفرق بين ما كان من هذا النوع كلاما .

(الباب الثالث) في الفرق بين الدليل والدلالة والاستدلال والنظر والتأمل .

(الباب الرابع) في الفرق بين أقسام العلوم وما يجرى مع ذلك من الفرق بين الادراك والوجدان وفي الفرق بين ما يخالف العلوم ويضادها .

(الباب الخامس) في الفرق بين الحياة وما يقرب منها في اللفظ والمعنى وما يخالفها ويضادها والفرق بين القدرة وما يخالفها ويناقضها والفرق بين الصحة والسلامة وما يجرى مع ذلك .

(الباب السادس) في الفرق بين القديم والعتيق والباقي والدائم وما يجرى مع ذلك .

(الباب السابع) في الفرق بين أقسام الارادات وأضدادها والفرق بين أقسام الأفعال .

(الباب الثامن) في الفرق بين الفرد والواحد والوحدة والوحدانية وما بسبيل ذلك وما يخالفه من الفرق بين الكل والجمع وما هو من قبيل الجمع من التأليف والتصنيف والتنظيم والتنضيد والفرق بين الماسة والمجاورة وما يخالف ذلك من الفرق بين الفصل والفرق .

(الباب التاسع) في الفرق بين الشبه والشبه والعديل والنظير والفرق بين ما يخالف ذلك من المتناقض والمتضاد وما يجرى معه .

(الباب العاشر) في الفرق بين الجسم والجرم والشخص والشبح وما يجرى مع ذلك .

(الباب الحادى عشر) في الفرق بين الجنس والنوع والضرب والصنف والأصل والأنس وما بسبيل ذلك .

(الباب الثانى عشر) في الفرق بين القسم والحظ والرزق والنصيب وبين السخاء والجود وبين أقسام العطيات وبين الغنى والجدة وما يخالف الغنى من الفقر والاملاق وما بسبيله وما يخالف الحظ من الحرمان والحرف .

الباب الثالث عشر : في الفرق بين العز والشرف والرياسة والسؤدد ، وبين الملك والسلطان والدولة والتمكين ، وبين النصر والاعانة ، وبين الكبير والعظيم والكبير والكبرياء ، وبين الحكم والقضاء ، والقدر والتقدير وما يجري مع ذلك .
الباب الرابع عشر : في الفرق بين النعمة والرحمة والاحسان والانعام ، وبين الحلم والامهال . والصبر والاحتمال . والوفاء والسؤدد وما يسبيل ذلك .

الباب الخامس عشر : في الفرق بين الحفظ والرعاية والحراسة والحماية ، والفرق بين الرقيب والمهيمن ، وبين الوكيل والضمن وما يجري مع ذلك .
الباب السادس عشر : في الفرق بين الهداية والرشد والصلاح والسداد وما يخالف ذلك من الغي والفساد .

الباب السابع عشر : في الفرق بين التكليف والاختبار والابتلاء والفتنة ، وبين اللطف والتوفيق واللفظ واللفظ .

الباب الثامن عشر : في الفرق بين الدين والملة . والطاعة والعبادة . والفرض والوجوب ، والمباح والحلال وما يخالف ذلك من اقسام المعاصي ، والفرق بين التوبة والاعتذار وما يجري مع ذلك .

الباب التاسع عشر : في الفرق بين الثواب والعوض والتفضل . وبين العوض والبدل . وبين القيمة والثمن والفرق بين ما يخالف ذلك من العذاب والعقاب . والالام والوجع . والخوف والخشية . والوجل والحياء والجل وما يخالف ذلك من الرجاء والطمع واليأس والتقنوط .

الباب العشرون : في الفرق بين الكبر والته . والجبرية وما يخالف ذلك من الخضوع والخشوع وما يسبيلها .

الباب الحادي والعشرون : في الفرق بين العبث واللعب ، والهزل والمزاح والامتياز والسخرية وما يسبيل ذلك .

الباب الثاني والعشرون : في الفرق بين الخدمة والحيلة والمكر والكيد

وما يقرب من ذلك .

الباب الثالث والعشرون : في الفرق بين الوضاعة والحسن والقسامة والبهجة
وبين السرور والفرح وما بسبيل ذلك .

الباب الرابع والعشرون : في الفرق بين الزمان والدهر والامد والمدة وما
يجرى مع ذلك .

الباب الخامس والعشرون : في الفرق بين ضروب القربات وبين المصاحبة
والمقاربة وما يقرب من ذلك .

الباب السادس والعشرون : في الفرق بين الاظهار والجهر وما بسبيل ذلك
وما يخالفه من الفرق بين السكتمان والاختفاء والستر والحجاب وما يقرب من ذلك .

الباب السابع والعشرون : في الفرق بين البعث والارسال والانتفاذ وبين
النهي والرسول .

الباب الثامن والعشرون : في الفرق بين الكتب والنسخ وبين المنشور والكتاب
وبين الكتاب والدفتر والصحيفة .

الباب التاسع والعشرون : في الفرق بين نهاية الشيء وآخره وغايته وبين
الجانب والكيف وما يجري مع ذلك .

الباب الثلاثون : في الفرق بين أشياء مختلفة .

والرغبة الى الله في التوفيق للصواب فيما اضمنه هذه الابواب ثم في جميع
ما أتصرف فيه من القول والفعل ان شاء الله تعالى .

(الباب الاول)

في الإبانة عن كون اختلاف العبارات والاسماء موجباً لاختلاف

المعاني في كل لغة . والقول في الدلالة على الفروق بينها

قال الشيخ أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل رحمه الله تعالى : الشاهد على

لأن اختلاف العبارات والاسماء يوجب اختلاف المعاني ان الاسم كلمة تدل على معنى دلالة الاشارة واذا اشير الى الشيء مرة واحدة فعرف فالاشارة اليه ثانية وثالثة غير مفيدة وواضع اللغة حكيم لا يأتي فيها بما لا يفيد فأن اشير منه في الثاني والثالث الى خلاف ما اشير اليه في الاول كان ذلك صوابا فهذا يدل على أن كل اسمين مجريان على معنى من المعاني وعين من الاعيان في لغة واحدة فأن كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر والا لكان الثاني فضلا لا يحتاج اليه. وإلى هذا ذهب المحققون من العلماء واليه أشار المبرد في تفسير قوله تعالى (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) قال فعطف شرعة على منهاج لأن الشرعة لا أول الشيء ومنهاج لمعظمه ومتسمه. واستشهد على ذلك بقوله شرع فلان في كذا إذا ابتدأه وأنهج البلى في الثوب إذا اتسع فيه. قال ويدعطف الشيء على الشيء وإن كانا يرجعان الى شيء واحد اذا كان في أحدهما خلاف للآخر فأما إذا أريد بالتساوي ما أريد بالاول فعطف أحدهما على الآخر خطأ لا تقول جاءني زيد وأبو عبد الله إذا كان زيد هو أبو عبد الله ولكن مثل قوله :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركت ذما مال وذا نسب
وذلك أن المال اذا لم يقيد فاما يعني به الصامت كذا قال والنسب ما ينسب ويثبت من العقارات، وكذلك قول الخطيئة :

ألا حبذا هند وأرض بها هند وهندأتني من دونها النأي والبعد
وذلك أن النأي يكون لما ذهب عنك الى حيث بلغ وأدنى ذلك يقال له نأي. والبعد تحقيق التروح والذهاب إلى الموضع السحيق. والتقدير اتى من دونها النأي الذي يكون أول البعد والبعد الذي يكاد يبلغ التاية. قال أبو هلال رحمه الله والذي قاله ههنا في العطف يدل على أن جميع ما جاء في القرآن وعن العرب من لفظين جاريتين مجرى ما ذكرنا من العقل واللب والمعرفة والعلم والكسب والجرح والعمل والفعل معطوفا أحدهما على الآخر فاما جاز هذا فيها لما بينهما من

الفرق في المبنى ولولا ذلك لم يحز عطف زيد على أبي عبد الله اذ كان هو هو ، قاله أبو هلال رحمه الله : ومعلوم أن من حق المعطوف أن يتناول غير المعطوف عليه ليصح عطف ما عطف به عليه إلا اذا علم أن الثاني ذكر تفخيما وأفردهما قبله تعظيما نحو عطف جبريل وميكائيل على الملائكة في قوله تعالى (من كان عدوا لله وملائكته ورسوله وجبريل وميكائيل) (١) وقال بعض النحويين لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين حتى تضاف (٢) علامة لسكل واحد منهما فأن لم يكن فيه لذلك علامة اشكل وألبس على المخاطب وليس من الحكمة وضع الادلة المشكلة الا أن يدفع إلى ذلك ضرورة أو علة لا يجيء في الكلام غير ذلك الا ما شذ وقل . وكما لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين فكذلك لا يجوز أن يكون اللفظان يدلان على معنى واحد لأن في ذلك تكثر لغة بما لا فائدة فيه .

قال : ولا يجوز أن يكون فعمل وأفعل بمعنى واحد كما لا يكونان على بناء واحد الا أن يجيء ذلك في لغتين فأما في لغة واحدة فعال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما ظن كثير من النحويين واللفويين وانما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها وما في نفوسها من معانيها المختلفة وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها ولم يعرف السامعون تلك العلل وال فروق فظنوا ما ظنوه من ذلك وتأولوا على العرب ما لا يجوز في الحكم (٣) وقال المحققون من أهل العربية لا يجوز أن يختلف الحركتان في الكلمتين ومعنيهما واحد قالوا فاذا كانا رزجل عدة للشيء قيل فيه مفعول مثل مرحم ومحرب واذا كان قويا على الفعل قيل فعمل مثل صبور وشكور واذا فعل الفعل وقتا بعد وقت قيل فعال مثل علام وصبار . واذا كان ذلك عادة له قيل مفعال :

(١) في التيمورية « ميكائيل » وهي قراءة

(٢) في النسخ « تضامه » مكان تضاف (٣) في التيمورية (الحكمة)

مثل معوان ومطاء ومهداء . ومن لا يتحقق المعاني يظن أن ذلك كله يفيد
المبالغة فقط وليس الامر كذلك بل هي مع افادتها المبالغة تقييد المعاني التي
ذكرناها . وكذلك قولنا فعلت يفيد خلاف ما يفيد فعلت في جميع الكلام
إلا ما كان من ذلك لغتين فقولك : سقيت الرجل يفيد أنك اعطيته ما يشربه
أو صببت ذلك في حلقه . وأسقيته يفيد أنك جعلت له سقيا أو حظاً من الماء . وقولك
شرقت الشمس يفيد خلاف غربت وأشرقت يفيد أنها صارت ذات اشراق . ورددت
السماء أتت برعد وارتدت صارت ذات رعد فأما قول بعض أهل اللغة أن الشعر
والشعر ١ والنهر والنهر ٢ بمعنى واحد فأن ذلك لثتان . وإذا كان اختلاف الحركات يوجب
اختلاف المعاني فاختلاف المعاني أنفسها أولى أن يكون كذلك . ولهذا المعنى أيضاً قال
المحققون من أهل العربية ان حروف الجر لا تتعاقب . حتى قال ابن درستويه
في جواز تعاقبها إبطال حقيقة اللغة وفساد الحكمة فيها والقول بخلاف
ما يوجبه العقل والقياس . قال ابو هلال رحمه الله وذلك أنها اذا تعاقبت خرجت
عن حقائقها ووقع كل واحد منهما بمعنى الآخر فأوجب ذلك أن يكون لفظان
مختلفان لهما معنى واحد فأبى المحققون أن يقولوا بذلك وقال به من لا يتحقق
المعاني ، ولعل قائل يقول إن امتناعك من أن يكون للفظين المختلفين
معنى واحد رد على جميع أهل اللغة لأنهم إذا ارادوا أن يفسروا الالب قلوا
هو العقل . أو الجرح قالوا هو السكب . أو السكب قالوا هو الصب ، وهذا يدل على أن
اللب والعقل عندهم سواء وكذلك الجرح والسكب والسكب والصب وما أشبه ذلك ،
قلنا ونحن أيضاً كذلك نقول إلا أنا نذهب إلى أن قولنا الالب وإن كان هو العقل
فانه يفيد خلاف ما يفيد قولنا العقل . ومثل ذلك القول وإن كان هو الكلام والكلام
هو القول فإن كل واحد منهما يفيد بخلاف ما يفيد الآخر . وكذلك المؤمن وإن

(١) الاولى بفتح العين والثانية بسكونها :

(٢) الاولى بفتح الهاء والثانية بسكونها .

كان هو المستحق للثواب فأن قولنا مستحق للثواب يفيد خلاف ما يفيد قولنا مؤمن . وكذلك جميع ما في هذا الباب ؛ ولهذا المعنى قال المبرد الفرق بين ابصرته وبصرت به على اجتماعها في الفائدة أن بصرت به معناه أنك صرت بصيرا بموضعه وفعلت أي انتقلت إلى هذا الحال . وأما ابصرته فقد يجوز أن يكون مرة ويكون لأكثر من ذلك . وكذلك أدخلته ودخلت به فإذا قلت أدخلته جاز أن تدخله وأنت معه وجاز ألا تكون معه . ودخلت به أخبار بأن الدخول لك وهو معك بسبك . وحاجتنا إلى الاختصار تلزمنا الاختصار في تأييد هذا المذهب على ما ذكرناه وفيه كفاية .

فأما ما يعرف به الفرق بين هذه المعاني وأشباهها فاشياء كثيرة منها اختلاف ما يستعمل عليه اللفظان اللذان يراد الفرق بين معنيهما . ومنها اعتبار صفات المعنيين اللذين يطلب الفرق بينهما . ومنها اعتبار ما يؤول إليه المعنيان . ومنها اعتبار الحروف التي تعدي بها الأفعال . ومنها اعتبار النقيض . ومنها اعتبار الاشتقاق . ومنها ما يوجب صيغة اللفظ من الفرق بينه وبين ما يقاربه . ومنها اعتبار حقيقة اللفظين أو أحدهما في أصل اللغة .

فأما الفرق الذي يعرف من جهة ما تستعمل عليه الكلمتان فكذلك الفرق بين العلم والمعرفة وذلك أن العلم يتعدى إلى مفعولين والمعرفة تتعدى إلى مفعول واحد فتصرفهما على هذا الوجه واستعمال أهل اللغة إياها عليه يدل على الفرق بينهما في المعنى وهو أن لفظ المعرفة يفيد تمييز المعلوم من غيره ولفظ العلم لا يفيد ذلك إلا بضرب آخر من التخصيص في ذكر المعلوم . وستشكك في ذلك بما فيه كفاية إذا انتهينا إلى موضعه .

وأما الفرق الذي يعرف من جهة صفات المعنيين فكذلك الفرق بين الحلم والامهال وذلك أن الحلم لا يكون إلا حسنا والامهال يكون حسنا وقبيحا . وسنبين ذلك في موضعه إن شاء الله .

وأما الفرق الذى يعرف من جهة اعتبار ما يؤول اليه المعنيين فكالفرق بين المزاح والاستهزاء وذلك أن المزاح لا يقتضى تحقير الممازح ولا اعتقاد ذلك فيه ألا ترى أن التابع يمازح المتبوع من الرؤساء والملوك فلا يدل ذلك منه على تحقيرهم ولا اعتقاد تحقيرهم ولكن يدل على استئناسه بهم . والاستهزاء يقتضى تحقير المستهزأ به فظهر الفرق بين المعنيين ببيان ما دل عليه وأوجبه .
وأما الفرق الذى يعلم من جهة الحروف التي تعدى بها الافعال فكالفرق بين الغفور والغفران ذلك أنك تقول عفوت عنه فيقتضى ذلك أنك محوت الذم والعقاب عنه وتقول غفرت له فيقتضى ذلك أنك سترت له ذنبه ولم تفصح به . وبيان هذا يحجى في باب ان شاء الله .

وأما الفرق الذى يعرف من جهة اعتبار النقيض فكالفرق بين الحفظ والرعاية وذلك أن نقيض الحفظ الاضاعة ونقيض الرعاية الاهمال ولهذا يقال للهاشمية اذا لم يكن لها راع همل . والاهمال ما يؤدى الى الاضاعة فعلى هذا يكون الحفظ صرف المكاره عن الشيء لئلا يهلك والرعاية فعل السبب الذى يصرف به المكاره عنه . وسنشرح هذا في موضعه إن شاء الله . ولو لم يعتبر في الفرق بين هاتين الكلمتين وما بسبيلهما النقيض لصعب معرفة الفرق بين ذلك .
وأما الفرق الذى يعرف من جهة الاشتقاق فكالفرق بين السياسة والتدبير وذلك أن السياسة هى النظر فى الدقيق من أمور السوس مشتقة من السوس هذا الحيوان المعروف ولهذا لا يوصف الله تعالى بالسياسة لأن الأمور لا تلقى عنه . والتدبير مشتق من الدبر ودر كل شيء آخره . وادبار الأمور عواقبها فالتدبير آخر الأمور وسوقها الى ما يصلح به ادبارها أى عواقبها ولهذا قبل للتدبير المستمر سياحة وذلك أن التدبير اذا كثر واستمر عرض فيه ما يحتاج الى دقة النظر فهو راجع الى الأول . وكالفرق بين التلاوة والقراءة وذلك أن

التلاوة لا تكون في الكلمة الواحدة . والقراءة تكون فيها تقول قرأ فلان اسمه ولا تقول تلا اسمه . وذلك أن أصل التلاوة من قولك تلا الشيء أي تلاه إذا تبعه فإذا لم تكن الكلمة تتبع اختها لم تستعمل فيها التلاوة وتستعمل فيها القراءة لأن القراءة اسم لجنس هذا الفعل .

وأما الفرق الذي توجه به صيغة اللفظ فكالفرق بين الاستفهام والسؤال وذلك أن الاستفهام لا يكون إلا لما يجبهه المستفهم أو يشك فيه لأن المستفهم طالب لأن يفهم وقد يجوز أن يسأل فيه السائل عما يعلم وعما لا يعلم فصيغة الاستفهام وهو استفعال والاستفعال للطلب ينبىء عن الفرق بينه وبين السؤال . وكذلك كل ما اختلفت صيغته من الامماء والافعال فعناه يختلف مثل الضعف والضعف (١) والجهد والجهد وغير ذلك مما يجرى مجراه .

وأما الفرق الذي يعرف من جهة اعتبار أصل اللفظ في اللغة وحقيقته فيها فكالفرق بين الحنين والاشتياق وذلك أن أصل الحنين في اللغة هو صوت من أصوات الابل تحدثها إذا اشتاقت الى أوطانها ثم كثر ذلك حتى أجرى اسم كل واحد منها على الآخر كما يجرى على السبب وعلى المسبب اسم السبب (٢) فإذا اعتبرت هذه المعاني وما شاكلها في الكلمتين ولم يتبين (٣) لك الفرق بين معنييهما فاعلم أنهما من لغتين مثل القدر بالبصرية والبرمة بالمسكية ومثل قولنا الله بالعربية وآزر بالفارسية .

وهذه جملة إذا اعتمدتها أو وصلتك الى بغيتك من هذا الباب ان شاء الله .

(١) الاولى بفتح الصاد والثانية بضمها .

(٢) في التيمورية (كما يجرى على السبب اسم المسبب وعلى المسبب

اسم السبب) (٣) في التيمورية « ولم يستبين » .

(الباب الثاني)

في الفرق بين ما كان من هذا النوع كلاماً

فن الكلام الاسم والتسمية واللقب والصفة. فالفرق بين الاسم والتسمية والاسم واللقب أن الاسم فيما قال ابن السراج مادل على معنى مفرد شخصاً كان أو غير شخص. وفيما قال أبو الحسن على بن عيسى رحمه الله كلمة تدل على معنى دلالة الإشارة واشتقاقه من السمو وذلك أنه كالعلم ينصب ليدل على صاحبه. وقال أبو العلاء المازني رحمه الله الاسم قول دال على المسمى غير مقتض لزمان من حيث هو اسم. والفعل ما اقتضى زماناً أو تقديره من حيث هو فعل. قال والاسم اسمان اسم محض وهو قول دال دلالة الإشارة واسم صفة وهو قول دال دلالة الافادة. وقول على بن عيسى التسمية تعليق الاسم بالمعنى على جهة الابتداء. وقال أبو العلاء اللقب ما غلب على المسمى من اسم علم بعد اسمه الاول فقولنا زيد ليس بلقب لانه اصل فلا لقب الا علم وقد يكون علم ليس بلقب . وقال النحويون : الاسم الاول هو الاسم المستحق بالصورة مثل رجل وطير وحائط وجمار. وزيد هو اسم ثان . واللقب ما غلب على المسمى من اسم ثالث . واما النبز فان المبرد قال هو اللقب الثابت قال والمنابزة الاشاعة باللقب يقال لبنى فلان نبز يعرفون به اذا كان لهم لقب ذائع (١) شائع ومنه قوله تعالى (ولا تنابزوا باللقاب) وكان هذا من أمر الجاهلية فنهى الله تعالى عنه. وقبل النبز ذكر اللقب يقال نبز ونزب كما يقال جذب وجذب وقالوا في تفسير الآية هو ان يقول للمسلم يايهودى او يانصرانى فينسبه الى ماتاب منه .

(الفرق بين الاسم والصفة)

ان الصفة ما كان من الاسماء مخصصاً مفيداً مثل زيد الطريف وعمر والماقل وليس الاسم

(١) في الاصل « واقع » مكان « ذائع » ولعلها تصحيف .

كذلك فكل صفة اسم وليس كل اسم صفة والصفة تابعة للاسم في اعرابه وليس كذلك الاسم من حيث هو اسم ويقع الكذب والصدق في الصفة لاقتضاها الفوائد ولا يقع ذلك في الاسم واللقب فالتقابل للاسود أبيض على الصفة كاذب وعلى اللقب غير كاذب ؛ والصحيح من الكلام ضربان أحدهما يفيد فائدة الاشارة فقط وهو الاسم العلم واللقب وهو ماصح تبديله واللغة مجالها كزبد وحمرو لانك لو سميت زيدا عمرالم تتغير اللغة .

والثاني ينقسم أقساما فنما ما يفيد ابانة موصوف من موصوف كعالم وحى . ومنها ما يبين نوعا من نوع كقولنا لون وكون واعتقادوارادة . ومنها ما يبين جنسا من جنس كقولنا جوهر وسواد وقولنا شيء يقع على ما يعلم وان لم يفد أنه يعلم .

الفرق بين الصفة والنعت

أن النعت فيما حكى ابو الملاء رحمه الله لما يتغير من الصفات . والصفة لما يتغير ولما لا يتغير فالصفة أعم من النعت . قال فعلى هذا يصح أن ينعت الله تعالى بأوصافه لفعله لأنه يفعل ولا يفعل . ولا ينعت بأوصافه لذاته اذ لا يجوز أن يتغير . ولم يستدل على صحة ما ذله من ذلك بشيء والذي عندي أن النعت هو ما يظهر من الصفات ويشتهر ولهذا قالوا هذا نعت الخليفة كقولهم الامين والمأمون والرشد . وقالوا أول من ذكر نعتة على المنبر الامين ولم يقولوا صفته وان كان قولهم الامين مضافة له عندهم لاثن النعت يفيد من المعاني التي ذكرنا ما لا تقبده الصفة ثم قد تتداخل الصفة والنعت فيقع كل واحد منهما موضع الآخر لتقارب معناهما ويجوز أن يقال . الصفة لغة والنعت لغة أخرى ولا فرق بينهما في المعنى . والدليل على ذلك أن أهل البصرة من النحاة يقولون الصفة وأهل الكوفة يقولون النعت ولا يفرقون بينهما فأما قولهم نعت الخليفة فقد غلب على ذلك كما يغلب بعض الصفات على بعض .

الموصوفين بغير معنى يخصه فيجري مجرى اللقب في الرتبة ثم كثرًا حتى استعمل كل واحد منهما في موضع الآخر .

(الفرق بين الصفة والحال)

أن الصفة تفرق بين اثنين مشتركين في اللفظ . والحال زيادة في الفائدة والخبر . قال المبرد اذا قلت جاءني عبد الله وقصدت الى زيد فخفت أن يعرف السامع جماعة أو اثنين كل واحد عبد الله أو زيد قلت الراكب أو الطويل أو العاقل وما اشبه ذلك من الصفات لتفضل بين من تعني وبين من خفت أن يلبس به كأنك قلت جاءني زيد المعروف بالركوب أو المعروف بالطول فأنت لم ترد هذا ولكن اردت الاخبار عن الحال التي وقع فيها بحيث قلت جاءني زيد راكباً أو ماشياً فجئت بعده بذكره لا يكون نعمتاً له لانه معرفة وانما أردت أن يحيطه وقع في هذه الحال ولم ترد جاءني زيد المعروف بالركوب فأنت ادخلت الالف واللام صارت صفة للاسم المعروف وفرقا بينه وبينه .

(الفرق بين الوصف والصفة)

أن الوصف مصدر والصفة فعلة . وفعلة نقصت فقبل صفة واصلمها وصفة فهي أخص من الوصف لأن الوصف اسم جنس يقع على كثيره وقبله والصفة ضرب من الوصف مثل الجلسة والمشي وهى هيئة الجالس والماشي . ولهذا أجريت الصفات على المعاني فقبل العفاف والحياء من صفات المؤمنين ولا يقال أوصافه بهذا المعنى لأن الوصف لا يكون الا تولا والصفة أجريت مجرى الهيئة وإن لم تكن بها فقبل للمعاني نحو العلم والقدرة صفات لآلئ الموصوف بها يعقل عليها كما ترى صاحب الهيئة على هيئته وتقول هو على صفة كذا وهذه صفتك كما تقول هذه حليتك ولا تقول هذا وضفك الا أن يعنى به وصفه للشيء .

(الفرق بين التحلية والصفة)

أن التحلية في الاصل فعل المحلى وهو تركيب الحلية على الشيء مثل السيف وغيره. وليس هي من قبيل القول. واستعمالها في غير القول مجاز وهو انه قد جعل ما يعبر عنه بالصفة صفة كما أن الحقيقة من قبيل القول. ثم جعل ما يعبر عنه بالحقيقة حقيقة وهو الذات الا انه كثر به الاستعمال حتى صار كالحقيقة.

(الفرق بين الاسم والحد)

أن الحد يوجب المعرفة بالحدود من غير الوجه المذكور في المسألة عنه فيجميع للسائل المعرفة من وجهين. وفرق آخر وهو انه قد يكون في الاسماء مشترك وغير مشترك مما يقع الالتباس فيه بين المتجادلين فاذا توافقا على الحد زال ذلك. وفرق آخر وهو انه قد يكون مما يقع عليه الاسم ما هو مشكل فاذا جاء الحد زال ذلك. مثاله قول النحويين الاسم والفعل والحرف. وفي ذلك اشكال فاذا جاء الحد أبان. وفرق آخر وهو أن الاسم يستعمل على وجه الاستعارة والحقيقة فاذا جاء الحد بين ذلك وميزه.

(الفرق بين الحد والحقيقة)

أن الحد ما أبان الشيء وفصله من اقرب الاشياء بحيث منع من مخالطة غيره له وأصله في العربية المنع. والحقيقة ما وضع من القول موضعه في اصل اللغة والشاهد انها مقتضية المجاز وليس المجاز الا قولاً فلا يجوز أن يكون ما يتناقضه الا قولاً. ومثل ذلك الصديق لما كان قولاً كان نقيضه وهو الكذب قولاً ثم يسمى ما يعبر عنه بالحقيقة وهو الذات حقيقة مجازاً فهي على الوجهين حفاقة للحد مفارقة بينة، والفرق بينهما أيضاً أن الحد لا يكون إلا لما له غير يجمعه وإياه جنس قد فصل بالحد بينه وبينه. والحقيقة تكون كذلك ولما ليس له غير كقولنا شيء

والشيء لاحد له من حيث هو شيء وذلك ان الحد هو المانع للمحدود من الاختلاط بغيره والشيء لا غير له ولو كان له غير لما كان شيئاً كما أن غير اللون، ليس بلون فتقول ما حقيقة الشيء ولا تقول ما حد الشيء . وفرق آخر وهو أن العلم بالحد هو علم به وبما يميزه والعلم بالحقيقة علم بذاتها .

(الفرق بين الحد والرسم)

أن الحد اتم ما يكون من البياض عن المحدود. والرسم مثل السمعة يخبر به حيث يعسر التحديد. ولا بد للحد من الاشعار بالاصل اذا أمكن ذلك فيه والرسم غير محتاج الى ذلك. وأصل الرسم في اللغة العلامة ومنه رسم الديار. وفرق المنطقيون بين الرسم والحد فقالوا الحد مأخوذ من طبيعة الشيء والرسم من اعراضه .

(الفرق بين قولنا ما حده وبين قولنا ما هو)

أن قولنا ما هو يكون سؤالاً عن الحد كقولك ما الجسم وسؤالاً عن الرسم كقولك ما الشيء وذلك أن الشيء لا يحد على ما ذكرنا وانما يرسم بقولنا إن الذي يصح أن يعلم ويذكر ويخبر عنه. وسؤالاً عن الجنس كقولك ما الدنيا وسؤالاً عن التفسير اللغوي كقولك ما القطار فتقول النحاس وما القطار فتقول العود . وليس كذلك قولنا ما حده لأن ذلك يبين الاختصاص من وجه من هذه الوجوه .

(الفرق بين الحقيقة والذات)

انه لم يعرف الشيء من لم يعرف ذاته . وقد يعرف ذاته من لم يعرف حقيقته. والحقيقة ايضاً من قبيل القول على ما ذكرنا وليست الذات كذلك والحقيقة عند العرب ما يجب على الانسان حفظه يقولون هو حامى الحقيقة وفلان لا يحمي حقيقته .

(الفرق بين الحقيقة والحق)

ان الحقيقة ما وضع من القول موضعه في اصل اللغة حسناً كان أو

قبيحا وإلحق ما وضع موضعه من الحكمة فلا يكون الا حسنا وانما شملها
 تأميم التحقيق لاشتراكهما في وضع الشيء منها موضعه من اللغة والحكمة .

(الفرق بين الحقيقة والمعنى)

ان المعنى هو القصد الذي يقع به القول على وجه دون وجه وقد يكون معنى الكلام
 في اللغة ما تعلق به القصد . والحقيقة ما وضع من القول موضعه منها على ما
 ذكرنا يقال عنيته أعني معنى . والمفعل يكون مصدرا ومكانا وهو ههنا مصدر
 ومثله قولك دخلت مدخلا حسنا أى دخولا حسنا . ولهذا قال أبو علي
 رحمه الله عليه إن المعنى هو القصد الى ما يقصد اليه من القول فجعل المعنى القصد لا نه
 مصدر . قال ولا يوصف الله تعالى بأنه معنى لأن المعنى هو قصد قلوبنا الى ما
 تقصد اليه من القول والمقصود هو المعنى والله تعالى هو المعنى وليس بمعنى
 وحقيقة هذا الكلام أن يكون ذكر الله هو المعنى والقصد اليه هو المعنى اذا
 كان المقصود في الحقيقة حادث . وقولهم عنيت بكلامي زيدا كقولك اردته
 بكلامي ولا يجوز أن يكون زيد في الحقيقة مراداً مع وجوده فدل ذلك على انه
 عنى ذكره وأريد الخبر عنه دون نفسه . والمعنى مقصود على القول دون ما
 يقصد . الا ترى أنك تقول معنى قولك كذا ولا تقول معنى حركتك كذا ثم
 توسع فيه فقليل ليس لدخولك الى فلان معنى والمراد انه ليس له فائدة تقصد
 ذكرها بالقول . وتوسع في الحقيقة ما لم يتوسع في المعنى فقليل لاشيء الا وله حقيقة
 ولا يقال لا شيء الا وله معنى . ويقولون حقيقة الحركة كذا ولا يقولون معنى
 الحركة كذا هذا على انهم سمو الاجسام والاعراض معاني الا أن ذلك توسع والتوسع
 يلزم موضعه المستعمل فيه ولا يتعداه .

(الفرق بين المعنى والموصوف)

أن قولنا موصوف يحىء مطلقاً وقولنا معنى لا يحىء إلا مقيداً تقول هذا

الشيء موصوف ولا تقول معنى حتى تقول معنى بهذا القول وهذا الكلام وذلك
أن وصفت تتعدى الى مفعول واحد بنفسه كضربت تقول وصفت زيدا كما تقول
ضربت زيدا فإن أردت زيادة فائدة عديته بحرف فقلت وصفته بكذا كما تقول
ضربته بعصا أو سيف. وعנית يتعدى الى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بالحرف
تقول عנית زيدا بكذا فالفائدة في قولك بكذا فهو كالشيء الذي لا بد منه .
فلهذا يقيد المعنى ويطلق الموصوف.

(الفرق بين الغرض والمعنى)

أن المعنى المقصد الذي يقع به القول على وجه دؤن وجه على ما
ذكرنا . والكلام لا يترتب في الاخبار والاستخبار وغير ذلك الا
بالقصد فلو قال قائل محمدرسول الله ويريد محمد بن جعفر كان ذلك باطلا
ولو اراد محمد بن عبد الله عليه السلام كان حقا أو قال زيدا في الدار يريد يزيد تمثيل
النحويين لم يكن خيرا . والغرض هو المقصود بالقول أو الفعل باضمار مقدمة
ولهذا لا يستعمل في الله تعالى غرضي هذا الكلام هكذا أي هو مقصودى به
وسمى غرضا تشبيها بالغرض الذي يقصده الرامى بسهمه وهو الهدف وتقول
معنى قول الله كذا لأن الغرض هو المقصود وليس للقول مقصود فأنت قلت
ليس للقول قصد ايضا قلنا هو مجاز والمجاز يلزم موضعه ولا يجوز القياس
عليه فتقول غرض قول الله كما تقول معنى قول الله قياسا . والغرض ايضا يقتضي
أن يكون باضمار مقدمة والصفة بالاضمار لا يجوز على الله تعالى ويجوز أن يقال
الغرض المعتد الذي يظهر وجه الحاجة اليه ولهذا لا يوصف الله تعالى
به لأن الوصف بالحاجة لا يلحقه .

(الفرق بين الكلام والتكليم)

أن التكليم تعليق الكلام بالمخاطب فهو أخص من الكلام وذلك أنه

ليس كل كلام خطابا للغير فاذا جعلت الكلام في موضع المصدر فلا فرق بينه وبين التكليم وذلك أن قولك كلمته كلاما وكلمته تكليما سواء وأما قولنا فلان يخاطب نفسه ويكلم نفسه فجاز وتشبيه بمن يكلم غيره ولهذا قلنا إن القديم لو كان متكلمًا فيما لم يزل لكان ذلك صفة نقص لأنه كان تكلم ولا مكلم وكان كلامه أيضا يكون اخبارا عما لم يوجد فيكون كذبا .

(الفرق بين المتكلم والكلماتي)

أن المتكلم هو فاعل الكلام ثم استعمل في القاص ومن يجري مجراه من أهل الجدل على وجه الصناعة . والكلماتي ألحقت به الزوائد للمبالغة ومثله الشعراني . والصفة به تلحق الدرب اللسان المقتدر على الكلام القوى على الاحتجاج ولا يوصف الله تعالى به لأن الصفة بالذات لا تلحقه .

(الفرق بين الكلمة والمبارة)

أن الكلمة الواحدة من جملة الكلام ثم سميت القصيدة كلمة لأنها واحدة من جملة القصائد . والمبارة عن الشيء هي الخبر عنه بما هو عليه من غير زيادة ولا نقصان الا ترى أنه لو سئل عن الجسم ف قيل هو الطويل العريض العميق المانع لم يكن ذلك عبارة عن الجسم لزيادة المانع في صفته ولو قيل هو الطويل العريض لم يكن ذلك عبارة عنه أيضا لنقصان العمق من حده . ويقال فلان يعبر عن فلان اذا كان يؤدي معاني كلامه على وجهها من غير زيادة فيها ولا نقصان منها واذا زاد فيها أو نقص منها لم يكن معبرا عنه . وقيل المبارة من قولك عبرت الدنانير . وإنما يعبر ليعرف مقدار وزنها فيرتفع الاشكال في صفتها بالزيادة والنقصان . وسميت المبارة عبارة لأنها تعبر المعنى الى المخاطب ، والتعبر وزن الدنانير لانها تعبر به من حال المقدار الى ظهريه . والعبرة الدمعة المترددة في العين لعبورها من احد

الجانبيين إلى الآخر ، والعبرة الآية التي يعبر بها من منزلة الجمل إلى العلم ، والتعبير تفسير الرقيا لانه يعبر بها من حال النوم إلى اليقظة ، والعبارة بمنزلة القول في انها اسم لما يتكلم به المتكلم أجمع وانها تقتضي معبرا عنه ، وتكون مفرداً وجملة فالمفرد قولك عبرت عن الرجل بزيد ، والجملة قولك عبرت عما قلته بقام زيد وبزيد منطلق .

(والفرق) بينهما وبين القول ان القول يقتضى المقول بعينه مفرداً كان أو جملة أو ما يقوم مقام ذلك ولذلك تعدى تعدياً مطلقاً ولم يتعد الى غير المقول ، والعبارة تعدت إلى معنى القول بحرف قليل عبرت عنه .

(الفرق) بين العبارة عن الشيء والاخبار عنه أن الاخبار عنه يكون بالزيادة في صفته والنقصان منها ويجوز أن يخبر عنه بخلاف ماهو عليه فيكون ذلك كذباً ، والعبارة عنه هي الخبر عنه بما هو عليه من غير زيادة ولا نقصان فالفرق بينهما بين .

ومن قبيل الكلام السؤال

(الفرق) بين السؤال والاستخبار أن الاستخبار طلب الخبر فقط ، والسؤال يكون طلب الخبر وطلب الأمر والنهي وهو أن يسأل السائل غيره أن يأمره بالشيء أو ينهيه عنه ، والسؤال والأمر سواء في الصيغة وانما يختلفان في الرتبة فالسؤال من الأدنى في الرتبة والأمر من الأعلى فيها .

(الفرق) بين السؤال والاستفهام ان الاستفهام لا يكون إلا لما يحمله المستفهم أو يشك فيه وذلك ان المستفهم طالب لان يفهم ويجوز أن يكون السائل يسأل عما يعلم وعن ما لا يعلم فالفرق بينهما ظاهر ، وأدوات السؤال هل والالف وأم وما ومن وأي وكيف وكم وأين ومتى ، والسؤال هو طلب الاخبار بأدائه في الافهام فان قال ما مذهبك في حدث العالم فهو سؤال لانه قد أتى بصيغة السؤال ، وان قال اخبرني عن مذهبك في حدث العالم فعناه معنى السؤال ولفظه لفظ الأمر . (الفرق) بين الدعاء والمسألة أن المسألة يقارنها الخضوع والاستكانة ولهذا قالوا المسألة ممن دونك والأمر ممن فوقك والطلب ممن يساويك فأما قوله تعالى

(ولا يسألكم أموالكم) فهو يجري مجرى الرفق في الكلام واستعطف السامع به ومثله قوله تعالى (إن تقرضوا الله قرصاً حسناً) فأما قول الحصين بن المنذر ليزيد بن المهلب والحصين بن حينة :

أمرتك أمراً جازماً فصيتني وكان من التوفيق قتل ابن هاشم فهو على وجه الازدراء بالمخاطب والتخفئة له ليقبل رأيه الادلال عليه أو غير ذلك مما يجري مجراه ، والأمر في هذا الموضع هو المشورة وسميت المشورة أمراً لأنها على صيغة الأمر ومعلوم أن التابع لا يأمر المتبوع ثم يعنفه على مخالفته أمره ، لا يجوز ذلك في باب الدين والدنيا ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال إن المسكين أمر الأمير باطعمته وإن كان المسكين أفضل من الأمير في الدين، والدعاء إذا كان لله تعالى فهو مثل المسألة معه استكانة وخضوع وإذا كان لغير الله جاز أن يكون معه خضوع وجزاز أن لا يكون معه ذلك كدعاء النبي صلى الله عليه وسلم أباً جهل إلى الاسلام لم يكن فيه استكانة ، ويعنى هذا الضرب من الدعاء بالى فيقال دعاه إليه وفي الضرب الاول بالياء فيقال دعاه به تقول دعوت الله بكذا ولا تقول دعوته إليه لأن فيه معنى مطالبته به وقوده إليه .

(الفرق) بين الدعاء والنداء أن النداء هو رفع الصوت بمال معنى والعرب يقول لصاحبه ناد معنى ليكون ذلك أندى لصوتنا أى أبعد له ، والدعاء يكون برفع الصوت وخفضه يقال دعوته من بعيد ودعوت الله في نفسى ولا يقال ناديته في نفسى ، وأصل الدعاء طلب الفعل دعاه يدعو وادعى ادعاءً لأنه يدعو إلى مذهب من غير دليل ، وادعاه البناء يدعو بعضه بعضاً إلى السقوط ، والدعوى مطالبة الرجل بمال يدعو إلى أن يعطاه ، وفي القرآن (تدعون من أدبر وتولى) أى يأخذه بالعذاب كأنه يدعو إليه .

(الفرق) بين النداء والصياح أن الصياح رفع الصوت بما لا معنى له وربما قيل للنداء صياح فأما الصياح فلا يقال له نداء إلا إذا كان له معنى .

(والفرق) بين الصوت والصياح أن الصوت عام في كل شيء تقول صوت الحجر وصوت الباب وصوت الانسان ، والصياح لا يكون إلا لحيوان فأما قول الشاعر :

تصبح الردينيات فينا وفيهم صياح بنات الماء أصبحن جوعا
فهو على التشبيه والاستعارة.

(الفرق) بين الصوت والكلام ان من الصوت ما ليس بكلام مثل صوت
الطست وأصوات البهائم والطيور. ومن المشكلة وهي حمرة تخالط بياض العين
وغيرها والمختلط بغيره قد يظهر للتأمل فكذلك المعنى المشكل قد يعرف بالتأمل
والذي فيه ليس المستور والمستور خلاف الظاهر.

(الفرق) بين الاستعارة والتشبيه ان التشبيه صيغة لم يعبر عنها واللفظ
المستعار قد نقل من أصل الى فرع فهو مغير عما كان عليه فالفرق بينهما بين.
(الفرق) بين الاعادة والتكرار أن التكرار يقع على إعادة الشيء مرة وعلى
إعادته مرات، والاعادة للمرة الواحدة ألا ترى أن قول القائل أعاد فلان كذا
لا يفيد إلا إعادته مرة واحدة وإذا قال كرر كذا كان كلامه مبهما لم يدبر أعاده
مرتين أو مرات، وأيضا فانه يقال أعاده مرات ولا يقال كرره مرات إلا أن
يقول ذلك عامي لا يعرف الكلام، ولهذا قالت الفقهاء الامر لا يقتضي التكرار
والنهي يقتضي التكرار ولم يقولوا الاعادة، واستدلوا على ذلك بأن النهي
الكف عن المنهي ولا ضيق في الكف عنه ولا حرج فاقضى الدوام والتكرار
ولو اقضى الامر التكرار للحق بالمأمور به الضيق والتشاغل به عن أمور
فاقتضى فعله مرة ولو كان ظاهرا الامر يقتضي التكرار ما قال سراقه للنبي صلى
الله عليه وسلم لعائنا هذا أم لا بد فقال النبي ﷺ لا بد قال لو (١) قلت نعم
الوجبت، فأخبر أن الظاهر لا يوجبه وأنه يصير واجبا بقوله. والمنهي عن الشيء
إذا عاد إلى فعله لم يقل انه قد انتهى عنه وإذا أمر بالشيء ففعله مرة واحدة لم
يقبل انه لم يفعله. فالفرق بين الامر والنهي في ذلك ظاهر، ومعلوم أن من
يوكل غيره بطلاق امراته كان له أن يطلق مرة واحدة، وما كان من أوامر
القرآن مقتضيا للتكرار فان ذلك قد عرف من حاله بدليل لا يظاها، ولا
يتكرر (٢) الامر مع الشرط أيضا ألا ترى أن من قال لغلامه اشتر اللحم اذا
دخلت السوق لم يعقل (٣) ذلك التكرار.

(١) في التيمورية ولو قلت نعم. (٢) في النسخة بتكرار، (٣) في نسخة ويعال.

(الفرق) بين الاختصار والايجاز أن الاختصار هو إلقاء فضول الالفاظ من الكلام المؤلف من غير اخلال بمعانيه ولهذا يقولون قد اختصر فلان كتب الكوفيين أو غيرها إذا ألقى فضول ألفاظهم وأدى معانيهم في أقل مما أدوها. فيه من الالفاظ فالاختصار يكون في كلام قد سبق حدوثه وتأليفه ، والايجاز هو أن يبنى الكلام على قلة اللفظ وكثرة المعاني يقال أوجز الرجل في كلامه إذا جعله على هذا السبيل ، واختصر كلامه أو كلام غيره إذا قصره بعد اطالة فان استعمل أحدهما موضع الآخر فلتقارب معنيهما .

(الفرق) بين الحذف والاقصصار أن الحذف لا بد فيه من خاف ليستغنى به عن المحذوف ، والاقصصار تعليق القول بما يحتاج اليه من المعنى دون غيره مما يستغنى عنه ، والحذف اسقاط شيء من الكلام وليس كذلك الاقصصار . (الفرق) بين الاسهاب والاطناب أن الاطناب هو بسط الكلام لتكثير الفائدة ، والاسهاب بسطه مع قلة الفائدة فالاطناب بلاغة والاسهاب عى ، والاطناب بمنزلة سلوك طريق بعيدة تحتوى على زيادة فائدة ، والاسهاب بمنزلة سلوك ما يعد جملاً بما يقرب ، وقال الخليل يختصر الكلام ليحفظ ويبسط ليفهم . وقال أهل البلاغة الاطناب إذا لم يكن منه بد فهو إيجاز ، وفي هذا الباب كلام كثير استقصيناه في كتاب صنعة الكلام .

ومن قبيل القول الخبر

(الفرق) بين الخبر وبين الحديث أن الخبر هو القول الذى يصح وصفه بالصدق . والكذب ويكون الاخبار به عن نفسك وعن غيرك ، وأصله أن يكون الاخبار به عن غيرك وما به (١) صار الخبر خبراً هو معنى غير صيغته لأنه يكون على صيغة ما ليس بخبر كقولك رحم الله زيداً والمعنى اللهم ارحم زيداً . والحديث فى الأصل هو ما تخبر به عن نفسك من غير أن تسنده إلى غيرك وسعى حديثاً لأنه لا تقدم له وإنما هو شيء حدث لك فحدثت به ثم كثر استعمال اللفظين حتى

سمى كل واحد منهما باسم الآخر قليل الحديث خبر وللخبر حديث ، ويدل على صحة ما قلنا انه يقال فلان يحدث عن نفسه بكذا وهو حديث النفس ولا يقال مخبر عن نفسه ولا هو خبر النفس ، واختار مشايخنا قولهم ان سأل سائل فقال أخبروني ولم يختاروا حدثوني لأن السؤال استخبار والمجيب مخبر ، ويجوز أن يقال إن الحديث ما كان خبرين فصاعداً إذا كان كل واحد منهما متعلقاً بالآخر فقولنا رأيت زيدا خبر ، ورأيت زيدا متعلقاً حديث ، وكذلك قولك رأيت زيدا وعمراً حديث مع كونه خبراً .

(الفرق) بين النبأ والخبر أن النبأ لا يكون إلا للاخبار بما لا يعلمه المخبر ويجوز أن يكون الخبر بما يعلمه وبما لا يعلمه ولهذا يقال تخبرني عن نفسي ولا يقال تنبئي عن نفسي وكذلك تقول تخبرني عما عندي ولا تقول تنبئي عما عندي ، وفي القرآن (فسياًتهم أنباء ما كانوا يستهزؤون) وإنما استهزؤوا به لأنهم لم يعلموا حقيقته ولو علموا ذلك لتوقوه يعني العذاب وقال تعالى (ذلك من أنباء القرى نقصه عليك) وكان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يعرف شيئاً منها ، وقال علي بن عيسى في النبأ معنى عظيم الشأن وكذلك أخذ منه صفة النبي صلى الله عليه وسلم ، قال أبو هلال أيده الله ولهذا يقال سيكون فلان نبأً ولا يقال خبر به . هذا المعنى ، وقال الزجاج في قوله تعالى (فسياًتهم أنباء ما كانوا به يستهزؤون) أنباء تأويله والمعنى سيعلمون ما يؤول اليه استهزؤهم . قلنا وإنما يطلق عليه هذا لما فيه من عظم الشأن . قال أبو هلال والانباء عن الشيء أيضاً قد يكون بغير حمل النبأ عنه تقول هذا الأمر ينبغي بكذا ولا تقول يخبر بكذا لأن الاخبار لا يكون إلا بحمل الخبر .

(الفرق) بين القصص والحديث أن القصص ما كان طويلاً من الأحاديث متحدثاً به عن سلف ومنه قوله تعالى (نحن نقص عليك أحسن القصص) وقال (نحن نقص عليك من أنباء الرسل) ولا يقال لله قاص لأن الوصف بذلك قد صار علماً لمن يتخذ القصص صناعة ، وأصل القصص في العربية اتباع الشيء . الشيء ومنه قوله تعالى ((وقالت لا اخته قصيه)) وسمى الخبر الطويل قصصاً لأن

بعضه يتبع بعضاً حتى يطول وإذا استطال السامع الحديث قال هذا قصص .
والحديث يكون عن سلف وعن حضر ويكون طويلاً وقصيراً ، ويجوز أن
يقال القصص هو الخبر عن الأمور التي يتلو بعضها بعضاً ، والحديث يكون عن
ذلك وعن غيره ، والقص قطع يستطيل ويتبع بعضه بعضاً مثل قص الثوب
بالمقص وقص الجناح وما أشبه ذلك ، وهذه قصة الرجل يعنى الخبر عن مجموع
أمره وسميت قصة لأنها يتبع بعضها بعضاً حتى تحتوى على جميع أمره .

(الفرق) بين الخبر والشهادة أن شهادة الاثنين عند القاضي يوجب العمل
عليها ولا يجوز الانصراف عنها ، ويجوز الانصراف عن خبر الاثنين والواحد
إلى القياس والعمل به ويجوز العمل به أيضاً والتعبد أخرج الشهادة عن حكم
الخبر المحض ، ويفرق بين تولك شهد عليه وشهد على إقراره فتقول إذا جرى
الفصل أو اتخذ بحضرة الشاهد كتب شهد عليه ، وإذا جرى ذلك رؤية ثم
أقره عنده كتب شهد على إقراره .

(الفرق) بين الخبر والأمر أن الأمر لا يتناول الأمر لأنه لا يصح أن
يأمر الإنسان نفسه ولا أن يكون فوق نفسه في الرتبة فلا يدخل الأمر مع
غيره في الأمر ويدخل مع غيره في الخبر لأنه لا يمتنع أن يخبر عن نفسه
كإخباره عن غيره ولذلك قال الفقهاء إن أوامر النبي صلى الله عليه وسلم تعداه
إلى غيره من حيث كان لا يجوز أن يختص بها وفصلوا بينها وبين أفعاله بذلك
فقالوا أفعاله لا تعداه إلا بدليل ، وقال بعضهم بل حكمنا وحكمة في فعله سواء إذا
فعل شيئاً فقد صار كأنه قال لنا إنه مباح ، قال ويختص العام بفعله كما يختص
بقوله . ويفرق بينهما أيضاً من وجه آخر وهو أن النسخ يصح في الأمر ولا يصح
في الخبر عند أبي علي وأبي هاشم رحمهما الله تعالى ، وذهب أبو عبد الله البصري
رحمه الله إلى أن النسخ يكون في الخبر كما يكون في الأمر قال وذلك مثل أن يقول
الصلاة تلزم المكلف في المستقبل ثم يقول بعد مدة إن ذلك لا يلزمه ، وهذا أيضاً
عند القائلين بالقول الأول أمر وإن كان لفظه لفظ الخبر . وأما الخبر عند حال
الشيء الواحد المعلوم أنه لا يجوز خروجه عن تلك الحال فإن النسخ لا يصح في .

ذلك عند الجميع نحو الخبر عن صفات الله بأنه عالم وقادر .

ومن أقسام القول الكذب

(الفرق) بين الكذب والمحال أن المحال ما أحيل من الخبر عن حقه حتى لا يصح اعتقاده ويعلم بطلانه اضطراباً مثل قوتك سأقوم أمس وشربت غداً والجسم أسوداً أبيض في حال واحدة. والكذب هو الخبر الذي يكون مخبره على خلاف ما هو عليه ويصح اعتقاد ذلك ويعلم بطلانه استدلالاً . والمحال ليس بصدق ولا كذب ، ولا يقع الكذب إلا في الخبر ، وقد يكون المحال في صورة الخبر مثل قولك هو حسن قبيح من وجه واحد ، وفي صورة الاستخبار مثل قولك أقدم زيد غداً وفي صورة التمني كقولك ليتني في هذه الحال بالبصرة ومكة وفي صورة الامراتق زيدا أمس وفي صورة النهي كقولك لا تلق زيدا في السنة الماضية ، ويقع في النداء كقولك يا زيد بكر على أن يجعل زيدا بكراً . وخلاف المحال المستقيم وخلاف الكذب الصدق . والمحال على ضربين يجوز الممتنع وإيجابه فتجوز قولك المقيد يجوز أن يعدو وإيجابه كقولك المقيد يعدو والآخر مالا يفيد ممتنعاً ولا غير ممتنع بوجه من الوجوه كقول الفائل يكون الشيء أسوداً أبيض وقائماً قاعداً .

(الفرق) بين المحال والممتنع على ما قال بعض العلماء أن المحال مالا يجوز كونه ولا تصوره مثل قولك الجسم أسود أبيض في حال واحدة ، والممتنع مالا يجوز كونه ويجوز تصوره في الوهم وذلك مثل قولك للرجل عش أبداً فيكون هذا من الممتنع لأن الرجل لا يعيش أبداً مع جواز تصور ذلك في الوهم . (الفرق) بين المحال والمتناقض أن من المتناقض ما ليس بمحال وذلك أن القائل ربما قال صدقاً ثم نقضه فصار كلامه متناقضاً قد نقض آخره أوله ولم يكن محالاً لأن الصدق ليس بمحال وقولنا محال لا يدخل إلا في الكلام ، ولكن المتكلمين يستعملونه في المعنى الذي لا يصح ثبوته كالصفة وهو في اللغة قول الواصف ثم تعارفه المتكلمون في المعاني . والمتناقضة تنقسم أقساماً : فمنها مناقضة

جملة بتفصيل كقول الخبر الله عادل ولا يظلم مع قولهم انه خلق الكفار للارمن غير جرم ، ومنها نقض جملة بجملة وهو قولهم ان جميع جهات الفعل بالله ثم يقولون انه لثابت العبد ، ومنها نقض تفصيل بتفصيل كقول النصارى واحد ثلاثة وثلاثة واحد لان اثباته واحد انفى لثاني وثالث وفي اثباته ثلاثة اثبات لما نفى في الاول بعينه .

(الفرق) بين التضاد والتناقض ان التناقض يكون في الاقوال والتضاد يكون في الافعال يقال الفعلان متضادان ولا يقال متناقضان فاذا جعل الفعل مع القول استعمل فيه التضاد ففعل زيد يضاد قوله وقد يوجد التقيضان من القول ولا يوجد الضدان من الفعل ألا ترى ان الرجل اذا قال بلسانه زيد في الدار في حال قوله في الضدان ليس في الدار فقد أوجد تقيضين معا وكذلك لو قال أحد القولين بلسانه وكتب الآخر يده أو أحدهما يمينه والآخر بشماله ولا يصح ذلك في الضدين ، وحد الضدين هو ما تنافيا في الوجود ، وحد التقيضين القولان المتنافيان في المعنى دون الوجود ، وكل متضادين متنافيان وليس كل متنافيين ضدين عند أبي علي كالموت والارادة وقال أبو بكرهما ضدان لثما نهما وتدافعهما قال ولهذا سمي القرنان المتقاومان ضدين .

ومما يجرى مع هذا وان لم يكن قولا التناقض والفرق بينهما أن التناقض لا يكون إلا بين شيئين يجوز عليهما البقاء ، والتضاد يكون بين ما يبق وما لا يبق . (الفرق) بين الكذب والحرص أن الحرص هو الحرص وليس من الكذب في شيء والحرص ما يحزر من الشيء يقال كم حرص نخلك أى كم يحجى من ثمرته وانما استعمل الحرص في موضع الكذب لان الحرص يجرى على غير تحقيق فشبّه بالكذب واستعمل في موضعه ، وأما التكذيب فالتصميم على أن الخبر كذب بالقطع عليه وتقيضه التصديق ولا تطلق صفة المكذب إلا لمن كذب بالحق لانها صفة ذم ولكن اذا قيدت ففيل مكذب بالباطل كان ذلك مستقيما وانما صار المكذب صفة ذم وان قيل كذب بالباطل لانه من أصل فاسد وهو الكذب فصار الذم أغلب عليه كما أن الكافر صفة ذم وان قيل كفر بالطاغوت لانه من أصل فاسد وهو الكفر .

(الفرق) بين الكذب والافك أن الكذب اسم موضوع للخبر الذي لا مخبر له على ما هو به ، وأصله في العربية التقصير ومنه قولهم كذب عن قرنه في الحرب اذا ترك الحملة عليه وسوءه كان الكذب فاحش القبح أو غير فاحش القبح ، والافك هو الكذب الفاحش القبح مثل الكذب على الله ورسوله أو على القرآن ومثل قذف المحصنة وغير ذلك مما يفحش قبحه وجاء في القرآن على هذا الوجه قال الله تعالى (ويل لكل أفاك أثيم) وقوله تعالى (ان الذين جاءوا بالافك عصابة منك) ويقال للرجل اذا أخبر عن كون زيد في الدار وزيد في السوق انه كذب ولا يقال افك حتى يكذب كذبة يفحش قبحها على ما ذكرنا ، وأصله في العربية الصرف وفي القرآن (أنى يؤفكون) أى يصرفون عن الحق ، وتسمى الرياح المؤتفكات لأنها تقلب الارض فتصرفها عما عهدت عليه ، وسميت ديار قوم لوط المؤتفكات لأنها قلبت بهم .

(الفرق) بين الانكار والجحد أن الجحد أخص من الانكار وذلك أن الجحد انكار الشيء الظاهر ، والشاهد قوله تعالى (بآياتنا يمحذون) فجعل الجحد مما تدل عليه الآيات ولا يكون ذلك إلا ظاهراً وقال تعالى (يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها) فجعل الانكار للنعمة لأن النعمة قد تكون خافية ، ويجوز أن يقال الجحد هو انكار الشيء مع العلم به والشاهد قوله (وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم) فجعل الجحد مع اليقين ، والانكار يكون مع العلم وغير العلم .

(الفرق) بين قولك جحدته وجحد به ان قولك جحدته يفيد أنه أنكره مع علمه به ، وجحد به يفيد أنه جحد ما دل عليه وعلى هذا فسر قوله تعالى (وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم) أى جحدوا ما دلت عليه من تصديق الرسل ونظير هذا قولك إذا تحدث الرجل بحديث كذبه وسميته كاذباً فالمقصود المحديث وإذا قلت كذبت به فعناه كذبت بما جاء به فالمقصود هنا الحديث ، وقال المبرد لا يكون الجحد إلا بما يعلمه الجاحد كما قال الله تعالى (فانهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يمحذون) .

(الفرق) بين الجحد والكذب أن الكذب هو الخبر الذي لا مخبر له على ما هو

به ، والجحد انكارك الشيء الظاهر أو انكارك الشيء مع علمك به فليس الجحد له إلا الانكار الواقع على هذا الوجه ، والكذب يكون في انكار وغير انكار .

(الفرق) بين قولك أنكر منه كذا وبين قولك نقم منه كذا أن قولك أنكر منه كذا يفيد أنه لم يجوز فعله ، وقولك أنكره عليه يفيد أنه بين أن ذلك ليس بصالح له وقوله نقم منه يفيد أنه أنكر عليه إنكار من يريد عقابه ومنه قوله تعالى (وما نقيموا منهم إلا أن يؤمنوا بالله) وذلك أنهم أنكروا منهم التوحيد وعذبوهم عليه في الآخود المقدم ذكره في السورة وقال تعالى (وما نقيموا إلا أن أغناهم الله ورسوله من فضله) أي ما أنكروا من الرسول حين أرادوا إخراجهم من المدينة وقتله إلا أنهم استغنوا وحسنت أحوالهم منذ قدم بلدهم والدليل على ذلك قوله تعالى (وهموا بالمأثم) أي هموا بقتله أو إخراجهم ولم ينالوا ذلك ، ولهذا المعنى سمي العقاب انتقاما والعقوبة نعمة .

(الفرق) بين الزور والكذب والبهتان أن الزور هو الكذب الذي قد سوى وحسن في الظاهر ليحسب أنه صدق وهو من قولك زورت الشيء إذا سويته وحسنته ، وفي كلام عمر زورت يوم السقيفة كلاما ، وقيل أصله فارسي من قولهم زور وهو القوة وزورت قوته ، وأما البهتان فهو مواجهة الإنسان بالمأثم وقبحه . (الفرق) بين قولك اختلق وقولك افتري أن افتري قطع على كذب وأخبر به ، واختلق قدر كذبا وأخبر به لأن أصل افتري قطع وأصل اختلق قدر على ما ذكرنا .

ومما يخالف الكذب الصدق

(الفرق) بين قولك صدق الله وحقق به أن المعنى فيما دخلته الباب أنه أيقن بالله لا به بمنزلة صدق الخبر بتبتيث الله ومعنى الوجه الآخر أن صدق الله فيما أخبر به . (الفرق) بين الصدق والحق أن الحق أعم لأنه وقوع الشيء في موقعه الذي هو أولى به ، والصدق الاخبار عن الشيء على ما هو به ، والحق يكون اخبار أو غير اخبار .

ومن قيل القول الاقرار

(الفرق) بين الاقرار والاعتراف أن الاقرار فيما قاله أبو جعفر الدامغانى .

حاصله اخبار عن شيء ماض وهو في الشريعة جهة ملزمة للحكم والدليل على أنه جهة ملزمة قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين) إلى قوله (وليلال الذي عليه الحق) فأمر بالاصغاء إلى قول من عليه الحق في حال الاستيثاق والاشهاد ليثبت عليه ذلك بلولا أنه جهة ملزمة لم يكن لاثباته فائدة، وقال بعضهم الاعتراف مثل الاقرار إلا أنه يقتضى تعريف صاحبه الغير أنه قد التزم ما اعترف به، وأصله من المعرفة، وأصل الاقرار من التقرير وهو تحصيل ما لم يصرح به القول ولهذا اختار أصحاب الشروط أقرب به ولم يختاروا اعتراف به، قال الشيخ أبو هلال أيدى الله تعالى يجوز أن يقر بالشئ وهو لا يعرف أنه أقرب به ويجوز أن يقر بالباطل الذى لا أصل له ولا يقال لذلك اعتراف إنما الاعتراف هو الاقرار الذى صحته المعرفة بما أقرب به مع الالتزام له ولهذا يقال الشكر اعتراف بالنعمة ولا يقال اقرار بها لأنه لا يجوز أن يكون شكراً إلا إذا قارنت المعرفة موقع المشكور وبالمشكور له في أكثر الحال فكل اعتراف اقرار وليس كل اقرار اعترافاً ولهذا اختار أصحاب الشروط ذكر الاقرار لأنه أعم، ونقيض الاعتراف الجحد ونقيض الاقرار الانكار

ومن قبيل القول بالشكر

(الفرق) بين الشكر والحمد أن الشكر هو الاعتراف بالنعمة على جهة التعظيم. للمنع، والحمد الذكر بالجميل على جهة التعظيم المذكور به أيضاً ويصح على النعمة وغير النعمة، والشكر لا يصح إلا على النعمة ويجوز أن يحمد الانسان نفسه في أمور جميلة يأتيتها ولا يجوز أن يشكرها لان الشكر يجري مجرى قضاء الدين ولا يجوز أن يكون للانسان على نفسه دين فالاعتقاد في الشكر على ما توجهه النعمة وفي الحمد على ما توجهه الحكمة. ونقيض الحمد الذم إلا على إثمائه ويقال الحمد لله على الاطلاق ولا يجوز أن يطلق إلا لله لان كل إحسان فهو منه في الفعل أو التسبب والشاكر هو الذاكر بحق المنعم بالنعمة على جهة التعظيم ويجوز في صفة الله شأراً مجازاً والمراد أنه يجازى على الطاعة جزاء الشاكرين على النعمة. ونظير ذلك قوله تعالى (من ذا الذى يقرض الله قرضاً حسناً) وهذا تلطف في

الاستدعاء إلى النفقة في وجوه البر والمراد أن ذلك بمنزلة القرض في إيجاب الحق ، وأصل الشكر إظهار الحال الجميلة فمن ذلك دابة شكور إذا ظهر فيه السمن مع قلة العلف وأشكر الضرع إذا امتلأ وأشكرت السحابة امتلأت ماءً والشكير قضبان غضة تخرج رخصة بين القضبان العاسية والشكير من الشعر والنبات صغار نبت خرج بين الكبار مشبهة بالقضبان الغضة ، والشكر بضع المرأة والشكر على هذا الأصل إظهار حق النعمة لقضاء حق المنعم كما أن الكفر تغطية النعمة لإبطال حق المنعم فإن قيل أنت تقول الحمد لله شكر أفتجعل الشكر مصدرأ للحمد فلولا اجتماعهما في المعنى لم يجتمعا في اللفظ قلنا هذا مثل قولك قتلتَه صبرا (١) وأنته سعيأ والقتل غير الصبر والأتان غير السعي ، وقال سيديوه هذا باب ما ينصب من المصادر لانه حال وقع فيها الأمر وذلك كقولك قتلتَه صبرا ومعناه أنه لما كان القتل يقع على ضروب وأحوال بين الحال التي وقع فيها القتل والحال التي وقع فيها الحمد فكأنه قال قتلتَه في هذه الحال ، والحمد لله شكر أبلغ من قولك الحمد لله حمداً لأن ذلك للتوكيد والاول لزيادة معنى وهو أى أحمده في حال إظهار نعمه على .

(الفرق) بين الحمد والاحماد أن الحمد من قبيل الكلام على ما ذكرناه ، والاحماد معرفة تضررها ولذلك دخلته الالف فقلت أحمده لانه بمعنى أصبته . ووجدته فليس هو من الحمد في شيء .

(الفرق) بين الشكر والجزاء أن الشكر لا يكون إلا على نعمة والنعمة لا تكون إلا لمنفعة أو ما يؤدي إلى منفعة كالمرض يكون نعمة لانه يؤدي إلى الانتفاع بعوض ، والجزاء يكون منفعة ومضرة كالجزاء على الشر .

(الفرق) بين الشكر والمكافأة أن الشكر على النعمة سمي شكراً عليها وإن لم يكن يوازئها في القدر كشكر العبد لنعم الله عليه ولا تكون المكافأة بالشكر مكافأة به حتى تكون مثله وأصل الكلمة ينه عن هذا المعنى وهو الكفو يقال هذا كف هذا إذا كان مثله والمكافأة أيضاً تكون بالنفع والضرر والشكر لا يكون إلا على النفع أو ما يؤدي إلى النفع على ما ذكرنا ، والشكر أيضاً لا يكون

(١) القتل صبراً هو أن يوثق الشيء ويرمى حتى يموت .

إلا قولاً والمكافأة تكون بالقول والفعل وما يجري مع ذلك .

(الفرق) بين الجزاء والمقابلة أن المقابلة هي المساواة بين شيئين كمقابلة الكتاب بالكتاب وهي في المجازاة استعارة قال بعضهم قد يكون جزاء الشيء أنقص منه والمقابلة عليه لا تكون إلا مثله واستشهدوا بقوله (وجزاء سيئة سيئة مثلاً) قال ولو كان جزاء الشيء مثله لم يكن لذكر المثل ههنا وجه والجواب عن هذا أن الجزاء يكون على بعض الشيء فإذا قال مثلاً فكأنه قال على كلها .

(الفرق) بين الحمد والمدح أن الحمد لا يكون إلا على إحسان والله حامد لنفسه على إحسانه إلى خلقه فالحمد مضمن بالفعل ، والمدح يكون بالفعل والصفة وذلك مثل أن يمدح الرجل بإحسانه إلى نفسه وإلى غيره وإن يمدحه بحسن وجهه وطول قامته ويمدحه بصفات التعظيم من نحو قادر وعالم وحكيم ولا يجوز أن يحمده على ذلك وإنما يحمده على إحسان يقع منه فقط .

(الفرق) بين المدح والتقريض أن المدح يكون للحي والميت، والتقريض لا يكون إلا للحي، وبخلافه التأبين ولا يكون إلا للميت يقال أبنته يؤبنته تأبيناً وأصل التقريض من القرض وهو شيء يدبغ به الأديم وإذا دبغ به حسن وصلاح وزادت قيمته فشبّه بمدحك للإنسان الحي بذلك كأنك تزيد في قيمته بمدحك إياه ولا يصح هذا المعنى في الميت ولهذا يقال مدح الله ولا يقال قرظه .

(الفرق) بين المدح والثناء أن الثناء مدح مكرر من قولك ثنيت الخيط إذا جعلته طافين وثنيته بالتشديد إذا أضفت إليه خيطاً آخر ومنه قوله تعالى (سبحاً من المثنى) يعني سورة الحمد لأنها تكرر في كل ركعة .

(الفرق) بين الثناء والتنا على ما قال أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد رحمه الله (١) أن الثناء يكون في الخير والشر يقال أثنى عليه بخير وأثنى عليه بشر والثناء مقصور لا يكون إلا في الشر ونحن سمعناه في الخير والشر، والصحيح عندنا أن الثناء هو بسط القول في مدح الرجل أو ذمه وهو مثل أثنى ثلث الحديث ثنائاً إذا نشره ويقولون جاءني ثناء خبر سامني يريدون انتشاره واستفادته، وقال أبو

بكر الثناء بالمدح لا يكون إلا في الخير وربما استعمل في الشر والثنا يكون في الخير والشر ، وهذا خلاف ما حكاه أبو أحمد والثناء عندنا هو بسط القول مدحاً أو ذماً والثنا تكريره فالفرق بينهما بين .

(الفرق) بين المدح والاطراء أن الاطراء هو المدح في الوجه ومنه قولهم الاطراء يورث الغفلة يريدون المدح في الوجه والمدح يكون واجهة وذير واجهة .

ومما يخالف ذلك الهجو

(الفرق) بين الهجو والذم أن الذم نقيض الحدو هما يدلان على الفعل وحده المكلف يدل على استحقاقه للثواب بفعله ، وذمه يدل على استحقاقه للعقاب بفعله ، والهجو نقيض المدح وهما يدلان على الفعل والصفة كهجوك الانسان بالخل وقبح الوجه ، وفرق آخر أن الذم يستعمل في الفعل والفاعل فتقول ذمته بفعله وذمت فعله ، والهجو يتناول الفاعل والموصوف دون الفعل والصفة فتقول هجوت به بالخل وقبح الوجه ولا تقول هجوت قبحه وبخله ، وأصل الهجو في العربية الهدم تقول هجوت البيت إذا هدمته وكان الاصل في الهجو أن يكون بعد المدح كما أن الهدم يكون بعد البناء إلا أنه كثر استعماله فجري في الوجهين .

(الفرق) بين السب والشتم أن الشتم تقييح أمر المشتوم بالقول وأصله من الشامة وهو قبح الوجه ورجل شتم قبيح الوجه وسمى الأسد شتياً لقبح منظره ، والسب هو الاطئاب في الشتم والاطالة فيه واشتقاقه من السب وهي الشقة الطويلة ويقال لها سيب أيضاً وسباب الفرس شعر ذنبه سمي بذلك لطوله بخلاف العرف والسب العامة الطويلة فهذا هو الاصل فان استعمل في غير ذلك فهو توسع .

(الفرق) بين البهل واللعن أن اللعن هو الدعاء على الرجل بالبعد ، والبهل الاجتهاد في اللعن ، قال المبرد هله الله ينبيء عن اجتهاد الداعي عليه باللعن ولهذا قيل للمجتهد في الدعاء المبتهل .

(الفرق) بين الشتم والسفه أن الشتم يكون حسناً وذلك إذا كان المشتوم يستحق الشتم ، والسفه لا يكون إلا قبيحاً وجاء عن السلف في تفسير قوله تعالى (صم

(يكم) إن الله وصفهم بذلك على وجه الشتم ولم يقل على وجه السفه لما قلناه .
 (الفرق) بين الذم واللوم أن اللوم هو تنبيه الفاعل على موقع الضرر في فعله وتهجين طريقته فيه وقد يكون اللوم على الفعل الحسن كاللوم على السخاء والذم لا يكون إلا على القبيح واللوم أيضاً يواجه به المذموم ، والذم قد يواجه به المذموم ويكون دونه وتقول حمدت هذا الطعام أو ذمته وهو استعارة ولا يستعار اللوم في ذلك .

(الفرق) بين العتاب واللوم أن العتاب هو الخطاب على تضييع حقوق المودة والصداقة في الاخلال بالزيارة وترك المعونة وما يشاكل ذلك ولا يكون العتاب إلا لمن له موات يمت بها فهو مفارق للوم مفارقة بينة .

(الفرق) بين اللوم والتثريب والتفنيذ أن التثريب شبيه بالتقريع والتوبيخ تقول وبخه وقرعه وثر به بما كان منه ، واللوم قد يكون لما يفعله الانسان في الحال ولا يقال لذلك تقريع وتثريب وتوبيخ ، واللوم يكون على الفعل الحسن ولا يكون التثريب الا على قبيح ، والتفنيذ تعجيز الرأي يقال فنده إذا عجز رأيه وضغفه والإسم الفند ، وأصل الكلمة الغلظ ومنه قيل للقطعة من الجبل فند ، ويجوز أن يقال التثريب الاستقصاء في اللوم والتعنيف ، وأصله من الثرب وهو شحم الجوف (١) لأن البلوغ اليه هو البلوغ الى الموضع الاقصى من البدن .

(الفرق) بين قولك عابه وبين قولك لمزه ان اللمز هو أن يعيب الرجل بشئ يتهمه فيه ولهذا قال تعالى (ومنهم من يلزمك في الصدقات) أى يعيبك . ويتهمك أنك تضعها في غير موضعها ولا يصح اللمز فيما لا تصح فيه التهمة ، والعيب يكون بالكلام وغيره يقال عاب الرجل بهذا القول وعاب الاناء بالكسر له ولا يكون اللمز إلا قولاً .

(الفرق) بين الهمز واللبز قال المبرد الهمز هو أن يهمز الانسان بقول قبيح من حيث لا يسمع أو يحثه (٢) ويوسده على أمر قبيح أى يغريه به ، واللمز أجهر من الهمز وفي القرآن (هزات الشياطين) ولم يقل لمزات لأن مكيدة

(١) في النسخ « الخوف » وهو تحريف . (٢) في النسخ غير منقوطة .

الشیطان خفية ، قال الشيخ رحمه الله المشهور عند الناس ان اللمز العيب سراه
والهمز العيب بكسر العين وقال قتادة (يلمزك في الصدقات) يظمن عليك وهو
دال على صحة القول الاول .

ومما يوصف به الكلام المستقيم

(الفرق) بين المستقيم والصحيح والصواب ان كل مستقيم صحيح وصواب
وليس كل صواب وصحيح مستقيماً ، والمستقيم من الصواب والصحيح ما كان
مؤلفاً ومنظوماً على سنن لا يحتاج معه إلى غيره ، والصحيح والصواب يجوز أن
يكونا مؤلفين وغير مؤلفين ولهذا قال المتكلمون هذا جواب مستقيم إذا كان مؤلفاً
على سنن يعني عن غيره وكان مقتضياً لسؤال السائل ، ولا يقولون للجواب إذا
كان كلمة نحو لا ونعم مستقيم ، تقول العرب هذه كلمة صحيحة وصواب ولا يقولون
كلمة مستقيمة ولكن كلام مستقيم لأن الكلمة لا تكون مؤلفة والكلام مؤلف .
(الفرق) بين المستقيم والصواب أن الصواب إطلاق الاستقامة على الحسن
والصدق ، والمستقيم هو الجاري على سنن فتقول للكلام إذا كان جارياً على
سنن لا تفاوت فيه أنه مستقيم وإن كان قبيحاً ولا يقال له صواب إلا إذا
كان حسناً ، وقال سيديويه مستقيم حسن ومستقيم قبيح ومستقيم صادق ومستقيم
كاذب قلنا ولا يقال صواب قبيح .

(الفرق) بين الخطأ والخطأ هو أن يقصد الشيء فيصيب غيره .
ولا يطلق إلا في القبيح فإذا قيد جاز أن يكون حسناً مثل أن يقصد القبيح
فيصيب الحسن فيقال أخطأ ما أراد وإن لم يأت قبيحاً ، والخطأ تعمد الخطأ فلا
يكون إلا قبيحاً والمصيب مثل المخطئ إذا أطلق لم يكن إلا ممدوحاً وإذا قيد
جاز أن يكون مذموماً كقولك مصيب في رمية وإن كان رمية قبيحاً فالصواب
لا يكون إلا حسناً والاصابة تكون حسنة وقبيحة والخاطيء في الدين لا يكون
إلا عاصياً لأنه قد زل عنه لقصد غيره ، والمخطئ يخالفه لأنه قد زل عما قصد منه .
وكذلك يكون المخطئ من طريق الاجتهاد مطيعاً لأنه قصد الحق واجتهد في اصابعه .

(الفرق) بين الخطأ والغلط أن الغلط هو وضع الشيء في غير موضعه ويجوز أن يكون صواباً في نفسه ، والخطأ لا يكون صواباً على وجه ، مثال ذلك أن سائلاً لو سأل عن دليل حديث الاعراض فأجيب بأنها لا تخلو من المتعاقبات ولم يوجد قبلها كان ذلك خطأ لأن الاعراض لا يصح ذلك فيها ولو أجيب بأنها على ضربين منها ما يبقى ومنها ما لا يبقى كان ذلك غلطاً ولم يكن خطأ لأن الاعراض هذه صفتها إلا أنك قد وضعت هذا الوصف لها في غير موضعه ولو كان خطأ لكان الاعراض لم تكن هذه حالها لأن الخطأ ما كان الصواب خلافاً وليس الغلط ما يكون الصواب خلافاً بل هو وضع الشيء في غير موضعه ، وقال بعضهم الغلط أن يسبى عن ترتيب الشيء وإحكامه والخطأ أن يسبى عن فعله أو أن يوقعه من غير قصد له ولكن لغيره .

(الفرق) بين اللحن والخطأ أن اللحن صرفك الكلام عن جهته ثم صار اسماً لازماً بخلافه الإعراب ، والخطأ إصابة خلاف ما يقصد وقد يكون في القول والفعل ، واللحن لا يكون إلا في القول تقول لحن في كلامه ولا يقال لحن في فعله كما يقال أخطأ في فعله إلا على استعارة بعيدة ، ولحن القول ما دل عليه القول وفي القرآن (ولتعرفنهم في لحن القول) وقال ابن الأنباري لحن القول معنى القول ومذهبه واللحن أيضاً اللغة يقال هذا بلحن اليمن ، واللحن بالتحريك الفطنة ومنه قوله عليه السلام فاعل بعضكم ألحن بحجته .

(الفرق) بين خطئ اللسان وخطئ اللسان أنه يقال فلان خطئ اللسان إذا كان سفيهاً لا يبالي ما يقول وما يقال له قال أبو النجم : أخطئ والدهر كثير خطئه . أي لا يبالي ما أتى به من المصائب وأصله من استرخاء الأذن ثم استعمل فيما ذكرناه ، والخطئ اللسان الذي لا يزال يسقط السقطة ولا يريد بها ولكن تجري على لسانه .

(الفرق) بين المهمل والهديان والهدر أن المهمل خلاف المستعمل وهو لا معنى له في اللغة التي هو مهمل فيها والمستعمل ما وضع لفائدة مفرداً كان أو مع غيره ، والهديان كلام مستعمل أخرج على وجه لا تتعقده فائدة ، والهدر الإسقاط في الكلام ولا يكون الكلام هدراً حتى يكون فيه سقط قل أو كثر ،

وقال بعضهم الهمز كثرة الكلام، والصحيح هو الذي تقدم .

ومن قبيل الكلام القسم

(الفرق) بين القسم والحلف أن القسم أبلغ من الحلف لأن معنى قولنا أقسم بالله أنه صار ذا قسم بالله، والقسم النصيب والمراد أن الذي أقسم عليه من المال وغيره قد أحرزه ودفع عنه الخصم بالله، والحلف من قولك سيف حليف أي قاطع ماض فإذا قلت حلف بالله فكأنك قلت قطع المخاصمة بالله فالأول أبلغ لأنه يتضمن معنى الآخر مع دفع الخصم ففيه معنيان وقولنا حلف يفيد معنى واحداً وهو قطع المخاصمة فقط وذلك أن من أحرز الشيء باستحقاق في الظاهر فلا خصومة بينه وبين أحد فيه وليس كل من دفع الخصومة في الشيء فقد أحرزه، واليمين اسم للقسم مستعار وذلك أنهم كانوا إذا تقاسموا على شيء تصافقوا بإيمانهم ثم كثر ذلك حتى سمي القسم يمينا .

(الفرق) بين العقد والقسم أن العقد هو تعليق القسم بالمقسم عليه مثل قولك والله لا أدخلن الدار فتعقد اليمين بدخول الدار وهو خلاف اللغو من الايمان، واللغو من الايمان ما لم يعقد بشيء كقولك في عرض كلامك هذا حسن والله وهذا قبيح والله .

(الفرق) بين العقد والعهد أن العقد أبلغ من العهد تقول عهدت إلى فلان بكذا أي ألزمته إياه وعقدت عليه وعاقدته ألزمته باستيثاق وتقول عاهد العبد ربه ولا تقول عاهد العبد ربه إذ لا يجوز أن يقال استوثق من ربه وقال تعالى (أو فوالعقود) وهي ما يشاعفد عليه اثنان وما يعاهد العبد ربه عليه أو يعاهد ربه على لسان نبيه عليه السلام، ويجوز أن يكون العقد ما يعقد بالقلب واللغو ما يكون غلطاً والشاهد قوله تعالى (ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم) ولو كان العقد هو اليمين لقال تعالى ولكن يؤاخذكم بما عقدتم أي حلفتم ولم يذكر الايمان فلما أتى بالعقود به الذي وقع به العقد علم أن العقد غير اليمين، وأما قول القائل إن فعلت كذا فعبدي حر فليس ذلك يمين في الحقيقة وإنما هو شرط وجزاء به فتي وقع الشرط وجب الجزاء فسمى ذلك يمينا مجازاً وتشبيهاً كأن الذي يلزمه

عن العتق مثل ما يلزم المقسم من الحنث ، وأما قول القائل عبده حر وامرأته طالق فخير مثل قولك عبدي قائم إلا أنه ألزم نفسه في قوله عبدي حر عتق العبد فلزمه ذلك ولم يكن في قوله عبدي قائم إلزام .

(الفرق) بين العهد والميثاق أن الميثاق يؤكد العهد من قولك أو ثقت الشيء إذا أحكمت شدة ، وقال بعضهم العهد يكون حالاً من المتعاهدين والميثاق يكون من أحدهما . (الفرق) بين الوعد والعهد أن العهد ما كان من الوعد مقروناً بشرط نحو قولك إن فعلت كذا فعلت كذا وما دمت على ذلك فأنا عليه ، قال الله تعالى (ولقد عهدنا إلى آدم) أى أعلمناه أنك لا تخرج من الجنة ما لم تأكل من هذه الشجرة ، والعهد يقتضى الوفاء والوعد يقتضى الإيجاز ، ويقال نقض العهد وأخلف الوعد . (الفرق) بين الوعد والوأي أن الوعد يكون مؤقتاً وغير مؤقت فالوقت كقولهم جامو عد ربك ، وفى القرآن (فاذا جامو عد أولاهما) وغير المؤقت كقولهم إذا وعد زيد أخاف وإذا وعد عمرو وفى ، والوأي ما يكون من الوعد غير مؤقت ألا ترى أنك تقول إذا وأى زيد أخلف أو وفى ولا تقول جاء وأى زيد كما تقول جاء وعده .

ومن قبيل الكلام التفسير والتأويل

(الفرق) بين التأويل والتفسير أن التفسير هو الإخبار عن أفراد أحاد الجملة ، والتأويل الإخبار بمعنى الكلام ، وقيل التفسير أفراد ما انتظمه ظاهر التنزيل ، والتأويل الإخبار بغرض المتكلم بكلام ، وقيل التأويل استخراج معنى الكلام لا على ظاهره بل على وجه يحتمل مجازاً أو حقيقة ومنه يقال تأويل المنشأ ، وتفسير الكلام أفراد أحاد الجملة ووضع كل شئ منها موضعاً ومنه أخذ تفسير الأمتعة بالماء ، والمفسر عند الفقهاء ما فهم معناه بنفسه والمجمل ما لا يفهم المراد به إلا بغيره ، والمجمل فى اللغة ما يتناول الجملة ، وقيل المجمل ما يتناول جملة الأشياء أو بقى عن الشئ على وجه الجملة دون التفصيل ، والأول هو العموم وما شا كله لأن ذلك قد سمي مجملاً من حيث يتناول جملة مسميات ، ومن ذلك قيل أجملت الحساب ، والثانى هو ما لا يمكن أن يعرف المراد به خلاف المفسر والمفسر ما تقدم له تفسير ، وغرض الفقهاء غير هذا وإنما سموا ما يفهم المراد منه بنفسه مفسراً لما كان يتبين كما يتبين

ماله تفسير، وأصل التأويل في العربية من ألت إلى الشيء أوّل إليه إذا صرت إليه ، وقال تعالى (وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم) ولم يقل تفسيره . لأنه أراد ما يؤول من المشابه إلى المحكم .

(الفرق) بين الشرح والتفصيل أن الشرح بيان المشروح وإخراجه من وجه الاشكال إلى التجلي والظهور ، ولهذا لا يستعمل الشرح في القرآن ، والتفصيل هو ذكر ما تضمنه الجمله على سبيل الافراد ، ولهذا قال تعالى (ثم فصلت من لدن حكيم خبير) ولم يقل شرحت ، و فرق آخر أن التفصيل هو وصف آحاد الجنس وذكرها معا وربما احتاج التفصيل إلى الشرح والبيان . والشئ لا يحتاج الى نفسه .

(الفرق) بين التفصيل والتقسيم أن في التفصيل معنى البيان عن كل قسم بما يزيد على ذكره فقط ، والتقسيم يحتمل الامرين ، والتقسيم يفتح المعنى والتفصيل يتم بيانه .

(الفرق) بين القرآن والفرقان أن القرآن يفيد جمع السور وضم بعضها إلى بعض ، والفرقان يفيد أنه يفرق بين الحق والباطل والمؤمن والكافر .

ومن قبيل القول السلام والتحية

(الفرق) بين السلام والتحية أن التحية أعم من السلام ، وقال المبرد يدخل في التحية حيائك الله وملك البشرى ولقيت الخير ، وقال أبو هلال أيده الله تعالى ولا يقال لذلك سلام إنما السلام قولك سلام عليك ، ويكون السلام في غير هذا الوجه السلامة مثل الضلال والضلالة والجلال والجلالة ، ومنه دار السلام أى دار السلامة وقيل دار السلام أى دار الله ، والسلام اسم من أسماء الله ، والتحية أيضا الملك ومنه قولهم التحيات لله .

ومن الكلام الخاص

(الفرق) بين الخاص والخصوص أن الخصوص يكون فيما يراد به بعض ما ينطوى عليه لفظه بالوضع ، والخاص ما يختص بالوضع لا بارادة ، وقال بعضهم

والخصوص ما يتناول بعض ما يتضمنه العموم أو جرى مجرى العموم من المعاني، وأما العموم فما استغرق ما يصلح أن يستغرقه وهو عام، والعموم لفظ مشترك يقع على المعاني والكلام، وقال بعضهم الخاص ما يتناول أمراً واحداً بنفس الوضع، والخصوص أن يتناول شيئاً دون غيره وكان يصح أن يتناوله وذلك الغير.

(الفرق) بين العام والمبهم أن العام يشتمل على أشياء والمبهم يتناول واحد الأشياء لكن غير معين الذات فقولنا شيء مبهم وقولنا الأشياء عام.

(الفرق) بين التخصيص والنسخ أن التخصيص هو ما دل على أن المراد بالكلمة بعض ما تناوله دون بعض، والنسخ ما دل على أن مثل الحكم الثابت بالخطاب زائل في المستقبل على وجه لولاه لكان ثابتاً، ومن حق التخصيص أن لا يدخل إلا فيما يتناوله اللفظ، والنسخ يدخل في النص على عين والتخصيص ما لا يدخل فيه، والتخصيص يؤذن بأن المراد بالعموم عند الخطاب ما عداه، والنسخ يحقق أن كل ما يتناوله اللفظ مراد في حال الخطاب وإن كان غيره مراداً فيما بعد، والنسخ في الشريعة لا يقع بأشياء يقع بها التخصيص، والتخصيص لا يقع ببعض ما يقع به النسخ فقد بان لك مخالفة أحدهما للآخر في الحد والحكم جميعاً، وتساويهما في بعض الوجوه لا يوجب كون النسخ تخصيصاً.

(الفرق) بين النسخ والبداء أن النسخ رفع حكم تقدم بحكم ثان أوجبه كتاب أو سنة ولهذا يقال إن تحريم الخمر وغيرها مما كان مطلقاً في العقل نسخ لا بإباحة ذلك لأن إباحته عقلية ولا يستعمل النسخ في العقليات، والبداء أصله الظهور تقول بدا لي الشيء إذا ظهر وتقول بدا لي في الشيء إذا ظهر لك فيه رأي لم يكن ظاهراً لك فكرهته لأجل ذلك، ولا يجوز على الله البداء لكونه عالماً بنفسه، وما ينسخه من الأحكام ويثبتها إنما هو على قدر المصالح لا أنه يبدو له من الأحوال ما لم يكن بادياً، والبداء هو أن تأمر المكلف الواحد بنفس ما تنهى عنه على الوجه الذي تنهى عنه والوقت الذي تنهى فيه عنه وهذا لا يجوز على الله لأنه يدل على التردد في الرأي، والنسخ في الشريعة لفظه منقولة عما وضعت له في أصل اللغة كسائر الاسماء الشرعية مثل الفسق والتفريق ونحو ذلك.

وأصله في العرية الازالة ألا تراهم قالوا نسخت الريح الآثار فان قلت
إن الريح ليست بمزيلة لها على الحقيقة قلنا اعتقد أهل اللغة أنها مزيلة
لها كاعتقادهم أن الصنم إلـه .

(الفرق) بين فحوى الخطاب ودليل الخطاب أن فحوى الخطاب
ما يعقل عند الخطاب لا بافظه كقوله تعالى (ولا تقل لها أف) فالمنع من ضربهما
يعقل عند ذلك ، ودليل الخطاب هو أن يعلق بصفة الشيء أو بعدد أو بحاله
أو غاية فما لم يوجد ذلك فيه فهو بخلاف الحكم فالصفة قوله في سائمة
الغنم الزكاة فيه دليل على أنه ليس في المعلوفة زكاة ، والعدد تعليق الجسد
بالثمانين فيه دليل على سقوط ما زاد عليه ، والغاية قوله تعالى (حتى
يطهرون) فيه دليل على أن الوطء قبل ذلك محظور ، والحال مثل ما روى أن
يعلى بن أمية قال لعمر مالنا تقصر وقد امانا يعني الصلاة فقال عمر تعجبت
بما تعجبت منه وسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال صدقة
تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته ، وهذا مذهب بعض الفقهاء ، وآخرون
يقولون إن جميع ذلك يعرف بدلائل أخر دون دلائل الخطاب المذكورة
هنا ، وفيه كلام كثير ليس هذا موضع ذكره ، والدليل لو قرن به دليل لم
يكن مناقضة ولو قرن باللفظ فحواه لكان ذلك مناقضة ألا ترى أنه لو قال في سائمة
الغنم الزكاة وفي المعلوفة الزكاة لم يكن تناقضاً ولو قال فلا تقل لها أف واضربها السكك
تناقضاً وكذلك لو قال هو مؤتمن على قنطار ثم قال يخون في الدرهم يعد تناقضاً
وقوله تعالى (ولا تظلمون قتيلاً) يدل فحواه على نفى الظلم فيما زاد على ذلك
ودلالة هذا كدلالة النص لأن السامع لا يحتاج في معرفته إلى تأمل ، وأما قوله
تعالى (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) فعناؤه فأفطر
بعده ، وقد جعله بعضهم فحوى الخطاب وليس ذلك بفحوى عندهم ولكن
من باب الاستدلال ألا ترى أنك لو قرنت به فحواه لم يكن تناقضاً فأما قوله
تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فانه يدل على المراد بقائده لا بصريحه
ولا فحواه وذلك أنه لما ثبت أنه زجر أفاد أن القطع هو لاجل السرعة وكذلك
قوله تعالى (الزانية والزاني) .

(الفرق) بين البيان والفائدة قال علي بن عيسى ما ذكر لي عرف به غيره فهو البيان كقولك غلام زيد وإنما ذكر زيد لي عرف به الغلام فهو للبيان وقولك ضربت زيدا إنما ذكر زيد لي عرف أن الضرب وقع به فذكر لي عرف به غيره ، والفائدة ما ذكر لي عرف في نفسه نحو قولك قام زيد إنما ذكر قام لي عرف أنه وقع القيام ، وأما معتمد البيان فهو الذي لا يصح الكلام إلا به نحو قولك ذهب زيد فذهب معتمد الفائدة ومعتمد البيان ، وأما الزيادة في البيان فهو البيان الذي يصح الكلام دونه وكذلك الزيادة في الفائدة هي التي يصح الكلام دونها نحو الحال في قولك مر زيد ضاحكا والبيان قولك أعطيت زيدا درهما فعلى هذا يجرى البيان والفائدة ومعتمد الفائدة والحال أبدا للزيادة في الفائدة فالمفعول الذي ذكر فاعله للزيادة في البيان فأما الفاعل فهو معتمد البيان وكذلك ما لم يسم فاعله وقولك قام زيد معتمد الفائدة فإذا كان صفة فهو للزيادة في البيان نحو قولك مررت برجل قام فهو هنا صفة مذكورة للزيادة في البيان .

(الفرق) بين عطف البيان وبين الصفة أن عطف البيان يجرى بجرى الصفة في أنه تبيين للأول ويتبعه في الاعراب كقولك مررت بأخيك زيد إذا كان له أخوان أحدهما زيد والآخر عمرو فقد بين قولك زيد أي الأخوين مررت به ، والفرق بينهما أن عطف البيان يجب بمعنى إذا كان غير الموصوف به عليه كان له مثل صفته وليس كذلك الاسم العلم الخالص لأنه لا يجب بمعنى لو كان غيره على مثل ذلك المعنى استحق مثل اسمه مثال ذلك مررت بزيد الطويل فالطويل يجب بمعنى الطول وإن كان غير الموصوف على مثل هذا المعنى وجب له صفة طوليل وأما زيد فيجب المنسئ به من غير معنى لو كان لغيره لوجب له مثل اسمه إذ لو واقفه غيره في كل شيء لم يجب أن يكون زيدا كما لو واقفه في كل شيء لوجب أن يكون له مثل صفته ولا يجب أن يكون له مثل اسمه .

قال (١) أبو هلال أيده الله والبيان عند المتكلمين الدليل الذي تبيين به الأحكام ، ولهذا قال أبو علي وأبو هاشم رحمهما الله : الهداية هي الدلالة والبيان فجعل

(١) من هنا إلى قوله « الفرق بين التجوى والسر » غير موجود في نسخة التيفوزية .

الدلالة والبيان واحداً ، وقال بعضهم هو العلم بالحادث الذى يتبين به الشيء ، ومنهم من قال : البيان حصر القول دون ماعده من الأدلة ، وقال غيره : البيان هو الكلام والخط والاشارة ، وقيل البيان هو الذى أخرج الشيء من حيز الاشكال الى حد التجلي ، ومن قال هو الدلالة ذهب إلى أنه يتوصل بالدلالة إلى معرفة المدلول عليه والبيان هو ما يصح أن يتبين به ما هو بيان له ، وكذلك يقال ان الله قدين الاحكام بأن دل عليها بنصية الدلالة فى الحكم المظهر ظناً وكذلك يقال للمدلول عليه قد بان ويوصف الدال بأنه يبين وتوصف الامارات الموصلة إلى غلبة الظن بأنها بيان كما يقال انها دلالة تشبيهها بما يوجب العلم من الأدلة .

ومن قليل الكلام النجوى

(الفرق) بن النجوى والسر أن النجوى اسم للكلام الخفى الذى تناجى به صاحبك كأنك ترفعه عن غيره وذلك أن أصل الكلمة الرفعة ، ومنه النجوة من الارض ، وسعى تكليم الله تعالى موسى عليه السلام مناجاة لأنه كان كلاماً أخفاه عن غيره ، والسر إخفاء الشيء فى النفس ، ولو اختفى بستر أو وراء جدار لم يكن سرّاً ، ويقال فى هذا الكلام سر تشبيهاً بما يخفى فى النفس ، ويقال سرى حمد فلان تريد ما يخفيه فى نفسه من ذلك ولا يقال نجوى عنده ، وتقول لصاحبك هذا ألقىه اليك تريد المعنى الذى تخفيه فى نفسك ، والنجوى تتناول جملة ما يتناجى به من الكلام ، والسر يتناول معنى ذلك وقد يكون السر فى غير المعانى مجازاً تقول فعل هذا سرّاً وقد أسراراً ، والنجوى لا تكون إلا كلاماً .

(الفرق) بين القراءة والتلاوة أن التلاوة لا تكون إلا لكلمتين فصاعداً ، والقراءة تكون للكلمة الواحدة يقال قرأ فلان اسمه ولا يقال تلا اسمه وذلك أن أصل التلاوة اتباع الشيء الشيء يقال تلاه إذا تبعه فتكون التلاوة فى الكلمات يتبع بعضها بعضاً ولا تكون فى الكلمة الواحدة إذ لا يصح فيه التلو .

(الفرق) بين إلا ولكن أن الاستثناء هو تخصيص صيغة عامة فأما لكن فهى تحقيق إثبات بعد نفي أو نفي بعد إثبات تقول ما جاءنى زيد لكن عمرو جاءنى . وآتى عمرو لكن زيد لم يأت فهذا أصل لكن ، وليس باستثناء فى التحقيق ،

وقال ابن السراج الاستثناء هو إخراج بعض من كل .
 (الفرق) بين الاستثناء والعطف أنك إذا قلت ضربت القوم فقد أخبرت
 أن الضرب قد استوفى القوم ثم قلت وعمراً فعمرو غير القوم والفعل الواقع به
 غير الفعل الواقع بالقوم وإنما أشركته معهم في فعل ثان وصل إليه منك وليس
 هذا حكم الاستثناء لأنك تمنع في الاستثناء أن يصل فعلك إلى جميع المذكور .
 ومن قبيل الكلام المنازعة

(الفرق) بين المنازعة والمطالبة أن المطالبة تكون بما يعرف به المطلوب
 كالمطالبة بالدين ولا تقع إلا مع الإقرار به وكذلك المطالبة بالحجة على الدعوى
 والدعوى قول يعترف به المدعى، والمنازعة لا تكون إلا فيما ينكر المطلوب ولا
 يقع فيما يعترف به الخصمان منازعة .

(الفرق) بين المعارضة والالزام أن كل معارضة الزام وليس كل الزام
 معارضة ألا ترى أن قولك لمن أنكر حدوث الأجسام ما أنكرت أنها سابقة
 للحوادث الزام وليس بمعارضة ، والمعارضة أن تبدأ بما في عرض المسألة وبما
 يخفى رأيه ثم تأتي بالمسألة فتجمع بينهما وبين ذلك إما بعلّة أو بغير علّة .
 فالمعارضة بالعلّة كقولك إن كان الله تعالى يفعل الجور فلا يكون الجور لأنه
 القادر المالك ، والمعارضة على غير علّة نحو قولنا لمن يقول إن السواد والحركة
 جسم ما أنكرت أن البياض والسكون أيضاً جسم .

(الفرق) بين المعارضة وإجراء العلّة في المعلول أن المطالب بإجراء العلّة في
 المعلول يبدأ بتقرير خصمه على جهة الانتفال ثم يأتي بالموضع الذي رام أن يجري
 فيه كما تقول لا أصحاب الصفات إذا قلتم إن كل موجود لم يكن غير الله محدث
 فقولوا إن صفاته محدثة لأنها ليست هي الله ، وكذلك قولك للملحد إذا قلت
 إن الأجسام قديمة لأن قدمها متصور في العقل فلا يتصور في العقل ما لا حقيقة له .

(الفرق) بين المسألة والفتيا أن المسألة عامة في كل شيء والفتيا سؤال عن
 حادثة ، وأصله من الفتا وهو الشباب والفتى الشاب والفتاة الشابة وتقول للامة
 وإن كانت عجوزاً فتاة لأنها كالصغيرة في أنها لا توقر توقير الكبيرة ،

والفتوة حال الغرة والحداثة، وقيل للمسألة عن حادثة فتيا لأنها في حالة الشبهة في أنها مسألة عن شيء حدث .

(الفرق) بين المعارضة وقلب المسألة أن قلب المسألة هو الرجوع على السائل بمثل مطالبته في مذهب له يلزمه فيه مثل المالك كقولنا للبحيرة إذا قالوا: إن الفاعل في الشاهد لا يكون إلا جسماً فلما كان الله فاعلاً وجب أن يكون جسماً ما أنكرتم إذا كان الفاعل في الشاهد لا يكون إلا محدثاً مروباً أي لا يكون في الغائب إلا كذلك ، وقلب المسألة يكون بعد الجواب فإذا كان قبل الجواب كان ظلاماً إلا أن يجعل على صيغة الجواب ، والمعارضة هو أن يذكر المذهبان جميعاً فيجمع بينهما ، وقلب السؤال لا يكون إلا ذكر مذهب واحد .

(الفرق) بين الإيصال والاداء أن الإيصال الشيء على ما يجب فيه، ومنه أداء الدين، فلان حسن الاداء لما يسمع وحسن الاداء للقراءة، والاداء لإيصال ما فيه بيان للافهام ومنه البلاغة وهي إيصال المعنى إلى النفس في أحسن صورة .

(الفرق) بين الإيصال والاداء أن الإيصال أشد اقتضاء للمتنبئ إليه من الإيصال لأنه يقتضي بلوغ فهمه وعقله كالبلغة التي تصل إلى القلب ، وقيل، الإيصال اختصار الشيء على جهة الانتهاء ومنه قوله تعالى (ثم أباه مأمته) .

(الفرق) بين الاسم العرفي والاسم الشرعي أن الاسم الشرعي ما نقل عن أصله في اللغة فسمى به فعل أو حكم حدث في الشرع نحو الصلاة والزكاة والصوم والكفر والإيمان والاسلام وما يقرب من ذلك وكانت هذه أسماء تجري قبل الشرع على أشياء ثم جرت في الشرع على أشياء أخرى وكثر استعمالها حتى صارت حقيقة فيها وصار استعمالها على الأصل مجازاً ألا ترى أن استعمال الصلاة اليوم في الدعاء مجاز وكان هو الأصل ، والاسم العرفي ما نقل عن بابه بعرف الاستعمال نحو قولنا دابة وذلك أنه قد صار في العرف اسماً لبعض ما يدب وكان في الأصل اسماً لجميعه وكذلك الغائط كان اسماً للمطمئن من الأرض ثم صار في العرف اسماً لقضاء الحاجة حتى ليس يعقل عند الإطلاق سواه، وعند الفقهاء أنه إذا ورد عن الله خطاب قد وقع في اللغة شيء واستعمل في العرف لغيره ووضع في الشرع

لآخر فالواجب حمله على ماوضع في الشرع لأن ماوضع له في اللغة قد انتقل عنه وهو الأصل فما استعمل فيه بالعرف أولى بذلك وإذا كان الخطاب في العرف شئ وفي اللغة بخلافه وجب حمله على العرف لأنه أولى كما أن اللفظ الشرعي يحمله على ماعدل عنه وإذا حصل الكلام مستعملاً في الشريعة أولى على ما ذكر قبل، وجميع أسماء الشرع تحتاج إلى بيان نحو قوله تعالى (أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) إذ قد عرف بدليل أنه أريد بها غير ماوضعت له في اللغة وذلك على ضربين أحدهما يراد به ما لم يوضع له البتة نحو الصلاة والزكاة، والثاني يراد به ماوضع له في اللغة لكنه قد جعل إسماء في الشرع لما يقع منه على وجه مخصوص أو يبلغ حداً مخصوصاً فصار كأنه مستعمل في غير ماوضع له وذلك نحو الصيام والوضوء وما شاكله.

(الفرق) بين بلى ونعم أن بلى لا تكون إلا جواباً لما كان فيه حرف جحد كقوله تعالى (أست بربكم قالوا بلى) وقوله عز وجل (ألم يأتكم رسل منكم) ثم قال في الجواب (قالوا بلى) ونعم لا تكون للاستفهام بلا جحد كقوله تعالى (فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً قالوا نعم) وكذلك جواب الخبر إذا قال قد فعلت ذلك قلت نعم لعمرى قد فعلته، وقال القراء وإنما امتنعوا أن يقولوا في جواب الجحد نعم لأنه إذا قال الرجل مالك على شئ فلو قال الآخر نعم كان صدقه كأنه قال نعم ليس لي عليك شئ وإذا قال بلى فأنما هو رد لكلام صاحبه أي بلى لي عليك شئ فلذلك اختلف بلى ونعم.

(الفرق) بين الوسوسة والنزغ أن النزغ هو الاغواء بالوسوسة وأكثر ما يكون عند الغضب، وقيل أصله للازعاج بالحركة إلى الشر ويقال هذه نزغة من الشيطان للخصلة الداعية إلى الشر، وأصل الوسوسة الصوت الخفي ومنه يقال لصوت الحلى وسواس، وكل صوت لا يفهم تفصيله لحفائه وسوسة وسواس وكذلك ماوقع في النفس خفياً، وسمى الله تعالى الموسوس وسواساً بالمصدر في قوله تعالى: (من شر الوسواس الخناس).

﴿ الباب الثالث ﴾

في الفرق بين الدلالة والدليل والاستدلال ، وبين النظر والتأمل
وبين النظر والرؤية ، وما يجرى مع ذلك

(الفرق) بين الدلالة والدليل أن الدلالة تكون على أربعة أوجه أحدها
حما يمكن أن يستدل به قصد فاعله ذلك أو لم يقصد ، والشاهد أن أفعال البهائم تدل
على حدثها وليس لها قصد إلى ذلك والأفعال المحسنة دلالة على علم فاعلها وإن
لم يقصد فاعلها أن تكون دلالة على ذلك ، ومن جعل قصد فاعل الدلالة شرطاً فيها
احتج بأن اللص يستدل بأثره عليه ولا يكون أثره دلالة لأنه لم يقصد ذلك
فلو وصف بأنه دلالة لوصف هو بأنه دال على نفسه وليس هذا بثنى لأنه ليس
بمنكر في اللغة أن يسمى أثره دلالة عليه ولا أن يوصف هو بأنه دال على نفسه
بل ذلك جائز في اللغة معروف يقال قد دل الحارب على نفسه بركوبه الرمل
ويقال أسلك الحزن لأنه لا يدل على نفسك ويقولون استدلتنا عليه
بأثره وليس له أن يحمل هذا على المجاز دون الحقيقة إلا بدليل ولا دليل ، والثاني
العبارة عن الدلالة يقال للمسئول أعدد لثك ، والثالث الشبهة يقال دلالة المخالف كذا
أي شبهة ، والرابع الامارات يقول الفقهاء الدلالة من القياس كذا والدليل فاعل
الدلالة ولهذا يقال لمن يتقدم القوم في الطريق دليل إذ كان يفعل من التقدم ما يستدلون
به ، وقد تسمى الدلالة دليلاً مجازاً ، والدليل أيضاً فاعل الدلالة مشتق من
فعله ، ويستعمل الدليل في العبارة والامارة ولا يستعمل في الشبه ، والشبهة هي
الاعتقاد الذي يختار صاحبه الجهل أو يمنع من اختيار العلم وتسمى العبارة عن
كيفية ذلك الاعتقاد شبهة أيضاً وقد سمي المعنى الذي يعتقد عنده ذلك الاعتقاد
شبهة فيقال هذه الحيلة شبهة لقوم اعتقدوها معجزة .

(الفرق) بين الدلالة والشبهة فيما قال بعض المتكلمين أن النظر في الدلالة يوجب
العلم والشبهة يعتقد عندها أنها دلالة فيختار الجهل لا لما كان الشبهة ولا للنظر فيها ،
والاعتقاد هو الشبهة في الحقيقة لا المنظور فيه .

(الفرق) بين الدلالة والامارة أن الدلالة عند شيو خنا ما يؤدى النظر فيه إلى العلم ، والامارة ما يؤدى النظر فيه إلى غلبة الظن انحوما يطلب به من جهة القبلة ويعرف به جزاء الصديق المتلفات ، والظن فى الحقيقة ليس يجب عن النظر فى الامارة لوجوب النظر عن العلم فى الدلالة وإنما يختار ذلك عنده فالامارة فى الحقيقة ما يختار عنده الظن ، ولهذا جاز اختلاف المجتهدين مع علم كل واحد منهم بالوجه الذى منه مخالفه صاحبه كاختلاف الصحابة فى مسائل الجد واختلاف آراء ذوى رأى فى الحروب وغيرها مع تقاربهم فى معرفة الأمور المتعلقة بذلك ، ولهذا تستعمل الامارة فيما كان عقلياً وشرعياً .

(الفرق) بين الدلالة والحجة قال بعض المتكلمين الادلة تنقسم أقساماً وهى دلالة العقل ودلالة الكتاب ودلالة السنة ودلالة الاجماع ودلالة القياس فدلالة العقل ضربان أحدهما مآدى النظر فيه إلى العلم بسوى المنظور فيه أو بصفة لغيره ، والآخر ما يستدل به على صفة له أخرى وتسمى طريقة النظر ولا تسمى دلالة لأنه لا يعد أن يكون الشيء دلالة على نفسه أو على بعض صفات نفسه فلا يعد أن يكون يدل على غيره وكل ذلك يسمى حجة فافترقت الحجة والدلالة من هذا الوجه ، وقال قوم لا يسميان حجة ودلالة إلا بعد النظر فيهما وإذا قلنا حجة الله ودلالة الله فالمراد أن الله نصبهما وإذا قلنا حجة العقل ودلالة العقل فالمراد أن النظر فيهما يقضى إلى العلم من غير افتقار إلى أن ينصبهما ناصب ، وقال غيره الحجة هى الاستقامة فى النظر والمضى فيه على سنن . مستقيم من رد الفرع إلى الاصل وهى مأخوذة من الحجة وهى الطريق المستقيم وهذا هو فعله المستدل وليس من الدلالة فى شيء ، وتأثير الحجة فى النفس كتأثير البرهان فيها وإنما تنفصل الحجة من البرهان لأن الحجة مشتقة من معنى الاستقامة فى القصد حج يحج اذا استقام فى قصده ، والبرهان لا يعرف له اشتقاق وينبغى أن يكون لغة مفردة .

(الفرق) بين الاحتجاج والاستدلال أن الاستدلال طلب الشيء من جهة غيره ، والاحتجاج هى الاستقامة فى النظر على ما ذكرنا سواء كان من جهة

ما يطلب معرفته أو من جهة غيره .

(الفرق) بين دلالة الكلام ودلالة البرهان أن دلالة البرهان هي الشهادة للمقالة بالصحة ، ودلالة الكلام احضاره المعنى النفس من غير شهادة له بالصحة إلا أن يتضمن بعض الكلام دلالة البرهان فيشهد بصحة المقالة ، ومن الكلام ما يتضمن دلالة البرهان ومنه مالا يتضمن ذلك إذ كل برهان فانه يمكن أن يظهر بالكلام كما أن كل معنى يمكن ذلك فيه ، والاسم دلالة على معناه وليس برهاناً على معناه وكذلك هداية الطريق دلالة عليه وليس برهاناً عليه فتأثير دلالة الكلام خلاف تأثير دلالة البرهان .

(الفرق) بين الاستدلال والدلالة أن الدلالة ما يمكن الاستدلال به ، والاستدلال فعل المستدل ولو كان الاستدلال والدلالة سواءاً لكان يجب أن موضوع جميع المكلفين للاستدلال على حدث العالم أن لا يكون في العالم دلالة على ذلك . (الفرق) بين الدلالة والعلامة أن الدلالة على الشيء ما يمكن كل ناظر فيها أن يستدل بها عليه كالعالم لما كان دلالة على الخالق كان دالا عليه لكل مستدل به ، وعلامة الشيء ما يعرف به المعلم له ومن شاركه في معرفته دون كل واحد كالحجر تجعله علامة لدين تدفنه فيكون دلالة لك دون غيرك ولا يمكن غيرك أن يستدل به عليه إلا إذا وافقته على ذلك كالتصفيق تجعله علامة لمجيء زيد فلا يكون ذلك دلالة إلا لمن يوافقك عليه ، ثم يجوز أن تزيل علامة الشيء بينك وبين صاحبك فتخرج من أن تكون علامة له ولا يجوز أن تخرج الدلالة على الشيء من أن تكون دلالة عليه فالعلامة تكون بالوضع والدلالة بالافتضاء .

(الفرق) بين العلامة والآية أن الآية هي العلامة الثابتة من قولك تأييت بالمكان إذا تحبست به وثبت قال الشاعر :

وعلمت أن ليست بدار ثابتة فكصفقة بالكف كان رقادي
أى ليست بدار تحبس وثبت ، وقال بعضهم أصل آية آية ولكن لما
اجتمعت يا آن قلبوا (١) أحداها ألفا كراهة التضعيف وجاز ذلك لأنه اسم

(١) في التيمورية وقلت .

غير جبار على فعل .

(الفرق) بين العلامة والاثار أن أثر الشيء يكون بعده ، وعلامة تكون قبله تقول الغيوم والرياح علامات المطر ومدافع السيول آثار المطر .
(الفرق) بين العلامة والسمة أن السمة ضرب من العلامات مخصوص وهو ما يكون بالنار في جسد حيوان مثل سمات الابل وما يجري مجراها وفي القرآن (سنسمه على الخرطوم) وأصلها التأثير في الشيء ومنه الوسمي (١) لأنه يؤثر في الأرض أثراً ، ومنه الموسم لما فيه من آثار أهله والوسمة (٢) معروفة سميت بذلك لتأثيرها فيما يخضب بها .

(الفرق) بين الدلالة والبرهان أن البرهان لا يكون إلا قولاً يشهد بصحة الشيء ، والدلالة تكون قولاً تقول العالم دلالة على القديم وليس العالم قولاً ، وتقول دلالة على صحة مذهبي كذا فتأتي بقول محتج به على صحة مذهبك ، وقال بعض العلماء البرهان بيان يشهد بمعنى آخر حق في نفسه وشهادته مثال ذلك أن الاخبار بأن الجسم محدث هو بيان بأن له محدثاً والمعنى الأول حق في نفسه ، والدليل ما ينفي عن معنى من غير أن يشهد بمعنى آخر وقد ينفي عن معنى يشهد معنى آخر فالدليل أعم ، وسمعت من يقول البرهان ما يقصد به قطع حجة الخصم فارسي معرب وأصله بران أى اقطع ذاك ومنه البرهة وهي القطعة من الدلالة ولا يعرف صحة ذلك ، وقال علي بن عيسى : الدليل يكون وضعياً قد يمكن أن يجعل على خلاف ما جعل عليه نحو دلالة الاسم على المسمى ، وأما دلالة البرهان فلا يمكن أن توضع دلالة على خلاف ما هي دلالة عليه نحو دلالة الفعل على الفاعل لا يمكن أن تجعل دلالة على أنه ليس بفاعل .

(الفرق) بين الامارة والعلامة أن الامارة هي العلامة الظاهرة ، ويدل على ذلك أصل الكلمة وهو الظهور ، ومنه قيل أمر الشيء إذا كثر ومع الكثرة ظهور الشان ، ومن ثم قيل الامارة لظهور الشان ، وسميت المشورة أماراً لأن الراى يظهر بها واتسم القوم إذا تشاوروا قال الشاعر فيقيم الامار فيكم و الامار

(الفرق) بين العلامة والرسم أن الرسم هو إظهار الاثر في الشيء ليكون علامة فيه ، والعلامة تكون ذلك وغيره ألا ترى أنك تقول علامة بجي زيد تصفيق عمرو وليس ذلك بأثر.

(الفرق) بين الرسم والختم أن الختم ينبيء عن إتمام الشيء وقطع فعله وعمله تقول ختمت القرآن أي أتممت حفظه وقرأته وقطعت قراءته وختمت السكر لأنه آخر ما يفعل به لحفظه ولا ينبيء الرسم عن ذلك وإنما الرسم إظهار الاثر بالشيء ليكون علامة فيه وليس يدل على تمامه ألا ترى أنك تقول ختمت القرآن ولا تقول رسمته فإن استعمال الرسم في موضع الختم في بعض المواضع فللقرب معناه من معناه ، والاصل في الختم ختم الكتاب لأنه يقع بعد الفراغ منه ومنه قوله تعالى (اليوم نختم على أفواههم) منع وقوله تعالى (ختم الله على قلوبهم) ليس بمنع ولكنه ذم بأنها كالممنوعة من قبول الحق على أن الرسم فارسي معرب لا أصل له في العربية فيجوز أن يكون بمعنى الختم لافرق بينهما لانهما لغتان.

(الفرق) بين الختم والطبع أن الطبع أثر يثبت في المطبوع ويلزمه فهو يفيد من معنى اثبات والازوم ما لا يفيد الختم ، ولهذا قيل طبع الدرهم طبعاً وهو الاثر الذي يؤثر فيه فلا يزول عنه ، كذلك أيضاً قيل طبع الانسان لانه ثابت غير زائل ، وقيل طبع فلان على هذا الخلق إذا كان لا يزول عنه ، وقال بعضهم الطبع علامة تدل على كنه الشيء قال وقيل طبع الانسان لدلالته على حقيقة مزاجه من الحرارة والبرودة قال وطبع الدرهم علامة جوازه .

(الفرق) بين العلة والدلالة أن كل علة مطردة منعكسة وليس كل دلالة تطرد وتنعكس ألا ترى أن الدلالة على حدث الاجسام هي استحالة خلوها عن الحوادث وليس ذلك بمطرد في كل محدث لائن العرض محدث ولا تحله الحوادث ، والعلة في كون المتحرك متحركاً هي الحركة وهي مطردة في كل متحرك وتنعكس فليس بشيء يحدث فيه حركة إلا وهو متحرك ولا متحرك إلا وفيه حركة .

(الفرق) بين العلة والسبب أن من العلة ما يتأخر عن المعلول كالريح وهو

علة التجارة يتأخر ويوجد بعدها والدليل على أنه علة لها أنك تقول إذا قيل لك لم تتجر قلت للريح . وقد أجمع أهل العربية ان قول القائل لم مطالبة بالعلة لا بالسبب فان قيل ما أنكرت ان الريح علة لحسن التجارة وسبب له أيضاً ، قلنا أول ما في ذلك أنه يوجب أن كل تجارة فيها ربح حسنة لانه قد حصل فيها علة الحسن كما أن كل ما حصل فيه ربح فهو تجارة ، والسبب لا يتأخر عن مسببه على وجه من الوجوه ألا ترى أن الرمي الذي هو سبب لذهاب السهم لا يجوز أن يكون بعد ذهاب السهم ، والعلة في اللغة ما يتغير حكم غيره به ومن ثم قيل للبرص علة لانه يغير حال المريض ويقال للداعى إلى الفعل علة له تقول فعلت كذا لعلة كذا ، وعند بعض المتكلمين أن العلة ما توجب حالاً لغيره كالكون والقدرة ولا تقول ذلك في السواد لما لم يوجب حالاً ، والعلة في الفقه ما تعلق الحكم به من صفات الأصل المنصوص عليه عند القاييس .

(الفرق) بين السبب والشرط أن السبب يحتاج اليه في حدوث المسبب ولا يحتاج اليه في بقاءه ألا ترى أنه قد يوجد المسبب والسبب معصوم وذلك نحو ذهاب السهم يوجد مع عدم الرمي ، والشرط يحتاج اليه في حال وجود المشروط وبقائه جميعاً نحو الحياة لما كانت شرطاً في وجود القدرة لم يجز أن تبقى القدرة مع عدم الحياة .

(الفرق) بين السبب والآلة أن السبب يوجب الفعل والآلة لا توجبه ، والآلة هي التي يحتاج اليها بعض الفاعلين دون بعض فلا ترجع إلى حسن الفعل وهي كاليد والرجل .

(الفرق) بين النظر والاستدلال أن الاستدلال طلب معرفة الشيء من جهة غيره والنظر طلب معرفته من جهته ومن جهة غيره ، ولهذا كان النظر في معرفة الفادر قادر أم من جهة فعله استدلالاً ، والنظر في حدوث الحركة ليس باستدلال ، وحد النظر طلب إدراك الشيء من جهة البصر أو الفكر ويحتاج في إدراك المعنى إلى الأمرين جميعاً كالتمل للخط الدقيق بالبصر ولا يتم بالفكر لأن إدراك الخط الدقيق التي بها يقر أطريق إلى إدراك المعنى وكذلك طريق الدلالة المؤدية إلى العلم بالمعنى ، وأصل النظر المقابلة فالنظر

بالبصر الاقبال به نحو المبصر، والنظر بالقلب الاقبال بالفكر نحو المفكر فيه، ويكون النظر باللمس ليدري اللين من الخشونة، والنظر إلى الانسان بالرحمة هو الاقبال عليه بالرحمة، والنظر نحو ما يتوقع والانظار إلى مدة هو الاقبال بالنظر نحو المتوقع، والنظر بالامل هو الاقبال به نحو المأمول، والنظر من الملك لرعيته هو إقباله نحوهم بحسن السياسة، والنظر في الكتاب بالعين والفكر هو الاقبال نحو بهما، ونظر الدهر اليهم أى أهلكهم وهو إقباله نحوهم بشدائده، والنظير المثل فانك إذا نظرت إلى أحدهما فقد نظرت إلى الآخر وإذا قرن النظر بالقلب فهو الفكر في أحوال ما ينظر فيه وإذا قرن بالبصر كان المراد به تقليب الحدة نحو ما يلتمس رؤيته مع سلامة الحاسة .

(الفرق) بين النظر والتأمل أن النظر هو ما ذكرناه، والتأمل هو النظر المؤمل به معرفة ما يطلب ولا يكون إلا في طول مدة فكل تأمل نظر وليس كل نظر تأملاً .
(الفرق) بين النظر والبدية أن البدية أول النظر يقال عرفته على البدية أى في أول أحوال النظر، وله في الكلام بدية حسنة إذا كان يرتجله من غير فكر فيه .
(الفرق) بين البدية والروية أن الروية فيما قال بعضهم آخر النظر، والبدية أوله، ولهذا يقال للرجل إذا وصف بسرعة الاصابة في الرأي بديته كروية غيره، وقال بعضهم الروية طول التفكير في الشيء وهو خلاف البدية، وبديته القول ما يكون من غير فكر، والروية اشباع الرأي والاستقصاء في تأمله تقول رأت في الأمر بالتشديد وفعلت بالتشديد للتكثير والمبالغة، وتركزت همة الروية لكثرة الاستعمال .
(الفرق) بين النظر والفكر أن النظر يكون فكر أو يكون بدية والفكر ما عدا البدية .
(الفرق) بين النظر والانتظار أن الانتظار طلب ما يقدر النظر إليه ويكون في الخير والشرو ويكون مع شك ويقين وذلك أن الانسان ينتظر طعاماً يعمل في داره وهو لا يشك أنه يحضر له، ويتنظر قدوم زيد غداً وهو شك فيه .

(الفرق) بين التفكير والتدبر أن التدبر تصرف القلب بالنظر في العواقب، والتفكير تصرف القلب بالنظر في الدلائل . وسنين اشتقاق التدبر وأصله فيما بعد .
(الفرق) بين النظر والروية أن النظر طلب الهدى، والشاهد قوهم نظرت

فلم أر شيئاً ، وقال علي بن عيسى : النظر طلب ظهور الشيء ، والناظر الطالب لظهور الشيء والله ناظر لعباده بظهور رحمته إليهم ، ويكون الناظر الطالب لظهور الشيء بادراكه من جهة حاسة بصره أو غيرها من حواسه ويكون الناظر إلى لين هذا الثوب من لين غيره ، والنظر بالقلب من جهة التفكير ، والناظر التوقف لطلب وقت الشيء الذي يصلح فيه قال والنظر أيضاً هو الفكر والتأمل لاحوال الأشياء ألا ترى أن الناظر على هذا الوجه لا بد أن يكون مفكراً والمفكر على هذا الوجه يسمى ناظراً وهو معنى غير الناظر وغير المنظور فيه ألا ترى أن الانسان يفصل بين كونه ناظراً وكونه غير ناظر ، ولا يوصف القديم بالنظر لان النظر لا يكون إلا مع فقد العلم ومعلوم أنه لا يصلح النظر في الشيء ليعلم إلا وهو مجهول ، والنظر يشاهد بالعين فيفرق بين نظر الغضبان ونظر الراضي ، وأخرى فانه لو طلب جماعة الهلال ليعلم من رآه منهم بمن لم يره مع أنهم جميعاً ناظرون فصح بهذا أن النظر تقليب العين حيال مكان المرئي طلباً لرؤيته ، والرؤية هي ادراك المرئي ، ولما كان الله تعالى يرى الأشياء من حيث لا يطلب رؤيتها صح أنه لا يوصف بالنظر .

(الفرق) بين قولنا مد إليه بصره واستشرفه ببصره أن قولنا استشرفه ببصره معناه أنه مد إليه بصره من أعلاه .

ومما يجري مع ذلك

(الفرق) بين الانتظار والترجي أن الترجي انتظار الخير خاصة ولا يكون إلا مع الشك ، وأما الانتظار والتوقع فهو طلب ما يقدر أن يقع .

(الفرق) بين الانتظار والترقب أن الترقب طول الانتظار يكون قصير المدة وطويلاً ومن ثم يسمى الترقب بالطعام وغيره مترقباً لأنه يطيل الانتظار لزيادة الرجح ومنه قوله تعالى (فترقبوا به حتى حين (١)) وأصله من الربصة وهي التلبث يقال مالى على هذا الأمر ربصة أى تلبث في الانتظار حتى طالد (الفرق) بين الانتظار والامهال أن الانتظار مقرون بما يقع فيه النظر والامهال مبني

(١) وفي نسخة « فترقبوا حتى يأتى الله بأمره » ، وكلاهما في القرآن .

(الفرق) بين قولهم آتست ببصرى وأحسست ببصرى أن الاحساس يفيد الرؤية وغيرها بالحاسة، والابتناس يفيد الانس بما تراه ولهذا لا يجوز أن يقال إن الله يؤنس ويحس إذ لا يجوز عليه الوصف بالحاسة والانس، ويكون الابتناس في غير النظر.

(الفرق) بين الخاطر والنظر أن الخاطر مرور معنى بالقلب بمنزلة خطاب مخاطب يحدث بضروب الاحداث، والخواطر تنقسم بحسب المعاني إذ كل معنى فله خاطر يختصه يخالف جنس ما يختص غيره ومن كمال العقل تصرف القلب بالخواطر ولا يصح التكليف إلا مع ذلك، وعند أبي علي أن الخاطر جنس من الاعراض لا يوجد إلا في قلب حيوان وأنه شيء بين الفكر والذكر لأن الذكر علم والفكر جنس من النظر الذي هو سبب العلم، والخواطر تنبئ على الاشياء وتكون ابتداءً ولا تولد علماً، ومنزلة الخاطر في ذلك منزلة التخيل في أنه بين العلم والظن لأنه تمثل شيء من غير حقيقة، وعند الباقر رحمه الله أنه كلام يحدثه الله تعالى في سمع الإنسان أو يحدثه الملك أو الشيطان فإذا كان من الشيطان سمى وسواساً وإلى هذا ذهب أبو هاشم رحمه الله والذي يدل على أن الخاطر ليس بكلام ما يدل من أفعال الأخرس على خطوط الخواطر بقلبه وهو لا يعرف الكلام أصلاً ولا يعرف معانيه، وعن إبراهيم أنه لا بد من خاطرين أحدهما يأمر بالاقدام والآخر بالكف ليصح الاختيار، وعن ابن الراوندي أن خاطر المعصية من الله تعالى وأن ذلك كالعقل والشهوة لأن الشهوة ميل الطبع إلى المشتبه، والعقل التمييز بين الحسن والقبيح.

(الفرق) بين الذكرو الخاطر أن الخاطر يكون ابتداءً أو يكون عن عزوب، والذكر لا يكون إلا عن عزوب لأنه إنما يذكر ما عزب (١) عنه وهو عرض يتأق النسيان.

ومما يجري مع الاستدلال القياس

(الفرق) بين القياس وبين الاجتهاد أن القياس حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لوجه من الشبه، وقيل حمل الشيء على الشيء وإجراء حكمه عليه لشبه بينهما؛

عند الحامل، وقال أبو هاشم رحمه الله حمل شيء على شيء واجراء حكمه عليه .
ولذلك سمي المكيال مقياساً من حيث كان يحمل عليه ما يراد كيله، وكذلك
يسمون ما يقدر به التعال مقياساً أيضاً ، ولذلك لا يستعمل القياس في
شيء من غير اعتبار له بغيره وإنما يقال قست الشيء بالشيء فلا (١) يقال لمن
شبه شيئاً بشيء من غير أن يحمل أحدهما على الآخر ويجرى حكمه عليه قايـس،
ولو جاز ذلك لجاز أن يسمى الله تعالى قايساً لتشبيهه الكافر بالميت والمؤمن بالحي
والكفر بالظلمة والايان بالنور، ومن قال القياس استخراج الحق من الباطل
فقد أبعد لأن النصوص قد يستخرج بها ذلك ولا يسمى قياساً ، ومثال القياس
قولك إذا كان ظلم المحسن لا يجوز من حكيم فعقوبة المحسن لا تجوز منه، والفقهاء
يقولون هو حمل الفرع على الأصل لعلة الحكم، والاجتهاد موضوع في أصل
اللغة لبذل المجهود، ولهذا يقال اجتهد في حمل الحجر إذا بذل مجهوده فيه ولا
يقال اجتهدت في حمل النواة، وهو عند المتكلمين ما يقتضى غلبة الظن في الاحكام
التي كل مجتهد فيها مصيب ولهذا يقولون قال أهل الاجتهاد كذا وقال أهل القياس
كذا فيفرون بينهما، فعلى هذا الاجتهاد أعم من القياس لأنه يحتوي على القياس
وغيره ، وقال الفقهاء الاجتهاد بذل المجهود في تعرف حكم الحادثة من النص
لأبظاھرہ ولا خواء، ولذلك قال معاذ اجتهد رأيي فيما لا أجديه كتاباً ولا سنة،
وقال الشافعي: الاجتهاد والقياس واحد وذلك أن الاجتهاد عنده هو أن يعمل
أصلاً ويرد غيره اليه، فأما الرأي فأوصل اليه الحكم الشرعي من الاستدلال
والقياس ولذلك قال معاذ اجتهد رأيي، وكتب عمر هذا ما رأى عمر وقال على
عليه السلام رأيي ورأي عمر أن لا يعن ثم رأيت يمعن ، يعني أمهات الأولاد،
وفيه دلالة على بطلان قول من يرد الرأي وينميه، والترجيح ما أيد به العلة والخبر
إذا قابله ما يعارضه، والاستدلال أن يدل على أن الحكم في الشيء ثابت من غير
رده الى أصل، والاجتهاد لا يكون إلا في الشرعيات وهو مأخوذ من بذل المجهود
واستفراغ الوسع في النظر في الحادث ليرده إلى المنصوص على حسب ما يغلب

في الظن وإنما يوسع ذلك مع عدم الدلالة والنص ألا ترى أنه لا يجوز لا أحد أن يقول إن العلم بحدوث الأجسام اجتهد كما أن سهم الجد اجتهد ، ولا يجوز أن يقال وجوب خمسة دراهم في مائتي درهم مسألة اجتهد لكون ذلك مجمعا عليه ، وقد يكون القياس في العقليات فالفرق بينه وبين الاجتهاد ظاهر .

(الفرق) بين دلالة الآية وتضمن الآية أن دلالة الآية على الشيء هو ما يمكن الاستدلال به على ذلك الشيء كقوله الحمد لله يدل على معرفة الله إذا قلنا إن معنى قوله الحمد لله أمر لأنه لا يجوز أن يحمد من لا يعرف ، ولهذا قال أصحابنا إن معرفة الله واجبة لأن شكره واجب لأنه لا يجوز أن يشكر من لا يعرف ، وتضمن الآية هو احتياها للشيء بلا مانع ألا ترى أنه لو احتملته لكن منع منه القياس أو سنة أو آية أخرى لم تتضمنه ، ولهذا نقول إن قوله (السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) لا يتضمن وجوب القطع على من سرق . دافعا وإن كان محتملا لذلك لمنع السنة منه ، وهذا واضح والحمد لله تعالى ..

﴿ الباب الرابع ﴾

في الفرق بين أقسام العلوم وما يجرى مع ذلك من الفرق بين الإدراك

والوجدان وفي الفرق بين ما يضاد العلوم ويخالفها

(الفرق) بين العلم والمعرفة أن المعرفة أخص من العلم لأنها علم بعين الشيء . مفصلا عما سواه ، والعلم يكون مجملا ومفصلا قال الزهري لا أصف الله بأنه عارف ولا أعنف من يصفه بذلك لأن المعرفة مأخوذة من عرفان الدار يعني آثارها التي تعرف بها قال ولا يجوز أن يكون علم الله تعالى بالاشياء من جهة الأمر والدليل ، قال والمعرفة تميز المعلومات فأوما إلى أنه لا يصفه بذلك كما لا يصفه بأنه يميز ، وليس ما قاله بشيء لأن آثار الدار ان كانت سميت عرفانا

فسميت بذلك لأنها طريق إلى المعرفة بها وليس في ذلك دليل على أن كل معرفة تكون من جهة الاثر والدليل ، وأما وصف العارف بأنه يفيد تمييز المعلومات في علمه فلو جعله دليلاً على أن الله عارف كان أولى من المعلومات متميزة في علمه بمعنى أنها متخيلة له وإنما لم يسم علمه تمييزاً لأن التمييز فينا هو استعمال العقل بالنظر والفكر اللذين يؤديان إلى تمييز المعلومات فلم يمتنع أن توصف معلوماته بأنها متميزة وإن كان لا يوصف بأنه يميز لأن تمييزها صفة لها لا له والمعرفة بها تفيد ذلك فيها لا فيه فكل معرفة علم وليس كل علم معرفة وذلك أن لفظ المعرفة يفيد تمييز المعلوم من غيره ولفظ العلم لا يفيد ذلك إلا بضرب آخر من التخصيص في ذكر المعلوم، والشاهد قول أهل اللغة إن العلم يتعدى إلى مفعولين ليس لك الاقتصار على أحدهما إلا أن يكون بمعنى المعرفة كقوله تعالى (لا تعلمونهم الله يعلمهم) أى لا تعرفونهم الله يعرفهم، وإنما كان ذلك كذلك لأن لفظ العلم مبهم فإذا قلت علمت زيدا فذكرته باسمه الذى يعرفه به المخاطب لم يفد فإذا قلت قائماً أفدت لأنك دلت بذلك على أنك علمت زيدا على صفة جاز أن لا تعلمه عليها مع علمك به فى الجملة ، وإذا قلت عرفت زيدا أفدت لأنه بمنزلة قولك علمته متميزاً من غيره فاستغنى عن قولك متميزاً من غيره لما فى لفظ المعرفة من الدلالة على ذلك . والفرق بين العلم والمعرفة إنما يتبين فى الموضع الذى يكون فيه جملة غير مبهمة ألا ترى أن قولك علمت أن لزيد ولداً وقولك عرفت أن لزيد ولداً يجرى واحد .

(الفرق) بين العلم واليقين أن العلم هو اعتقاد الشيء على ما هو به على سبيل الثقة ، واليقين هو سكون النفس وثلج الصدر بما علم، ولهذا لا يجوز أن يوصف الله تعالى باليقين ، ويقال ثلج اليقين وبرد اليقين ولا يقال ثلج العلم وبرد العلم، وقيل الموقن العالم بالشيء بعد حيرة الشك، والشاهد أنهم يجعلونه ضد الشك فيقولون شك ويقين وقيل يقال شك وعلم فاليقين ما يزيل الشك دون غيره من أضداد العلوم ، والشاهد قول الشاعر

بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه وأيقن أنا لاحقاً بقيصره .

أى أزال الشك عنه عند ذلك ، ويقال إذا كان اليقين عند المصلى أنه صلى أربعاً فله أن يسلم ، وليس يراد بذلك أنه إذا كان عالماً به لأن العلم لا يضاف إلى ما عند أحد إذا كان المعلوم في نفسه على ما علم وإنما يضاف اعتقاد الإنسان إلى ما عنده سواء كان معتقده على ما اعتقده أولاً إذا زال به شكه ، وسمى علمنا يقيناً لأن في وجوده ارتفاع الشك .

(الفرق) بين العلم والشعور أن العلم هو ما ذكرناه ، والشعور علم يوصل إليه من وجه دقيق كدقة الشعر ولهذا قيل للشاعر شاعر لفطنته لدقيق المعاني ، وقيل للشعير شعيراً للشظية الدقيقة التي في طرفه خلاف الخنطة ، ولا يقال الله تعالى يشعر لأن الأشياء لا تدق عنه ، وقال بعضهم الذم للإنسان بأنه لا يشعر أشد مبالغة من ذمه بأنه لا يعلم لأنه إذا قال لا يشعر فكأنه أخرجه إلى معنى الحار وكأنه قال لا يعلم من وجه واضح ولا خفي وهو كقولك لا يحس ، وهذا قول من يقول إن الشعور هو أن يدرك بالمشاعر وهي الحواس كما أن الاحساس هو الإدراك بالحاسة ولهذا لا يوصف الله بذلك .

(الفرق) بين البصير والمستبصر أن البصير على وجهين أحدهما المختص بأنه يدرك المبصر إذا وجد ، وأصله البصر وهو صحة الرؤية ، ويؤخذ منه صفة مبصر بمعنى رأى ، والرأى هو المدرك للمرئى والقديم رأى بنفسه ، والآخر البصير بمعنى العالم تقول منه هو بصيروله به بصر وبصيرة أى علم ، والمستبصر هو العالم بالشئ بعد تطلب العلم كأنه طلب الابصار مثل المستفهم والمستخير المتطلب للفهم والخبر ، ولهذا يقال إن الله بصير ولا يقال مستبصر ، ويجوز أن يقال إن الاستبصار هو أن يتضح له الأمر حتى كأنه يبصره ولا يوصف الله تعالى به لأن الاتضاح لا يكون إلا بعد الخفاء .

ومما يجرى مع هذا

(الفرق) بين البصر والعين أن العين آلة البصر وهي الحدقة ، والبصر اسم للرؤية ولهذا يقال إحدى عينيه عمياء ولا يقال أحد بصريه أعشى ، وربما يجرى البصر على العين الصحيحة مجازاً ولا يجرى على العين العمياء فبدلك هذا .

على أنه اسم للرؤية على ما ذكرنا ، ويسمى العلم بالشئ اذا كان جلياً بصراً ، يقال لك فيه بصر يراد أنك تعلمه كما يراه غيرك .

(الفرق) بين التعليم والتلقين أن التلقين يكون في الكلام فقط ، والتعليم يكون في الكلام وغيره تقول لقته الشعر وغيره ولا يقال لقته التجارة والتجارة والحياطة كما يقال علمه في جميع ذلك ، وأخرى فإن التعليم يكون في المرة الواحدة ، والتلقين لا يكون إلا في المرات ، وأخرى فإن التلقين هو مشافهتك الغير بالتعليم وإلقاء القول إليه ليأخذ عنك ووضع الحروف مواضعها والتعليم لا يقتضى ذلك . ولهذا لا يقال إن الله يلقي العبد كما يقال إن الله يعلمه .

(الفرق) بين العلم والرسخ أن الرسخ هو أن يعلم الشئ بدلائل كثيرة أو بضرورة لا يمكن إزالتها ، وأصله الثبات على أصل يتعلق به ، وسنين ذلك في آخر الكتاب إن شاء الله ، وإذا علم الشئ بدليل لم يقل إن ذلك رسخ .

(الفرق) بين المعرفة الضرورية والالهام أن الالهام ما يبدو في القلب من المعارف بطريق الخير ليفعل وبطريق الشر لترك ، والمعارف الضرورية على أربعة أوجه أحدها يحدث عند المشاهدة والثاني عند التجربة والثالث عند الاخبار المتواترة والرابع أوائل العقل .

(الفرق) بين العالم والمتحقق أن المتحقق هو المنطلب حق المعنى حتى يدركه كقولك تعلم أى اطلب العلم ، ولهذا لا يقال إن الله متحقق ، وقيل التحقق لا يكون إلا بعد شك تقول تحققت ما قلته فيفيد ذلك أنك عرفته بعد شك فيه .

(الفرق) بين العلم والعقل أن العقل هو العلم الأول الذى ينجز عن القبائح (١) وكل من كان زاجره أقوى كان أعقل ، وقال بعضهم العقل يمنع صاحبه عن الوقوع في القبيح وهو من قولك عقل البعير إذا شده فمعه من أن يشور . ولهذا لا يوصف الله تعالى به ، وقال بعضهم العقل الحفظ يقال اعقلت دراهمى أى حفظتها وأنشد قول لبيد :

واعقلى إن كنت لما تعقلى ولقد أفلح من كان عقل

قال ومن هذا الوجه يجوز أن يقال إن الله عاقل كما يقال له حافظ إلا أنه لم يستعمل فيه ذلك ، وقيل العقل يفيد معنى الحصر والحبس ، وعقل الصبي إذا وجد له من المعارف ما يفارق به حدود الصبيان (١) وسميت المعارف التي تحصر معلوماته عقلا لأنها أوائل العلوم التي ترى أنه يقال لله مخاطب عقل ما يقال لك (٢) أي احصر معرفته لئلا يذهب عنك ، وخلاف العقل الحق وخلاف العلم الجهل ، وقيل لعاقلة الرجل عاقلة لأنهم يحبسونه عليه حياته ، والعقال ما يحبس الناقة عن الانبعاث ، قال وهذا أحب إلى في حد العقل من قولهم هو علم بفتح القبائح والمنع من ركوبها لأن في أهل الجنة عقلا (٣) لا يشتهون القبائح وليسست علومهم منعاً ، ولو كان العقل منعاً لكان الله تعالى عاقلاً لذاته وكنا معقولين لأنه الذي منعنا ، وقد يكون الإنسان عاقلاً كاملاً مع ارتكابه القبائح ، ولما لم يجوز أن يوصف الله بأن له علوماً حصرت معلوماته لم يجوز أن يسمى عاقلاً وذلك أنه عالم لذاته بما لا نهاية له من المعلومات ، ولهذا العلة لم يجوز أن يقال إن الله معقول لنا لأنه (٤) لا يكون محصوراً بعلومنا كما لا تحيط به علومنا .

(الفرق) بين العقل والأرب أن قولنا الأرب يفيد وفور العقل من قولهم . عظم مؤرب إذا كان عليه لحم كثير وافر ، وقندح أريب وهو المعلى وذلك أنه يأخذ النصيب المؤرب (٥) أي الوافر .

(الفرق) بين العقل واللب أن قولنا اللب يفيد أنه من خالص صفات الموصوف به ، والعقل يفيد أنه محصر معلومات الموصوف به فهو مفارق له من هذا الوجه ، وللب الشيء وله خالصه ولما لم يجوز أن يوصف الله تعالى بمعان بعضها أخلص من بعض لم يجوز أن يوصف باللب .

(الفرق) بين العقل والنهى أن النهى هو النهاية في المعارف التي لا يحتاج إليها في مفارقة الأطفال ومن يجري مجراهم وهي جمع واحدتها النية ويجوز

(١) من هنا إلى (الفرق بين العلم والشهادة) غير موجود في التيمورية بل في الأصل والسكندرية . (٢) في نسخة زيادة « فيه » . (٣) في السكندرية « لأن » . أهل الجنة عقلاء . (٤) في نسخة « وانه » . (٥) في النسخ « مؤرباً » .

أن يقال إنها تفيد أن الموصوف بها يصالح أن ينتهي إلى رأيه، وسمى الغدير نهياً لأن السيل ينتهي إليه، والتنهية المكان الذي ينتهي إليه السيل والجمع التناهي وجمع النهى أنه (١) وأنها.

(الفرق) بين العقل والحجاء أن الحجاء وثبات العقل من قولهم تحجى بالمكان إذا قام به. (الفرق) بين العقل والذهن أن الذهن هو تقيض سوء الفهم وهو عبارة عن وجود الحفظ لما يتعلمه (٢) الإنسان ولا يوصف الله به لأنه لا يوصف بالتعلم. (الفرق) بين العلم والفطنة أن الفطنة هي التنبيه على المعنى، وضدها الغفلة ورجل مغفل لا فطنة له وهي الفطنة والفطانة، والطبائفة مشاهور جل طابن فطن، ويجوز أن يقال إن الفطنة ابتداء المعرفة من وجه غامض فكل فطنة علم وليس كل علم فطنة، ولما كانت الفطنة علماً بالشئ ومن وجه غامض لم يحز أن يقال الإنسان فطن بوجود نفسه وبأن السماء فوقه.

(الفرق) بين الفطنة والذكاء أن الذكاء تمام الفطنة من قولك ذكيت الثائر إذا تم اشتعالها، وسميت الشمس ذكاء تمام نورها، والتذكية تمام الذبح ففي الذكاء معنى زائد على الفطنة.

(الفرق) بين الفطنة والحدق والكيس أن الكيس هو سرعة الحركة في الأمور والاختذ فيما يعنى منها دون مالا يعنى يقال غلام كيس إذا كان يسرع الاختذ فيما يؤمر به ويترك الفضول وليس هو من قبيل العلوم، والحدق أصله حدة القطع يقال حدقه إذا قطعه، وقولهم حدق الصبي القرآن معناه أنه بلغ آخره وقطع تعلمه وتناهى في حفظه وكل حاذق بصناعة فهو الذي تناهى فيها وقطع تعلمها فلما كان الله تعالى لا توصف معلوماته بالاقتطاع لم يحز أن يوصف بالحدق.

ومما يجرى مع هذا

(الفرق) بين الأملى واللوذعى أن اللوذعى هو الخفيف الظريف مأخوذ من لذع النار وهو سرعة أخذها في الشئ، والأملى هو الفطن الذكي الذي يتبين عواقب الأمور بأدنى لمحة تلوح له.

(١) في النسخ « النهى »، والتصحيح من القاموس. (٢) في نسخة « يستعمله ».

(الفرق) بين الفطنة والنفاذ أن النفاذ أصله في الذهاب يقال نفذ السهم إذا ذهب في الرمية، ويسمى الانسان نافذاً إذا كان فكره يبلغ حيث لا يبلغ فكر البليد ففي النفاذ معنى زائد على الفطنة، ولا يكاد الرجل يسمى نافذاً إلا إذا كثرت فطنته للأشياء ويكون خراجاً ولاجاً في الأمور، وليس هو من الكيس أيضاً في شيء لأن الكيس هو سرعة الحركة فيما يعني دون ما لا يعني، ويوصف به النافص الآلة مثل الصبي ولا يوصف بالنفاذ إلا الكامل الراجح وهذا معروف. (و الفرق) بين ذلك وبين الجلادة أن أصل الجلادة صلابة البدن ولهذا سمي الجلد جلداً لأنه أصلب من اللحم وقيل الجلد لصلابته وقيل للرجل الصلب على الحوادث جلد وجلد من ذلك، وقد جالده قرنه وهما يجالدان إذا اشتد أحدهما على صاحبه، ويقال للأرض الصلبة الجلد بتحريك اللام.

وما يجري مع ذلك وليس منه

(الفرق) بين القريحة والطبيعة أن الطبيعة ما طبع عليه الانسان أي خلق، والقريحة فيما قال المبرد ما خرج من الطبيعة من غير تكلف ومنه فلان جيد القريحة ويقال للرجل اقترح ماشئت أي أطلب ما في نفسك، وأصل الكلمة الخلوص ومنه ماء قراح إذا لم يخالطه شيء، ويقال للأرض التي لا تنبت شيئاً قرواح إذا لم يخالطها شيء من ذلك، والنخلة إذا تجردت وخلصت جلدتها قرواح وذلك إذا نمت وتجاوزت وأتى عليها الدهر، والفرس القارح يرجع الى هذا لأنه قد تم سنه، قال وأما القرحة والقرحة فليس من ذلك وإنما القرحة ألم في الجلد والقرحة مشبهة بذلك.

(الفرق) بين علام وعلامة أن الصفة بعلام صفة مبالغة وكذلك كل ما كان على فعال، وعلامة وإن كان للمبالغة فإن معناه ومعنى دخول الهاء فيه أنه يقوم مقام جماعة علماء فدخلت الهاء فيه لتأنيث الجماعة التي هي في معناه، ولهذا يقال الله علام ولا يقال له علامة كما يقال إنه يقوم مقام جماعة علماء فأما قول من قال إن الهاء دخلت في ذلك على معنى الداهية فإن ابن درستويه رده واحتج فيه بأن الداهية لم توضع للمدح خاصة ولكن يقال في الذم والمدح

وفي المكروه والمحجوب قال وفي القرآن (والساعة أدهى وأمر) وقال الشاعر:

اسكل أخى عيش وإن طال عمره دويبة تصفر منها إلا تأمل
يعنى الموت ، ولو كانت الداهية صفة مدح خاصة لكان ما قاله مستقيماً ،
وكذلك قوله لحسانه شبهوه بالهيمه غلط لأن الهيمه لا تلحن وإنما يلحن من.
يتكلم ، والداهية اسم من أسماء الفاعلين الجارية على الفعل يقال دهى يدهى فهو
داه ولائى داهية ثم يلحقها التأنيث على ما يراد به للمبالغة فيستوى فيه الذكر
والانثى مثل الراوية ويجوز أن يقال إن الرجل سى داهية كأنه يقوم مقام جماعة
دهاة ، وراوية كأنه يقوم مقام جماعة رواة على ما ذكر قبل وهو قول المبرد .
(الفرق) بين الفهم والعلم أن الفهم هو العلم بمعانى الكلام عند سماعه
خاصة ولهذا يقال فلان سى الفهم إذا كان بطل العلم بمعنى ما يسمع ولذلك كان
الاعجمى لا يفهم كلام العرب ، ولا يجوز أن يوصف الله بالفهم لأنه عالم بكل
شئ على ما هو به فيما لم يزل ، وقال بعضهم لا يستعمل الفهم إلا فى الكلام ألا ترى
أنك تقول فهمت كلامه ولا تقول فهمت ذهابه ومجيئه كما تقول علمت ذلك .
وقال أبو أحمد بن أبى سلمة رحمه الله الفهم يكون فى الكلام وغيره من البيان
كالإشارة ألا ترى أنك تقول فهمت ما قلت وفهمت ما أشرت به إلى . قال الشيخ
أبو هلال رحمه الله الأصل هو الذى تقدم وإنما يستعمل الفهم فى الإشارة لأن
الإشارة تجرى مجرى الكلام فى الدلالة على المعنى .

(الفرق) بين العلم والفقہ أن الفقہ هو العلم بمقتضى الكلام على تأمله ولهذا
لا يقال إن الله يفقه لأنه لا يوصف بالتأمل ، وتقول لمن تخاطبه تفقه ما أقوله أى
تأمله لتعرفه ، ولا يستعمل إلا على معنى الكلام قال ومنه قوله تعالى (لا يكادون
يفقهون قولاً) وأما قوله تعالى (وإن من شئ إلا يسبح بحمده ولكن لا يفقهون
تسبيحهم) فإنه لما أتى بلفظ التسبيح الذى هو قول ذكر الفقہ كما قال (سنفرغ
لكم) عقب قوله (كل يوم هو فى شأن) قال الشيخ أبو هلال رحمه الله وسعى علم
الشرع فقهاً لأنه مبنى عن معرفة كلام الله تعالى وكلام رسول الله ﷺ .

(الفرق) بين العالم والعليم أن قولنا عالم دال على معلوم لأنه من علمت .

وهو متعدد، وليس قولنا عليم جازياً على علمية فهو لا يتعدى وإنما يفيد أنه إن صح معلوم علمه، كما أن صفة سميع تفيد أنه إن صح (١) مسموع سمعه، والسامع يقتضى مسموعاً، وإنما يسمى الإنسان وغيره سميعاً إذا لم يكن أصم وبصيراً إذا لم يكن أعمى ولا يقتضى ذلك مبصراً ومسموعاً ألا ترى أنه يسمى بصيراً وإن كان مغمضاً، وسميعاً وإن لم يكن بحضرة صوت يسمعه فالسميع والسامع صفتان، وكذلك المبصر والبصير والعليم والعالم والتقدير والقادر لأن كل واحد منهما يفيد ما لا يفيد الآخر فإن جاء السميع والعليم وما جرى مجراهما متعدياً فى بعض الشعر فإن ذلك قد جعل بمعنى السامع والعالم، وقد جاء السميع أيضاً بمعنى مسمع (٢) فى قوله :

أمن ريحانة الداعي السميع يؤرقنى وأصحابى هجوع
(الفرق) بين الصفة بسامع والصفة بعالم أنه يصح عالم بالمسموع بعد تفحصه، ولا يصح سامع له بعد تفحصه.

ومما جرى مع ذلك وليس من الباب

(الفرق) بين السمع والاصغاء: أن السمع هو ادراك المسموع والسمع أيضاً اسم الآلة التى يسمع بها، والاصغاء هو طلب ادراك المسموع بأمانة السمع إليه يقال صغاً يصغوا إذا مال وأصغى غيره وفى القرآن (قد صغت قلوبكم) أى مالت، وصغوك مع فلان أى ميلك .

(الفرق) بين السمع والاستماع أن الاستماع هو استفادة (٣) المسموع بالاصغاء إليه ليفهم ولهذا لا يقال إن الله يستمع وأما السماع فيكون إسماً للمسموع يقال لما سمعته من الحديث هو سماعى ويقال للثناء سماع، ويكون بمعنى السمع تقول سمعت سماعاً كما تقول سمعت سماعاً، والسمع (٤) طلب السمع مثل التعلم طلب العلم .
(الفرق) بين العلم والادراك أن الادراك موقوف على أشياء مخصوصة، وليس العلم كذلك، والادراك يتناول الشيء على أخص أو صافه وعلى الجملة ،

(١) فى نسخة « أنه يصح مسموع » وهو تحريف . (٢) فى نسخة « مسموع » .
(٣) فى السكندرية « استبعاث » . (٤) فى النسخ « والسمع » .

والعلم يقع بالمعدوم ولا يدرك إلا الموجود ، والادراك طريق من طرق العلم ، ولهذا لم يجوز أن يقوى العلم بغير المدرك قوته بالمدرك ألا ترى ان الانسان لا ينسى ما يراه في الحال كما ينسى ما رآه قبل .

(الفرق) بين قولنا يدرك وبين قولنا يحس أن الصفة بحس مضمنة بالحاسة والصفة تدرك مطلقة ، والحاسة اسم لما يقع به ادراك شيء مخصوص ولذلك قلنا الحواس أربع السمع والبصر والذوق والشم ، وادراك الحرارة والبرودة لا تختص بألة والله تعالى لم يزل مدركا بمعنى أنه لم يزل عالما وهو مدرك للطعم والرائحة لأنه مبین لذلك من وجه يصح أن يتبين منه لنفسه ، ولا يصح أن يقال إنه يشم وينوق لأن الشم ملابسة المشموم للأنف ، والذوق ملابسة المذوق للفم ، ودليل ذلك قولك شممته فلم أجد له رائحة وذقته فلم أجد له طعما ، ولا يقال إن الله يحس بمعنى أنه يرى ويسمع إذ قولنا يحس يقتضى حاسة .

(الفرق) بين الادراك والاحساس على ما قال أبو أحمد أنه يجوز أن يدرك الانسان الشيء وإن لم يحس به كالشيء يدركه بصره ويغفل عنه فلا يعرفه فيقال إنه لم يحس به ، ويقال إنه ليس يحس إذا كان بليدا لا يفطن ، وقال أهل اللغة كل ما شعرت به فقد أحسسته ومعناه أدركته بحسك وفي القرآن (فلما أحسوا بأسنا) وفيه (فتحسسوا من يوسف وأخيه) أي تعرفوا بأحساسكم . وقال بعضهم :

(الفرق) بين العلم والحس أن الحس هو أول العلم ومنه قوله تعالى (فلما أحس عيسى منهم الكفر) أي علمه في أول وهلة ، ولهذا لا يجوز أن يقال إن الانسان يحس بوجود نفسه ، قلنا وتسمية العلم حساً واحساساً مجاز ويسمى بذلك لأنه يقع مع الاحساس والاحساس من قبيل الادراك ، والآلات التي يدرك بها حواس كالعين والأذن والأنف والفم ، والقلب ليس من الحواس لأن العلم الذي يختص به ليس بأدراك وإذا لم يكن العلم ادراكا لم يكن محله حاسة ، وسميت الحاسة حاسة على النسب لا على الفعل لأنه لا يقال

منه حسست وإنما يقال أحسستهم إذا أبدتهم (١) قتلاً مستأصلاً ، وحقيقته أنك تأتى على إحساسهم فلا تبقى لهم حساً .

(الفرق) بين الادراك والوجدان أن الوجدان في أصل اللغة لما ضاع أو لما يجرى مجرى الضائع في أن لا يعرف موضعه ، وهو على خلاف النشيدان فأخرج على مثاله يقال نشدت الضالة إذا طلبتها نشيداً فإذا وجدت فأت وجدتها ، وجدانا فلما صار مصدره موافقاً لبناء النشيدان استدل على أن وجدت ههنا إنما هو للضالة ، والادراك قد يكون لما يسبقك ألا ترى أنك تقول وجدت الضالة ولا تقول أدركت الضالة وإنما يقال أدركت الرجل إذا سبقك ثم اتبعته فالحقته ، وأصل الادراك في اللغة بلوغ الشيء وتماحه ومنه إدراك الثمرة وإدراك الغلام وإدراكك من تطلب يرجع إلى هذا لأنه مبلغ مرادك ومنه قوله تعالى (قال أصحاب موسى إنا لمدركون) والدرك الجبل يقرن بحبل آخر ليبلغ ما يحتاج إلى بلوغه ، والدرك المنزلة لأنها مبلغ من تجعل له ، ثم توسع في الادراك والوجدان فأجريا مجرى واحداً فقيل أدركته يصري ووجدته يصري ووجدت حجمه (٢) يدي وأدركت حجمه يدي ووجدته بسمعي وأدركته بسمعي وأدركت طعمه بعمي ووجدت طعمه بعمي وأدركت ريحه بأنفي ووجدت ريحه بأنفي ، وحد المتكلمون الادراك فقالوا هو ما يتجلى به المدرك تجلى الظهور ثم قيل يجد بمعنى يعلم ومصدره الوجود وذلك معروف في العربية ومنه قول الشاعر :

وجدت الله أكبر كل شيء محاولة (٣) وأكثرهم جنودا

أى علمته كذلك إلا أنه لا يقال للمعدوم موجود بمعنى أنه معلوم وذلك أنك لا تسمى واجداً لما غاب عنك فان علمته في الجملة فذلك في المعدوم أبعد وقال الله تعالى (يجد (٤) الله غفوراً رحيماً) أى يعلمه كذلك وقيل يجدونه حاضراً فالوجود هو العلم بالموجود ، وسمى العالم بوجود الشيء واجداً له لا غير وهذا مما جرى على الشيء اسم ما قار به وكان من سبيه ، ومن ههنا يفرق بين الوجود والعلم .

(١) الكلمة في النسخ غير ظاهرة ، والتصحيح من لسان العرب .

(٢) في نسخة ختمه . (٣) في السكندرية « مجادلة » . (٤) في النسخ « يجد » .

(الفرق) بين العلم والبصيرة أن البصيرة هي تكامل العلم والمعرفة بالشئ. ولهذا لا يجوز أن يسمى الباري تعالى بصيرة إذ لا يتكامل علم أحد بعظمته وسلطانه. (الفرق) بين العلم والدراية أن الدراية فيما قال أبو بكر الزيرى (١) بمعنى الفهم قال وهو لنفى السهو عما يرد على الانسان فيدرية أى يفهمه ، وحكى عن بعض أهل العربية أنها مأخوذة من دريت اذا اختلت وأنشد :

• يصيب فما يدري ويخطئ فما درى • أى ما اختل فيه يفوته وماطلبه من الصيد بغير ختل يناله فان كانت مأخوذة من ذاك فهو يجرى مجرى ما يفتن الانسان له من المعرفة التى تنال غيره فصار ذلك كالختل منه الاشياء ، وهذا لا يجوز على الله سبحانه وتعالى ، وجعل أبو على رحمه الله الدراية مثل العلم وأجازها على الله واحتج بقول الشاعر • لاهم لأدرى وأنت الدارى • وهذا صحيح لان الانسان اذا سئل عما لا يدري فقال لأدرى فقد أفاد هذا القول منه معنى قوله لأعلم لانه لا يستقيم أن يسأل عما لا يعلم فيقول لأفهم لان معنى قوله لأفهم أى لأفهم سؤالك وقوله لأدرى إنما هو لأعلم ما جواب مسألتك ، وعلى هذا يكون العلم والدراية سواء لأن الدراية علم يشتمل على المعلوم من جميع وجوهه وذلك أن الفعالة للاشتغال مثل العصاة والعامة والقادة ، ولذلك جاء أكثر أسماء الصناعات على فعالة نحو القصار والخياطة ومثل ذلك العبارة لاشتغالها على ما فيها فالدراية تفيد ما لا يفيد العلم من هذا الوجه والفعالة أيضا تكون للاستيلاء مثل الخلافة والامارة فيجوز أن تكون بمعنى الاستيلاء فتفارق العلم من هذه الجهة .

(الفرق) بين العلم والاعتقاد أن الاعتقاد هو اسم لجنس الفعل على أى وجه وقع اعتقاده والاصل فيه أنه مشبه (٢) بعقد الحبل والخيطة فالعالم بالشئ على ما هو به كالاعتقاد المحكم لما عقده ومثل ذلك تسميتهم العلم بالشئ حفظا له ولا يوجب ذلك أن يكون كل عالم معتقداً لان اسم الاعتقاد أجرى على العلم مجازا وحقبة العالم هو من يصح منه فعل ما عمله متيقناً (٣) اذا كان قادراً عليه .

(١) لعله «الزهرى» . (٢) فى نسخة «مبدوء» وهو تحريف (٣) فى السكندرية «ومتسقاً» .

(الفرق) بين العلم والحفظ أن الحفظ هو العلم بالمسموعات دون غيره من المعلومات ألا ترى أن أحداً لا يقول حفظت أن زيدا في البيت وإنما استعمل ذلك في الكلام ولا يقال للعلم بالمشاهدات حفظ ، ويجوز أن يقال إن الحفظ هو العلم بالشيء حالا بعد حال من غير أن يخله جهل أو نسيان ، ولهذا سمي حفاظ القرآن حفاظا ولا يوصف الله بالحفظ لذلك .

(الفرق) بين العلم والذكر أن الذكر وإن كان ضربا من العلم (١) فإنه لا يسمى ذكرا إلا إذا وقع بعد النسيان ، وأكثر ما يكون في العلوم الضرورية ولا يوصف الله به لأنه لا يوصف بالنسيان ، وقال علي بن عيسى الذكر يضاد السهو ، والعلم يضاد الجهل ، وقد يجمع الذكر للشيء والجهل به من وجه واحد . وأما (الفرق) بين الذكر والخاطر فإن الخاطر مرور المعنى على القلب ، والذكر حضور المعنى في النفس .

(الفرق) بين التذكير والتنبية أن قولك ذكر الشيء يقتضى أنه كان عالما به ثم نسيه فرده إلى ذكره ببعض الأسباب وذلك أن الذكر هو العلم بالحادث بعد النسيان على ما ذكرنا ، ويجوز أن ينبه الرجل على الشيء لم يعرفه قط (٢) ألا ترى أن الله ينبه على معرفته بالزلزل والصواعق وفهم من لم يعرفه البتة فيكون ذلك تنبيها له كما يكون تنبيها لغيره ، ولا يجوز أن يذكره ما لم يعلمه قط . (الفرق) بين العلم والخبر أن الخبر هو العلم بكنه المعلومات على حقائقها ففيه معنى زائد على العلم ، قال أبو أحمد بن أبي سلمة رحمه الله : لا يقال منه خابر لأنه من باب فعلت مثل طرقت وكرمت وهذا غلط لأن فعلت لا يتعدى وهذه الكلمة تتعدى به وإنما هو من قولك خبرت الشيء إذا عرفت حقيقة خبره وأنا خابر وخبير من قولك خبرت الشيء إذا عرفته مبالغة مثل علم وقدير ثم أكثر حتى استعمل في معرفة كنهه وحقيقته قال كعب الأشقرى (٣) : وما جاءنا من نحو أرضك خابر ولا جاهل إلا يذمك يا عمرو

(١) في السكندرية « العلوم » . (٢) في السكندرية نقص أسطر من هذا الفرق .

(٣) في النسخ « الأشقرى » بالمهمله ، والتصويب منه معجم الشعراء للمرزبانى ومن غيره .

(الفرق) بين قولنا يحسن وبين قولنا يعلم أن قولنا فلان يحسن كذا بمعنى يعلمه مجازاً، وأصله فيما يأتي للفعل الحسن ألا ترى أنه لا يجيء له مصدر إذا كان بمعنى العلم البتة فقولنا فلان يحسن الكتابة معناه أنه يأتي بها حسنة من غير توقف واحتباس، ثم كثر ذلك حتى صار كأنه العلم وليس به .

(الفرق) بين العلم والرؤية أن الرؤية لا تكون إلا لموجود، والعلم يتناول الموجود والمعدوم، وكل رؤية لم يعرض معها آفة فالمرئي به معلوم ضرورة، وكل رؤية فهي محدود أو قائم في محدود كما أن كل إحساس من طريق اللمس فانه يقتضي أن يكون لمحدود أو قائم في محدود . والرؤية في اللغة على ثلاثة أوجه أحدها العلم وهو قوله تعالى (وزراه قريباً) أى نعلمه يوم القيامة وذلك أن كل آت قريب، والآخر بمعنى الظن وهو قوله تعالى (انهم يرونه بعيداً) أى يظنونه، ولا يكون ذلك بمعنى العلم لأنه لا يجوز أن يكونوا عالمين بأنها بعيدة وهي قريبة في علم الله، واستعمال الرؤية في هذين الوجهين مجاز، والثالث رؤية العين وهي حقيقة .

(الفرق) بين العالم بالشيء والمحيط به أن أصل المحيط المطيف بالشيء من حوله بما هو كالسور الدائر عليه يمنع أن يخرج عنه ما هو منه ويدخل فيه ما ليس فيه، ويكون من قبيل العلم وقيل القدرة مجازاً فقوله تعالى (وكان الله بكل شيء محيطاً) يصاح أن يكون معناه أن كل شيء في مقدوره فهو بمنزلة ما قبض القابض عليه في امكان تصريفه، ويصلح أن يكون معناه أنه يعلم بالاشياء من جميع وجوها وقال (قد أحاط بكل شيء علماً) أى علمه من جميع وجوهه وقوله (وأحاط بما لديهم) يجوز في العلم والقدرة وقال (قد أحاط الله بها) أى قد أحاط بها لكم تملككم إياه وقال (والله محيط بالكافرين) أى لا يفوتونه، وهو تخويف شديد بالغلبة فالمعلوم الذي علم من كل وجه بمنزلة ما قد أحيط به بضرب سور حوله وكذلك المقدور عليه من كل وجه فاذا أطلق اللفظ فالاولى أن يكون من جهة المقدور كقوله تعالى (والله محيط بالكافرين) وقوله (وكان الله بكل شيء محيطاً) ويجوز أن يكون من الجهتين

فاذا قيد بالعلم فهو من جهة المعلوم لاغير ، ويقال للعالم بالشيء علم وان عرف من جهة واحدة (١) فالفرق بينهما بين ، وقد احتطت في الأمر اذا أحكمته . كأنك منعت الخلل أن يدخله ، وإذا أحيط بالشيء . علما فقد علم من كل وجه يصح أن يعلم منه ، واذا لم يعلم الشيء مشاهدة لم يكن علمه إحاطة .

(الفرق) بين قولنا الله أعلم بذاته ولذاته أن قولنا هو عالم بذاته يحتمل أن يراد أنه يعلم ذاته كما اذا قلنا إنه عالم بذاته لما فيه من الاشكال ونقول هو . عالم لذاته لأنه لا إشكال فيه ويقال هو إله بذاته ولا يقال هو إله لذاته . احترازاً من الاشكال لأنه يحتمل أن يكون قولنا إله لذاته أنه إله ذاته . كما يقال إنه إله لخلقه أى إله خلقه ، ويجوز أن يقال قادر لذاته وبذاته لأنه ذلك لا يشكل لكون القادر لا يتعدى بالباء واللام وانما يتعدى بعلى .

(الفرق) بين العلم والتبين أن العلم هو اعتقاد الشيء على ما هو به على سبيل الثقة كان ذلك بعد لبس أولاً ، والتبين علم يقع بالشيء بعد لبس فقط . ولهذا لا يقال تبينت أن السماء فوق كما تقول علمتها فوق ولا يقال تبين لذلك . (الفرق) بين المعروف والمشهور أن المشهور هو المعروف عند الجماعة الكثيرة ، والمعروف معروف وان عرفه واحد يقال هذا معروف عند زيد . ولا يقال مشهور عند زيد ولكن مشهور عند القوم .

(الفرق) بين العلم والشهادة أن الشهادة أخص من العلم وذلك أنها علم بوجود الأشياء لا من قبل غيرها ، والشاهد نقيض الغائب في المعنى ولهذا سمي . ما يدرك بالحواس ويعلم ضرورة شاهداً وسمى ما يعلم بشيء غيره وهو الدلالة . غائبا كالحياة والقدرة ، وسمى القديم شاهداً لكل نجوى لأنه يعلم جميع الموجودات بذاته فالشهادة علم يتناول الموجود ، والعلم يتناول الموجود والمعدوم . (الفرق) بين الشاهد والمشاهد أن المشاهد للشيء هو المدرك له رؤية . وقال بعضهم رؤية وسمعا وهو في الرؤية أشهر ولا يقال إن الله لم يزل مشاهداً لأن ذلك يقتضى إدراكا بحاسة والشاهد لا يقتضى ذلك .

(الفرق) بين الشاهد والحاضر أن الشاهد الشيء يقتضى أنه عالم به .
ولهذا قيل الشهادة على الحقوق لأنها لا تصح إلا مع العلم بها وذلك أن
أصل الشهادة الرؤية وقد شاهدت الشيء رأيته ، والشهد العسل على ماشوهد
فى موضعه ، وقال بعضهم الشهادة فى الأصل إدراك الشيء من جهة سماع
أو رؤية فالشهادة تقتضى العلم بالمشهود على ما بينا ، والحضور لا يقتضى العلم
بالحضور ألا ترى أنه يقال حضره الموت ولا يقال شهدته الموت إذ لا يصح
وصف الموت بالعلم ، وأما الاحضار فإنه يدل على سخط وغضب ، والشاهد
بقوله تعالى (ثم هو يوم القيامة من المحضرين) .

(الفرق) بين العالم والحكيم أن الحكيم على ثلاثة أوجه أحدها بمعنى
المحكم مثل البديع بمعنى المبدع والسميع بمعنى المسمع ، والآخر بمعنى محكم وفى
القرآن (فيها يفرق كل أمر حكيم) أى محكم ، وإذا وصف الله تعالى بالحكمة
من هذا الوجه كان ذلك من صفات فعله ، والثالث الحكيم بمعنى العالم بأحكام
الأمور فالصفة به أخص من الصفة بعالم ، وإذا وصف الله به على هذا
الوجه فهو من صفات ذاته .

(الفرق) بين الاعلام والاخبار أن الاعلام التعريض لأن يعلم الشيء
وقد يكون ذلك بوضع العلم فى القلب لأن الله تعالى قد علنا ما اضطررنا
سأليه ، ويكون الاعلام بنصب الدلالة والاخبار والاطهار للخبر علم به
أو لم يعلم ، ولا يكون الله خبرا بما يحدثه من العلم فى القلب .

الفرق بين ما يخالف العلم ويضاده

(الفرق) بين العلم والتقليد أن العلم هو اعتقاد الشيء على ما هو به على
سبيل الثقة ، والتقليد قبول الأمر من لا يؤمن عليه الغلط بلا حجة فهو وإن
وقع معتقده على ما هو به فليس بعلم لأنه لا ثقة معه ، واشتقاقه من قول العرب
تقلدته الأمانة أى أزمته إياها فلم يمتد له يوم القلادة للعنق ، ثم قالوا طوقته الأمانة
لأن الطوق مثل القلادة ، ويقولون هذا الأمر لازم لك وتقليد عنقك ومنه
قوله تعالى (وكل إنسان ألزمناه طائره فى عنقه) أى ما طار له من الخير والشر .

والمراد به عمله يقال طارلى منك كذا أى صار حظى منك، ويقال فلدت فلانا دى ومذهى أى فلدته إنما إن كان فيه وألزمته إياه إلزام القلادة عنقه ، ولو كان التقليد حقاً لم يكن بين الحق والباطل فرق .

(الفرق) بين التقليد والتحييت أن التحييت هو الاعتقاد الذى يعتد به الإنسان من غير أن يرجحه على خلافه أو يحيطر بباله أنه بخلاف ما اعتقده ، وهو مفارق للتقليد لأن التقليد ما يقلد فيه الغير والتحييت لا يقلد فيه أحد . (الفرق) بين النسيان والسهو أن النسيان إنما يكون عما كان ، والسهو يكون عما لم يكن تقول نسيت ما عرفت ولا يقال سهوت عما عرفت ، وإنما تقول سهوت عن السجود فى الصلاة فتجعل السهو بدلا عن السجود الذى لم يكن والسهو . والسهو عنه يتعاقبان ، وفرق آخر أن الإنسان (١) إنما ينسى ما كان ذا كراً له ، والسهو يكون عن ذكر وعن غير ذكر لأنه خفاء المعنى بما يتمتع به إدراكه ، وفرق آخر وهو أن الشيء الواحد محال أن ينسى عنه فى وقت ولا ينسى عنه فى وقت آخر وإنما ينسى فى وقت آخر عن مثله ويجوز أن ينسى الشيء الواحد فى وقت ويذكره فى وقت آخر .

(الفرق) بين السهو والغفلة أن الغفلة تكون عما يكون ، والسهو يكون عما لا يكون تقول غفلت عن هذا الشيء حتى كان ولا تقول سهوت عنه حتى كان لا أنك إذ سهوت عنه لم يكن ويجوز أن تغفل عنه ويكون ، وفرق آخر أن الغفلة تكون عن فعل الغير تقول كنت غافلاً عما كان من فلان ولا يجوز أن ينسى عن فعل الغير . (الفرق) بين السهو والاعتماد أن الاعتماد سهو يكون من مرض فقط والنوم سهو يحدث مع قور جسم الموصوف به .

(الفرق) بين الظن والتصور أن الظن ضرب من أفعال القلوب يحدث عند بعض الامارات وهو رجحان احد طرفى التجوز ، واذا حدث عند امارات غلبت وزادت بعض الزيادة فظن صاحبه بعض ما تقتضيه تلك الامارات سمي ذلك غلبة الظن ، ويستعمل الظن فيما يدرك وفيما لا يدرك .

والتصور يستعمل في المدرك دون غيره كأن المدرك إذا أدركه المدرك تصون نفسه ، والشاهد أن الأعراض التي لا تدرك لا تتصور نحو العلم والقدرة ، والتمثل مثل التصور إلا أن التصور أبلغ لأن قولك تصورت «شيء» معناه أنى بمنزلة من أبصر صورته ، وقولك تمثلته معناه أنى بمنزلة من أبصر مثاله ، ورؤيتك لصورة الشيء أبلغ في عرفان ذاته من رؤيتك لمثاله .

(الفرق) بين التصور والتوهم أن تصور الشيء يكون مع العلم به ، وتوهمه لا يكون مع العلم به لأن التوهم من قبيل التجويز والتجويز ينافى العلم ، وقال بعضهم التوهم يجرى مجرى الظنون يتناول المدرك وغير المدرك وذلك مثل أن يخبرك من لا تعرف صدقه عما لا يخيل العقل فيتخيل كونه فإذا عرفت صدقه وقع العلم بمخبره وزال التوهم ، وقال آخر التوهم هو تجويز مالا يمتنع من الجائز والواجب ولا يجوز أن يتوهم الانسان ما يمتنع كونه ألا ترى أنه لا يجوز أن يتوهم الشيء متحركا ساكنا في حال واحدة .

(الفرق) بين الظن والشك أن الشك استواء طرفي التجويز ، والظن رجحان أحد طرفي التجويز والشاك يجوز كون ما شك فيه على إحدى الصفتين لأنه لا دليل هناك ولا أمانة ، ولذلك كان الشاك لا يحتاج في طلب «الشك» إلى الظن ، والعلم وغالب الظن يطلبان بالنظر ، وأصل الشك في العربية من قولك شككت الشيء إذا جمعته بشيء تدخله فيه ، والشك هو اجتماع شيئين في الضمير ، ويجوز أن يقال الظن قوة المعنى في النفس من غير بلوغ حال الثقة الثابتة ، وليس كذلك الشك الذي هو وقوف بين النقيضين من غير تقوية أحدهما على الآخر .

(الفرق) بين الظن والحسبان أن بعضهم قال : الظن ضرب من الاعتقاد . وقد يكون حسيبان ليس باعتقاد ألا ترى أنك تقول أحسب أن زيداً قد مات ولا يجوز أن تعتقد أنه مات مع علمك بأنه حي . قال أبو هلال رحمه الله تعالى أصل الحسبان من الحساب تقول أحسبه بالظن قد مات كما تقول أعده قبه مات ، ثم كثر حتى سمي الظن حسباناً على جهة التوهم وصار كالحقيقة بعد كثرة

الاستعمال (١) و الفرق بين الفعل منهما فيقال في الظن حسب وفي الحساب حسب ولذلك فرق بين المصدرين قليل حسب وحسبان ، والصحيح في الظن ما ذكرناه .
(الفرق) بين الشك والارتياح أن الارتياح شك مع تهمة (٢) والشاهد أنك تقول إنى شك اليوم في المطر ولا يجوز أن تقول إنى مرتاب بفلان إذا شككت في أمره واتهمته . فأما :

(الفرق) بين الريبة والتهمة فإن الريبة هي الخصلة من المكروه تظن بالإنسان فيشك معها في صلاحه ، والتهمة الخصلة من المكروه تظن بالإنسان أو يقال فيه ، ألا ترى أنه يقال وقعت على فلان تهمة إذا ذكر بخصلة مكروهة ويقال أيضاً اتهمته في نفسى إذا ظننت به ذلك من غير أن تسمعه فيه فالتهم هو المقول فيه التهمة والمظنون به ذلك ، والمريب المظنون به ذلك فقط ، وكل مريب متهم ويجوز أن يكون متهم ليس بمريب .

(الفرق) بين الشك والامترأ أن الامترأ هو استخراج الشبهة المشككة ، ثم كثر حتى سمي الشك مرية وامترأ وأصله المرى وهو استخراج اللبن من البضرة مري الناقة يمرىها مريباً ، ومنه ماراه مارة ومراماً إذا استخرج ما عنده بالمناظرة ، وامترى امترأ إذا استخرج الشبهة المشككة من غير حل لها .

(الفرق) بين العلم والظن أن الظان يجوز أن يكون المظنون على خلاف ما هو ظنه ولا يحققة والعلم يحقق المعلوم وقيل جاء الظن في القرآن بمعنى الشك في قوله تعالى (إن هم إلا يظنون) والصحيح أنه على ظاهره .

(الفرق) بين الظن والجهل أن الجاهل يتصور نفسه بصورة العالم ولا يجوز خلاف ما يعتقد وإن كان قد يضطرب حاله فيه لأنه غير ساكن النفس اليه ، وليس كذلك الظان .

(الفرق) بين التصور والتخيل أن التصور تخيل لا يثبت على حال وإذا ثبت على حال لم يكن تخيلاً فإذا تصور الشيء في الوقت الأول ولم يتصور في الوقت الثاني قيل إنه تخيل ، وقيل التخيل تصور الشيء على بعض أوصافه دون

(١) في التيمورية وصار كالحقيقة بعد لكثرة الاستعمال . (٢) في التيمورية وشك معه تهمة .

بعض فلم هذا لا يتحقق ، والتخيل والتوهم ينافيان العلم كما أن الظن والشك ينافيانه .
 (الفرق) بين التقليد والظن أن المقلد وإن كان محسناً للظن بالمقلد لما عرفه
 من أحواله فهو سيظن أن الأمر على خلاف ماقلده فيه ، ومن اعتقد فيمن قلده
 أنه لا يجوز أن يخطئ فذاك لا يجوز كون ماقلده فيه على خلافه فلذلك لا يكون
 خطأ ، وكذلك المقلد الذي تقوى عنده حال ماقلده فيه يفارق الظان لأنه
 كالسابق إلى اعتقاد الشيء على صفة لا ترجيح لكونه عليها عنده على كونه على
 غيرها ، والظن يكون له حكم إذا كان عن اشارة صحيحة ولم يكن الظان قادراً
 على العلم فأما إذا كان قادراً عليه فليس له حكم ، ولذلك لا يعمل بخبر الواحد إذا
 كان بخلاف القياس وعند وجود النص .

(الفرق) بين الجهل والحق أن الحق هو الجهل بالأمور الجارية في
 العادة ، ولهذا قالت العرب أحق من دقة ، وهي امرأة ولدت فظنت
 أنها أحدثت فحمتها العرب بجهلها بما جرت به العادة من
 الولادة ، وكذلك قولهم أحق من الممورة (١) إحدى خدمتيها وهي امرأة
 راودها رجل عن نفسها فقالت لا تتكخني بغير مهر فقال لها مهرك إحدى
 خدمتيك أي خلخاليك فرضيت فحمتها العرب بجهلها بما جرت به العادة في
 المهور ، والجهل يكون بذلك وبغيره ولا يسمى الجهل بالله حقاً ، وأصل الحق
 الضعف ومن ثم قيل البقلة الحقاء لضعفها ، وأحق الرجل إذا ضعف قليل
 للأحق أحق لضعف عقله .

(الفرق) بين الحماقة والرقاعة أن الرقاعة على ما قال الجاحظ حق معرفة
 بوعلو رتبة ولا يقال للأحق إذا كان وضعافاً وإنما يقال ذلك للأحق
 إذا كان سيداً أو رئيساً أو ذا مال وجاه .

(الفرق) بين الاحق والمائق أن المائق هو السريع البكاء القليل الحزم
 والثبات ، والمائة البكاء وفي المثل : أنا يثق وصاحبي متق فكيف تنفق ، وقال
 بعضهم المائق السيء الخلق ، وحكى ابن الأنباري أن قولهم أحق مائق بمنزلة
 عطشان عطشان وجائع نائم (٢) .

(١) في النسخ « الممورة » ، والمثل مشهور . (٢) أى هو اتباع .

﴿ الباب الخامس ﴾

فى الفرق بين الحياة والنماء والحى والحيوان وبين الحياة والعيش والروح وما يخالف ذلك ، وفى الفرق بين الحياة والقدرة والاستطاعة والقوة والقدرة وما يقرب من ذلك ، والفرق بين ما يضاده ويخالفه .

(الفرق) بين الحياة والنماء أن الحياة هى ما تصير به الجملة كالشئ الواحد فى جواز تعلق الصفات بها فأما قوله تعالى (فأحيينا به الأرض بعد موتها) فعناه أنا جعلنا حالها كحال الحى فى الانتفاع بها ، والصفة لله بأنه حى مأخوذة من الحياة على التقدير لا على الحقيقة كما أن صفة بأنه موجود مأخوذة من الوجود على التقدير وقد دل الدليل على أن الحى بعد أن لم يكن حياحى من أجل الحياة فالذى لم يزل حيا ينبغى أن يكون حيا لنفسه ، والنماء يزيد الشئ حالا بعد حال من نفسه لا بأضافة إليه فالنبات ينمى ويزيد وليس بحى والله تعالى حى ولا ينام ، ولا يقال لمن أصاب ميراثا أو أعطى عطية أنه قد نما ماله وإنما يقال نما ماله اذا زاد فى نفسه ، والنماء فى الماشية حقيقة لأنّها تزيد بتوالدها قليلا قليلا ، وفى الورق والذهب مجاز فهذا هو الفرق بين الزيادة والنماء ، ويقال للأشجار والنبات نوام لأنّها تزيد فى كل يوم إلى أن تنتهى إلى حد النمام .

(الفرق) بين الحى والحيوان أن الحيوان هو الحى ذو الجنس ويقع على الواحد والجمع ، وأما قوله تعالى (وإن الدار الآخرة لهى الحيوان) فقد قال بعضهم يعنى البقاء يريد أنها باقية ، ولا يوصف الله تعالى بأنه حيوان لأنه ليس بذى جنس .

(الفرق) بين الحياة والعيش أن العيش اسم لما هو سبب الحياة من الأكل والشرب وما بسبيل ذلك ، والشاهد قولهم معيشة فلان من كذا يعنون مأكله ومشربه مما هو سبب لبقاء حياته فليس العيش من الحياة فى شئ .

(الفرق) بين الحياة والروح أن الروح من قرائن الحياة ، والحياة عرض والروح جسم رقيق من جنس الريح ، وقيل هو جسم رقيق حساس ، وتزعم

الأطباء أن موضعها في الصدر من الحجاب والقلب ، وذهب بعضهم إلى أنها بسيطة .
 في جميع البدن وفيه خلاف كثير ليس هذا موضع ذكره ، والروح والريح
 في العربية من أصل واحد ولهذا يستعمل فيه النفخ فيقال نفخ فيه الروح وسمى
 جبريل عليه السلام روحاً لأن الناس ينتفعون به في دينهم كاتقاعهم بالروح
 ولهذا المعنى سمي القرآن روحاً .

(الفرق) بين الروح والمهجة والنفس والذات ، أن المهجة خالص دم
 الانسان الذي إذا خرج خرجت روحه وهو دم القلب في قول الخليل ، والعرب
 تقول سالت مهجهم على رماحنا ، ولفظ النفس مشترك يقع على الروح وعلى
 الذات ويكون تأكيداً يقال خرجت نفسه أى روحه وجاء في زيد نفسه بمعنى
 التوكيد والسواد سواد لنفسه كما تقول لذاته ، والنفس أيضاً الماء وجمعه
 أنفاس قال جرير :

تعال وهي شاغبة بفيها بأنفاس من الشبم القراح
 والنفس ملء الكف من الدباغ والنفس التي تستعد بمعنى الذات ما يصح
 أن تدل على الشيء من وجه يختص به دون غيره ، وإذا قلت هو لنفسه على صفة
 كذا فقد دلت عليه من وجه يختص به دون ما يخالفه ، وقال علي بن عيسى الشيء
 والمعنى والذات نظائر وبينها فروق فالمعنى المقصود ثم كثر حتى سمي المقصود
 معنى ، وكل شيء ذات وكل ذات شيء إلا أنهم ألزموا الذات الإضافة فقالوا
 ذات الانسان وذات الجوهر ليحققوا الإشارة إليه دون غيره ، قلنا ويعبر
 بالنفس عن المعلوم في قولهم قد صح ذلك في نفسى أى قد صار في جملة ما علمه
 ولا يقال صح في ذاتي .

ومما يضاد الحياة الموت

(الفرق) بين الموت والقتل أن القتل هو تقض البنية الحيوانية ولا يقال له
 قتل في أكثر الحال إلا إذا كان من فعل آدمي ، وقال بعضهم القتل إماتة الحركة
 ومنه يقال ناقة مقتلة إذا كثر عليها الاتعاب حتى تموت حركتها ، والموت عرض
 أيضاً يضاد الحياة مضادة الروك ولا يكون إلا من فعل الله ، والميتة الموت بعينه .

إلا أنه يدل على الحال ، والموت ينفي الحياة مع سلامة البنية ، ولا بد في القتل من انتقاض البنية ، ويقال لمن حبس الانسان حتى يموت أنه قتله ولم يكن (١) يقاتل في الحقيقة لأنه لم ينقض البنية ، ويستعار الموت في أشياء فيقال مات قلبه إذا صار بليداً ومات المتاع أي كسد ومات الشيء بينهم نقص وحظ ميت ضعيف ونبات ميت ذابل ووقع في المال موتان إذا تملوت وموتان الأرض إذا لم تعمر . (الفرق) بين القتل والذبح أن الذبح عمل معلوم ، والقتل ضروب مختلفة ولهذا صنع الفقهاء عن الاجارة على قتل رجل قصاصاً ولم يمنعوا من الاجارة على ذبح شاة لأن القتل منه لا يدري أيقضه بضربة أو بضربتين أو أكثر وليس كذلك الذبح . (الفرق) بين الفناء والنفاذ أن النفاذ هو فناء آخر الشيء بعد فناء أوله ، ولا يستعمل النفاذ فيما يقضى جملة ألا ترى أنك تقول فناء العالم ولا يقال نفاذ العالم ويقال نفاذ الزاد ونفاذ الطعام لأن ذلك يفنى شيئاً فشيئاً .

(الفرق) بين الإهلاك والإعدام أن الإهلاك أعم من الإعدام لأنه قد يكون بنقض البنية وإبطال الحاسة وما يجوز أن يصل معه اللذة والمنفعة ، والإعدام بنقض الإيجاد فهو أخص فكل إعدام إهلاك وليس كل إهلاك إعدام . (الفرق) بين الحياة والقدرة أن قدرة الحي قد تناقض مع بقاء حياته على حد واحد ألا ترى أنه قد يتعذر عليه في حال المرض والكبر كثير من أفعاله التي كانت مناسبة له مع كون إدراكه في الحالين على حد واحد فيعلم أن ماصح به أفعاله قد يتناقض وما صح به إدراكه غير متناقض ، وقرئ آخر أن العضو قد يكون فيه الحياة بدليل صحة إدراكه وإن لم تكن فيه القدرة فالأذن ألا ترى أنه يتعذر تحريكها مباشرة وإن كانت منفصلة ، وقرئ آخر أن الحياة جنس واحد والقدرة مختلفة ولو كانت متفقة لقدرتا بقدرتين على مقدور واحد .

(الفرق) بين القدرة والقهر أن القدرة تكون على صغير المقدور وكبيره ، والقهر يدل على كبر المقدور ولهذا يقال ملك قاهر إذا أريد المبالغة في مدحه بالقدرة ، ولا يقال في هذا المعنى ملك قادر لأن إطلاق قولنا قادر لا يدل على

عظيم المقدور كما يدل عليه إطلاق قولنا قاهر :

(الفرق) بين القهر والغلبة أن الغلبة تكون بفضل القدرة وبفضل العلم . يقال قاتله فغلبه وصارعه فغلبه وذلك لفعل قدرته وتقول حاجه فغلبه ولاعبه بالشطرنج فغلبه بفضل علمه وفطنته ، ولا يكون القهر إلا بفضل القدرة ألا ترى أنك تقول ناوأه فقهره ولا تقول حاجه فقهره ولا تقول قهره بفضل علمه كما تقول غلبه بفضل علمه .

(الفرق) بين الغلبة والقدرة أن الغلبة من فعل الغالب وليس القدرة من فعل القادر يقال غلب خصمه غلباً كما تقول طلب طلباً وفي القرآن (وهم من بعد غلبهم سيغلبون) وقولهم الله غالب من صفات الفعل وقولنا له قاهر من صفات الذات وقد يكون من صفات الفعل وذلك أنه يفعل ما يصير به العدو مقهوراً ، وقال علي بن عيسى : الغالب القادر على كسر حد الشيء عند مقاومته باقتداره ، والقاهر القادر على المستعص من الأمور .

(الفرق) بين القادر والمقيت أن المقيت على ما قال بعض العلماء يجمع معنى القدرة على الشيء والعلم به قال والشاهد قول الشاعر :

ألى الفضل أم على إذا حو سبت إلى على الحساب مقيت

قال ولا يمكن المحاسبة لهما مع القدرة عليها والعلم بها وفي القرآن (وكان الله على كل شيء مقيتاً) أى مقتدرأ على كل شيء عالماً به ، وقال غيره المقيت على الشيء الموقوف عليه وقيل هو المقتدر وأنشد :

وذى ضغن (١) كففت الضغن عنه وكنت على إسمائه مقيتاً
وقيل هو المجازى كأنه يجعل لكل فعل قدرة من الجزاء ، والقدرة والقوت
متقاربان وقال ابن عباس مقيتاً حفيظاً وقال مجاهد شهيداً وحفيظاً حسيباً ،
وقال الخليل المقيت الحافظ والحفيظ أشبه الوجوه لأنه مشتق من القوت
والقوت يحفظ النفس فكان المقيت الذى يعطى الشيء قدر حاجته من الحفظ ،
وحكى الفراء يقوت ويقيت .

(الفرق) بين القادر والقوى أن القوى هو الذى يقدر على الشئ وعلى ما هو أكثر منه ولهذا لا يجوز أن يقال للذى استفرغ قدرته فى الشئ أنه قوى عليه وإنما يقال له إنه قوى عليه إذا كان فى قدرته فضل لغيره ، ولهذا قال بعضهم القوى القادر العظيم الشأن فيما يقدر عليه :

(الفرق) بين قولك قادر عليه وقادر على فعله أن قولك قادر عليه يفيد أنه قادر على تصريفه كقولك فلان قادر على هذا الحجر أى قادر على رفعه ووضعه وهو قادر على نفسه أى قادر على ضبطها ومنعها فيما تنازع إليه ، وقادر على فعله يفيد أنه قادر على إيجادها فبين الكلمتين فرق .

(الفرق) بين القادر على الشئ والمالك له أن المالك يضاف الى المقدور وغير المقدور نحو زيد مالك للمال وليس بقادر عليه فالقادر على الشئ قادر على إيجاد المالك والشئ مالك لتصرفه ، وقد يكون المالك بمعنى القادر سواءً وهو قوله تعالى (مالك يوم الدين) ويوم الذين لم يوجد فيملك وإنما المراد أنه قادر عليه ، والمالك فى الحقيقة لا يكون إلا الموجود والقدرة لا تكون على الموجود .

(الفرق) بين القوة والشدة أن الشدة فى الاصل هى مبالغة فى وصف الشئ فى صلابته وليس هو من قبيل القدرة ولهذا لا يقال لله شديد ، والقوة من قبيل القدرة على ما وصفنا ، وتأويل قوله تعالى (أشد منهم قوة) أى أقوى منهم وفى القرآن (ذى القوة المتين) أى العظيم الشأن فى القوة وهو اتساع .

(الفرق) بين الشدة والجلد أن الجلد صلابة البدن ومنه الجلد لأنه أصلب من اللحم ، والجلد الصلب من الارض وقيل يتضمن الجلد معنى القوة والصبر ولا يقال لله جليد لذلك (١) .

(الفرق) بين الشدة والصعوبة أن الشدة ما ذكرناه ، والصعوبة تكون فى الأفعال دون غيرها يقال صعب على الامر يعنى أن فعله صعب عليك ورجل صعب أى مقاساته صعبة ، وفيها معنى الغلبة لمن يزاولها ، ومن ثم سمي

(١) تقدم فى الصفحة ٦٨ (الفرق) بين ذلك وبين الجلادة .. الى آخر الفرق ، ولعل موضعه هنا لعدم مناسبه هنالك .

أفحل الشديد الغالب مضجاً فالصعوبة أبلغ من الشدة ، وقد يكون شديد غير صعب إذا استعمل فيما يستعمل فيه الصعب ولا صعب الا شديد .

(الفرق) بين القوة والمتانة أن المتانة صلابة في ارتفاع ، والمتن من الأرض الصلب المرتفع والجمع متان ، ومنه سمي عقب الظهر متناً ، والصلابة قريبة من ذلك ، ولا تجوز الصفة بالصلابة والمتانة على الله فأما قوله تعالى (ذو القوة المتين) فالمتين في اسمائه مبالغة في الوصف بأنه قوى وهو في الله توسع لأن المتانة في الأصل نقيضة الرخاوة فاستعملت في نقيض الضعف للمبالغة في صفة القوة والله أعلم .

(الفرق) بين القدرة والمنة أن المنة تفيد أنها قدرة للمبالغة تقطع بها الاعمال الشاقة وأصل الكلمة القطع ومنه قوله تعالى (أجر غير ممنون) أى مقطوع ، والمنون المنية لأنها فاطمة عن التصرف بالحياة ، وقيل لامنتان بالنعمة امتنان لأنه يقطع الشكر .

(الفرق) بين الشدة والصلابة أن الصلابة هي الثام الاجزاء بعضها الى بعض من غير خلل مع ييوسة فيها ، والشدة هي التزاق الاجزاء بعضها ببعض سواء كان الموصوف بها ملتئماً أو متحلاً ، والشدة مبالغة في وصف الشيء والصلابة خلفه واستعمالها في موضع الصلابة استعارة .

(الفرق) بين القوة والشهامة أن الشهامة خشونة الجانب مأخوذة من الشيمم وهو ذكر القنافذ ولا يسمى الله شهماً لذلك .

(الفرق) بين الشهامة والجزالة أن الجزالة أصلها شدة القطع تقول جزأت الشيء إذا قطعت به شدة وقيل حطب جزل اذا كان شديد القطع صلباً واذا كان كذلك كان أبقي على النار فشبه به الرجل الذي تبقى قوته في الامور فسمى جزلاً ولا يوصف الله به .

(الفرق) بين الشجاعة والبسالة أن أصل البسل الحرام فكأن الباسل حرام أن يصاب في الحرب بمكره لشدة فيها وقوته ، والشجاعة الجرأة والشجاع الجريء . المقدم في الحرب ضعيفاً كان أو قوياً ، والجرأة قوة القلب الداعية الى اقدام على

المكارة فالشجاعة تنبئ عن الجرأة والبسالة تنبئ عن الشدة والقوة يجوز أن يكون الباسل من البسول وهي تكره الوجه مثل البثور وهما لغتان ، وسمى باسلا لتكرهه ولا يجوز الصفة بذلك على الله تعالى .

(الفرق) بين الشجاعة والنجدة أن النجدة حسن البدن وتمام لحمه وأصلها الارتفاع ومنه سميت بلادهم المرتفعة نجدا ، وقيل للنجاد نجاد لأنه يحشو الثياب قترقع ثم قيل للشجاعة نجدة لأنها تكون مع تمام الجسم في أكثر الأحوال .
ومما يجري مع ذلك

(الفرق) بين الصلابة والقسوة أن القسوة تستعمل فيما لا يقبل العلاج ولهذا يوصف بها القلب وإن لم يكن صلبا .

(الفرق) بين القدرة والصحة أن الصحة يوصف بها المحل والآلات والقدرة تتعلق بالجملة فيقال غير صحيحة وحاسة صحيحة ولا يقال عين قادرة وحاسة قادرة .

(الفرق) بين الصحة والعافية أن الصحة أعم من العافية يقال رجل صحيح وآلة صحيحة وخشبة صحيحة إذا كانت ملتزمة لا كسر فيها ولا يقال خشبة معافاة وتستعار الصحة فيقال صححت القول وصح لي على فلان حق ، ولا تستعمل العافية في ذلك ، والعافية مقابلة المرض بما يضاده من الصحة فقط والصحة تنصرف في وجوه على ما ذكرنا ، وتكون العافية ابتداءً من غير مرض وذلك مجاز كأنه فعل ابتداء ما كان من شأنه أن ينافي المرض يقال خلقه الله معافى صحيحا ومع هذا فإنه لا يقال صح الرجل ولا عوفى إلا بعد مرض يناله ، والعافية مصدر مثل العاقبة والطاغية وأصلها الترك من قوله تعالى (فمن عفى له من أخيه شيء) أى ترك له ، وعفت الدار تركت حتى درست ومنه « اعفوا للحي » أى اتركوها حتى تطول ومنه العفو عن الذنب وهو ترك المعاقبة عليه وعافاه الله من المرض تركه منه بضده من الصحة وعفاه يعفوه واعتفاه يعتفيه إذا أتاه يسأله تاركا لغيره .
(الفرق) بين الصحة والسلامة أن السلامة نقيضة الهلاك ونقيض الصحة الآفة من المرض والكسر وما بسبيل ذلك ألا ترى أنه يقال سلم الرجل من

علته اذا كان يخاف عليه الهلاك منها أو على شيء من جسده، واذا لم يكن يخاف عليه ذلك منها لم يقل سلم منها وقيل صح منها ، هذا على أن السلامة تقضيته الهلاك وليست الصحة كذلك وفي هذا وقوع الفرق بينهما ، ثم كثر استعمال السلامة حتى قيل للمبتري من العيب سالم من العيب ، والسلامة عند المتكلمين زوال الموانع والآفات عن من يجوز عليه ذلك ولا يقال لله سالم لأن الآفات غير جائزة عليه ولا يقال له صحيح لأن الصحة تقتضي منافية المرض والكسر ولا يجوز ان على الله تعالى .

(الفرق) بين القدرة والطاقة أن الطاقة غاية مقدرة القادر واستفراغ وسعته في المقدور يقال هذا طاقتي أى قدر إمكاني، ولا يقال لله تعالى مطيق لذلك .

(الفرق) بين القدرة والاستطاعة أن الاستطاعة في قولك طاعت جوارحه للفعل أى انقادته ولهذا لا يوصف الله بها ويقال أطاعه وهو مطيع وطاع له وهو طائع له إذا انقاد له ، وجاءت الاستطاعة بمعنى الاجابة وهو قوله تعالى : (هل يستطيع ربك) أى هل يجيبك إلى ما تسأله وأما قوله تعالى (لا يستطيعون سمعاً) فعناه أنه ينقل عليهم استماع القرآن ليس أنهم لا يقدرون على ذلك، وأنت تقول لا أستطيع أن أبصر فلاناً تريد أن رؤيته تثقل عليك .

(الفرق) بين العزيز والقاهر أن العزيز هو الممتنع الذي لا ينال بالآذى ولذلك سمي أبو ذؤيب العقاب عزيزة لأنها تتخذ وكرها في أعلى الجبل فهي بمنعنة على من يريد بها فقال :

حتى انتهيت إلى فراش عزيزة سوداء روبة أنفها كالخنصف
ويقال عزيز يعز إذا صار عزيزاً وعز يعز عزاً إذا قهر باقتدار على المنع والمثل من عزيز والعزاز الأرض الصلبة لا تمتاعها على الحافر بصلابتها كالا تمتاع من الضيم، والصفة بعزيز لا تتضمن معنى القهر، والصفة بقاهر تتضمن معنى العز يقال قهر فلان فلاناً إذا غلبه وصار مقتدراً على إنفاذ أمره فيه .

(الفرق) بين قولك العزيز وبين قولك عزيزى أن قولك عزيزى بمعنى جيبى الذى يعز عليك فقهه ليل طبعك إليه ، ولا يوصف العظماء به مع الاضافة ،

وليس كذلك السيد وسيدى لأن الإضافة لا تقلب معنى ذلك إلا بحسب ما تقتضيه الإضافة من الاختصاص .

(الفرق) بين القادر والمتمكن أن التمكن مضمن بالآلة والمكان الذى يتمكن فيه ، ولهذا لا تجوز الصفة به على الله تعالى ، وصفة القادر مطلقة لأنه لا يجوز أن يستغنى بنفسه عن القدرة كما يستغنى بها عن الآلة فى الكتابة ونحوها ويقال ممكنه وممكن له قال بعضهم معناها واحد ، قال ومنه قوله تعالى (مكناهم فى الارض ما لم نمكن لكم) قال فجاء باللغتين للتوسع فى الكلام ، والصحيح أن مكنت له جعلت له ما يتمكن به ومكنته أقدرته على ملك الشئ فى المكان .
(الفرق) بين التمكين والاقدار أن التمكين إعطاء ما يصح به الفعل كائنا ما كان من الآلات والعدد والقوى ، والاقدار إعطاء القدرة وذلك أن الذى له قدرة على الكتابة تتعذر عليه إذا لم يكن له آلة للكتابة ويتمكن منها إذا حضرت الآلة ، والقدرة ضد العجز ، والتمكن ضد التعذر .

الفرق بين ما يضاد القدرة ومخالفتها

(الفرق) بين العجز والمنع أن العجز يضاد القدرة مضادة التروك ويتعلق بمعلقها على العكس ، والمنع ما لا جله يتعذر الفعل على القادر فهو يضاد الفعل وليس يضاد القدرة بل ليس يسمى منعاً إلا إذا كان مع القدرة فليس هو من العجز فى شئ .
(الفرق) بين المنع والكف أن المنع مذكورنا والكف على ما ذكر بعضهم يستعمل فى الامتناع عما تدعو إليه الشهوة قال والامساك مثله يقال كف عن زيارة فلان وأمسك عن الافطار ، وليس الأمر كما قال بل يستعمل الامساك والكف فيما تدعو إليه الشهوة وفيما لا تدعو إليه يقال كف عن القتال كما يقال كف عن شرب الماء وأمسك عن ذلك أيضاً ، وأصل الامساك حبس النفس عن الفعل ومنه المساك وهو مكان يمسك الماء أى يحبسه والجمع مسك والمسكة السوارسى بذلك لانه يلزم المعصم فهو كالمحبوس فيه ، والمسكة جلدة تكون على وجه الولد فى بطن أمه لأنها محيطة به كاحاطة الحبس بالمحبوس ، واستمسك الشئ وتماسك كأن بعضه احتبس على بعض ، ونقيض الاستمسك

الاسترسال ونقيض الامساك الارسال ، وأصل الكف الانقباض والتجمع .
ومنه سميت الكف كفا لأنها تقبض على الأشياء وتجتمع ، ويقال جادى الناس
كافة أى جميعاً فالكف عن الفعل هو الامتناع عن موالاة الفعل وإيجاده
حالاً بعد حال بخلاف الانبساط فيه وانما قلنا ذلك لأن أصله الانقباض وخلاف
الانقباض الانبساط ، والامساك حبس النفس عن الفعل على ما ذكرنا فالفرق بينهما بين .

(الفرق) بين الكف والترك أن الترك عند المتكلمين فعل أحد الضدين اللذين يقدر
عليهما المباشر وقال بعضهم كل شيئين تضادا وقدر عليهما بقدره واحدة مع كون وقت
وجودهما وقتاً واحداً وكانا يحلان محل القدرة وانصرف القادر بفعل أحدهما عن
الآخر سمي الموجود منهما تركاً وما لم يوجد متروكاً ، والترك عند العرب تخليف الشيء فى
المسكان الذى هو فيه والانصراف عنه ، ولهذا يسمون بيضة النعامة إذا خرج
فرخها تركها لأن النعامة تنصرف عنها ، والترك الروضة يغفلها الناس ولا يرعونها .
(الفرق) بين الترك والتخلى أن الترك هو ما ذكرنا ، والتخلى للشيء نقيض
التوكيل به يقال خلاه إذا أزال التوكيل عنه كأنه جعله خالياً لا أحد معه ،
ثم صارت التخلى عند المتكلمين ترك الأمر بالشيء والرغبة فيه والنهى عن
خلافه ، ويقولون القادر محلى بيته وبين مقدوره أى لا مانع له منه شبه بمن
ليس معه موكل يمنعه من تصرفاته .

(الفرق) بين قولك تركت الشيء وقولك لميت عنه أنه يقال لميت عنه
إذا تركته سهواً أو تشاغلاً ، ولا يقال لمن ترك الشيء عامداً أنه لميت عنه ، وقول
صاحب الفصيح لميت عن الشيء إذا تركته غلط ألا ترى أنه لا يقال لمن ترك
الأكل بعد شبع أو الشرب بعد الرى أنه لميت عن ذلك ، وأصله من اللهو
ميل الانفعال والمطاوعة .

(الفرق) بين التخلى والاطلاق أن الاطلاق عند الفقهاء كالاذن إلا أن
أصل الاذن أن يكون ابتداءً والاطلاق لا يكون إلا بعد نهى ، ثم كثر حتى
استعمل أحدهما فى موضع الآخر ، والاطلاق مأخوذ من الطلق وهو الفيد أطلقه
إذا فك طلقه أى قيده كما تقول أنشط إذا حل الأناشطة ، ومنه طلق المرأة ذلك

أنهم يقولون للزوجة إنها في جبال الزوج فإذا فارقتها قيل طلقها كأنه قطع جبلها وإنما قيل في النافذة أطلق وفي المرأة طلق للفرق بين المعنيين والاصل واحد .

(الفرق) بين الكف والاحجام أن الاحجام هو الكف عما يسبق فعله خاصة يقال أحجم عن القتال ولا يقال أحجم عن الأكل والشرب .

(الفرق) بين الاقدام والتقحم أن التقحم الاقدام في المضيق بشدة . يقال تقحم في الغار وتقحم بين الأقران ولا يقال أقدم في الغار ، وأصل التقحم الاقدام على القحم وهي الأمور الشديدة واحدها قحمة ، والاقدام هو حمل النفس على المكروه من قدام ، ويخالف التقدم في المعنى لان التقدم يكون في المكروه والمحجوب ، والاقدام لا يكون إلا على المكروه .

(الفرق) بين المنع والصد أن الصد هو المنع عن قصد الشيء خاصة ، ولهذا قال الله تعالى (وهم يصدون عن المسجد الحرام) أى يمنعون الناس عن قصده ، والمنع يكون في ذلك وغيره ألا ترى أنه يقال منع الحائط عن الميل ولا يقال صده عن الميل لان الحائط لا قصده ، ويقولون صدني عن لقائك يريدون قصد لقائك وهذا بين . . (الفرق) بين قولك منعه عن الفعل وبين قولك ثبتته عنه أن المنع يكون

عن إيجاد الفعل ، والثنى لا يكون إلا المنع عن إتمام الفعل تقول ثبتته عنه إذا كان قد ابتدأه فثبته عن إتمامه واستبقائه وإلى هذا يرجع الاستثناء في الكلام . لأنك إذا قلت ضربت القوم إلا زيدا فقد أخبرت أن الضرب قد استمر في القوم دون زيد فكأنك أطلقت الضرب حتى إذا استمر في القوم ثبتته فلم يصل إلى زيد . (الفرق) بين الرد والرجع أنه يجوز أن ترجعه من غير كراهة له قال الله تعالى (فان رجعت الله إلى طائفة منهم) ولا يجوز أن تردّه إلا إذا كرهت . حاله ، ولهذا يسمى البهرج رداً ولم يسم رجعا ، هذا أصله ثم ربما استعملت إحدى الكلمتين موضع الأخرى لقرب معناهما .

(الفرق) بين الرد والرفع أن الرد لا يكون إلا إلى خلف ، والرفع يكون إلى قدام وإلى خلف جميعاً .

ومما يجرى مع هذا

(الفرق) بين الحصر والحبس أن الحصر هو الحبس مع التضيق يقال حصرهم في البلد لأنه إذا فعل ذلك فقد منعهم عن الانفساح في الرعى والتصرف في الأمور ويقال حبس الرجل عن حاجته وفي الحبس إذا منعه عن التصرف فيها، ولا يقال حصر في هذا المعنى دون أن يضيق عليه وهو في حصار أى ضيق، والحصر احتباس النجوكا أنه من ضيق المخرج كذا قال أهل اللغة ويجوز أن يقال إن الحبس يكون لمن تمكن منه والحصر لمن لم يتمكن منه وذلك أنك إذا حاصرت أهل بلد في البلد فأنك لم تتمكن منهم وإنما تتوصل بالحصر إلى التمكن منهم والحصر في هذا سبب التمكن والحبس يكون بعد التمكن.

(الفرق) بين الحصر والاحصار قالوا الاحصار في اللغة منع بغير حبس، والحصر المنع بالحبس قال الكسائي ما كان من المرض قيل فيه احصر، وقال أبو عبيدة ما كان من مرض أو ذهاب نفقة قيل فيه احصر وما كان من سجن أو حبس قيل فيه حصر فهو محصور، وقال المبرد هذا صحيح وإذا حبس الرجل الرجل قيل حبسه وإذا فعل به فعلاً عرضه به لأن يحبس قيل أحبسه وإذا عرضه للقتل قيل أقتله وسقاه إذا أعطاه إناماً يشرب منه واسقاه إذا جعل له سقياً، وقبره إذا تولى دفنه وأقبره جعل له قبراً فغنى قوله تعالى (فإن أحصرتم) عرض لكم شيء يكون سبباً لقوات الحج.

(الفرق) بين الوهن والضعف أن الضعف ضد القوة وهو من فعل الله تعالى كما أن القوة من فعل الله تقول خلقه الله ضعيفاً أو خلقه قوياً، وفي القرآن (وخلق الإنسان ضعيفاً) والوهن هو أن يفعل الإنسان فعل الضعيف تقول وهن في الأمر يهن وهناً وهو وهن إذا أخذ فيه أخذ الضعيف، ومنه قوله تعالى (ولا تنهوا ولا تحزنوا وأنتم الاغلون) أى لا تفعلوا أفعال الضعفاء وأنتم أقوىاء على ما تطلبونه بتدليل الله إياهم لكم، وبدل على صحة ما قلنا أنه لا يقال خلقه الله وإهنا كما يقال خلقه الله ضعيفاً، وقد يستعمل الضعف مكان الوهن مجازاً في مثل قوله تعالى (وما ضعفوا وما استكانوا) أى لم يفعلوا فعل الضعيف،

وبجوز أن يقال إن الوهن هو انكسار الحذ والخوف ونحوه ، والضعف نقصان القوة ، وأما الاستكانة فقليل هي اظهار الضعف قال الله تعالى (وما ضعفوا وما استكانوا) أى لم يضعفوا بنقصان القوة ولا استكانوا باظهار الضعف عند المقاومة ، قال الخليل ان الوهن الضعف فى العمل والأمر وكذلك فى العظم ونحوه يقال وهن العظم يهن وهنا وأوهنه موهنة ورجل واهن فى الأمر والعامل وموهون فى العظم والبدن والموهن لغة والوهين بلغة أهل مصر رجل يكون مع الأجير يحثه على العمل .

(الفرق) بين الضعف والضعف أن الضعف بالضم يكون فى الجسد خاصة وهو من قوله تعالى (خلقكم من ضعف) والضعف بالفتح يكون فى الجسد والرأى والعقل يقال فى رأيه ضعف ولا يقال فيه ضعف كما يقال فى جسمه ضعف وضعف .

— الباب السادس —

فى الفرق بين القديم والعتيق والباقي والدائم وما يجرى مع ذلك (الفرق) بين القديم والعتيق أن العتيق هو الذى يدرك حديث جنسه . فيكون بالنسبة اليه عتيقاً أو يكون شيئاً يطول مكثه ويبقى أكثر مما يبقى أمثاله . مع تأثير الزمان فيه فيسمى عتيقاً ولهذا لا يقال إن السماء عتيقة وإن طال مكثها لأن الزمان لا يؤثر فيها ولا يوجد من جنسها ما تكون بالنسبة اليه عتيقاً ، وبدل على ذلك أيضاً أن الأشياء تختلف فيعتق بعضها قبل بعض على حسب سرعة تغيره وبطنه والقائم ما لم يزل موجوداً ، والقدم لا يستفاد والعتيق يستفاد لا ترى أنه لا يقال سأقدم هذا المتاع كما تقول سأعتقه ، ويتوسع فى القدم فيقال دخول زيد الدار أقدم من دخول عمرو ولا يقال أعتق منه فالعتق فى هذا على أصله لم يتوسع فيه . (الفرق) بين الموجود والكائن أن الموجود من صح له تأثير فتأثير القديم صحة الفعل منه وتأثير الجسم شغله الحيز (١) وتأثير العرض تغييره للجسم وصفة

الموجود من الوجود على التقدير وكذلك صفة القديم من القدم وصفة الحادث من الحدوث وإنما جرت الصفات على البيان بأصل رجع إليه إما محقق وإما مقدر وقد يكون الكلام المقدر أبلغ منه بالمحقق ألا ترى أن قول امرئ القيس « بمنجر دقيدا لا وابد هيكلا » أبلغ من مانع الا وابد وهو مقدر تقدير المانع ، والكائن على أربعة أوجه أحدها بمعنى الموجود ويصح ذلك في القديم كما يصح في المحدث والناس يقولون أن الله لم يزل كائنا ، والثاني بمعنى وجود الصنع والتدبير وهو قول الناس أن الله تعالى كائن بكل مكان والمراد أنه صانع مدبر بكل مكان وأنه عالم بذلك غير غائب عن شيء من أحواله فيكون من هذا الوجه في حكم من هو كائن منه ، والثالث قولنا للجوهر إنه كائن بالمكان ومعناه أنه شاعل للمكان ، والرابع قولنا للعرض أنه كائن في الجسم فالمراد حلوله .

(الفرق) بين الكائن والثابت أن الكائن لا يكون إلا موجودا ويكون ثابت ليس بموجود وهو من قولهم فلان ثابت النسب معنى ذلك أنه معروف النسب . وإن لم يكن موجودا ويقال شيء ثابت بمعنى أنه مستقر لا يزول ، ويستعمل الثبات في الاجسام والاعراض وإيس كذلك الكون .

(الفرق) بين الدوام والخلود أن الدوام هو استمرار البقاء في جميع الاوقات ولا يقتضى أن يكون في وقت دون وقت ألا ترى أنه يقال أن الله لم يزل دائما ولا يزال دائما والخلود هو استمرار البقاء من وقت مبتدأ ولهذا لا يقال أنه خالد كما أنه دائم .

(الفرق) بين الدائم والسرمدة أن السرمدة هو الذي لا فصل يقع فيه وهو اتباع الشيء الشيء والميم فيه زائدة ، والعرب تقول شربته سرمدة مبردا كما أنه اتباع .

(الفرق) بين الخلود والبقاء أن الخلود استمرار البقاء من وقت مبتدأ على ما وصفنا ، والبقاء يكون وقتين فصاعدا ، وأصل الخلود اللزوم ومنه أخلد إلى الأرض وأخلد إلى قوله أى لزمت معنى ما أتى به الخلود اللزوم المستمر ولهذا يستعمل في الصخر وما يجري مجراه ومنه قول لبيد « حمر خوالد ما بين كلامها » وقال علي بن عيسى الخلود مضمحل بمعنى في كذا ولهذا يقال خلدته في الحبس وفي الديوان ، ومن أجله قيل للثاني خوالد فإذا زالت لم تكن خوالد ، ويقال لله

تعالى دائم الوجود ولا يقال خالد الوجود .

(الفرق) بين القديم والباقي والمتقدم أن الباقي هو الموجود لا عن حدوث في حال وصفه بذلك ، والقديم ما لم يزل كائناً موجوداً على ما ذكرنا وأنت تقول سأبقى هذا المتاع لنفسى ولا تقول سأقدمه واستقيت الشيء ولا تقول استقدمته ، وقال قوم القديم في اللغة مبالغة في الوصف بالتقدم في الوجود وكلما تقدم وجوده حتى سمي قديماً فذلك حقيقة فيه ، وقال من رد ذلك لو كان القدم يستفاد لجاز أن تقول لما علمته سيبقى طويلاً أنه سيقدم كما تقول أنه سيبقى ، وفي بطلان ذلك دلالة على أنه في المحدث توسع والمتقدم خلاف المتأخر والتقدم حصول الشيء مقدم الشيء . ومنه القدوم لتقدمها في العمل وقيل اضيها في العمل لا تنتهي فتوجب لها في الصفة كالمتقدم في الأمر ، ومنه القدم لأنك تتقدم بها في المكان في المشي ، والسابقة في الخير والشر قدم وفي القرآن (قدم صدق عند ربهم) وقوام الریش العشر المتقدّمات ويقال قدم العهد وقدم البلى أى طال وكل ما يقدم فهو قديم وقدم وفي الحديث « حتى يضع الجبار فيها قدمه » أى في النار يريد من سلف في علمه أنه عاص ، ويجوز أن يكون من سلف بعصيانه ، والقديم على الحقيقة هو الذى لا أول لحدوثه . (الفرق) بين قولنا الأول وبين قولنا قبل وبين قولنا آخر وقولنا بعد أن الأول هو من جملة ما هو أوله وكذلك الآخر من جملة ما هو آخره وليس كذلك ما يتعلق بقبل وبعد ذلك أنك إذا قلت زيداً أول من جاءنى من بنى تميم وآخره أوجب ذلك أن يكون زيد من بنى تميم وإذا قلت جاءنى زيد قبل بنى تميم أو بعدهم لم يجب أن يكون زيد منهم فعلى هذا يجب أن يكون قولنا الله أول الأشياء في الوجود وآخرها أن يكون الله من الأشياء ، وقولنا إنه قبلها أو بعدهم لم يوجب أنه منها ولا أنه شيء إلا أنه لا يجوز أن يطلق ذلك دون أن يقال إنه قبل الأشياء الموجودة سواه أو بعدهم فيكون استثناءه من الأشياء لا يخرج منه أن يكون شيئاً ، وقبل وبعد لا يقتضيان زماناً ولو اقتضيا زماناً لم يصح أن يستعملوا في الأزمنة والأوقات بأن يقال بعضها قبل بعض أو بعده لأن ذلك يوجب للزمان زماناً ، وغير مستنكر وجود

زمان لافي زمان ووقت لافي وقت، وقبل مضمته بالاضافة في المعنى واللفظ .
 وربما حذفت الاضافة اجتواءً بما في الكلام من الدلالة عليها، وأصل قبل
 المقابلة فكان الحادث المتقدم قد قابل الوقت الاول والحادث المتأخر قد بعد
 عن الوقت الاول ما يستقبل والآخر يجيء على تفصيل الاثنين تقول أحدهما
 كذا والآخر كذا ، والا^{ول} والآخر يقال بالاضافة يقال أوله كذا وآخره إلا في
 أسماء الله تعالى والا^{ول} الموجود قبل والا^{آخر} الموجود بعد .

(الفرق) بين السابق والا^{ول} أن السابق في أصل اللغة يقتضى مسبوقاً ،
 والا^{ول} لا يقتضى ثانياً ألا ترى أنك تقول هذا أول مولود ولد لفلان وإن
 لم يولد له غيره ، وتقول أول عبد يملكه حر وإن لم يملك غيره ولا يخرج
 العبد والابن من معنى الابتداء ، وبهذا يبطل قول الملحدين أن الا^{ول} لا يسمى
 أولاً إلا بالاضافة إلى ثان ، وأما تسمية الله تعالى بأنه سابق فيفيد أنه موجود
 قبل كل موجود ، وقال بعضهم لا يطلق ذلك في الله تعالى إلا مع البيان لأنه
 يؤهم أن معه أشياء موجودة قد سبقها ولذلك لا يقال إن الله تعالى أسبق من
 غيره لأنه يقتضى الزيادة في السبق ، وزيادة أحد الموصوفين على الآخر في
 الصفة يوجب اشتراكهما فيها من وجه أو من وجوه .

(الفرق) بين قولك يقدمه وقولك يسبقه أن معنى قولك يقدمه يسير
 قدمه ويسبقه يقتضى أنه يلحق قبله ، وقال تعالى (يقدم قومه يوم القيامة) قيل
 أنه أراد يمشى على قدمه يقودهم الى النار وليس كذلك يسبقهم لأن يسبقهم
 يجوز أن يكون معناه أنه يوجد قبلهم فيها .

﴿ الباب السابع ﴾

في الفرق بين أقسام الارادات وما يقرب منها وبين أقسام ما يضادها
ويخالفها وبين أقسام الأفعال .

(الفرق) بين الارادة والمحبة أن المحبة تجرى على الشيء ويكون المراد به غيره ، وليس كذلك الارادة تقول أحببت زيدا والمراد أنك تحب لإكرامه ونفعه ولا يقال أردت زيدا بهذا المعنى ، وتقول أحب الله أى أحب طاعته ولا يقال أريد به هذا المعنى فجعل المحبة لطاعة الله محبة له كما جعل الخوف من عقابه خوفاً منه وتقول الله يحب المؤمنين (١) بمعنى أنه يريد لإكرامهم وإثابتهم ولا يقال إنه يريد بهم هذا المعنى ، ولهذا قالوا ان المحبة تكون ثواباً وولاية ، ولا تكون الارادة كذلك ، ولقولهم أحب زيدا مزية على قولهم أريد له الخير وذلك أنه اذا قال أريد له الخير لم يبين أنه لا يريد له شيئاً من السوء واذا قال أحبه أبان أنه لا يريد له سوءاً أصلاً وكذلك اذا قال أكره له الخير لم يبين أنه لا يريد له الخير (٢) البتة واذا قال أبغضه أبان أنه لا يريد له خيراً البتة ، والمحبة أيضاً تجرى مجرى الشهوة فيقال فلان يحب اللحم أى يشتهي وتقول أكلت طعماً لا أحبه أى لا أشتيه ومع هذا فإن المحبة هي الارادة ، والشاهد أنه لا يجوز أن يحب الانسان الشيء مع كراهته له .

(الفرق) بين المحبة والشهوة أن الشهوة توفان النفس وميل الطباع الى المشتهى .
وليست من قبيل الارادة ، والمحبة من قبيل الارادة وتقيضها للبغضة وتقيض الحب البغض ، والشهوة تتعلق بالملاذ فقط والمحبة تتعلق بالملاذ وغيرها .

(الفرق) بينها وبين الصداقة أن الصداقة قوة المودة مأخوذة من الشيء .
الصدق وهو الصلب القوى ، وقال أبو علي رحمه الله : الصداقة اتفاق القلوب على المودة ولهذا لا يقال إن الله صديق المؤمن كما يقال إنه حبيب له وخليفه .

(١) في التيمورية والمؤمن ، وما بعدها بالافراد موافقة لها . (٢) في التيمورية وخيراءه .

(الفرق) بين الشهوة واللذة أن الشهوة توقان النفس الى ما يلذ ويسر ،
واللذة ما تأقت النفس إليه ونازعت الى نيله فالفرق بينهما ظاهر .

(الفرق) بين الارادة والشهوة أن الانسان قد يشتهي ما هو كاره له
كالصائم يشتهي شرب الماء ويكرهه ، وقد يريد الانسان ما لا يشتهي كشرب
الدواء المر والحمية والحجامة وما بسبيل ذلك ، وشهوة القبيح غير قبيحة وارادة
القبيح قبيحة فالفرق بينهما بين .

(الفرق) بين اللذة والراحة أن الراحة من اللذة ما تقدمت الشهوة له .
وذلك أن العطشان اذا اشتهى الشرب ولم يشرب مليا ثم شرب سميت لذته
بالشرب راحة واذا شرب في أول أوقات العطش لم يسم بذلك ، وكذلك
الماشي اذا أطال المشي ثم قعد وقد تقدمت شهوته للعود سميت لذته بالعود راحة .
وليس ذلك من ارادات ولكنه يجرى معها ويشكل بها ، وعند أبي هاشم رحمه
الله أن اللذة ليست بمعنى ، وفي تعيين الملتذ بها وبضروبها الدالة على اختلاف
أجناسها دليل على أنها معنى ولو لم تكن معنى مع هذه الحال لوجب أن
تكون الارادة كذلك .

(الفرق) بين الحب والود أن الحب يكون فيما يوجه ميل الطباع والحكمة .
جميعا والود من جهة ميل الطباع فقط ألا ترى أنك تقول أحب فلاناً وأوده وتقول
أحب الصلاة ولا تقول أود الصلاة وتقول أود أن ذاك كان لي إذا تمنيت واداده .
وأود الرجل وداً ومودة والود والوديد مثل الحب (١) وهو الحبيب .

(الفرق) بين المحبة والعشق أن العشق شدة الشهوة لنيل المراد من الموشوق .
إذا كان إنساناً والعزم على مواقفته عند التمكن منه ، ولو كان العشق مفارقاً للشهوة
لجاز أن يكون العاشق خالياً من أن يشتهي النيل من يعشقه إلا أنه شهوة مخصوصة .
لا تفارق موضعها وهي شهوة الرجل للنيل من يعشقه ولا تسمى شهوته لشرب
الخمر وأكل الطيب عشقاً ، والعشق أيضاً هو الشهوة التي إذا أفرطت وامتنع نيل
ما يتعلق بها قتلت صاحبها ولا يقتل من الشهوات غيرها ألا ترى أن أحداً لم يمت .

من شهوة الخمر والطعام والطيب ولا من محبة داره أو ماله ومات خلق كثير من شهوة الخلوة مع المعشوق والنيل منه .

(الفرق) بين الإرادة والرضا أن إرادة الطاعة تكون قبلها والرضا بها يكون بعدها أو معها فليس الرضا من الإرادة في شيء ، وعند أبي هاشم رحمه الله أن الرضا ليس بمعنى ونحن وجدنا المسلمين يرغبون في رضا الله تعالى ولا يجوز أن يرغب في لا شيء ، والرضا أيضا نقض السخط والسخط من الله تعالى إرادة العقاب فينبغي أن يكون الرضا منه إرادة الثواب أو الحكم به .

(الفرق) بين التمني والإرادة أن التمني معنى في النفس يقع عند فوت فعل كان للمتمنى في وقوعه نفع أو في زواله ضرر مستقبلا كان ذلك الفعل أو ماضيا ، والإرادة لا تتعلق إلا بالمستقبل ، ويجوز أن يتعلق التمني بما لا يصح تعلق الإرادة به أصلا وهو أن يتمنى الإنسان أن الله لم يخلقه وأنه لم يفعل ما فعل أمس ولا يصح أن يريد ذلك ، وقال أبو علي رحمه الله : التمني هو قول القائل ليت الأمر كذا فجعله قولاً وقال في موضع آخر التمني هو هذا القول وإضمار معناه في القلب ، وإلى هذا ذهب أبو بكر بن الأشعث ، والتمني أيضاً التلاوة قال الله تعالى (إذا تمنى ألقى الشيطان فأمنيه) وقال ابن الأثير : التمني التقدير قال ومنه قوله تعالى (من نطفة إذا تمنى) ، وتمنى كذب وروى أن بعضهم قال للشعبي أهدأ بما رويته أو بما تمنيت أي كذبت في روايته ، وأما التمني في قوله تعالى (فتمنوا الموت إن كنتم صادقين) فلا يكون إلا قولاً وهو أن يقول أحدهم ليته مات ، ومتى قال الإنسان ليت الآن كذا فهو عند أهل اللسان متمنى غير اعتبارهم لضميره ويستحيل أن يتحداهم بأن يتمنوا ذلك بقلوبهم مع علم الجميع بأن التحدى بالضمير لا يعجز أحداً ولا يدل على صحة مقالته ولا نفاذها لأن المتحدى بذلك يمكنه أن يقول تمنيت بقلبي فلا يمكن خصمه إقامة الدليل على كذبه ، ولو انصرف ذلك إلى تمنى القلب دون العبارة باللسان لقالوا قد تمنينا ذلك بقلوبنا فكانوا مساوين له فيه وسقط بذلك دلالته على كذبهم وعلى صحة ثبوته فلما لم يقولوا ذلك علم أن التحدى وقع بالتمني لفظاً .

(الفرق) بين التمني والشهوة أن الشهوة لا تتعلق إلا بما يلد من المدركات

بالحواس ، والتمنى يتعلق بما يلذوما يكره مثل أن يتمنى الإنسان أن يموت ، والشهوة أيضاً لا تتعلق بالمضى .

(الفرق) بين الهوى والشهوة أن الهوى لطف محل الشيء من النفس مع الميل إليه بما لا ينبغي ولذلك غلب على الهوى صفة الذم ، وقد يشتهي الإنسان الطعام ولا يهوى الطعام .

(الفرق) بين الإرادة والمشية أن الإرادة تكون لما يترأخى وقته ولما لا يترأخى ، والمشية لما لم يترأخ وقته والشاهد أنك تقول فعلت كذا شاء زيد أو أبى فيقابل بها إياه وذلك إنما يكون عند محاولة الفعل وكذلك مشيئته إنما تكون بدلا من ذلك في حاله .

(الفرق) بين المشيئة والعزم أن العزم إرادة يقطع بها المرید رويته في الاقدام على الفعل أو الاحجام عنه ويختص بإرادة المرید لفعل نفسه لأنه لا يجوز أن يعزم على فعل غيره .

(الفرق) بين العزم والنية أن النية إرادة متقدمة للفعل بأوقات من قولك اتوى إذا بعد والنوى والنية البعد فسميت بها الإرادة التي بعد ما بينها وبين مرادها ولا يفيد قطع الروية في الاقدام على الفعل ، والعزم قد يكون متقدما للمعزوم عليه بأوقات وبوقت ، ولا يوصف الله بالنية لأن إرادته لا تتقدم فعله ولا يوصف بالعزم كمالا يوصف بالروية وقطعها في الاقدام والاحجام .

(الفرق) بين الإرادة والاختيار أن الاختيار إرادة الشيء بدلا من غيره ولا يكون مع خطور المختار وغيره بالبال ويكون إرادة للفعل لم يخطر بالبال غيره ، وأصل الاختيار الخير فالمختار هو المرید لخير الشئيين في الحقيقة . أو خير الشئيين عند نفسه من غير إلقاء واضطرار ولو اضطر الإنسان إلى إرادة شيء لم يسمى مختاراً له لأن الاختيار خلاف الاضطرار .

(الفرق) بين الاختيار والایثار أن الايثار على ما قبل هو الاختيار المقدم والشاهد قوله تعالى (قالوا تالله لقد آثرك الله علينا) أى قدم إختيارك علينا وذلك أنهم كلهم كانوا مختارين عند الله تعالى لأنهم كانوا أنبياء ، واتسع في

الاختيار فليل لافعال الجوارح اختيارية تفرقة بين حركة البطش وحركة المجس وحرارة المرتعش وتقول اخترت المروى على الكتان أى اخترت لبس هذا على ليس هذا وقال تعالى (ولقد اخترناهم على علم على العالمين) أى اخترنا أرسالهم ، وتقول فى الفاعل مختار لكذا وفى المفعول مختار من كذا ، وعندنا أن قوله تعالى (آترك الله علينا) معناه أنه فضلك الله علينا ، وأنت من أهل الأثره عندى أى بمن أفضله على غيره بتأثير الخير والنفع عنده، واخترتك أخذتك للخير الذى فىك فى نفسك ولهذا يقال آترتك بهذا الثوب وهذا الدينار ولا يقال اخترتك به وإنما يقال اخترتك لهذا الأمر فالفرق بين الاشارة والاختيار بين من هذا الوجه .

(الفرق) بين العزم والزمام أن العزم يكون فى كل فعل يختص به الانسان . والزمام يختص بالسفر يقال أزمعت المسير قال الشاعر : أزمعت من آل لىلى ابتكاراه ولا يقال أزمعت الاكل والشرب كما تقول عزمت على ذلك ، والازمام أيضاً يتعدى بعلى فالفرق بينهما ظاهر .

(الفرق) بين الارادة والمعنى أن المعنى إرادة كون القول على ماهو موضوع له فى أصل اللغة أو مجازها فهو فى القول خاصة إلا أن يستعار لغيره على ما ذكرنا قبل ، والارادة تكون فى القول والفعل .

(الفرق) بين التيمم والارادة أن أصل التيمم التأمهم وهو قصد الشئ من أمام . ولهذا لا يوصف الله به لانه لا يجوز أن يوصف بأنه يقصد الشئ من أمامه أو ورائه والتيمم المقاصد ما فى أمامه ثم كثر حتى استعمل فى غير ذلك .

(الفرق) بين الارادة والتحرى أن التحرى هو طلب مكان الشئ مأخوذ من الحرا وهو المأوى وقيل للمأوى الطير حراها ولموضع يبضها حراً أيضاً ومنه تحرى القبلة ولا يكون مع الشك فى الاصابة ولهذا لا يوصف الله تعالى به فليس هو من الارادة فى شئ .

(الفرق) بين الارادة والتوخى أن التوخى مأخوذ من الوخى وهو الطريق المقاصد المستقيم وتوخيت الشئ مثل تطرقته جعلته طريقى ثم استعمل فى ذا الطلب والارادة توسعا ، والاصل ما قلناه .

(الفرق) بين الارادة وتوطين النفس أن توطين النفس على الشيء يقع بعد الارادة له ولا يستعمل إلا فيما يكون فيه مشقة ألا ترى أنك لا تقول وطن فلان نفسه على ما يشتهيه .

(الفرق) بين القصد والارادة أن قصد القاصد مختص بفعله دون فعل غيره ، والارادة غير مختصة بأحد الفعلين دون الآخر ، والقصد أيضاً ارادة الفعل في حال إيجادها فقط وإذا تقدمته بأوقات لم يسم قصداً ألا ترى أنه لا يصح أن تقول قصدت أن أزورك غداً .

(الفرق) بين القصد والحج أن الحج هو القصد على استقامة ومن ثم سمي قصد البيت حجاً لأن من يقصد زيارة البيت لا يعدل عنه إلى غيره ومنه قيل للطريق المستقيم حجة والحجة فعلية من ذلك لأنه قصد إلى استقامة رد الفرع إلى الأصل .
(الفرق) بين الحرد والقصد أن الحرد قصد الشيء من بعد ، وأصله من قولك رجل حريد المحل إذا لم يخالط الناس ولم يزل معهم وكوكب حريد متح عن الكواكب وفي القرآن (وغدوا على حرد قادرين) والمراد أنهم قصدوا أمراً بعيداً وذلك أن الله أهلك عمرتهم بعد الانتفاع بها .

(الفرق) بين الارادة والإصابة أن الارادة سميت إصابة على المجاز في قولهم أصاب الصواب وأخطأ الجواب أى أراد ، قال الله تعالى (رخاء حيث أصاب) وذلك أن أكثر الإصابة تكون مع الارادة .

(الفرق) بين القصد والنحو أن النحو قصد الشيء من وجه واحد يقال نحوته إذا قصدته من وجه واحد ، والناس يقولون الكلام في هذا على أنحاء أى على وجوه ، وروى أن أبا الأسود عمل كتاباً في الاعراب وقال لأصحابه أنخوا هذا النحو أى أقصدوا هذا الوجه من الكلام فسمى الاعراب نحواً ، وناحية الشيء الوجه الذى يقصد منه وهى فاعلة بمعنى مفعولة أى هى منحوة .

(الفرق) بين الهم والارادة أن الهم آخر العزيمة عند موافقة الفعل قال الشاعر:
هممت ولم أفعل وكدت وليتني تركت على عثمان تبكي حلائله
ويقال هم الشحم إذا ذابه وذلك أن ذوبان الشحم آخر أحواله ، وقيل الهم

تعلق الخاطر بشيء له قدرة في الشدة ، والمهمات الشدائد ، وأصل الكلمة الاستقصاء ، ومنه هم الشحم إذا أذابه حتى أحرقه وهم المرض إذا هبط .
(الفرق) بين الهم والقصد أنه قد يهمل الإنسان بالامر قبل القصد اليه وذلك أنه يبلغ آخر عزمه عليه ثم يقصده .

(الفرق) بين الهم والهمة أن الهمة اتساع الهم وبعد موقعه ولهذا يمدح بها الإنسان فيقال فلان ذو همة وذو عزيمة ، وأما قولهم فلان بعيد الهمة وكبير العزيمة فلان بعض المهمم يكون أبعد من بعض وأكبر من بعض ، وحقيقة ذلك أنه يهتم بالامور الكبار ، والهم هو الفكر في إزالة المكروه واجتلاب المحبوب ومنه يقال أهم بجأتي ، والهم أيضاً الشهوة قال الله تعالى (ولقد هممت به وهم بها) أي عزمت هي على الفاحشة واشتهاها هو والشاهد على صحة هذا التأويل قيام الدلالة على أن الانبياء صلوات الله عليهم لا يعزمون على الفواحش وهذا مثل قوله تعالى (إن الله وملائكته يصلون على النبي) والصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن الآدميين الدعاء ، وقوله تعالى (شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة) فالشهادة من الله تعالى اخبار وبيان ومنهم اقرار ، والهم أيضاً عند الحزن الذي يذيب البدن من قولك هم الشحم إذا أذابه . وسند كثر الفرق بين الهم والغم والحزن في بابيه إن شاء الله .

(الفرق) بين الحسد والغبط أن الغبط هو أن تمنى أن يكون مثل حال المغبوط لك من غير أن تريد زوالها عنه (١) ، والحسد أن تمنى أن تكون حاله لك دونه فلماذا ذم الحسد ولم يذم الغبط فأما ما روى أنه عليه السلام سئل فقيل له أضر الغبط فقال نعم كما يضر العصا الخبط فإنه أراد أن ترك مالك فيه سعة . ثلث تدخل في المكروه وهذا مثل قولهم ليس الزهد في الحرام إنما الزهد في الحلال ، والاغتياب الفرح بالنعمة ، والغبطة الحالة الحسنة التي يغبط عليها أصحابها .

الفرق بين ما يضاد الإرادة ويخالفها

(الفرق) بين الكراهة والاباء أن الاباء هو أن يتمنع وقد يكره

الشيء من لا يقدر على إتيائه وقدر أيتاهم يقولون للملك أبيت اللعن ولا يعنون أنك تكره اللعن لأن اللعن يكرهه كل أحد وإنما يريدون أنك تمتنع من أن تلعن وتشتتم لما تأتي من جميل الأفعال ، وقال الراجزه ولو أراحوا ظلمه أيتنا . أى امتنعنا عليهم أن يظلموا ولم يرد أنا نكره ظلمهم إياه لا نذكره لامتدح فيه ، وقال الله تعالى (ويأبى الله إلا أن يتم نوره) أى يمتنع من ذلك ولو كان الله يأبى المعاصى كما يكرها لم تكن معصية ولا عاص .

(الفرق) بين الإباء والمضادة أن الإباء يدل على النعمة ألا ترى أن المتحرك ساهيا لا يخرج ذلك من أن يكون أى بضد السكون ولا يصح أن يقال قد أى السكون ، والمضادة لا تدل على النعمة .

(الفرق) بين الكراهة والبغض أنه قد اتسع بالبغض ما لم يتسع بالكراهة فقليل البغض زيدا أى ابغض إكرامه ونفعه ، ولا يقال أكرمه بهذا المعنى كما اتسع بلفظ المحبة فقليل أحب زيدا بمعنى أحب إكرامه ونفعه ولا يقال أريده فى هذا المعنى ، ومع هذا فإن الكراهة تستعمل فيما لا يستعمل فيه البغض فيقال أكره هذا الطعام ولا يقال أبغضه كما تقول أحبه والمراد إئى أكره أكله كما أن المراد بقولك أريد هذا الطعام أنك تريد أكله أو شراؤه .

(الفرق) بين الكراهة ونفور الطبع أن الكراهة ضد الإرادة ، ونفور الطبع ضد الشهوة وقد يريد الإنسان شرب الدواء المر مع نفور طبعه منه ، ولو كان نفور الطبع كراهة لما اجتمع مع الإرادة ، وقد تستعمل الكراهة فى موضع نفور الطبع مجازا ، وتسمى الأمراض والاسقام مكاره وذلك لكثرة ما يكره الإنسان ما ينفر طبعه منه ، ولذلك تسمى الشهوة محبة والمشتهى محبوبا لكثرة ما يحب الإنسان ما يشتئيه ويميل إليه طبعه ، ونفور الطبع يختص بما يؤلم ويشق على النفس ، والكراهة قد تكون كذلك ولما يلذ ويشتهى من المعاصى وغيرها .

(الفرق) بين قولك يبغضه وقولك لا يحب أن قولك لا يحب أبلى من حيث يتوهم إذا قال يبغضه أنه يبغضه من وجه ويحبه من وجه كما إذا قلت يحبه لجاز أن يحبه من وجه ويعلمه من وجه وإذا قلت لا يعلمه لم يحتمل الوجهين .

(الفرق) بين الغضب والغيظ أن الانسان يجوز أن يغتاظ من نفسه ولا يجوز ان يغضب عليها وذلك أن الغضب إرادة الضرر للمغضوب عليه ولا يجوز أن يريد الانسان الضرر لنفسه، والغيظ يقرب من باب الغم.

(الفرق) بين الغضب والسخط أن الغضب يكون من الصغير على الكبير ومن الكبير على الصغير والسخط لا يكون إلا من الكبير على الصغير يقال سخط الأمير على الحاجب ولا يقال سخط الحاجب على الأمير ويستعمل الغضب فيهما ، والسخط إذا عديته بنفسه فهو خلاف الرضا يقال رضيه وسخطه وإذا عديته بغيره فموجب الغضب تقول سخط الله عليه إذا أراد عقابه .

(الفرق) بين الغضب والاشتياط أن الاشتياط خفة تلمق الانسان عند الغضب وهو في الغضب كالطرب في الفرح، وقد يستعمل الطرب في الخفة التي تعترى من الحزن ، والاشتياط لا يستعمل إلا في الغضب ويجوز أن يقال الاشتياط سرعة الغضب قال الاصمعي يقال ناقة مشياط إذا كانت سريعة السمن، ويقال استشاط الرجل إذا تهب من الغضب كأن الغضب قد طارفيه .

(الفرق) بين الغضب الذي توجه الحمية والغضب الذي توجه الحكمة أن الغضب الذي توجه الحمية انتقاض الطبع بحال يظهر في تغير الوجه، والغضب الذي توجه الحكمة جنس من العقوبة يضاد الرضا وهو الغضب الذي يوصف الله به.

(الفرق) بين الغضب والحرد أن الحرد هو أن يغضب الانسان فيبعد عن غضب عايه وهو من قولك كوكب حريد أي بعيد عن الكواكب وحى حريد أي بعيد المحل ، ولهذا لا يوصف الله تعالى بالحرد وهو الحرد بالاسكان ولا يقال حرد بالتحريك وإنما الحرد استرخاء يكون في أيدي الابل جعل أحرد وناقة حرداء، ويجوز أن يقال إن الحرد هو القصد وهو أن يبلغ في الغضب بعد غاية.

(الفرق) بين العداوة والبغضة أن العداوة البعاد من حال النصرة، وتقيضها الولاية وهي الحرب من حال النصرة، والبغضة إرادة الاستحقار والاهانة، وتقيضها الحبة وهو إرادة الاعظام والاجلال .

(الفرق) بين العدو والكاشح أن الكاشح هو العدو الباطن العداوة

كانه أضمر العداوة تحت كشيحه ويقال كاشحك فلان اذا عاداك في الباطن .
والاسم الكشيحة والمكاشحة :

(الفرق) بين العداوة والشنآن أن العداوة هي إرادة السوء المتعاديه وأصله الميل ومنه عدوة الوادى وهي جانبه ، ويجوز أن يكون أصله البعد ومنه عدواء الدار أى بعدها وعدا الشيء يعدوه اذا تجاوزه كأنه بعد عن التوسط ، والشنآن على ما قال على بن عيسى طاب العيب على فعل الغير لما سبق من عداوته قال وليس هو من العداوة في شيء وانما أجرى على العداوة لانها سببه وقد يسمى المسبب باسم السبب وجاء في التفسير (بشتآن قوم) أى بغض قوم فقريه بشتآن قوم بالاسكان أى بغض قوم شئ وهو شتآن كما تقول سكر وهو سكران .
(الفرق) بين المعادة والمخاصمة أن المخاصمة من قبيل القول ، والمعادة من أفعال القلوب ، ويجوز أن يخصم الانسان غيره من غير أن يعاديه ، ويجوز أن يعاديه ولا يخصمه .

(الفرق) بين المعادة والمناوأة أن مناوأة غيرك مناهضتك له بشدة في حرب أو خصومة وهي مفاعلة من التواء وهو التواء بثقل ومشقة ، ومنه قوله تعالى . ما إن مفاتيحه لتتواء بالعصبة) ويقال للمرأة البدينة إذا نهضت انها نامت وبنوءها عجزها وهو من المقلوب أى هي تتواء به ، وناء الكوكب إذا طلع كأنه نهض بثقل ، وقال صاحب الفصيح تقول إذا نأوت الرجال فاصبر أى عادت وهي المناوأة ، وليست المناوأة من المعادة في شيء ألا ترى أنه يجوز أن يعاديه ولا يناوئه .
(الفرق) بين الغضب وإرادة الانتقام أن الغضب معنى يقتضى العقاب من طريق جنسه من غير توطئ النفس عليه ولا يغير حكمه ، وليس كذلك الارادة لانها تقدمت فكانت عما توطئ النفس على الفعل فاذا صحبت الفعل غيرت حكمه ، وليس كذلك الغضب ، وأيضاً فإن المغضوب عليه من نظير المراد وهو مستقل .

ومما يخالف الاختيار المذكور في هذا الباب الاضطراب

(الفرق) بينه وبين الاجلاء أن الاجلاء يكون فيما لا يجد الانسان منه بدأ

من أفعال نفسه مثل أكل الميتة عند شدة الجوع ومثل العدو على الشوك عند مخافة السبع فيقال إنه ملجأ إلى ذلك، وقد يقال إنه مضطراً إليه أيضاً فاما الفعل الذى يفعل فى الانسان وهو يقصد الامتناع منه مثل حركة المرتعش فانه يقال هو مضطراً إليه ولا يقال ملجأ إليه وإذا لم يقصد الامتناع منه لم يسم اضطراباً كتحريك الطفل يد الرجل القوى، ونحو هذا قول على بن عيسى : إن الاجلاء هو أن يحمل الانسان على أن يفعل، والضرورة أن يفعل فيه ما لا يمكنه الانصراف عنه من الضر والضر ما فيه ألم قال والاضطراب خلاف الاكتساب ألا ترى أنه يقال له باضطراب عرفت هذا أم باكتساب، ولا يقع الاجلاء هذا الموقع، وقيل هذا الاصطلاح من المتكلمين قالوا فاما أهل اللغة فإن الاجلاء والاضطراب عندهم سواء، وليس كذلك لأن كل واحد منهما على صيغة ومن أصل وإذا اختلفت الصيغ والأصول اختلفت المعاني لا محالة، والاجبار يستعمل فى الاكراه، والاجلاء يستعمل فى فعل العبد على وجه لا يمكنه أن ينفك منه، والمكره من فعل ما ليس له إليه داع وإنما يفعله خوف الضر، والاجلاء ما تشدد دواعى الانسان إليه على وجه لا يجوز أن يقع مع حصول تلك الدواعى.

الفرق بين أقسام الافعال

(الفرق) بين الحدوث والاحداث أن الاحداث والمحدث يقتضيان محدثاً من جهة اللفظ، وليس كذلك الحدوث والحادث وليس الحدوث والاحداث شيئاً غير المحدث والحادث وإنما يقال ذلك على التقدير، وشبه بعضهم ذلك بالسراب وقال هو اسم لا مسمى له على الحقيقة وليس الأمر كذلك لأن السراب سبخة تطلع عليه الشمس فتبرق فيحسب ماء فالسراب على الحقيقة شيء إلا أنه متصور بصورة غيره وليس الحدوث والاحداث كذلك.

(الفرق) بين المحدث والمفعول أن أهل اللغة يقولون لما قرب حدوثه محدث وحديث يقال بناءً محدث وحديث وثمر حديث وغلام حديث أى قريب الوجود، ويقولون لما قرب وجوده أو بعد مفعول والمحدث والمفعول فى استعمال المتكلمين واحد.

(الفرق) بين الفعل والاختراع أن الفعل عبارة عما وجد فى حال كان قبلها

معتقداً سواء كان عن سبب أو لا ، والاختراع هو الإيجاد عن غير سبب وأصله في العربية اللين والسهولة فكان المخترع قد سهل له الفعل فأوجده من غير سبب يتوصل به إليه .

(الفرق) بين الاختراع والابتداع أن الابتداع إيجاد مالم يسبق إلى مثله . يقال أبدع فلان إذا أتى بالشئ الغريب وأبدعه الله فهو مبدع وبديع ومنه قوله تعالى (بديع السموات والأرض) وفعل من أفعّل معروف في العربية يقال بصير من أبصر وحليم من أحلم ، والبدعة في الدين مأخوذة من هذا وهو قول مالم يعرف قبله . ومنه قوله تعالى (ما كنت بدعاً من الرسل) وقال رؤبة وليس وجه الحق أن يبدعاً .

(الفرق) بين الفعل والفطر أن الفطر إظهار الحادث باخراجه من العدم إلى الوجود كأنه شق عنه فطره ، وأصل الباب الشق ومع الشق الظهور ومن ثم قيل فطر الشجر إذا تشقق بالورق وفطرت الاناء شققته وفطر الله الخلق أظهرهم بإيجاده إياهم كما يظهر الورق إذا فطر عنه الشجر ففي الفطر معنى ليس في الفعل . وهو الإظهار بالخراج إلى الوجود قبل مالا يستعمل فيه الظهور ولا يستعمل فيه الوجود ، ألا ترى أنك لا تقول إن الله فطر الطعام والرائحة كما تقول فعل ذلك ، وقال علي بن عيسى : الفاطر العامل للشئ بإيجاده بمثل الانشاق عنه .

(الفرق) بين الفعل والانشاء أن الانشاء هو الاحداث حالاً بعد حال من غير احتذاء على مثال ومنه يقال نشأ الغلام وهو ناشئ إذا نما وزاد شيئاً . فشيئاً والاسم النشوء ، وقال بعضهم الانشاء ابتداء الإيجاد من غير سبب ، والفعل يكون عن سبب وكذلك الاحداث وهو إيجاد الشئ بعد أن لم يكن ويكون بسبب وبغير سبب ، والانشاء ما يكون من غير سبب والوجه الأول أجود .

(الفرق) بين المبتدئ والمبتدئ أن المبتدئ للفعل هو المحدث له وهو مضمّن بالأعادة وهي فعل الشئ مرة ثانية ولا يقدر عليها إلا الله تعالى فأما قولك أعدت الكتاب فحقيقته أنك كررت مثله فكانت قد أعدته ، والمبتدئ بالفعل هو الفاعل لبعضه من غير تمة ولا يكون إلا لفعل يتناول كابتدئ بالصلاة وبالأكل وهو عبارة عن أول أخذه فيه .

(الفرق) بين الفعل والعمل أن العمل إيجاد الاثر في الشيء يقال فلان يعمل الطين خزفاً ويعمل الخوص زنبيلًا والاديم سقاءً ، ولا يقال يفعل ذلك لأن فعل ذلك الشيء هو إيجاداه على ما ذكرنا وقال الله تعالى (والله خلقكم وما تعملون) أى خلقكم وخلق ما تؤثرون فيه بنحتكم إياه أو صوغكم له ، وقال البخارى رحمه الله تعالى : من الافعال ما يقع في علاج وتعب واحتيايل ولا يقال للفعل الواحد عمل ، وعنده أن الصفة لله بالعمل مجاز ، وعند أبى على رحمه الله أنها حقيقة ، وأصل العمل في اللغة الدؤوب ومنه سميت الراحلة يعملة وقال الشاعر :

وقالوا ف ولا تعجل وإن كنا على عجل

قليل في هواك اليوم ما نلقى من العمل

أى من الدؤوب في السير ، وقال غيره : والبرق يحدث شوقاً كلما عملاً * ويقال : عمل الرجل يعمل واعتمل إذا عمل بنفسه وأنشد الخليل :

إن الكريم وأيسك يعمل إن لم يجد يوماً على من يشكل

(الفرق) بين العمل والصنع أن الصنع ترتيب العمل وإحكامه على ما تقدم علم به وبما يوصل الى المراد منه ، ولذلك قيل للتجار صانع ولا يقال للتاجر صانع لأن التجار قد سبق علمه بما يريد عمله من سرير أو باب وبالأسباب التى توصل الى المراد من ذلك والتاجر لا يعلم إذا تاجر أنه يصل الى ما يريد من الربح أولاً فالعمل لا يقتضى العلم بما يعمل له ألا ترى أن المستخرجين والضمناة والعشارين من أصحاب السلطان يسمون عمالاً ولا يسمون صناعاً إذ لا علم لهم بوجوه ما يعملون من منافع عملهم كعلم التجار أو الصائغ بوجوه ما يصنعه من الحلى والآلات ، وفى الصناعة معنى الحرفة التى يتكسب بها وليس ذلك فى الصنع ، والصنع أيضاً مضمن بالجودة ، ولهذا يقال ثوب صنيع وفلان صنيعه فلان إذا استخسه على غيره وصنع الله لفلان أى أحسن إليه وكل ذلك كالفعل الجيد ..

(الفرق) بين الجعل والعمل أن العمل هو إيجاد الاثر في الشيء على ما ذكرنا ، والجعل تغيير صورته بإيجاد الاثر فيه وبغير ذلك ألا ترى أنك تقول جعل الطين خزفاً وجعل الساكن متحركاً وتقول عمل الطين خزفاً ولا

تقول عمل الساكن متحركاً لأن الحركة ليست بأثر يؤثر به في الشيء ، والجعل أيضاً يكون بمعنى الاحداث وهو قوله تعالى (وجعل الظلمات والنور) وقوله تعالى (وجعل لكم السمع والابصار) ويجوز أن يقال إن ذلك يقتضى أنه جعلها على هذه الصفة التي هي عليها كما تقول جعلت الطين خزفاً ، والجعل أيضاً يدل على الاتصال ولذلك جعل طرفاً للفعل فتستفتح به كقولك جعل يقول وجعل ينشد قال الشاعر :

فاجعل تحلك من يمينك انما حنث اليمين على الاثيم الفاجر
فدل على تحلل شيئاً بعد شيء ، وجاء أيضاً بمعنى الخبر في قوله تعالى (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثاً) أى أخبروا بذلك ، وبمعنى الحكم في قوله تعالى (أجعلتم سقاية الحاج) أى حكتم بذلك ، ومثله جعله الله حراماً وجعله حلالاً أى حكم بتحليله وتحريمه ، وجعلت المتحرك متحركاً أى جعلت ماله صار متحركاً ، وله وجوه كثيرة أوردناها في كتاب الوجوه والنظائر ، والجعل أصل الدلالة على الفعل لأنك تعلمه ضرورة وذلك أنك إذا رأيت داراً مهدمة ثم رأيتها مبنية علمت التغير ضرورة ولم تعلم حدوث شيء إلا بالاستدلال (١) .
(الفرق) بين الفعل والخلق والتغيير أن الخلق في اللغة (٢) التقدير يقال خلقت الأديم إذا قدرته خفياً أو غيره وخلق الثوب وأخلق لم يبق منه إلا تقديره ، والخلق الصخرة الملساء لاستواء أجزائها في التقدير ، وأخلق السحاب استوى وأنه خلقي بكذا أى شبيه به كأن ذلك مقدر فيه ، والخلق العادة التي يعتادها الانسان ويأخذ نفسه بها على مقدار بعينه فإن زال عنه إلى غيره قيل تخلق بغير خلقه ، وفي القرآن (ان هذا إلا خلق الاولين) قال القراء يريد عبادهم ، والمخلق التام الحسن لانه قدر تقديرأ حسناً ، والمتخلق المعتدل في طباعه ، وسمع بعض الفصحاء كلاماً حسناً فقال هذا كلام مخلوق ، وجميع ذلك يرجع الى التقدير والخلق من الطيب أجزاء خلطت على تقدير ، والناس يقولون لا خالق إلا الله والمراد أن هذا اللفظ لا يطلق إلا لله إذ ليس أحد إلا وفي فعله سهو أو غلط

(١) في السكندرية : استدلال . . (٢) في السكندرية : العربية .

يجرى منه على غير تقدير غير الله تعالى كما تقول لا قديم إلا الله وإن كنا نقول هذا قديم لأنه ليس يصح قول لم يزل موجوداً إلا الله .

(الفرق) بين الخلق والاختلاق أن الاختلاق اسم خاص (١) به الكذب وذلك إذا قدر تقدير آيوهم أنه صدق، ويقال خلق الكلام إذا قدره صدقاً أو كذباً، واختلقه إذا جعله كذباً لا غير فلا يكون الاختلاق إلا كذباً والخلق يكون كذباً وصدقاً كما أن الافتعال لا يكون إلا كذباً فالقول يكون صدقاً وكذباً.

(الفرق) بين الخلق والكسب أن الكسب الفعل العائد على فاعله بنفع أو ضرر، وقال بعضهم الكسب ما وقع بمراس وعلاج، وقال آخرون الكسب ما فعل بجراحة وهو الجرح وبه سميت جوارح الانسان جوارح وسمى ما يصاد به جوارح وكواسب ولهذا لا يوصف الله بأنه مكتسب ولا اكتساب فعل المكتسب، والمكتسب إذا كان مصدرأ فهو فعل المكتسب وإذا لم يكن مصدرأ فليس بفعل يقال اكتسب الرجل ما لا وعقلا واكتسب ثواباً وعقاباً، ويكون بمعنى الفعل في قولك اكتسب طاعة فهد المكتسب هو الجاعل للشيء مكتسباً له بإحداث إما بنفسه أو غيره فكسب الطاعة هو الجاعل لها مكتسبة بإحداثها ومكتسب المال هو الجاعل له مكتسباً بإحداث ما يملكه به .

(الفرق) بين الكسب والجرح أن الجرح يفيد من جهة اللفظ أنه فعل بجراحة كما أن قولك عنته يفيد أنه من جهة اللفظ للإصابة بالعين، والكسب لا يفيد ذلك من جهة اللفظ .

(الفرق) بين الكسب والكدح أن الكدح الكسب المؤثر في الخلال كمتأثير الكدح الذي هو الخدش في الجلد، وقال الله تعالى (إنك كادح إلى ربك كدحاً فلاقه) وهو يرجع إلى شدة الاجتهاد في السعي والجمع وفلان يكدح لذيابه ويكدح لآخرته أى يجتهد لذلك .

(الفرق) بين الذرة والخلق أن أصل الذرة الاظهار ومعنى ذراً الله الخلق أظهرهم بالايجاد بعد العدم، ومنه قيل للبياض الذرة لظهوره وشهرته وملح ذراً في

(١) في السكندرية « قد خص » .

ليأضه والذرو بلا همز التفرقة بين الشيثين ، ومنه قوله تعالى (تذروه الرياح)
وليس من هذا ذريت الخطئة فرقت عنها التين .

(الفرق) بين البرء والخلق أن البرء هو تمييز الصورة وقولهم برأ الله
الخلق أى ميز صورهم ، وأصله القطع ومنه البراءة وهى قطع العلة وبرئت
من المرض كأنه انقطعت أسبابه عنك وبرئت من الدين وبرأ اللحم من العظم
قطعه وبرأ من الرجل اذا انقطعت عصبته منه .

(الفرق) بين الاخذ والاتخاذ أن الاخذ مصدر أخذت يدي ويستعار
فيقال أخذه بلسانه اذا تكلم فيه بمكره ، وجاء بمعنى العذاب فى قوله تعالى
(وكذلك أخذ ربك) وقوله تعالى (فأخذتهم الصيحة) وأصله فى العربية
الجمع ومنه قيل للغدير وخذ وأخذ جعلت الهمة واوا والجمع وخاذ واخاذ ،
والاتخاذ أخذ الشيء لأممر يستمر فيه مثل الدار يتخذها مسكنا والدابة يتخذها
قعدة ، ويكون الاتخاذ التسمية والحكم ومنه قوله تعالى (واتخذوا من دونه آلهة)
أى سموها بذلك وحكموا لها به .

(الفرق) بين الاخذ والتناول أن تناول أخذ الشيء للنفس خاصة ألا
ترى أنك لا تقول تناولت الشيء لزيد كما تقول أخذته لزيد فالأخذ أعم ،
ويحوز أن يقال ان تناول يقتضى أخذ شيء يستعمل فى أمر من الأمور ولهذا
لا يستعمل فى الله تعالى فيقال تناول زيدا كما تقول أخذ زيدا وقال الله تعالى
(واذا أخذنا من النبيين ميثاقهم) ولم يقل تناولنا ، وقيل تناول أخذ القليل
المقصود اليه ولهذا لا يقال تناولت كذا من غير قصد اليه ويقال أخذته من غير قصد .

الباب الثامن

في الفرق بين الفرد والواحد والوحدانية وما يجرى مع ذلك ، وفي
الفرق بين ما يخالفه من الكل والجمع ، وما هو من قبيل الجمع من
التأليف والتصنيف والنظم والتنضيد والممارسة والمجاورة ،
والفرق بين ما يخالف ذلك من الفرق والفصل

(الفرق) بين الواحد والفرد أن الفرد يفيد الانفراد من القرن ، والواحد يفيد الانفراد في الذات أو الصفة ألا ترى أنك تقول فلان فرد في داره . ولا تقول واحد في داره وتقول هو واحد أهل عصره تريد (١) أنه قد انفرد بصفة ليس لهم مثلها وتقول الله واحد تريد أن ذاته منفردة عن المثل والشبه ، وسمى الفرد فرداً بالمصدر يقال فرد يفرد فرداً وهو فارد وفرد والفرد مثله . وقال علي بن عيسى رحمه الله تعالى : الواحد ما لا ينقسم في نفسه أو معنى في صفته دون جملته كأنسان واحد ودينار واحد ، وما لا ينقسم في معنى جنسه كشمس وهذا الذهب كله واحد وهذا الماء كله واحد ، والواحد في نفسه ومعنى صفته بما لا يكون لغيره أصلاً هو الله جل ثناؤه .

(الفرق) بين الانفراد والاختصاص أن الاختصاص انفردا بعض الأشياء بمعنى دون غيره كالانفراد بالعلم والملك والانفراد بتصحيح النفس وغير النفس ، وليس كذلك الاختصاص لأنه تقيض الاشتراك ، والانفراد تقيض الأزواج ، والخاصة تحتل الإضافة وغير الإضافة لأنها تقيض العامة فلا يكون الاختصاص إلا على الإضافة لأنه اختصاص بكذا دون كذا .

(الفرق) بين الواحد والواحد أن الواحد يفيد أنه فارق غيره بمن شاركه في فن من الفنون ومعنى من المعاني كقولك فارق فلان أوحد دهره في الجود والعلم تريد أنه فوق أهله في ذلك .

(١) في نسخة ، وتريد ، بزيادة واو .

(الفرق) بين الفذ والواحد أن الفذ يفيد التقليل دون التوحيد يقال لا يأتيك فلان إلا في الفذ أى القليل ، ولهذا لا يقال لله تعالى فذ كما يقال له فرد .

(الفرق) بين الواحد والمنفرد أن المنفرد يفيد التخلي والانعطاع من القرناء ، ولهذا لا يقال لله سبحانه وتعالى منفرد كما يقال إنه منفرد ومعنى المنفرد في صفات الله تعالى المتخصص بتدبير الخلق وغير ذلك مما يجوز أن يتخصص به من صفاته وأفعاله .

(الفرق) بين الواحد والوحيد والفريد أن قولك الوحيد والفريد يفيد التخلي من الاثنين يقال فلان فريد ووحيد يعنى أنه لا أنيس له ، ولا يوصف الله تعالى به لذلك .

(الفرق) بين قولنا تفرد وبين قولنا توحده أنه يقال تفرد بالفضل والتبيل ، وتوحد تخلى .

(الفرق) بين الوحدة والوحدانية أن الوحدة التخلي ، والوحدانية تفيد نفي الاشكال والنظر ولا يستعمل في غير الله ولا يقال لله واحداً من طريق التعدد ولا يجوز أن يقال إنه ثان لزيد لأن الثاني يستعمل فيما يتماثل ، ولذلك لا يقال زيد ثان للحجار ولا يقال إنه أحد الاشياء لما في ذلك من الإيهام والتشبيه (١) ، ولا أنه بعض العلماء وإن كان وصفه بأنه عالم يفيد فيه ما يفيد فيهم .

(الفرق) بين واحد وأحد أن معنى الواحد أنه لا ثانى له فلذلك لا يقال في التثنية واحدان كما يقال رجل ورجلان ولكن قالوا اثنان حين أرادوا أن كل واحد منهما ثان للآخر ، وأصل أحد أحد مثل أكبر وإحدى مثل كبرى فلما وقع اسمين وكانا كثيرى (٢) الاستعمال هربوا في إحدى إلى الكبرى لينخف وحذفوا الواو ليفرق بين الاسم والصلة وذلك أن أحد اسم وأكبر صفة والواحد فاعل من وحده وهو واحد مثل وعد وهو واحد والواحد هو الذى لا ينقسم في وهم ولا وجود ، وأصله الانفراد في الذات على ما ذكرنا ، وقال صاحب العين : الواحد أول العدد ، وحده الاثنين ما بين أحدهما عن صاحبه

(١) في السكندرية « من إيهام التشبيه » . (٢) في نسخة « كثيرين » وهو الخنـ

بذكر أو عقد فيكون ثانياً له بعطفه عليه ويكون الواحد أولاً له ولا يقال إن الله ثانی اثنين ولا ثالث ثلاثة لأن ذلك يوجب المشاركة في أمر تفرد به فقوله تعالى (ثاني اثنين إذ هما في الغار) معناه أنه ثاني اثنين في التناصر وقال تعالى (لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة) لأنهم أوجبوا مشاركته فيما ينفرد به من القدم والالهية فأما قوله تعالى (إلا هو ربهم) فعناه (١) أنه يشاهدهم كما تقول للغلام اذهب حيث شئت فأنا معك تريد أن خبره لا يخفى عليك .

(الفرق) بين الكل والجمع أن الكل عند بعضهم هو الاحاطة بالاجزاء ، والجمع الاحاطة بالابعض ، وأصل الكل من قولك تكلله أى أحاط به ، ومنه الاكليل سمي بذلك لاحاطته بالرأس ، قال وقد يكون الكل الاحاطة بالابعض في قولك كل الناس ويكون الكل ابتداء توكيداً كما يكون أجمعون إلا أنه يبدأ في الذكر بكل كما قال الله تعالى (فسجد الملائكة كلهم أجمعون) لأن كلا تلي العوامل ويبدأ به وأجمعون لا يأتي إلا بعد مذكور ، والصحيح أن الكل يقتضى الاحاطة بالابعض ، والجمع يقتضى الاجزاء ألا ترى أنه كما جاز أن ترى جميع أبعاد الانسان جاز أن تقول رأيت كل الانسان ولما لم يجوز أن ترى جميع أجزائه لم يجوز أن تقول رأيت جميع الانسان ، وأخرى فإن الابعض تقتضى كلا والاجزاء لا تقتضى كلا ألا ترى أن الاجزاء يجوز أن يكون كل واحد منها شيئاً بانفراده ولا يقتضى كلا ، ولا يجوز أن يكون كل واحد من الابعض شيئاً بانفراده لأن البعض يقتضى كلا وجمله .

(الفرق) بين البعض والجزء أن البعض ينقسم والجزء لا ينقسم والجزء يقتضى جمعا والبعض يقتضى كلا ، وقال بعضهم يدخل الكل على أعم العام ولا يدخل البعض على أخص الخاص والعموم ما يبرر به الكل والخصوص ما يعبر عنه البعض أو الجزء وقد يحىء الكل للخصوص بقرينة تقوم مقام الاستثناء كقولك لزيد في كل شيء يد ويحيىء البعض بمعنى الكل كقوله تعالى (إن الانسان لفي خسر) وحده البعض ما يشمله وغيره اسم واحد ويكون في المتفق

والمختلف كقولك الرجل بعض الناس وقولك السواد بعض الألوان ولا يقال الله تعالى بعض الأشياء وإن كان شيئاً واحداً يجب إفراده بالذكر لما يلزم من تعظيمه وفي القرآن (والله ورسوله أحق أن يرضوه) ولم يقل يرضوها ، وقيل حد البعض التناقص عن الجملة ، وقال البلخي رحمه الله البعض أقل من النصف ، وحد الجزء الواحد من ذا الجنس ، ولهذا لا يسمى القديم جزءاً كما يسمى واحداً .

(الفرق) بين الجزء من الجملة والسهم من الجملة أن الجزء منهما انقسمت عليه فالأثنان جزء من العشرة لأنهما ينقسمان عليها والثلاثة ليست بجزء منها لأنها لا تنقسم عليها وكل ذلك يسمى سهماً منها كذا حكى بعضهم ، والسهم في اللغة السدس كذا حكى عن ابن مسعود ولذلك قسمت عليه الدوايق لأنه هو العدد التام المساوي لجميع أجزائه ، والجزء هو مقدار من مقدار كالأقليل من الكثير إذا كان يستوعب قدرهم ودرهمان وثلاثة أجزاء الستة والستة تم بأجزائها : ولو قلت هذا من الثمانية لنقص لأن أجزاء الثمانية هو واحد وإثنان وأربعة . وليست ثلاثة بجزء من الثمانية لأن الجزء ما يتم به العدد والثلاثة لا تتم بهما ، الثمانية فلما كانت الستة هي العدد التام لجميع أجزائه وعليه قسمت الدوايق فالسهم منه هو السدس لأنه جزء العدد التام قالوا فإذا أوصى له بسهم من ماله فإن السهم يقع على السدس ويقع على سهام الورثة وما يدخل في قسمة الميراث . فأنصبة الورثة تسمى سهاماً فتعطيه مثل أحسن سهام الورثة إذا كان أقل من السدس لأننا لا نعطيه الزيادة على الأقل إلا بدلالة وإن كان أنقص من السدس نقصناه من السدس لأنه يسمى سهماً ولا نزيده على السدس لأن السدس يعبر عنه بالسهم فلا نزيده عليه إلا بدلالة .

(الفرق) بين الجمع والحشر أن الحشر هو الجمع مع السوق ، والشاهد قوله تعالى (وأبعث في المدن حاشرين) أي أبعث من يجمع السحرة ويسوقهم إليك ، ومنه يوم الحشر لأن الخلق يجمعون فيه ويساقون إلى الموقف ، وقال صاحب المفصل لا يكون الحشر إلا في المكروه ، وليس كما قال لأن الله تعالى يقول (يوم نحشر المتقين إلى الرحمن وفداً) وتقول القياس جمع بين مشتبهين يدل .

الأول على صحة الثاني ولا يقال في ذلك حشر وإنما يقال الحشر فيما يصح فيه السوق على ما ذكرنا وأقل الجمع عند شيوخنا ثلاثة ، وكذلك هو عند الفقهاء ، وقال بعضهم إثنان واحتج بأنه مشتق من اجتماع شيء الى شيء وهذا وإن كان صحيحا فإنه قد خص به شيء بعينه ، لما أن قولنا دابة وإن كان يوجب اشتقاقه إن جرى على كل مادب فإنه قد خص به شيء بعينه فاما قوله عليه الصلاة والسلام : الاثنان فما فوقهما جماعة ، فإن ذلك ورد في الحكم لا في تعليم الاسم لأن كلامه ﷺ يجب أن يحمل على ما يستفاد من جهته دون ما يصح أن يعلم من جهته ، وأما قوله تعالى (هذان خصمان اختصموا) وقوله تعالى (وكنا لحكمهم شاهدين) يعني داود وسليمان عليهما السلام فإن ذلك مجاز كقوله تعالى (انا نحن نزلنا الذكر وإناله لحافظون) ولو كان لفظ الجمع حقيقة في الاثنان لعقل منه الاثنان كما يعقل منه الثلاثة ، وإذا كان قول الرجل رأيت الرجال لا يفهم منه إلا ثلاثة علينا أن قول الخصم باطل .

(الفرق) بين الجمع والتأليف أن بعضهم قال لفظ التأليف في العربية يدل على الالتصاق ولفظ الجمع لا (١) يدل على ذلك ألا ترى أنك تقول جمعت بين القوم في المجلس فلا يدل ذلك على أنك ألصقت أحدهم بصاحبه ولا تقول ألقتهم بهذا المعنى وتقول فلان يؤلف بين الزانيين لما يكون من التزاق أحدهما بالآخر عند النكاح ولذلك لا يستعمل التأليف إلا في الاجسام ، والجمع يستعمل في الاجسام والاعراض فيقال تجتمع في الجسم أعراض ، ولا يقال تتألف فيه أعراض ، ولهذا يستعار في القلوب لأنها اجسام فيقال ألف بين القلوب كما قال الله تعالى (وألف بين قلوبهم) ويقال جمع بين الاهواء ولا يقال ألف بين الاهواء لأنها أعراض ، وعندنا أن التأليف والالفة في العربية تفيد الموافقة ، والجمع لا يفيد ذلك ألا ترى أن قولك تألف الشيء وألفته يفيد موافقة بعضه لبعض وقولك اجتمع الشيء وجمعت لا يفيد ذلك ولهذا قال تعالى (وألف بين قلوبهم) لأنها اتفقت على المودة والمصافاة ، ومنه قيل الالفان والاليفان لموافقة أحدهما صاحبه على المودة

تواصل والأنسة ، والتأليف عند المتكلمين ما يجب حله في محلين فانما قيل
يجب ليدخل فيه المعدوم ، والاجتماع عندهم ماصار به الجوهران بحسب لاقرب
قريب منه ، وقد يسمون التأليف بماسة واجتماعا ، وقال بعضهم الخشونة واللين
والصقال يرجع إلى التأليف ، وقال آخرون يرجع الى ذهاب الجسم في جهات .
(الفرق) بين البنية والتأليف أن البنية من التأليف يجرى في استعمال
المتكلمين على ما كان حيوانا يقولون القتل نقض البنية والتأليف عندهم عام ،
وأهل اللغة يجرؤونها على البناء يقولون بنية وبنية وقال بعضهم بنى بنية من البناء
وبنية من المجد وأنشد قول الخطيب :

أولئك قوم ان بنوا أحسنوا البناء وان عاهدوا أوفوا وان عقدوا شدوا
(الفرق) بين التأليف والتصنيف أن التأليف أعم من التصنيف وذلك
أن التصنيف تأليف صنف من العلم ولا يقال للكتاب إذا تضمن نقض شيء
من الكلام مصنف لأنه جمع الشيء وضده والقول ونقيضه ، والتأليف يجمع
ذلك كله وذلك أن تأليف الكتاب هو جمع لفظ إلى لفظ ومعنى إلى معنى فيه
حتى يكون كالجملة الكافية فيما يحتاج إليه سواء (١) كان متفقا أو مختلفا والتصنيف
مأخوذ من الصنف ولا يدخل في الصنف غيره .

(الفرق) بين الضم والجمع أن الضم جمع أشياء كثيرة ، وخلافه البث وهو
تفريق أشياء كثيرة ، ولهذا يقال اضمامة من كتب لأنها أجزاء كثيرة ، ثم كثر
حتى استعمل في الشئتين فصاعدا والأصل ما قلنا ، والشاهد قوله عليه الصلاة
والسلام نضموا مواشيكم حتى تذهب خمة الليل ، ويجوز أن يقال ان ضم الشيء
إلى الشيء هو أن يلزقه به ، ولهذا يقال ضمته إلى صدرى ، والجمع لا يقتضى ذلك .
(الفرق) بين المماس والمكون أن المكون هو ما يوجب حصول الجسم في
المحادثات ويحل في الجزء والمفرد ، والمماس لا توجد إلا في الجزئين وأيضا فانك
تبطل المكون من الحجر بنقلك إياه من غير أن تبطل مماسه ، وتبطل مماسة الجسم
ينقل جسم عنه من غير أن يبطل كونه ، وأيضا فان الجسم قد تم بين الجسم من

(١) في النسخ « وسواء » بزيادة واو في جميع المواضع السابقة المشابهة لما هنا .

الجهات الست ولا يكون كائناً إلا في مكان واحد وأيضاً فإنه يوجد الكون والمكان معدوم ولا توجد المماس والمماس معدوم ، وأيضاً فإن المماسة تحل المماس وتحل (١) مكانه ، والكون لا يحل إلا مكانه .

(الفرق) بين المماسة والاعتماد أنه يماس الجسم ما فوقه ولا يعتمد على ما فوقه والمماسة تكون في الجهات والاعتماد لا يكون إلا في جهة واحدة والاعتماد هو المعنى الذى من شأنه في الوجود أن يوجب حركة محله الى إحدى الجهات الست مع زوال الموانع .

(الفرق) بين الاعتماد والكون أن الاعتماد يحل في غير جهة مكانه ولا يجوز أن يحل الكون في غير جهة مكانه .

(الفرق) بين الاعتماد والسكون أنه قد يجوز أن يسكن الرجل يده ببسطه إياها في الهواء أو على شيء من غير أن يعتمد عليه ، ولذلك قد يحرك يده مباشرة من غير أن يعتمد على شيء .

(الفرق) بين الاعتماد والمصاكة أن المصاكة لا تكون إلا مع صوت ، والاعتماد قد يكون بلا صوت وذلك أن المصاكة كون يحصل معه اعتماد وله صوت (٢) ولا يكون إلا في جسم صلب .

(الفرق) بين السكون والحركة أن السكون يوجد في الجوهر في كل وقت ، ولا يجوز خلوه منه وليس كذلك الحركة لأن الجسم يخلو منها إلى السكون . . (الفرق) بين الاضطراب والحركة أن الاضطراب حركات متوالية في جهتين مختلفتين وهو افتعال من ضرب يقال اضطرب الشيء كأن بعضه يضرب بعضاً فيتمحص . ولا يكون الاضطراب إلا مكروهاً فيما هو حقيقة فيه أو غير حقيقة ألا ترى أنه يقال اضطربت السفينة واضطرب حال زيد واضطرب الثوب ، وكل ذلك مكروه وليس الحركة كذلك .

(الفرق) بين النقلة والحركة أن النقلة لا تكون إلا عن مكان وهي التحول منه إلى غيره ، والحركة قد تكون لاعتن مكان وذلك أن الجسم قد يجوز أن يحدته

(١) في نسخة « وتوجد » . (٢) في السكندرية « ولد صوتاً » .

الله تعالى لا في مكان ولا يخلو من الحركة أو السكون في الحال الثاني فإن تحرك
تحرك لا عن مكان وإن سكن سكن لا في مكان .

(الفرق) بين الانتقال والزوال أن الانتقال فيما ذكر على بن عيسى يكون
في الجهات كلها ، والزوال يكون في بعض الجهات دون بعض ألا ترى أنه لا يقال
زال من سفلى إلى علو كما يقال انتقل من سفلى إلى علو ، قلنا ويعبر عن العدم
بالزوال فقول زالت علة زيد ، والانتقال يقتضى منتقلاً إليه والشاهد أنك تعديه
بالي والزوال لا يقتضى ذلك ، والزوال أيضاً لا يكون إلا بعد استقرار وثبات
صحيح أو مقدر . قول زال ملك فلان ولا تقول ذلك إلا بعد ثبات الملك له
وتقول زالت الشمس وهذا وقت الزوال وذلك أنهم كانوا يقدرون أن الشمس
تستقر في كبد السماء ثم تزول وذلك لما يظن من بطل حركتها إذا حصلت هناك .
ولهذا قال شاعرهم :

وزالت زوال الشمس عن مسقطها فن مخبري في أى أرض غروبها
وليس كذلك الانتقال .

(الفرق) بين الكون والسكون أن الجوهر في حال وجوده كائن وليس
بساكن ، والكون في حال خلق الله تعالى الجسم يسمى كوناً فقط وما يوجد عقيب
ضده منها حركة ويجب أن تحد الحركة بأنها كون يقع عقيب ضده بلا فصل
احترازاً من أن يوجد عقيب ضده وقد كان عدم ، والسكون هو الذي يجب
كون الجسم في المحاذاة التي كان فيها بلا فصل ودخل فيه الباقي والحادث ، وأعلم
أن القيام والعود والاضطجاع والصعود والنزول وما شاكل ذلك عبارات عن
أكون تقع على صفات معقولة .

(الفرق) بين المجاورة والاجتماع قال على بن عيسى المجاورة تكون بين
جزئين ، والاجتماع يكون بين ثلاثة أجزاء فصاعداً وذلك أن أقل الجمع ثلاثة
والشاهد تفرقة أهل اللغة بين الثنية والجمع كتفرقة بين الواحد والثنية فالأثنان
ليس بجمع كما أن الواحد ليس بأثنين قال ولا يكاد العارف بالكلام يقول
اجتمعت مع فلان إلا إذا كان معه غيره فإذا لم يكن معه غيره قال أحضرته

ولم يقل اجتمعت معه كذا قال والذي يقولونه ان أصل المجاورة في العربية تقارب المحال من قولك أنت جاري وأنا جارك وبيننا جوار، ولهذا قال بعض البلغاء الجوار قرابة بين الجيران ثم استعملت المجاورة في موضع الاجتماع مجازاً ثم كثر ذلك حتى صار كالحقيقة .

(الفرق) بين التأليف والترتيب والتنظيم أن التأليف يستعمل فيما يؤلف على استقامة أو على اعوجاج، والتنظيم والترتيب لا يستعملان إلا فيما يؤلف على استقامة، ومع ذلك فإن بين الترتيب والتنظيم فرقا وهو أن الترتيب هو وضع الشيء مع شكله والتنظيم هو وضعه مع ما يظهر به، ولهذا استعمل النظم في العقود والقلائد لأن خرزها ألوان يوضع كل شيء منها مع ما يظهر به لونه .

(الفرق) بين قولنا أجمع وقولنا أجمع أن أجمع اسم معرفة يؤكد به الاسم المعرفة نحو قولك المال لك أجمع وهذا مالك أجمع ولا ينصرف لأنه أفعل معرفة والشاهد على أنه معرفة أنه لا يتبع نكرة أبداً ويجمع فيقال عندى إخوانك أجمعون ومررت بأخوانك أجمعين ولا يكون إلا تابعا لا يجوز مررت بأجمعين وجاءنى أجمعون ومؤنثه جمعاء يقال طفت بدارك جمعاء ويجمع فيقال مررت بجواريك جمع وجاءنى جواريك جمع، وأجمع جمع تقول جاءنى القوم بأجمعهم كما تقول جاءنى القوم بأفلسهم وأكلهم وأعبدتهم، وليس هذا الحرف من حروف التوكيد والشاهد دخول العامل عليه وإضافته وأجمع الذى هو للتوكيد لا يضاف ولا يدخل عليه عامل ومن أجاز فتح الجيم فى قولك جاءنى القوم بأجمعهم فقد أخطأ .

الفرق بين ما يخالف الجمع والتأليف

(الفرق) بين التفريق والتفكيك أن كل تفكيك تفريق وليس كل تفريق تفكيكا وإنما التفكيك ما يصعب من التفريق وهو تفريق الملتزمات من المؤلفات والتفريق يكون فيها وفي غيرها ولهذا لا يقال فككت البخللة بعضها من بعض كما يقال فرقتها، وقيل التفريق تفكيك ما جمع وألف تقريبا، وهذا يقوله من لا يثبت للالتزاق معنى غير التأليف .

(الفرق) بين الفصل والفرق أن الفصل يكون فى جملة واحدة، ولهذا يقال

فصل الثوب وهذا فصل في الكتاب لأن الكتاب جملة واحدة ثم كثر حتى سمي ما يتضمن جملة من الكلام فصلا ولهذا أيضا يقال فصل الأمر لأنه واحد ولا يقال فرق الأمر لأن الفرق خلاف الجمع فيقال فرق بين الأمرين كما يقال جمع بين الأمرين وقال المتكلمون الحد ما بأن الشيء وفصله من أقرب الأشياء شبيهاً به لأنه إذا قرب شبهه منه صار كالشيء الواحد ويقال أيضا فصلت العضو وهذا مفصل الرسغ وغيره لأن العضو من جملة الجسد ولا يقال في ذلك فرقت الأمر لأنه ليس بأثنا منه ، وقال بعضهم ما كان من الفرق ظاهراً ولهذا يقال لما تضمن جنساً من الكلام فصل واحد لظهوره وتجليه ولما كان الفصل لا يكون إلا ظاهراً قالوا فصل الثوب ولم يقولوا فرق الثوب ثم قد تتداخل الكلمتان لتقارب معنهما .
 (الفرق) بين الفصل والفتح أن الفتح هو الفصل بين الشيئين ليظهر ماوراءهما ومنه فتح الباب ثم اتسع فيه ففتح إلى المعنى فتحاً إذا كشفه رويتمت الأمطار فتوحا والفتاح الحاكم وقد فتح بينهما أي حكم ومنه قوله تعالى
 ((افتح بيننا وبين قومنا بالحق) .

(الفرق) بين القصم والقصم أن القصم بالقاف الكسر مع الإبانة قال أبو بكر القصم مصدر قصمت الشيء قصماً إذا كسرتَه والقصمة من الشيء القطعة منه والجمع قصم . والقصم بالفاء كسر من غير إبانة قال أبو بكر انقصم الشيء انقصاماً إذا تصدع ولم ينكسر ، قال أبو هلال ومنه قوله تعالى (لا انقصام لها) ولم يقل لا انقصام لها لأن الانقصام أبلغ فيما أريد به ههنا وذلك أنه إذا لم يكن لها انقصام كان أخرى أن لا يكون لها انقصام .

(الفرق) بين القط والقد أن القط هو القطع عرضاً ومنه قط القلم والمقط بفتح الميم موضع القط من رأس القلم ويكون مصدرأ ومكاناً ، والمقط بكسر الميم ما يقط عليه ، والقد يقطع طولاً وكل شيء قطعه طولاً فقد قدته وفي الحديث أن علياً عليه السلام كان إذا علا بالسيف قد وإذا اعترض قط .

(الفرق) بين التفريق والشعب أن الشعب تفريق الأشياء المجتمعة على ترتيب صحيح ألا ترى أنك إذا جمعت رتبته ترتيباً صحيحاً قلت شعبته

أيضا فهو يقع على الشيء وضده لأن الترتيب يجمعهما .

(الفرق) بين قولك فرقه وبين قولك بثه أن قولك فرق يفيد أنه باين بين مجتمعين فصاعداً ، وقولك بث يفيد تفريق أشياء كثيرة في مواضع مختلفة متباينة وإذا فرق بين شيئين لم يقل أنه بث وفي القرآن (وبث فيهما من كل دابة) . (الفرق) بين الفرق والتفريق أن الفرق خلاف الجمع ، والتفريق جعل الشيء مفارفاً لغيره حتى كأنه جعل بينهما فرقا بعد فرق حتى تباينا وذلك أن التفعيل لتسكير الفعل وقيل فرق الشعر فرقا بالتخفيف لأنه جعله فرقتين ولم يتكرر فعله فيه ، والفرق أيضا الفصل بين الشيئين حكما أو خبراً ولهذا قال الله تعالى (افرق بيننا وبين القوم الفاسقين) أى افصل بيننا حكما في الدنيا والآخرة ، ومن هذا فرق بين الحق والباطل .

(الفرق) بين الفلق واشق أن الفلق على ما جاء في التفسير هو الشق على أمر كبير ولهذا قال تعالى (فالفلق الاصباح) ويقال فلق الحبة عن السنبله وفلق النواة عن النخلة ولا يقولون في ذلك شق لأن في الفلق المعنى الذى ذكرناه ومن ثم سميت الداهية فلقا وظيفقة . (الفرق) بين القطع والفصل أن الفصل هو القطع الظاهر ولهذا يقال فصل الثوب والقطع يكون ظاهراً وخافياً كالقطع في الشيء الممزق المموه ولا يقال لذلك فصل حتى يبين أحد المفضولين عن الآخر ، ومن ثم يقال فصل بين الخصمين إذا ظهر الحق على أحدهما فزال تعلق أحدهما بصاحبه فتابنا ولا يقال في ذلك قطع ، ويقال قطعه في المناظرة لأنه قد يكون ذلك من غير أن يظهر ومن غير أن يقطع شغبه وخصومته .

ومما يجرى مع هذا الباب

(الفرق) بين قولنا الجسم لا ينفك من كذا وقولنا لا يبرح ولا يزال ولا يخلو ولا يعرى أن قولنا لا يخلو يستعمل فيما لا يكون هيئة يشاهد عليها كالطعوم والروائح وما جرى مجراها لأن الشيء يخلو من الشيء إذا كان كالطرف له ولهذا يقال خلا البيت من فلان ومن كذا ولا يقال عرى منه لأن العرى إنما هو مما يكون هيئة يشاهد عليها كالألوان ونحوها ، وأصله من قولك

عزى زيد من ثيابه لأن الثياب كالهيمه له ولا يقال خلا منها ، والانفكك إنما يستعمل في المتجاورين أو مافى حكمهما لأن أصله من التسلك وهو إنما يكون بين الاشياء الصلبة المؤلفة ، ولهذا يستعمل المتكلمون الانفكك في الاجتماع والالوان لأن ذلك في حكم المجاورة ويستعمل في الاقتراق أيضا لأن الاقتراق يقع مع الاجتماع في اللفظ كثيراً وإذا قرب اللفظ من اللفظ في الخطاب أجرى مجراه في أكثر الأحوال .

(الفرق) بين قولنا لم ينفك ولم يبرح ولم يزل أن قولنا لم ينفك يقتضى غيراً لم ينفك منه وهو يستعمل فيما كان الموصوف به لازماً لشيء أو مقارناً له أو مشبهاً بذلك على ما ذكرنا ، ولم يبرح يقتضى مكاناً لم يبرح منه ، وليس كذلك لم يزل فيما قال على بن عيسى إنما يستعمل فيما يوجب التفرقة به كقولك لم يزل موجوداً وحده ولا يقال لم ينفك زيد وحده ، وقال النحويون : لم حرف نفى وزال فعل نفى ومعناه ضد دام فلما دخلت عليه صار معناه دام فقولك لم يزل موجوداً بمعنى قولك دام موجوداً لأن نفى النفي إيجاب ومافى قولك ما زال حرف نفى وفى قولك مادام اسم مبهم ناقص ودام صلتها .

(الفرق) بين الفصل والفتق أن الفتق بين الشيئين الذين كانا ملتصقين أحدهما متصل بالآخر فاذا فرق بينهما فقد فتقا ، وإن كان الشيء واحداً ففرق بعضه من بعض قبل قطع وفصل وشق ولم يقل فتق وفى القرآن (كانوا رتقاً ففتقناها) والرتق مصدر رتق رتقا إذا لم يكن بينهما فرجة والرتقاء من النساء التى يمتنع فتقها على مالكها .

— الباب التاسع —

في الفرق بين المثل والشبه والعديل والنظير وما يخالف ذلك من المختلف والمتضاد والمتانفئ وما يجرى مع ذلك

(الفرق) بين الشبه والشبيه أن الشبه أعم من الشبيه ألا تراهم يستعملون الشبه في كل شيء وقيلما يستعمل الشبيه إلا في المتجانسين تقول زيد يشبه الأسد

أو شبه الكلب ، ولا يكادون يقولون شبه الأسد وشبه الكلب ويقولون .
زيد شبه عمرو لأن باب فعل حكمه أن يكون اسم الفاعل الذى يأتى فعله على
فعل ولا يأتى ذلك فى الصفات فإذا قلت زيد شبه عمرو فقد بالغت فى
تشبيهه به وأجريت مجرى ما ثبت لنفسه وإضافته إليه إضافة صحيحة ، وإذا قلت
زيد شبه عمرو وعمرو شبه الأسد فهو على الانفصال أى شبه لعمرو وشبه للأسد
لأنه نكرة وكذلك المثل ، ولهذا تدخل عليه رب وإن أضيف إلى الكاف قال الشاعر :

يارب مثلك فى النساء عزيزة يعضاء قد متعتها بطلاق

فأدخل رب على مثلك ولا تدخل رب إلا على التكرات ، وأما الشبه فصدر سمي به .
يقال الشبه بينهما ظاهر وفى فلان شبه من فلان ولا يقال فلان شبه ، والشبه
عند الفقهاء الصفة التى إذا اشترك فيها الأصل والفرع وجب اشتراكهما .
فى الحكم ، وعند المتكلمين ما إذا اشترك فيه إنسان كانا مثاين ، وكذلك
الفرق بين العدل والعدل سواء وذلك أن العدل أعم من العدل وما كان أعم
فانه (١) أخص بالنكرة فهو للجنس وغير الجنس تقول عمرو عدل وزيد عدله .
وعدل الأسد ولا يقال عدله ، وقال بعض النحويين مثل وغير وشبه وسوى
لا تعرف بالاضافة وإن أضيفت إلى المعرفة للزوم الاضافة لمعناها وغلبتها
على لفظها وذلك أنك إذا قلت هذا المثل لم تخرجه عن أن يكون له مثل آخر
ولا يكاد يستعمل إلا على الاضافة حتى ذكر بعض النحويين أنه لا يجوز
الغير إنما تقول غيرك وغير زيد ونحو هذا ، وشبهك معرفة وشبهك نكرة .
تقول مررت برجل شبهك على الصفة ولا يجوز برجل شبهك لأن شيئاً
معرفة ورجل نكرة ولا يوصف نكرة بمعرفة ولا معرفة بنكرة ، والدليل على
أن شبهك نكرة وإن أضفته إلى الكاف أنه يكون صفة لنكرة والمراد به
الانفصال ولا يجوز شبه بك كما يجوز شبه بك وذلك أن معنى شبه بك المعروف
بشبهك فأما شبهك فبمنزلة مثلك عرف بشبهه أو لم يعرف .

(الفرق) بين المثل والمثل ان المثلين ما تكافأ فى الذات (٢) والمثل بالتحريك

(١) فى السكندرية « فهو » . (٢) فى نسخة « ان المثل ما يكافى الذات » .

الصفة قال الله تعالى (مثل الجنة التي وعد المتقون) أى صفة الجنة ، وقولك ضربت لفلان مثلاً معناه أنك وصفت له شيئاً ، وقولك مثل هذا كمثل هذا أى صفة كصفته وقال الله تعالى (كمثل الحمار يحمل أسفارا) وحاملو التوراة لا يمانلون الحمار ولكن جمعهم وإياه صفة فاشتركوها فيها .

(الفرق) بين المثل والند أن الند هو المثل المناد من قولك ناد فلان فلانا إذا عاداه وباعده ولهذا سمي الضد ندأ ، وقال صاحب العين : الند ما كان مثل الشيء يضاده في أموره والنديد مثله والندود الشرود والتناد التنافر وأنددت البعير ونددت بالرجل سمعت بعبوبه ، وأصل الباب التشريد فالتد المناداته لصاحبه كأنه يريد تشريده .

(الفرق) بين المثل والشكل أن الشكل هو الذى يشبه الشيء في أكثر صفاته حتى يشكل الفرق بينهما ، ويجوز أن يقال إن اشتقاقه من الشكل وهو الشمال واحد الشمائل قال الشاعر :

حى الحول بجانب الشكل اذ لا يلائم شكلها شكلي

أى لا توافق شمائلها شمائي فعنى قولك شاكل الشيء الشيء أنه أشبهه في شمائله ثم سمي المشاكل شكلاً كما يسمى الشيء بالمصدر، ولهذا لا يستعمل الشكل إلا في الصور فيقال هذا الطائر شكل هذا الطائر ، ولا يقال الخلاوة شكل الخلاوة ، ومثل الشيء ما يماثله وذاته .

(الفرق) بين المثل والنظير أن المثلين ما تكافأ في الذات (١) على ما ذكرنا ، والنظير ما قابل نظيره في جنس أفعاله وهو متمكن منها كالتحوى نظير التحوى وإن لم يكن له مثل كلامه في النحو أو كتبه فيه ولا يقال التحوى مثل التحوى لأن التماثل يكون حقيقة في أخص الأوصاف وهو الذات .

(الفرق) بين المثلين والمتفقين أن التماثل يكون بين الذات على ما ذكرنا والاتفاق يكون في الحكم والفعل تقول وافق فلان فلانا في الأمر ولا تقول ماثله في الأمر .

(١) في الأصل « أن المثل ما يكافأ في الذات ».

(الفرق) بين المثل والعدل أن العدل ما عادل أحكامه أحكام غيره وان لم يكن مثاله في ذاته ولهذا سمي العدلان عدلين وان لم يكونا مثيلين في ذاتهما ولكن لاستوائهما في الوزن فقط .

(الفرق) بين التشبه والمثل أن التشبه يستعمل فيما يشاهد فيقال السواد شبه السواد ولا يقال القدرة كما يقال مثلها . وليس في الكلام شيء يصلح في المماثلة إلا الكاف والمثل فأما التشبه والنظير فهما من جنس المثل ولهذا قال الله تعالى (ليس كمثله شيء) فأدخل الكاف على المثل وهما الاسمان اللذان جعلنا للمماثلة نفى بهما التشبه عن نفسه فأكد النفي بذلك .

(الفرق) بين العدل والعدل أن العدل بالكسر المثل تقول عندي عدل جارية بك فلا يكون إلا على جارية مثله ، والعدل من قولك عندي عدل جارية بك فيكون على قيمتها من الثمن ومنه قوله تعالى (أو عدل ذلك صياما) .

(الفرق) بين المساواة والمماثلة أن المساواة تكون في المقدارين اللذين لا يزيد أحدهما على الآخر ولا ينقص عنه واتساوى التكافؤ في المقدار ، والمماثلة هي أن يسد أحد الشيئين مسد الآخر كالسوادين .

(الفرق) بين كاف التشبيه وبين المثل أن الشيء يشبه بالشيء من وجه واحد لا يكون مثله في الحقيقة إلا إذا أشبهه من جميع الوجوه لذاته فكان الله تعالى لما قال (ليس كمثله شيء) أفاد أنه لا شبه له ولا مثل ولو كان قوله تعالى (ليس كمثله شيء) نفيا أن يكون مثله لمثل قولنا ليس كمثله زيد رجل مناقضة لأن زيدا مثل من هو مثله والتشبيه بالكاف يفيد تشبيه الصفات بعضها ببعض وبالمثل يفيد تشبيه الذوات بعضها ببعض (١) تقول ليس كزيد رجل أى في بعض صفاته لأن كل أحد مثله في الذات ، وفلان كالأسد أى في الشجاعة دون الهيئة وغيرها من صفاته وتقول لسواد عرض كالبياض ولا تقول مثل البياض .

(الفرق) بين الاستواء والاستقامة أن الاستواء هو تماثل أبعاد الشيء

(١) هذه الجملة ساقطة من الأصل ، والتصويب من السكندرية .

وأشتقاقه من السى وهو المثل كأن بعضه سى بعض أى شله، ونقيضه التفاوت وهو أن يكون بعض الشيء طويلاً وبعضه قصيراً أو بعضه تاماً وبعضه ناقصاً، والاستقامة الاستمرار على سنن واحد ونقيضها الاعوجاج وطريق مستقيم لا اعوجاج فيه. (الفرق) بين الاستواء والاتصاف أن الاستواء يكون في الجهات كلها والاتصاف لا يكون إلا علواً.

الفرق بين ما يخالف ذلك

(الفرق) بين الاختلاف والتفاوت أن التفاوت كله مذموم ولهذا نفاه الله تعالى عن فعله فقال (ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت) ومن الاختلاف ما ليس بمذموم ألا ترى قوله تعالى (وله اختلاف الليل والنهار) فهذا الضرب من الاختلاف يكون على سنن واحد وهو دال على علم فاعله، والتفاوت هو الاختلاف الواقع على غير سنن وهو دال على جهل فاعله.

(الفرق) بين الاعوجاج والاختلاف أن الاعوجاج من الاختلاف ما كان يميل إلى جهة ثم يميل إلى أخرى وما كان في الأرض والدين والطريقة فهو عوج مكسور الأول تقول في الأرض عوج وفي الدين عوج مثله والعوج بالفتح ما كان في العود والحائط وكل شيء منصوب.

(الفرق) بين الاختلاف في المذاهب والاختلاف في الأجناس أن الاختلاف في المذاهب هو ذهاب أحد الخصمين إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر، والاختلاف في الأجناس امتناع أحد الشئيين من أن يسد مسد الآخر ويجوز أن يقع الاختلاف بين فريقين وكلاهما مبطل كاختلاف اليهود والنصارى في المسيح.

(الفرق) بين المختلف والمتضاد أن المختلفين اللذين لا يسد أحدهما مسد الآخر في الصفة التي يقتضيها جنسه مع الوجود كالسواد والحوضة، والمتضادان هما اللذان ينتفى أحدهما عند وجود صاحبه إذا كان وجود هذا على الوجه الذي يوجد عليه ذلك كالسواد والبياض فكل متضاد مختلف وليس كل مختلف متضاد كما أن كل متضاد ممتنع اجتماعه وليس كل ممتنع اجتماعه.

متضاداً وكل مختلف متغاير وليس كل متغاير مختلفاً ، والتضاد والاختلاف قد يكونان في مجاز اللغة سواءً يقال زيد ضد عمرو إذا كان مخالفاً له .
 (الفرق) بين التنافي والتضاد أن التنافي لا يكون إلا بين شيئين يجوز عليهما البقاء ، والتضاد يكون بين ما يبقى وبين ما لا يبقى .
 (الفرق) بين الضد والترك أن كل ترك ضد وليس كل ضد تركاً لأن فعل غيرى قد يضاد فعلى ولا يكون تركاً له .

﴿ الباب العاشر ﴾

في الفرق بين الجسم والجرم ، والشخص
 والشبح وما يقرب من ذلك

(الفرق) بين الجسم والجرم أن جرم الشيء هو خلقته التي خالق عليها يقال فلان صغير الجرم أى صغير من أصل الخلقة ، وأصل الجرم في العربية القطع كأنه قطع على الصخر أو الكبر ، وقيل الجرم أيضاً الكون والجرم الصوت أورد ذلك بعضهم وقال بعضهم الجرم اسم الجنس الاجسام وقيل الجرم الجسم المحدود والجسم هو الطويل العريض العميق وذلك أنه اذا زاد في طوله وعرضه وعمقه قيل إنه جسم وأجسم من غيره فلا تجيء المبالغة من لفظ اسم عند زيادة معنى إلا وذلك الاسم موضوع لما جاءت المبالغة من لفظ اسمه ألا ترى أنه لا يقال هو أقدر من غيره إلا بالمعلومات له أجلي ، وأما قولهم أمر جسم فمجاز ولو كان حقيقة لمجاز في غير المبالغة فقول أمر جسم وكل ما لا يطلق إلا في موضع مخصوص فهو مجاز .
 (الفرق) بين الجسم والشيء أن الشيء ما يرسم به بأنه يجوز أن يعلم ويخبر عنه ، والجسم هو الطويل العريض العميق ، والله تعالى يقول (وكل شيء فعلوه في الزبر) وليس أفعال العباد أجساماً وأنت تقول لصاحبك لم تفعل في حاجتي شيئاً ولا تقول لم تفعل فيها جسماً ، والجسم اسم عام يقع على الجرم والشخص

والجسد وما بسبيل ذلك ، والشئ أعم لأنه يقع على الجسم وغير الجسم .
 (الفرق) بين الجسم والشخص أن الشخص ما ارتفع من الأجسام من
 قولك شخص إلى كذا إذا ارتفع وشخصت بصرى إلى كذا أى رفعت إليه وشخص
 إلى بلد كذا كأنه ارتفع إليه . الأشخاص يدل على السخط والغضب مثل الإحصار .
 (الفرق) بين الشخص والشبح أن الشبح ما طال من الأجسام ومن ثم
 قبل هو مشبوح الذراعين أى طويلهما ، وهو الشبح والشبح لغتان .
 (الفرق) بين الشخص والجثة أن الجثة أكثر ما تستعمل في الناس وهو
 شخص الانسان إذا كان قاعداً أو مضطجعا وأصله الجث وهو القطع ، ومنه قوله
 تعالى (اجتث من فوق الأرض) والمجثا (١) الحديد التى يقطع بها الفسيل
 ويقال للفسيل (٢) الجثيث فيسمى شخص القاعد جثة لقصره كأنه مقطوع .
 (الفرق) بين الشخص والآل أن الآل هو الشخص الذى يظهر لك من
 بعيد ، شبه بالآل الذى يرتفع في الصحارى ، وهو غير السراب وإنما السراب
 سبخة تطلع عليها الشمس فتبرق كأنها ماء ، والآل شخص ترتفع في الصحارى
 للناس وليست بشئ ، وقيل الآل من الشخص مالم يشبه وقال بعضهم الآل
 من الأجسام ما طال ولهذا سمي الخشب آلا .
 (الفرق) بين الشخص والطل أن أصل الطل ما شخص من آثار الديار ثم
 سمي شخص الانسان طلا على التشبيه بذلك ويقال تطالت أى ارتفعت لا تنظر
 إلى شئ بعيد ، وأكثر ما يستعمل الطل في الانسان إذا كان طويلا جسيما
 يقال لفلان طل ورواه إذا كان فخم المنظر .
 (الفرق) بين الطل والجسد أن الجسد يفيد الكثافة ولا يفيد الطل والشخص
 ذلك وهو من قولك دم جسد أى جامد ، والجسد أيضا الدم بعينه قال النابغة :
 « دم أبريق على الانصاب من جسد » فيجوز أن يقال إنه سمي جسداً لما فيه من
 الدم فلهذا خص به الحيوان فيقال جسد الانسان وجسد الحمار . ولا يقال جسد
 الخشبة كما يقال جرم الخشبة وإن قيل ذلك فعلى التقريب والاستعارة ويقال

(١) فى النسخ « الجثا » ، والتصويب من القاموس . (٢) أى النخل الصغير .

ثوب مجسد إذا كان يقوم من كثافة صبغته وقيل للزعفران جساد تشبهاً بحمرة الدم .
 (الفرق) بين الجسد والبدن أن البدن هو ما علا من جسد الانسان ولهذا
 يقال للزرع القصبير الذى يلبس الصدر إلى السرة بدن لأنها تقع على البدن
 وجسم الانسان كله جسد ، والشاهد أنه يقال لمن قطع بعض أطرافه إنه قطع
 شيء من جسده ولا يقال شيء من بدنه وإن قيل فعلى بعد ، وقد يتداخل الاسمان
 إذا تقاربا فى المعنى ، ولما كان البدن هو أعلى الجسد وأغلظه قيل لمن غلط من السمن
 قد بدن وهو بدن ، والبدن الابل المسمنة للنحر ثم كثر ذلك حتى سمي ما يتخذ
 للنحر بدنة سميئة كانت أو مهزولة .

ومما يدخل فى هذا الباب

(الفرق) بين الصفة والهيئة أن الصفة من قبيل الاسماء واستعمالها فى المسميات
 مجاز . وليست الهيئة كذلك ولو كانت هى الشيء صفة له لكان الـهى له واصفاً
 له ويوجب ذلك أن يكون المحرك للجسم واصفاً له وهذا خلاف العرف .
 (الفرق) بين الحلية والهيئة أن الحلية هيئة زائدة على الهيئة التى لا بد منها
 كحلية السكين والسيف إنما هى هيئة زائدة على هيئة السكين والسيف وتقول
 حليته إذا هيأته هيئة لم تشمله بل تكون كالعلامة فيه ومن ثم سمي الحلى الملبوس حلياً .
 (الفرق) بين الصورة والهيئة أن الصورة اسم يقع على جميع هيئات الشيء
 لا على بعضها ويقع أيضاً على ما ليس بهيئة ألا ترى أنه يقال صورة هذا الأمر
 كذا ولا يقال هيئته كذا ، وإنما الهيئة تستعمل فى البنية ويقال تصورت ما قاله
 وتصورت الشيء كهيئته الذى هو عليه ونهايته من الطرفين سواء كان هيئة أو لا
 ولهذا لا يقال صورة الله كذا لأن الله تعالى ليس بذى نهاية .

(الفرق) بين الصورة والصبغة أن الصبغة هيئة مضمنة بجعل جاعل فى دلالة
 الصفة اللغوية وليس كذلك الصورة لأن دلالتها على جعل جاعل قياسيه .

ومما يجرى مع ذلك

(الفرق) بين القلب والبال أن القلب اسم للجارحة وسمى بذلك لأنه وضع

فى موضعه من الجوف مقلوبا ، والبال والحال وحال الشيء عمدته فلما كان القاب
عمدة البدن سى بالاً فقولنا بال يفيد خلاف ما يفيد قولنا قاب لأن قولنا بال
يفيد أنه الجارحة التى هى عمدة البدن وقولنا قاب يفيد أنه الجارحة التى وضعت
مقلوبة أو الجارحة التى تنقلب بالافكار والعزوم ، ويجوز أن يقال إن البال
هو الحال التى معها ولهذا يقال اجل هذا على بالك وقال امرؤ القيس :
فأصبحت معشوقاً وأصبح أداها عليه القيام سى القاب والبال
أى سى الحال فى ذكرها وتقول هو فى حال حسنة ولا يقال فى بال حسن فيفرق بذلك .
(الفرق) بين الحال والبال ان قولنا لقاب بال يفيد أنه موضع الذكرو القاب
يفيد القاب بالافكار والعزوم على ما ذكرنا .

— الباب الحادى عشر —

فى الفرق بين الاصل والاسم والجنس والنوع

والصنف ، وما يقرب من ذلك

(الفرق) بين الاصل والاسم أن الاسم لا يكون إلا أصلاً وليس كل
أصل اسماً وذلك أن اسم الشيء لا يكون فرعاً لغيره مع كونه أصلاً مثال ذلك
ن أصل الحائط يسمى أس الحائط وفرع الحائط لا يسمى اسماً لعرفه .
(الفرق) بين الاصل والسنخ أن السنخ (١) هو أصل الشيء الداخلى فى غيره
مثل سنخ السكين والسيف وهو الداخلى فى النصاب وسنوخ الانسان ما يدخل
منها فى عظم الفك فلا يقال سنخ كما يقال أصل ذلك ، والاصل اسم مشترك
يقال أصل الحائط وأصل الجبل وأصل الانسان وأصل العداوة بينك وبين
فلان كذا والاصل فى هذه المسألة كذا وهو فى ذلك مجاز وفى الجبل

(١) فى نسخة « السنخ » بالجيم وهو تحريف .

والخاطئ حقيقة ، وحقيقة أصل الشيء ما كان عليه معتمده ومن ثم سمي العقل أصالة لأن معتمد صاحبه عليه ورجل أصيل أى عاقل ، وحقيقة أصل الشيء عندى ما بدى منه ومن ثم يقال انت أصل الانسان التراب وأصل هذا الخاطئ حجر واحد لأنه بدى فى بنيانه بالحجر والأكبر .

(الفرق) بين الأصل والجذم أن جذم الشجرة حيث تقطع من أصلها ، وأصله من الجذم وهو القطع فلا يستعمل الجذم فيما لا يصلح قطعه ألا ترى أنه لا يقال جذم الكوز وما أشبه ذلك فإن استعمل فى بعض المواضع مكان الأصل فعلى التشبيه .

(الفرق) بين الجنس والنوع أن الجنس على قول بعض المتكلمين أعم من النوع قال لأن الجنس هو الجملة المتفقة سواء كان بما يعقل أو من غير ما يعقل قال والنوع الجملة المتفقة من جنس مالا يعقل قال ألا ترى أنه يقال الفاكهة نوع كما يقال جنس ولا يقال للانسان نوع ، وقال غيره النوع ما يقع تحته أجناس بخلاف ما يقوله الفلاسفة أن الجنس أعم من النوع ، وذلك أن العرب لا تفرق الأشياء كلها قسميها بذلك وأصحابنا يقولون السواد جنس واللون نوع ويستعملون الجنس فى نفس الذات فيقولون التأليف جنس واحد وهذا الشيء جنس الفعل والحركة ليست بجنس الفعل يريدون أنها كون على وجهه ويقولون الكون جنس الفعل وان كان متضاداً لما كان لا يوجد إلا وهو كون ولا يقولون فى العلم ذلك لأنه قد يوجد وهو غير علم ويقولون فى الأشياء المتماثلة أنها جنس واحد وهذا هو الصحيح .

(الفرق) بين الجنس والصنف أن الصنف ما يتميز من الاجناس بصفة يقولون السوادات الموجودة صنف على حيالها وذلك لاشتراكها فى الوجود كأنها ما صنف من الجنس فلا يقال للمعدوم صنف لأن التصنيف ضرب من التأليف فلا يجرى التأليف على المعدوم ويجرى على بعض الموجودات حقيقة وعلى بعضها مجازاً .

(الفرق) بين الضرب والجنس أن الضرب اسم يقع على الجنس والصنف ،

والجنس قولك الحمر ضرب من الحيوان، والصنف قولك التفاح الحلو
صنف والتفاح الحامض صنف، ويقع الضرب أيضا على الواحد الذي ليس
بجنس ولا صنف كقولك الموجود على ضربين قديم ومحدث فيوصف
القديم بأنه ضرب ولا يوصف بأنه جنس ولا صنف.

(الفرق) بين الجنس والوجه أن الجنس يقع على الذوات، والوجه
يتناول الصفات يقال الجواهر جنس من الاشياء ولا يقال وجه منها وإنما يقال
الشيء على وجوه أى على صفات.

(الفرق) بين الجنس والقبيل أن الجنس يقتضى الاتفاق، والقبيل لا يقتضيه
ألا ترى أنك تقول اللون قبيل والطعم قبيل ولا يقال لذلك جنس ويقال السواد
جنس والبياض جنس، ومن الكلام ما يبين قبيلًا من قبيل وهو قولنا لون ومنه
ما يبين جنسًا من جنس وهو قولنا سواد.

الباب الثاني عشر

فى الفرق بين القسم والحظ والنصيب، وبين السخاء والجود وأقسام العطيات
وبين الفنى والجدة وما يخالف ذلك من الفقر والمسكنة

(الفرق) بين الحظ والقسم أن كل قسم حظ وليس كل حظ قسم وإنما
القسم ما كان عن مقاسمة ومالم يكن عن مقاسمة فليس بقسم فالإنسان إذا مات
وترك مالا ووارثًا واحداً قيل هذا المال كله حظ هذا الوارث ولا يقال هو
قسمه لأنه لا مقاسم له فيه فالقسم ما كان من جملة مقسومة والحظ قد يكون
ذلك وقد يكون الجملة كلها.

(الفرق) بين النصيب والحظ أن النصيب يكون فى المحبوب والمكروه
يقال وفاه الله نصيبه من التعميم أو من العذاب ولا يقال حظه من العذاب إلا على
استعارة بعيدة لأن أصل الحظ هو ما يحظه الله تعالى للعبد من الخير، والنصيب

ما نصب له ليناله سواء كان محبوباً أو مكروهاً ، ويجوز أن يقال الحظ اسم لما يرتفع به المحظوظ ، ولهذا يذكر على جهة المدح فيقال لفلان حظ وهو محظوظ ، والنصيب ما يصيب الإنسان من مقاسمة سواء ارتفع به شأنه أم لا ولهذا يقال لفلان حظ في التجارة ولا يقال له نصيب فيها لأن الربح الذي يناله فيه ليس عن مقاسمة .
(الفرق) بين النصيب والحصة أن بعضهم قال إن الحصة هي النصيب الذي بين وكشفت وجوه وزالت الشبهة عنه وأصلها من الحصص وهو أن يخص الشعر عن مقدم الرأس حتى ينكشف ، ومنه قول ابن الأسيدي :
قد حصت البيضة رأسى فما أطعم يوماً غير تمجاع

وفي القرآن (الآن حصص الحق) ولهذا يكتب أصحاب الشروط حصته من الدار كذا ولا يكتبون نصيبه لأن ما تتضمنه الحصة من معنى التبيين والكشف لا يتضمنه النصيب ، وعندنا أن الحصة هي ماثبت للإنسان وكل شيء حركته لثبته فقد حصصته وهذه حصص أي ماثبت لي وحصته من الدار ماثبت له منها وليس يقتضي أن يكون عن مقاسمة كما يقتضي ذلك النصيب .
(الفرق) بين النصيب والخلاق أن الخلاق النصيب الوافر من الخير خاصة بالتقدير لصاحبه أن يكون نصيباً له لأن اشتقاقه من الخلق وهو التقدير ويجوز أن يكون من الخلق لأنه مما يوجه الخلق الحسن .

(الفرق) بين النصيب والقسط أن النصيب يجوز أن يكون عادلاً وجائراً وناقصاً عن الاستحقاق وزائداً يقال نصيب مبخوس وموفور ، والقسط الحصة العادلة مأخوذة من قولك أقسط إذا عدل ويقال قسط القوم الشيء بينهم إذا قسموه على القسط ، ويجوز أن يقال القسط اسم للعدل في القسم ثم سمي العزم على القسط قسطاً كما يسمى الشيء باسم سببه وهو كقولهم للنظر رؤية ، وقيل القسط ما استحق المقسط له من النصيب ولا بد له منه ولهذا يقال للجوهر قسط من المساحة أي لا بد له من ذلك .

(الفرق) بين الرزق والحظ أن الرزق هو العطاء الجاري في الحكم على الأدرار ولهذا يقال أرزاق الجند لأنهم تجري على أدرار ، والحظ لا يفيد هذا

المعنى وإنما يفيد ارتفاع صاحبه به على ما ذكرنا ، قال بعضهم يجوز أن يجعل الله للعبد حظاً في شيء ثم يقطعه عنه ويزيله مع حياته وبقائه ، ولا يجوز أن يقطع رزقه مع إحيائه ، وبين العلماء في ذلك خلاف ليس هذا موضع ذكره ، وكل ما خلقه الله تعالى في الأرض مما يملك فهو رزق للعباد في الجملة بدلالة قوله تعالى (خلق لكم ما في الأرض جميعاً) وإن كان رزقاً لهم في الجملة فتفصيل قسمته على ما يصح ويجوز من الأملاك ، ولا يكون الحرام رزقاً لأن الرزق هو العطاء الجاري في الحكم وليس الحرام مما حكم به ، وما يفترسه الأسد رزق له بشرط غلبته عليه كما أن غنيمة المشركين رزق لنا بشرط غلبتنا عليه والمشارك يملك ما في يده أما إذا غلبناه عليه بطل ملكه له وصار رزقاً لنا ، ولا يكون الرزق إلا حلالاً فأما قولهم رزق حلال فهو تأكيد كما يقال بلاغة حسنة ولا تكون البلاغة لإحسنة. (الفرق) بين الرزق والغذاء أن الرزق اسم لما يملك صاحبه الارتفاع به فلا يجوز منازعته فيه لكونه حلالاً له، ويجوز أن يكون ما يغذيه الإنسان حلالاً وحراماً إذ ليس كل ما يغذيه الإنسان رزقاً له ألا ترى أنه يجوز أن يغذى بالسرفه وليست السرفه رزقاً للشارق ولو كانت رزقاً له لم يذم عليها وعلى النفقة منها بل كان يحمد على ذلك والله تعالى مدح المؤمنين بانفاقهم في قوله تعالى (وما رزقناهم ينفقون) .

(الفرق) بين الاعطاء والهبة أن الاعطاء هو اتصال الشيء إلى المتأخذ له ألا ترى أنك تعطى زيدا المال ليرده إلى عمرو وتعطيه لتجبر لك به ، والهبة تقتضى التملك فاذا وهبته له فقد ملكته إياه ، ثم كثر استعمال الاعطاء حتى صار لا يطلق إلا على التملك فيقال أعطاه مالا إذا ملكه إياه والأصل ما تقدم. (الفرق) بين الاعطاء والانفاق أن الانفاق هو إخراج المال من الملك، ولهذا لا يقال الله تعالى ينفق على العباد وأما قوله تعالى (ينفق كيف يشاء) فانه مجاز لا يجوز استعماله في كل موضع وحقيقته أنه يرزق العباد على قدر المصالح ، والاعطاء لا يقتضى إخراج المعطى من الملك ، وذلك أنك تعطى زيدا المال ليشترى لك الشيء وتعطيه الثوب ليخيطه لك ولا يخرج عن ملكك بذلك فلا يقال لهذا انفاق .

(الفرق) بين الهبة والهدية أن الهدية ما يتقرب به المهدى إلى المهدى إليه ، وليس كذلك الهبة ولهذا لا يجوز أن يقال إن الله يهدى إلى العبد كما يقال إنه يهب له وقال تعالى (فهبلى من لدنك وليا) وتقول أهدي المرموس إلى الرئيس ووهب الرئيس للمرموس ، وأصل الهدية من قولك هدى الشيء إذا تقدمت وسميت الهدية هدية لأنها تقدم أمام الحاجة .

(الفرق) بين الهبة والمنحة أن أصل المنحة الشاة أو البعير يمنحها الرجل أخاه فيحتلبها زماناً ثم يردّها ، قال بعضهم لا تكون المنحة إلا الناقه ، وليس كذلك والشاهد ما أنشد الأصمعي رحمه الله تعالى :

أعبد بنى سهم ألت براجع منيحتنا فيما ترد المناائح
لها شعر داح وجيد مقاص وجسم حدارى وصدغ مجامح

وهذه صفة شاة ، والمنايح (١) التي لا ينقطع لبنها مع الجذب ، ثم صار كل عطية منحة لكثرة الاستعمال ، وقال بعضهم كل شيء تقصد به قصد شيء فقد منحته إياه كما تمنح المرأة وجهها للرجل وأنشد هـ قد علمت إذ منحتني فأهاهـ والهبة عطية منفعة تفضل بها على صاحبك ولذلك لم تكن عطية الدين ولا عطية الثمن هبة ، وهى مفارقة للصدقة لما فى الصدقة من معنى تضمن فقر صاحبها لتصديق حاله فيما ينبي حاله من فقره .

(الفرق) بين الهبة والنعمة أن النعمة مضمنة بالشكر لأنها لا تكون إلا حسنة وقد تكون الهبة قبيحة بأن تكون مغصوبة .

(الفرق) بين العطية والنحلة أن النحلة ما يعطيه الانسان بطيب نفس ، ومنه قوله تعالى (وآتوا النساء صدقاتهن نحلة) أى عن طيب أنفس ، وقيل نحلة ديانة ، ومنه قوله نحله الكلام والقصيدة إذا نسبها إليه طيب النفس بذلك . واتحل هو ، وقيل النحلة أن تعطيه بلا استعراض ومنه قولهم نحل الوالد ولده ، وفى الحديث « ماتحل والدولده أفضل من أدب حسن » ، وقال على بن عيسى الهبة لا تكون واجبة والنحلة تكون (٢) واجبة وغير واجبة ، وأصلها العطية من

(١) فى النسخ « المجامح » والتصحيح من القاموس . (٢) فى السكندرية « قد تكون »

غير معاوضة، ومنه النحلة الذبابة لأنها كالنحلة التي هي العطية .

(الفرق) بين المهر والصدّاق أن الصدّاق اسم لما يبذل الرجل للمرأة طوعاً من غير الزام ، والمهر اسم لذلك ولما يلزمه ، ولهذا اختار الشروطيون في كتب المهور : صدّاقها التي تزوجها عليه ، ومنه الصدّاقة لأنها لا تكون بالزام وإكراه ومنه الصدقة ، ثم يتداخل المهر والصدّاق لقرب معناهما .

(الفرق) بين المنحة والعربة أن العربة من النخل ؛ والمنحة في الابل والشاة . وهو أن يعطى الرجل ثمرة نخل سنة أو أكثر من ذلك أو أقل وقد أعراه قال الشاعر : ولكن عرايا في السنين الجوائح .

(الفرق) بين ذلك وبين الاقفار أن الاقفار مصدر ففر الرجل ظهر بغيره ليركبه ثم يرده ، مأخوذ من الفقار وهو عظم الظهر يقال أفقرته البعير أى أمكنته من فقاره .

(الفرق) بين الاقفار والابخال أن البخال أن يعطى الرجل فرساً ليغزو عليه وقيل هو أن يعطيه ماله ينتفع بصوفه ووبره ويسمى قال زهير :
هناك إن يستخلوا المال يخلوا

(الفرق) بين البر والصلة أن البر سعة الفضل المقصود إليه ، والبر أيضاً يكون بلين الكلام ، وبر والده إذا لقيه بحمّل القول والفعل قال الراجز :

بني إن البر شيء هين وجه طليق وكلام لين
والصلة البر المتأصل ، وأصل الصلة وصلة على فعلة وهي للنوع والهيئة يقال بار ووصول أى يصل بره فلا يقطعه ، وتواصل القوم تعاملوا بوصول بر كل واحد منهم إلى صاحبه وواصله عامله بوصول البر وفي القرآن (ولقد وصلنا لهم القول) أى كثّرنا وصول بعضه لبعض بالحكم الدالة على الرشد .

(الفرق) بين البر والصدقة أنك تصدق على الفقير لسد خلته ، وتبرذا الخلق لاجتلاب مودته ومن ثم قيل بر الوالدين ، ويجوز أن يقال البر هو النفع الجليل ومنه قيل البر محللاً له نفعة ويجوز أن يقال البر سعة النفع ومنه فيه البر الشفقة .
(الفرق) بين البر والخير أن البر مضمن بجعل عاجل قد قصد وجهه

النفع به فأما الخبز فطلق حتى لو وقع عن سهو لم يخرج عن استحقاق الصفة به ، ونقيض الخبز الشر ونقيض البر العقوق .

(الفرق) بين الغنيمة والفيء أن الغنيمة اسم لما أخذ من أموال المشركين بقتال ، والفيء ما أخذ من أموالهم بقتال وغير قتال إذا كان سبب أخذه الكفر ولهذا قال أصحابنا إن الجزية والخراج من الفيء .

(الفرق) بين الغنيمة والنفل أن أصل النفل في اللغة الزيادة على المستحق ومنه النافلة وهي التطوع ثم قيل لما ينفعه صاحب السرية بعض أصحابه نفلا والجمع أنفال وهو أن يقول إن قتلت قتيلا فلك سلبه أو يقول لجماعة لكم الربع بعد الخمس وما أشبه ذلك ، ولا خلاف في جواز النفل قبل إحراز الغنيمة ، وقال الكوفيون لا نفل بعد إحراز الغنيمة على جهة الاجتهاد ، وقال الثماني يجوز النفل بعد إحراز الغنيمة على جهة الاجتهاد ، وقال ابن عباس في رواية الأنفال ما شذ عن المشركين إلى المسلمين من غير قتال نحو العبد والدابة ولذلك جعلها الله تعالى للنبي صلى الله عليه وسلم في قوله (قل الأنفال لله والرسول) وروى عن مجاهد أن الأنفال الخمس جعله الله لأهل الخمس ، وقال الحسن الأنفال من السرايا التي تتقدم أمام الجيش الأعظم ، وأصلها ما ذكرنا ثم أجزيت على الغنائم كلها مجازاً .

(الفرق) بين القرض والدين أن القرض أكثر ما يستعمل في العين والورق وهو أن تأخذ من مال الرجل درهما لترد عليه بدله درهما فيبقى ديناً عليك إلى أن ترده فكل قرض دين وليس كل دين قرضاً وذلك أن أئمان ما يشترى بالنسيء ديون وليس بقروض فالقرض يكون من جنس ما اقترض . وليس كذلك الدين ، ويجوز أن يفرق بينهما فنقول قولنا يدينه فيقيد أنه يعطيه ذلك ليأخذ منه بدله ، ولهذا يقال قضيت قرضه وأديت دينه وواجهه ، ومن أجل ذلك أيضاً يقال أديت صلاة الوقت وقضيت ما نسيت من الصلاة لأنه بمنزلة القرض . (الفرق) بين القرض والقرض أن القرض ما يلزم إعطاؤه ، والقرض ما لا يلزم إعطاؤه ويقال ما عنده قرض ولا فرض أي ما عنده خير لمن يلزمه

أمره ولا لمن لا يلزمه أمره ، وأضل القرض القطع وقد أقرضته إذا دفعت إليه قطعة من مال ومنه المقرض (١) ، ويجوز أن يقال انه سمي قرضاً لتساوى ما يأخذ وما يرد ، والعرب تقول تقارض الرجلان انشاء إذا أتى كل واحد منهما على صاحبه ، وقال الشاعر : وأيدى الندى فى الصالحين قروض » وقال بعضهم ما يتقارضان ولا يقال يتقارضان ، وكلاهما عندنا جيد بل الضاد أكثر من الظاء فى هذا وأشهر ورواه على بن عيسى فى تفسيره .

(الفرق) بين العمرى والرقبى أن العمرى هى أن يقول الرجل للرجل هذه الدار لك عمرك أو عمرى ، والرقبى أن يقول إن مت قبلى رجعت إلى وإن مت قبلك فهى لك ، وذلك أن كل واحد منهما وقت موت صاحبه .

(الفرق) بين العطية والجائزة أن الجائزة ما يعطاه المباح وغيره على سبيل الاكرام ولا يكون إلا بمن هو أعلى من المعطى ، والعطية عامة فى جميع ذلك ، وسميت الجائزة جائزة لأن بعض الأمراء فى أيام عثمان وأظنه عبد الله بن عامر قصد عدواً من المشركين بينه وبينهم جسر فقال لأصحابه من جاز إليهم فله كذا فجازه قوم منهم فقسم فيهم مالا فسميت العطية على هذا الوجه جائزة .

(الفرق) بين البسلة (٢) والخلوان والرشوة أن البسلة أجر الراقى وجاء النهى عنها وذلك إذا كانت الرقية بغير ذكر الله تعالى فأما إذا كانت بذكر الله تعالى وبالقرآن فليس بها بأس ويؤخذ الأجر عليها ، والشاهد أن قوما من الصحابة رقا من العقرب فدفعتم إليهم ثلاثون شاة فسألوا رسول الله ﷺ عن ذلك فقال لهم اقتسموها واضربوا لى معكم بسهم ، والخلوان أجر الكاهن وقد نهى عنه يقال حلوته حلواناً ثم كثرت ذلك حتى سمي (٣) كل عطية حلوانا قال الشاعر :

فمن راكب أحلوه رحلى وناقى يبلغ عنى الشعر إذ مات قائله

والخلوان أيضاً أن يأخذ الرجل مهر ابنته وذلك عار عندهم قال الراجز : لا نأخذ الخلوان من بناتنا والرشوة ما يعطاه الحاكم وقد نهى عنها قال النبي ﷺ : لعن الله الراشى والمرتشى ، وكانت العرب تسميها الاتاوة وقال أبو زيد

(١) فى السكندرية والمقراضان . . (٢) كغرفة . (٣) فى السكندرية وسموا . .

أتوت الرجل أتوا وهي الرشوة قال زهير :

أفى كل أسواق العراق إتاوة وفى كل ماباع امرؤ مكس درهم
قال المكس الخيانة وهو هنا الضريبة التى تؤخذ فى الأسواق ويقال مكسه مكساً
إذا سخاه ويقال المكس العشر وجاء فى الحديث « لا يدخل الجنة صاحب مكس »
وقال بعضهم الاسلال الرشوة وفى الحديث « لا اغلال ولا اسلال » والاغلال
الخيانة ، وقال أبو عبيدة الاسلال السرقة ، وقال بعضهم الا تاوة الخراج .

(الفرق) بين السخاء والجود أن السخاء هو أن يلين الإنسان عند السؤال
ويسهل دهره للطالب من قولهم سخوت النار أسخوها سخواً إذا ابتها وسخوت
الأيديم لينته وأرض سخاوية لينة ولهذا لا يقال لله تعالى سخى ، والجود كثرة
العطاء من غير سؤال من قولك جادت السماء إذا جادت بمطر غزير ، والفرس
الجواد الكثير الاعطاء للجرى والله تعالى جواد لكثرة عطائه فيما تقتضيه
الحكمة فإن قيل فلم لا يجوز على الله تعالى الصفة بسخى وجاز عليه الصفة بكبير
وأصل الكبير كبر الجنة أى كبير الشأن ، والسخى مصرف من السخاوة كتصرف
الحكيم من الحكمة وكل مصرف من أصله فعناه فيه ، وأما المنقول فليس كذلك
لأنه بمنزلة الاسم العلم فى أنه لا يكون فيه معنى مانقل عنه وإنما يوافق فى اللفظ
فقط ، ويجوز أن يكون أصل الجواد إعطاء الخير ومنه فرس جواد وشيء جيد
كأنه يعطى الخير لظهوره فيه وأجاد فى أمره إذا أحكمه لاعطاء الخير الذى ظهر فيه .

(الفرق) بين الجواد والواسع أن الواسع مبالغة فى الوصف بالجود
والشاهد أنه تقيض قولهم للبخیل ضيق مبالغة فى الوصف بالجود وهذا فى
أوصاف الخلق مجاز (١) لأن المراد أن عطائه كثير ، وقال بعضهم هو فى صفات
الله تعالى بمعنى أنه المحييط بالأمور علماً من قوله تعالى (وسع كل شيء علماً)
وله وجه آخر فى اللغة وهو أن يكون مأخوذاً من الوسع وهو قدر ما تسع له
القوة وهو بمنزلة الطاقة وهو نهاية مقدور القادر فلا يصح ذلك فى الله تعالى .
(الفرق) بين الجواد والندى أن الندى اسم للجواد الذى يتال القريب

(١) فى السكندرية : فهو فى أوصاف الله تعالى وأوصاف الخلق مجاز .

والبعيد فيبعد مذهبه مشبه بندى المطر لبعده مذهبه وفلان أندى صوتا من فلان
 أى أبعد مذهبا والمندبات الخبزيات (١) التى يبعدها الصوت واحدها مندبة . وقال
 الخليل الندى له وجوه ندى الماء وندى الخير وندى الشم وندى الصوت قال الشاعر:
 بعيد ندى التغريد أزمع صوته سجيل وأدناه شجيج محشرج
 وندى الحصر وندى الوجنة كل ذلك من بعد المذهب .

(فرق) بين الكرم والجود أن الجود هو الذى ذكرناه ، والكرم يتصرفه
 على وجوه فيقال لله تعالى كريم ومعناه أنه عزيز وهو من صفات (٢) ذاته
 ومنه قوله تعالى (ما عرك بربك الكريم) أى العزيز الذى لا يظلم ، ويكون بمعنى
 الجواد المفضل فيكون من صفات فعله ، ويقال رزق كريم إذا لم يكن فيه
 إمتحان أى كرم صاحبه ، والكريم الحسنى فى قوله تعالى (من كل زوج كريم)
 ومثله (وقل لها قولا كريما) أى حسنا والكريم بمعنى المفضل فى قوله تعالى (إن
 أكرمكم عند الله أتقاكم) أى أنضاكم ومنه قوله تعالى (ولقد كرمتنا بى آدم)
 أى فضلناهم ، والكريم أيضاً السيد فى قوله صلى الله عليه وسلم « إذا أتاكم
 كريم قوم فاكرموه ، أى سيد قوم ، ويجوز أن يقال الكرم هو إعطاء الشيء
 عن طيب نفس قليلا كان أو كثيرا ، والجود سعة العطاء ومنه سمي المطر الغزير
 الواسع جودا سواء كان عن طيب نفس أو لا ، ويجوز أن يقال الكرم هو إعطاء
 من يريد إكرامه وإعزازه ، والجود قد يكون كذلك وقد لا يكون .

(الفرق) بين المال والنشب أن المال إذا لم يقيد فأنما يراد به الصامات
 والماشية ، والنشب مائش من العقارات قال الشاعر :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب
 والمال أيضاً يقع على كل ما يملكه الإنسان من الذهب والورق والابل والغنم
 والرقيق والعروض وغير ذلك ، والفقهاء يقولون البيع مبادلة (٣) مال بمال
 وكذلك هو فى اللغة فيجعلون الثمن والمثمن من أى جنس كانا مالا ، إلا أن
 الأشهر عند العرب فى المال المواشى وإذا أرادوا الذهب والفضة قالوا النقد .

(١) فى النسخ « المحرمات » والتصويب من القاموس (٢) فى الاصل « صفاته »
 وهو تحريف . (٣) فى السكندرية « تبادل » .

(الفرق) بين الغنى والجدة واليسار أن الجدة كثرة المال فقط يقال رجل واجد أى كثير المال، والغنى يكون بالمال وغيره من القوة والمعونة وكل ما يتنافى الحاجة، وقد غنى يغنى غنى، واستغنى طلب الغنى، ثم كثر حتى استعمل بمعنى غنى، والغناء ممدوداً من الصوت لامتناعه النفس كامتناع الغنى، والمغاني المنازل للاستغناء بها فى نزولها، والغانية الجارية لاستغنائها بحملها عن الزينة، وأما اليسار فهو المقدار الذى تيسر معه المطلوب من المعاش فليس ينبىء عن الكثرة ألا ترى أنك تقول فلان تاجر موسر ولا تقول ملك موسر لأن أكثر ما يملكه التاجر قليل فى جنب ما يملكه الملك .

ومما يوافق (١) السخاء المذكور فى هذا الباب

(الفرق) بين التحويل والتمويل أن التحويل اعطاء الخول يقال خوله اذا جعل له خولا كما يقال موله اذا جعل له مالا وسوده اذا جعل له سودداً، وسند ذكر الخول فى موضعه، وقيل أصل التحويل الارعاء يقال أخوله لإبله اذا استرعاه إياها فكثير (٢) حتى جعل كل هبة وعطية تخويلاً كأنه جعل له من ذلك ما يرعاه .

ومما يخالف السخاء فى هذا الباب البخل

(الفرق) بينه وبين الضن (٣) أن الضن أصله أن يكون بالعوارى، والبخل بالهيئات ولهذا تقول هو ضنين بعلمه ولا يقال بخيل بعلمه لأن العلم أشبه بالعارية منه بالهبة وذلك أن الواهب اذا وهب شيئاً خرج من مملكته فاذا أعار شيئاً لم يخرج أن يكون (٤) عالماً به فأشبه العلم العارية فاستعمل فيه من اللفظ ما وضع لها ولهذا قال الله تعالى (وما هو على الغيب بضنين) ولم يقل ببخيل .

(الفرق) بين الشح والبخل أن الشح الحرص على منع الخير ويقال زنده (٥) شحاح اذا لم يوز نارا وان أشخ عليه بالقدح كأنه حريص على منع ذلك، والبخل منع الحق فلا يقال لمن يؤدى حقوق الله تعالى ببخل .

(١) فى الاصل « يخالف » (٢) فى السكندرية « ثم كثر » . (٣) فى نسخة « الضيق » وهو تحريف . (٤) فى السكندرية « من ان يكون » . (٥) فى النسخ « زيد » .

الفرق بين ما يخالف الغنى (١)

(الفرق) بين الفقر والمسكنة أن الفقر فيما قال الازهرى في تأويل قوله تعالى (إنما الصدقات للفقراء والمساكين) الفقير الذى لا يسأل والمسكين الذى يسأل، ومثله عن ابن عباس والحسن وجابر بن زيد ومجاهد وهو قول أبى حنيفة وهذا يدل على أنه رأى المسكين أضعف حالاً وأبلغ في جهة الفقر، ويدل عليه قوله تعالى (للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله) إلى قوله تعالى (يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف) فوصفهم بالفقر وأخبر مع ذلك عنهم بالتعفف حتى يحسبهم الجاهل بمجالهم أغنياء من التعفف ولا يحسبهم أغنياء إلا ولهم ظاهر جميل وعليهم بزة حسنة، وقيل لا عرابي أفقر أنت (٢) فقال بل مسكين وأنشد: أما الفقير الذى كانت حلوبته (٣) وفق العيال فلم يترك له سبيل

فجعل للفقير حلوبة (٣) والمسكين الذى لا شيء له فأما قوله تعالى (كانت لمساكين يعملون في البحر) فأثبت لهم ملك سفينة وسماهم مساكين فانه روى أنهم كانوا أجراء فيها ونسبها إليهم لتصرفهم فيها والكون بها (٤) كما قال تعالى (لا تدخلوا بيوت النبی) ثم قال (وقرن في بيوتكن) وعن أبى حنيفة فيمن قال مالى للفقراء والمساكين أنهما صنفان. وعن أبى يوسف أن نصف المال ثفلان ونصفه للفقراء والمساكين، وهذا يدل على أنه جعلهما صنفوا واحداً والقول قول أبى حنيفة، ويجوز أن يقال المسكين هو الذى يرق له الانسان اذا تأمل حاله وكل من يرق له الانسان يسميه مسكينا.

(الفرق) بين الفقر والاعدام أن الاعدام أبلغ في الفقر، وقال أهل اللغة المعدم الذى لا يجد شيئاً، وأصله من العدم خلاف الوجود وقد أعدم كانه صار ذا عدم، وقيل في خلاف الوجود عدم للفرق بين المعنيين ولم يقل عدمه الله وإنما قيل أعدمه الله، وقيل في خلافة قد وجد ولم يقل وجده الله وإنما قيل

(١) أكثر هذه العناوين الفرعية غير موجود في السكندرية اكتفاءً برؤس الأبواب. (٢) في نسخة «أنت فقير». (٣) في السكندرية «صلوبته» وهو غلط. (٤) لعله «لتصرفهم بها والكون فيها».

أوجده الله، وقال بعضهم الاعدام فقر (١) بعد غنى .

(الفرق) بين الفقير والمصرم أن المصرم هو الذى له صرمة والصرمة الجماعة القليلة من الابل ثم كثر ذلك حتى سمي كل قائل الحال صرماً وان لم تكن له صرمة .
(الفرق) بين الفقير والمملق أن المملق مشتق من الملق وهو الخضوع والتضرع ومنه قيل للاجمة المفترشة ملقة والجمع ملقات فلما كان الفقير في أكثر الحال خاضعاً متضرعاً سمي مملقاً ولا يكون إلا بعد غنى كأنه صار ذا ملق كما تقول أطفلت المرأة اذا صار لها طفل ، ويجوز أن يقال إن الاملاق نقل إلى عدم التمكن من النفقة على العيال ولهذا قال الله تعالى (ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق) أى خشية العجز عن النفقة عليهم .

(الفرق) بين الخلة والفقر أن الخلة الحاجة والمختل المحتاج وسميت الحاجة خلة لاختلال الحال بها كأنما صار بها خلل يحتاج إلى سده والخلة أيضاً الخصلة التي يختل إليها أى يحتاج والخلة المودة التي تتخلل الأسرار معها بين الخليين ، وسمى الطريق في الرمل خلا لأنه يتخلل لانعراجه ، والخل الذى يصطبغ به لأنه يتخلل ماعين فيه بلطفه وحدته وخلت الثوب خلا وخللا وجمع الخلل خلال وفى القرآن (فرى الودق يخرج من خلاله) والخلال ما يخل به الثوب وما يخرج به الشيء من خلل الأسنان فالفقر أبلغ من الخلة لأن الفقر ذهاب المال والخلة التخلل فى المال .

(الفرق) بين الفقر والحاجة أن الحاجة هى نقصان ولهذا يقال الثوب يحتاج إلى خزمة وفلان يحتاج إلى عقل وذلك اذا كان ناقصاً ولهذا (٢) قال المتكلمون الظلم لا يكون إلا من جهل أو حاجة أى من جهل بقبضه أو نقصان زاد جبره بظلم الغير ، والفقر خلاف الغنى فأما قولهم فلان مفقر إلى عقل فهو استعارة ومحتاج إلى عقل حقيقة .

ومما يخالف الحظ الحرمان والحرف

(الفرق) بينهما أن الحرمان عدم الظفر بالمطلوب عند السؤال يقال سأله

(١) فى نسخة « يكون فقراً » . (٢) فى السكندرية « ولذلك » .

مفرمه ، والحرف عدم الوصول إلى المنافع من جهة الصنائع يقال للرجل إذا لم يصل إلى إحراز المنافع في صناعته إنه محارف وقد يجعل المحروم خلاف المرزوق في الجملة فيقال هذا محروم وهذا مرزوق .

(الفرق) بين الفقير والبائس قال مجاهد وغيره البائس الذي يسأل يده ، قلنا وإنما سمي من هذه حاله بائساً لظهور أثر البؤس عليه بمد يده للمسألة وهو على جهة المبالغة في الوصف له بالفقر ، وقال بعضهم هو . معنى المسكين لأن المسكين هو الذي يكون في نهاية الفقر قد ظهر عليه السكون للحاجة وسوء الحال وهو (١) الذي لا يجد شيئاً .

(الفرق) بين المحارف والمحدود أن المحدود على ما قل بعض أهل العلم هو من لا يصل إلى مطلوبه من الظفر بالعدو عند منزعته إياه وقد يستعمل في غير ذلك من وجوه المنع ، والصحيح أن المحدود هو الممنوع من رجوع الخير كلها من قولك حد إذا منع وحده إذا منعه وحدود الله دامنح عنه بالنهي .

(الفرق) بين النقص والحاجة أن النقص سبب إلى الحاجة فالمحتاج يحتاج لنقصه ، والنقص أعم من الحاجة لأنه يستعمل فيما يحتاج وفيما لا يحتاج .

(الفرق) بين الخس والنقصان أن الخس النقص بالظلم قال تعالى (ولا تبخسوا الناس أشياءهم) أي لا تنقصوهم ظلماً ، والنقصان يكون بالظلم وغيره .

(الفرق) بين النقص والتخفيف أن النقص الأخذ من المقدار كائناً ما كان ، والتخفيف فيما له اعتماد واستعمل التخفيف في العذاب لأنه يجثم على النفوس جثوم ماله ثقل .

ومما يخالف النقصان الزيادة

(الفرق) بينها وبين النماء أن قولك نما الشيء يفيد زيادة من نفسه وقولك زاد لا يفيد ذلك ألا ترى أنه يقال زاد مال فلان بما ورثه عن والده ولا يقال نما ماله بما ورثه وإنما يقال نما الماشية بتناسلها ، والنماء في الذهب والورق مستعار وفي الماشية حقيقة . ومن ثم أيضاً سمي الشجر والنبات النامي ومنه يقال نما الخصباء في اليد والجبر في الكتاب .

ومما يدخل في هذا الباب

(الفرق) بين القنوع والسؤال أن القنوع سؤال الفضل والصلة خاصة ،
والسؤال عام في ذلك وفي غيره يقال قنع يقنع قنوعا إذا سأل وهو قانع وفي
القرآن (وأطعموا القانع والمعتر) قال القانع السائل والمعتر الذي يلم بك لتعطيه
ولا يسأل، اعتره يعتره وعره يعره وقيل عره واعتره واعتراه إذا جاءه يطلب
معروفه ، وقال الليث القانع المسكين الطواف ، وقال مجاهد القانع هنا جارك ولو
كان (١) غنيا ، وقال الحسن القانع الذي يسأل ويقنع بما تعطيه ، وقال الفراء القانع
الذي إن أعطيته شيئا قبله ، وقال أبو عبيدة القانع السائل الذي قنع إليك أى
خضع ، وقال أبو على هو الفقير الذي يسأل ، وقال إبراهيم القانع الذي يجلس
في بيته والمعتر الذي يعتريك .

الباب الثالث عشر

في الفرق بين العز والشرف والرياسة والسودد ، وبين الملك والسلطان والدولة
والتمكين والتصرة والاعانة ، وبين الكبير والعظيم ، والفرق
بين الحكم والقضاء والقدرة والتقدير وما يجرى مع ذلك

(الفرق) بين العز والشرف أن العز يتضمن معنى الغلبة (٢) والامتناع
على ما قلنا فأما قولهم عز الطعام فهو عزيز فمعناه قل حتى لا يقدر عليه فشبهه
بمن لا يقدر عليه لقوته ومنعته لأن العز بمعنى القلة ، والشرف إنما هو
في الاصل شرف المكان ومنه قولهم أشرف فلان على الشيء إذا صار فوقه
ومنه قيل شرفة القصر وأشرف على التلّف إذا قاربته ، ثم استعمل في كرم النسب
فقيل للقرشي شريف وكل من له نسب مذكور عند العرب شريف ، ولهذا لا يقال
الله تعالى شريف كما يقال له عزيز .

(١) في السكندرية « وإن كان » . (٢) في نسخة « القلة » .

(الفرق) بين السيد والصمد أن السيد المالك لتدبير السواد وهو الجمع
وسمى سواداً لأنَّه مجتمع سواد إذا رُؤى من بعيد ، ومنه يقال للسواد
الاعظم ويقال لهم الدهماء لذلك والدهمة السواد ، وقولنا الصمد يقتضى القوة
على الأمور (١) وأصله من الصمد وهو الأرض الصلبة والجمع صماد والصمدة
صخرة شديدة التماسك في الأرض ، ويجوز أن يقال إنه يقتضى قصد الناس إليه
في الحوائج من قولك صمدت صمدة أى قصدت قصدة ، ركنها كان فإنه
أبلغ من السيد ألا ترى أنه يقال لمن يسود عشيرته سيد ولا يقال له صمد حتى
يعظم شأنه فيكون المقصود دون غيره ، ولهذا يقال سيد صمد ولا يسمع صمد سيد .
(الفرق) بين قولك يسوسهم وبين قولك يسودهم أن معنى قولك يسودهم
أنه يلى تدبيرهم ومعنى قولك يسوسهم أنه ينظر في دقيق أمورهم مأخوذاً من السوس ،
ولا تجوز الصفة به على الله تعالى لأنَّ الأمور لا تلقى عنه وقد ذكرنا ذلك قبل .
(الفرق) بين سيد القوم وكبيرهم أن سيدهم هو الذى يلى تدبيرهم ،
وكبيرهم هو الذى يفضلهم فى العلم أو السن أو الشرف وقد قال تعالى (فعله
كبيرهم) فيجوز أن يكون الكبير فى السن ، ويجوز أن يكون الكبير فى الفضل
ويقال لسيد القوم كبيرهم ولا يقال لكبيرهم سيدهم إلا إذا ولى تدبيرهم ،
والكبير فى أسماء الله تعالى هو الكبير الشأن الممتنع من مساواة الأصغر له
بالتضعيف (٢) والكبير الشخص الذى يمكن مساواته للأصغر بالتجزئة (٣)
ويمكن مساواة الأصغر له بالتضعيف ، والصفة بهذا لا تجوز على الله تعالى ، وقال
بعضهم الكبير فى أسماء الله تعالى بمعنى أنه كبير فى أنفس العارفين غير أن يكون له نظير .
(الفرق) بين مالك ومالك أن مالك يفيد مملوكاً ، وملاك لا يفيد ذلك .
ولكنه (٤) يفيد الأمر وسعة المقدرة على أن المالك أوسع من الملك لأنَّك تقول
الله مالك الملائكة والانس والجن (٥) ومالك الأرض والسماء ومالك

(١) فى الأصل «الاصوب» . (٢) من قوله «التضعيف» إلى «التضعيف» الآتية ساقط من
نسخة . (٣) فى السكندرية «بالتجربة» وساقط من غيرها . (٤) فى نسخة «ولكن» .
(٥) هنا زيادة «قال الفرزدق» وما بعدها الى البيت غير موجود فى السكندرية .

السحاب والرياح ونحو ذلك ، ومالك لا يحسن إلا في الملائكة والانس
والجن قال الفرزدق :

سبحان من عنت الوجوه لوجهه ملك الملوك ومالك الغفر
ولو قال ملك (١) العفر لم يحسن .

(الفرق) بين مالك ومليك أن المليك مبالغة مثل سميع وعليم ولا يقتضى
ملوكا وهو بمعنى فاعل إلا أنه يتضمن معنى التكثير والمبالغة، وليس معنى قولنا
فاعل أنه فعل فعلا استحق من أجله الصفة بذلك وإنما يراد به اعمال ذلك فى
الاعراب على تقدير أسماء الفاعلين .

(الفرق) بين الملك والمملك أن الملك هو استفاضة الملك وسعة المقدور
لمن له السياسة والتدبير والمملك استحقاق تصريف الشئ لمن هو أولى به من غيره .
(الفرق) بين كبير القوم وعظيم القوم أن عظيم القوم هو الذى ليس فوقه
أحد منهم فلا تكون الصفة به إلا مع السوود والسلطان فهو مفارق للكبير
وكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى كسرى عظيم فارس ، والعظيم فى أسماء
الله تعالى بمعنى عظيم الشأن والامتناع عن مساواة الصغير له بالتضعيف، وأصل
الكلمة القوة ومنه سعى العظيم عظيما لقوته، ويجوز أن يقال إن أصله عظيم الجثة
ثم نقل لعظيم الشأن كما فعل بالكبير وقال تعالى (عذاب يوم عظيم) فسماء
عظيما لعظم ما فيه من الآلام والبلاء (٢)، وما اتسع لأن يكون فيه العظم استحق
بأن يوصف أنه عظيم .

(الفرق) بين العظيم والكبير أن العظيم قد (٣) يكون من جهة الكثرة ومن
غير جهة الكثرة ولذلك جاز أن يوصف الله تعالى بأنه عظيم وإن لم يوصف بأنه
كثير ، وقد يعظم الشئ من جهة الجنس ومن جهة التضاعف . وفرق بعضهم
بين الجليل والكبير بأن قال الجليل فى أسماء الله تعالى هو العظيم الشأن المستحق
للحمد، والكبير فيما يجب له من صفة الحمد، والائجل بما ليس فوقه من هو أجل
منه ، وأما الائجل من ملوك الدنيا فهو الذى ينفرد فى الزمان بأعلى مراتب

(١) فى الاصل «مالك» . (٢) فى الاصل «والملاذ» . (٣) «قد» ساقطة من نسخة .

الجلالة، والجلال اذا أطلق كان مخصوصا بعظم الشأن ويقال حكم جليلة للنفع بها ويوصف المال الكثير. بأنه جليل ولا يوصف الرمل الكثير بذلك لما كان من عظم النفع في المال، وسميت الجلة جلة لعظمها والمجلة الصحيفة سميت بذلك لما فيها من عظم الحكم والعمود .

(الفرق) بين الجلالة والهيبة أن الجلالة ما ذكرناه، والهيبة خوف الاقدام على الشيء فلا يوصف الله بأنه يهاب كما لا يوصف بأنه لا يقدم عليه لأن الاقدام هو الهجوم (١) من قدام فلا يوصف الله تعالى بأن له قداما ووراء، والهيبة هو أن يعظم في الصدور فيترك الهجوم عليه .

(الفرق) (٢) بين الصفة منه عز وجل بأنه على وبين الصفة للسيد من العباد بأنه رفيع أن الصفة بعلى منقولة إلى علم إنسان بالقهر والاقدار ومنه (ان فرعون علا في الأرض) أى قهر أهلها وقوله تعالى (ولعلا بعضهم على بعض) فقيل لله تعالى على من هذا الوجه، ومعناه أنه الجليل بما يستحق من ارتفاع الصفات، والصفة بالرفيع تصرف من علو المكان وقد ذكرنا أن في المصرف معنى ما صرف منه فلماذا لا يقال الله رفيع، والأصل في الارتفاع زوال الشيء عن موضعه إلى فوق، ولهذا يقال ارتفع الشيء بمعنى زال وذهب، والعلو لا يقتضى الزوال عن أسفل ولهذا يقال ارتفع الشيء وإن ارتفع قليلا لأنه زال عن موضعه الى فوق ولا يقال علا اذا ارتفع قليلا، ويجوز أن يقال الصفة برفيع لا تجوز على الله تعالى لأن الارتفاع يقتضى الزوال. فأما قوله تعالى (رفيع الدرجات) فهو كقوله كثير الاحسان في أن الصفة للثاني في الحقيقة .

(الفرق) بين الصعود والارتفاع أن الصعود مقصور على الارتفاع في المكان ولا يستعمل في غيره ويقال صعد في السلم والدرجة ولا يقال صعد أمره، والارتفاع والعلو يشترط فيهما جميع ذلك، والصعود أيضا هو الذهاب إلى فوق فقط وليس الارتفاع كذلك ألا ترى أنه يقال ارتفع في المجلس ورفعت مجلسه وإن لم يذهب به في علو ولا يقال أصدعته إلا إذا أعليته .

(١) في نسخة « العزم » . (٢) هذا الفرق غير موجود في السكندرية .

(الفرق) بين الصعود والرق أن الرق أعم من الصعود ألا ترى أنه يقال رقى في الدرجة والسلم كما يقال صعد فيهما ويقال رقيت في العلم والشرف إلى أبعد غاية ورقى في الفضل ولا يقال في ذلك صعد والصعود على ما ذكرنا مقصور على المسكان ، والرق يستعمل فيه وفي غيره فهو أعم وهو أيضا يفيد التدرج في المعنى شيئاً بعد شيء ، ولهذا سمي الدرج مراقى وتقول مازلت أراقيه حتى بلغت به الغاية أى أعلو به شيئاً شيئاً .

(الفرق) بين الصعود والاصعاد أن الاصعاد في مستوى الارض ، والصعود في الارتفاع يقال أصعدنا من الكوفة إلى خراسان وصعدنا في الدرجة والسلم والجبل . (الفرق) بين الارتفاع على رفوف أن أعلى الشيء منه يقال هو في أعلى النخلة يراد أنه في نهاية قامتها وتقول السماء فوق الارض فلا يقتضى ذلك أن تكون السماء من الارض وأعلى يقتضى أسفل ، وفوق يقتضى تحت وأسفل الشيء منه وتحتة ليس منه ألا ترى أنه يقال وضعته تحت الكوز ولا يقال وضعته أسفل الكوز بهذا المعنى ويقال أسفل البئر ولا يقال تحت البئر .

(الفرق) بين الرفيع والمجيد أن المجيد هو الرفيع في علو شأنه ، والماجد هو العالى الشأن في معاني صفاته ، وقيل المجيد الكريم في قوله تعالى (بل هو قرآن مجيد) أى كريم فيما يعطى من حكمه وقيل فيما يرجى من خيره ، وأصل المجيد العظم إلا أنه جرى على وجهين عظم الشخص وعظم الشأن فيقال تمجدت الابل تمجداً إذا عظمت أجسامها لجودة الكلاء وأمجد القوم ابلهم إذا رعوها كلاء جيداً في أول الربيع ، ويقال في علو الشأن مجد الرجل مجداً وأمجداً اجمداً إذا عظم شأنه لثقتان ومجدت الله تعالى تمجيداً عظمته .

(الفرق) بين الاله والمعبود بحق أن الاله هو الذى يحق له العبادة فلا إله إلا الله وليس كل معبود بحق له العبادة ألا ترى أن الاصنام معبودة والمسيح معبود ولا يحق له ولها العبادة .

(الفرق) بين قولنا الله وبين قولنا إله أن قولنا الله اسم لم يسم به غير الله . وسمى غير الله الهاً على وجه الخطأ وهى تسمية العرب الاصنام آلهة وأما قول .

الناس لا معبود إلا الله فعناؤه أنه لا يستحق العبادة إلا الله تعالى .
 (الفرق) بين قولنا يحق له العبادة وقولنا يستحق العبادة أن قولنا يحق له العبادة يفيد أنه على صفة يصح أنه منعم ، وقولنا يستحق يفيد أنه قد أنعم واستحق وذلك أن الاستحقاق مضمن بما يستحق لا لجله .

(الفرق) بين قولنا الله وقولنا اللهم أن قولنا الله اسم واللهم نداء والمراد به يا الله فحذف حرف النداء وعوض الميم في آخره .
 (الفرق) بين الصفة برب والصفة بسيد أن السيد مالك من يجب عليه طاعته نحو سيد الأمة والغلام ، ولا يجوز سيد الثوب كما يجوز رب الثوب ، ويجوز رب بمعنى سيد في الإضافة ، وفي القرآن (فيسقى ربه خيراً) وليس ذلك في كل موضع ألا ترى أن العبد يقول لسيده يا سيدي ولا يجوز أن يقول ياربي فلما قول عدى بن زيد :

إن ربي لولا تداركه المالك بأهل العراق ساء العذير
 يعنى النعمان بن المنذر ، والعذير الحال فإن ذلك كان مستعملاً ثم ترك استعماله كما ترك أبيات اللعن وعم صباحا (١) وما أشبه ذلك .

(الفرق) بين الصفة برب والصفة بمالك أن الصفة برب أفخم من الصفة بمالك لأنها من تحقيق القدرة على تدبير ممالك فقولنا رب يتضمن معنى الملك والتدبير فلا يكون إلا مطاعاً أيضاً والشاهد قول الله تعالى (اتخذوا أجبازهم وربانهم رباباً من دون الله) أى سادة يطيعونهم ، والصفة بمالك تقتضى القوة على تصريف ممالك وهو من قولك ملكك العجين إذا أجدت عجنه (٢) فقوى ومنه قول الشاعر :

ملكك بها كفى فأنهت فقها يرى قائم من دونها ما وراها
 أى قويت بها كفى ، ثم كثر حتى جرى على معنى مالك في الحكم كالصبي المالك لما لا يقدر على تصريفه إلا في الحكم أى حكمه حكم القادر على تصريف ماله ، ولذلك لم يحسن إطلاق الصفة برب إلا على الله تعالى ، والصفة برب أيضاً تقتضى معنى المصلح ومنه ربيت النعمة إذا أصلحتها باتمامها وأديم مر بوب مصلح ويجوز (١) في السكندرية ، وعمر ضياعاً ، وهو تحريف . (٢) في السكندرية وأخذت عجوة .

أن يقال إن قولنا رب يقتضى معنى ولاية الأمر حتى يتم ومن ثم قيل رب الولد ورب السمسم وشاة ربي وهى مثل النفساء من النساء وقيل لها ذلك لأنها تربى ولدها فالباء فى التريبة أصلها ياء نقلت إلى حرف العلة كما قيل فى الظن انتظنى . (الفرق) بين الصفة برب والصفة بقادر أن الصفة بقادر أعم من حيث تجرى على المقدور نحو قادر أن يقوم ، ولا يجوز الصفة برب إلا فى المقدّر المصرف المدير وصفة قادر تجرى فى كل وجه وهو الأصل فى هذا الباب ، وقال بعضهم لا يقال الرب إلا لله فردّه بعضهم وقال قد جاء عن العرب خلاف ذلك وهو قول الحارث بن حذرة :

وهو الرب والشهيد على يوم الجبارين والبلاء بلاء

والقول الأول هو الصحيح لأن قوله الرب ههنا ليس باطلاق لأنه خبر هو وكذلك الشهيد والشهيد هو الرب وهما يرجعان إلى هو فإذا كان الشهيد هو الرب وقد خص الشهيد بيوم الجبارين فينبغى أن يكون خصوصه خصوصاً للرب لأنه هو ، وأما قول عدى بن زيد :

وراقد الرب مغبوط بصحته وطالب الوجه يرضى الحال مختاراً

فإن ذلك من خطابهم ومثله تسميتهم الصنم الها ومسيلبة رحماناً (١) وأراد بالوجه وجه الحق (الفرق) بين السيد والمالك أن السيد فى المالكين كالعبد فى المملوكات فكما لا يكون العبد إلا من (٢) يعقل فكذلك لا يكون السيد إلا من يعقل ، والمالك يكون كذلك ولغيره فيقال هذا سيد العبد ومالك العبد ويقال هو مالك الدار ولا يقال سيد الدار ويقال للقادر مالك فعله ولا يقال سيد فعله والله تعالى سيد لأنه مالك الجنس من يعقل .

ومما يجرى مع ذلك

(الفرق) بين الملك والدولة أن الملك يفيد اتساع المقدور على ما ذكرنا ، والدولة انتقال حال سارة من قوم إلى قوم ، والدولة ما يتألف من المال بالدولة فيتداوله القوم بينهم هذا مرة وهذا مرة ، وقال بعضهم الدولة فعل المنتهين والدولة

(١) سياتى الكلام على ذلك فى الفرق بين الرحيم والرحمن . (٢) فى السكندرية من جنس ماء .

الشيء الذى ينتهب ، ومثلها غرفة لما فى يدك والغرفة فعلة من غرفت ومثل ذلك خطوة للموضع وخطة فعلة من خطوت ، وجمع الدولة دول مثل غرف ومن قال دول (١) فهى لغة والاّول الاصل .

(الفرق) بين الملك والسلطان أن السلطان قوة اليد فى القهر للجمهور الاّ عظم وللجماعة اليسيرة أيضاً ألا ترى أنه يقال الخليفة سلطان الدنيا وملك الدنيا وتقول لاّ مير البلد سلطان البلد ولا يقال له ملك البلد لاّ أن الملك هو من اُتِمت قدرته على ما ذكرنا فالملك هو القدرة على أشياء كثيرة ، والسلطان القدرة سواء كان على أشياء كثيرة أو قليلة ولهذا يقال له فى داره سلطان ولا يقال له فى داره ملك ولهذا يقال هو مسلط علينا وإن لم يملكنا ، وقيل السلطان المانع المساط على غيره من أن يتصرف عن مراده ولهذا يقال ليس لك على فلان سلطان فتمنعه من كذا .

(الفرق) بين قولك الملك وقولك ملك اليمين أن ملك اليمين متى أطلق علم منه الاّمة والعبد المملوكان ولا يطلق على غير ذلك لا يقال للدار والدابة وما كان من غير بنى آدم ملك اليمين وذلك أن ملك العبد والاّمة أخص من ملك غيرها ألا ترى أنه يملك التصرف فى الدار بالتقضى والبناء ولا يملك ذلك فى بنى آدم ويجوز عارية الدار وغيرها من العروض ولا يجوز عارية الفروج . (الفرق) بين التمكين والتفليك أن تمكين الخائز يجوز ولا يجوز تفليكه لاّ أنه إن ملكه الخوز فقد جعل له أن يجوز وليس كذلك التمكين لاّ أنه مكن مع الزجر ودل على أنه ليس له أن يجوز وليس كل من مكن من الغصب قد ملكه . (الفرق) بين الولاية والعمالة أن الولاية أعم من العمالة وذلك أن كل من بولى شيئاً من عمل السلطان فهو وال فالقاضى وال والاّمير وال والعامل وال ، وليس القاضى عاملاً ولا الاّمير وإنما العامل من بلى جباية المال فقط فكل عامل وال وليس كل وال عاملاً وأصل العمالة أجرة من بلى الصدقة ثم كثر استعمالها حتى أجهريت على غير ذلك .

(الفرق) بين الاغانة والنصرة أن النصره لا تكون إلا على المنازع المغالب والخصم المناوىء المشاغب ، والاغانة تكون على ذلك وعلى غيره تقول أعانته على من غلبه ونازعه ونصره عليه وأعانته على فقره إذا أعطاه ما يعينه وأعانته على الاحمال (١) ولا يقال نصره على ذلك فالاغانة عامة والنصرة خاصة .

(الفرق) بين الاغانة والتقوية أن التقوية من الله تعالى للعبد هي اقداره على كثرة المقدور ومن العبد تعبد إعطاؤه المال وإمداده بالرجال وهي أبلغ من الاغانة الا ترى أنه يقال أعانته بدرهم ولا يقال قواه بدرهم وإنما يقال قواه بالأموال والرجال على ما ذكرنا ، وقال على بن عيسى التقوية تكون على صناعة والنصرة لا تكون إلا في منازعة .

(الفرق) بين النصير والولى أن الولاية قد تكون باخلاص المودة ، والنصرة تكون بالمعونة والتقوية وقد لا تمكن النصره مع حصول الولاية فالفرق بينهما بين . (الفرق) بين السيد والهام أن الهام هو الذى يمضى همه فى الامور ، ولا يوصف الله تعالى به لأنه لا يوصف بالهم .

(الفرق) بين الهام والقمقام أن القمقام هو السيد الذى تجتمع له أموره ولا تفرق عليه شؤنه من قولهم تقيمم الشئ إذا تجمع وققمم عصبه جمعه ويقال للبحر ققام لأنه يجمع المياه .

(الفرق) بين الولاية بفتح الواو والنصرة أن الولاية النصره لمحبة المنصور لا للرياء والسمعة لأنها تضاد العداوة ، والنصرة تكون على الوجهين .

(الفرق) بين الحكم والقضاء أن القضاء يقتضى فصل الأمر على التام من قولك قضاءه إذا أتمه وقطع عمله ومنه قوله تعالى (ثم قضى أجلا) أى فصل الحكم به . (وقضينا إلى بنى اسرائيل) أى فصلنا الاعلام به . وقال تعالى (قضينا عليه الموت) أى فصلنا أمر موته (فقضاهن) (٢) سبع سموات) فى يومين أى فصل الأمر به ، والحكم يقتضى المنع عن الخصومة من قولك أحكمته إذا منعته قال الشاعر :
أبنى حنيفة أحكوا سفهاءكم
إني أخاف عليكم أن أغضبوا .

(١) فى السكندرية ، على حمل الحمل . . (٢) فى النسخ وقضاهن ، بالواو .

ويجوز أن يقال الحكم فصل الأمر على الأحكام بما يقتضيه العقل والشرع
 فإذا قيل حكم بالباطل فعناه أنه جعل الباطل موضع الحق، ويستعمل الحكم في
 مواضع لا يستعمل فيها القضاء كقولك حكم هذا كحكم هذا أي هما متماثلان
 في السبب أو العلة أو نحو ذلك وأحكام الأشياء تنقسم قسمين (١) حكم يرد إلى
 أصل وحكم لا يرد إلى أصل لأنه أول في بابيه.

(الفرق) بين الحاكم والحكم أن الحكم يقتضى أنه أهل أن يتحاكم إليه،
 والحاكم الذى من شأنه أن يحكم. فالصفة بالحاكم أمدح وذلك أن صفة
 حاكم جار على الفعل فقد يحكم الحاكم بغير اصواب فاما من يستحق الصفة
 يحكم فلا يحكم الا بالصواب لأنه صفة تعظيم ومدح.

(الفرق) بين القضاء والقدر أن القدر هو وجود الأفعال على مقدار الحاجة
 اليها والكفاية لما فعلت من أجله ويجوز أن يكون القدر هو الوجه الذى أردت
 ايقاع المراد عليه، والمقدر الموجد له على ذلك الوجه، وقيل أصل القدر هو وجود
 الفعل على مقدار ما أراده الفاعل، وحقيقة ذلك فى أفعال الله تعالى وجودها
 على مقدار المصلحة، والقضاء هو فصل الأمر على التمام.

(الفرق) بين القدر والتقدير أن التقدير يستعمل فى أفعال الله تعالى وأفعال
 العباد، ولا يستعمل القدر إلا فى أفعال الله عز وجل (٢) وقد يكون التقدير
 حسناً وفيها كتقدير المنجم موت زيد وافقاره واستغنائه، ولا
 يكون القدر إلا حسناً.

(الفرق) بين قولك قضى إليه وقضى به أن قولك قضى إليه أى أعليه
 وقوله تعالى (وقضينا إليه ذلك الأمر) أى أعلمناه ثم فسر الأمر الذى ذكره
 فقال (إن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين) فكأنه قال وقضينا إليه أن دابر هؤلاء
 مقطوع، ومعنى قولنا قضى به أنه فصل الأمر به على التمام.

(الفرق) بين التقدير والتدبير أن التدبير هو تقويم الأمر على ما يكون
 فيه صلاح عاقبته، وأصله من الدبر وأدبار الأمور عواقبها وآخر كل شيء دبره

(١) فى نسخة « إلى قسمين » . (٢) فى السكندرية « جل اسمه » .

وفلان يتدبر أمره أى ينظر فى اعقابه ليصلحه على ما يصاحبا ، والتقدير تقويم الامر على مقدار يقع معه الصلاح ولا يتضمن معنى العقابة .
 (الفرق) بين قولك قدر له كذا ومنى له كذا أن المنى لا يكون إلا تقدير المكروه يقال منى له الشر ولا يقال منى له الخير ومن ثم سميت المنية منية ويقال أعلمت ما منيت (١) به من فلان ، والتقدير يكون فى الخير والشر .
 (الفرق) بين السياسة والتدبير أن السياسة فى التدبير المستمر ولا يقال للتدبير الواحد سياسة فكل سياسة تدبير وليس كل تدبير سياسة ، والسياسة أيضا فى الدقيق من أمور المسوس على ما ذكرنا قبل فلا يوصف الله تعالى به لذلك .

— الباب الرابع عشر —

فى الفرق بين الانعام والاحسان وبين النعمة والرحمة والرأفة والنفع والخير وبين الحلم والصبر والوقار والتؤدة وما بسيل ذلك
 (الفرق) بين الانعام والاحسان أن الانعام لا يكون الا من المنعم على غيره لانه متضمن بالشكر الذى يجب وجوب الدين ، ويجوز احسان الانسان الى نفسه تقول لمن يتعلم العلم انه يحسن (٢) الى نفسه ولا تقول منعم على نفسه ، والاحسان متضمن بالحمد ويجوز حمد الخادم لنفسه ، والنعمة متضمنة بالشكر ولا يجوز شكر الشاكر لنفسه لانه يجرى بجرى الدين ولا يجوز أن يؤدى الانسان الدين الى نفسه ، والحمد يقتضى بقية الاحسان إذا كان للغير ، والشكر يقتضى بقية النعمة ، ويكون من الاحسان ما هو ضرر مثل تعذيب الله تعالى أهل النار ، وكل من جاء بفعل حسن فقد أحسن ألا ترى أن من أقام حداً فقد أحسن وان أزل بالمحدود ضرراً ثم استعمل فى النفع والخير خاصة فيقال أحسن إلى فلان إذا نفعه ولا يقال أحسن إليه إذا حده ويقولون للنفع كله

(١) فى السكندرية « منيتا » . (٢) فى السكندرية « محسن » .

إحساناً ولا يقولون للضرر كله إساءة فلو كان معنى الاحسان هو النفع على الحقيقة لكان معنى الإساءة الضرر على الحقيقة لأنه ضده ، والآب يحسن إلى ولده بسقيه الدواء المروبالفصد والحجامة ولا يقال ينعم عليه بذلك ويقال أحسن إذا أتى بفعل حسن ولا يقال أقبح إذا أتى بفعل قبيح اكتفوا بقولهم أساء ، وقد يكون أيضاً من النعمة ما هو ضرر مثل التكليف نسمة لما يؤدي إليه من اللذة والسرور .
(الفرق) بين الاحسان والنفع أن النفع قد يكون من غير قصدوا الاحسان لا يكون إلا مع القصد تقول ينفعني العدو بما فعله بي إذا أراد بك ضراً فوقع نفعاً ولا يقال أحسن إلى في ذلك .

(الفرق) بين الاحسان والاحمال أن الاحمال هو الاحسان الظاهر من قولك رجل جميل كأنما يجرى فيه السمن وأصل الجميل الودك (١) واجتمل الرجل إذا طبخ العظام ليخرج ودكها ، ويقال أحسن إليه فيعدى بالي وأجمل في أمره لأنه فعل الجميل في أمره ويقال أنعم عليه لأنه دخله معنى علو نعمة عليه فهي غامرة له ، ولذلك يقال هو غريق في النعمة ولا يقال غريق في الاحسان والاحمال ويقال أجمل الحساب فيعدى ذلك بنفسه لأنه مضمن بمفعول ينيه عنه من غير وسيلة ، وقد يكون الاحسان مثل الاحمال في استحسان الحمد به وكما يجوز أن يحسن الإنسان إلى نفسه يجوز أن يجمل في فعله لنفسه .

(الفرق) بين الفضل والاحسان أن الاحسان قد يكون واجباً وغير واجب ، والفضل لا يكون واجباً على أحد وإنما هو ما يتفضل به من غير سبب يوجبه .
(الفرق) بين الطول والفضل أن الطول هو ما يستطيل به الإنسان على من يقصده به ولا يكون إلا من المتبوع إلى التابع ولا يقال لفضل التابع على المتبوع طول ، ويقال طال عليه وتطول وطل عليه إذا سألته ذلك قال الشاعر :
أقر لكى يزداد طولك طولاً

وقال الله تعالى (أولو الطول منهم) أى من معه فضل يستطل به على عشيرته .
(الفرق) بين الآلاء والنعم أن الآلى واحد والآء وهي النعمة التي تتلو

غيرها من قولك وليه يليه إذا قرب منه وأصله ولي، وقيل واحد الإلاء إلى وقال بعضهم إلا إلى مقلوب من إلى الشيء إذا عظم على قال فهو اسم للنعمة العظيمة .
 (الفرق) بين الافضال والتفضل أن الافضال من الله تعالى نفع تدعو إليه الحكمة وهو تعالى يفضل لأحالة لأن الحكيم لا يخالف ما تدعو إليه الحكمة وهو كالانعام في وجوب الشكر عليه ، وأصله الزيادة في الاحسان ، والتفضل التخصيص بالنفع الذي يوليه القادر عليه وله أن لا يوليه والله تعالى متفضل بكل نفع يعطيه إياه من ثواب وغيره فإن قات الثواب واجب من جهة أنه جزاء على الطاعة فكيف يجوز أن لا يفعله قلنا لا يفعله بأن لا يفعل سببه المؤدى إليه .
 (الفرق) بين المتفضل والفاضل أن الفاضل هو الزائد على غيره في خصلة من خصال الخير والفضل الزيادة يقال فضل الشيء في نفسه إذا زاد وفضله غيره إذا زاد عليه وفضله بالتشديد إذا أخبر بزيادته على غيره ولا يوصف الله تعالى بأنه فاضل لأنه لا يوصف بالزيادة والنقصان .

(الفرق) بين النعمة والرحمة أن الرحمة الانعام على المحتاج إليه وليس كذلك النعمة لأنه إذا أنعمت بهال تعطيه إياه فقد أنعمت عليه ولا تقول إنك رحمته .
 (الفرق) بين الرحمن والرحيم أن الرحمن على ما قال ابن عباس (١) أرق من الرحيم يريد أنه أبلغ في المعنى لأن الرقة والغلظة لا يوصف الله تعالى بهما والرحمة من الله تعالى على عباده ونعمته عليهم في باب الدين والدنيا ، وأجمع المسلمون أن الغيث رحمة من الله تعالى ، وقيل معنى قوله رحيم أن من شأنه الرحمة وهو على تقدير يديم ، والرحمن في تقدير بزمان وهو اسم خص به البارئ جل وعز، ومثله في التخصيص قولنا لهذا النجم سماك وهو مأخوذ من السمك الذي هو الارتفاع وليس كل مرتفع سماكا وقولنا للنجم الآخر دبران لأنه يدبر الثريا ، وليس كل ماذر شيئا يسمى دبرانا فأما قولهم أسلمة رحمان اليمامة فشيء وضعه له أصحابه على وجه الخطأ كما وضع غيرهم اسم الإلهية لغير الله وعندنا أن الرحيم مبالغة لعنوله وأن الرحمن أشد مبالغة لأنه أشد عدولا وإذا

(١) « ابن عباس ، غير موجود في السكندرية .

كان العدول على المبالغة كلما كان أشد عدولا كان أشد مبالغة .

(الفرق) بين الرحمة والرفقة أن الرفقة والغلظة يكونان في القلب وغيره خلفة والرحمة فعل الراحم والناس يقولون رفق عليه فرحمه يجعلون (١) الرفقة سبب الرحمة .
(الفرق) بين الشفيق والرفيق أنه قد يرق الانسان لمن لا يشفق عليه كالذى يئد المومودة فيرق لها لا محالة لأن طبع الانسانية يوجب ذلك ولا يشفق عليها لأنه لو أشفق عليها ما أودها .

(الفرق) بين الرأفة والرحمة أن الرأفة أبلغ من الرحمة ولهذا قال أبو عبيدة إن في قوله تعالى (رؤف رحيم) تقدماً وتأخيراً أراد أن التوكيد يكون في الأبلغ في المعنى فإذا تقدم الأبلغ في اللفظ كان المعنى مؤخراً .

(الفرق) بين المنفعة والخير أن من المعصية ما يكون منفعة وقد شهد الله تعالى بذلك في قوله (قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس) وما كانت فيه منفعة فهو منفعة ولا تكون المعصية خيراً وقد أجريت الصفة بنافع على المرجح للنفع فقيل طعام نافع ودواء نافع .

(الفرق) بين المنفعة والنعمة أن المنفعة تكون حسنة وقبيحة كما أن المضرة تكون حسنة وقبيحة والمنفعة القبيحة منفعتك الرجل تنفعه ليسكن إليك فتغثاله ، والنعمة لا تكون إلا حسنة ، ويفرق بينهما أيضاً فتقول الانسان يجوز أن ينفع نفسه ولا يجوز أن ينعم عليها .

(الفرق) بين المتاع والمنفعة أن المتاع النفع الذى تعجل به اللذة وذلك إما لوجود اللذة وإما بما يكون معه اللذة نحو المال الجليل والملك النفيس وقد يكون النفع بما تأجل به اللذة نحو إصلاح الطعام وتبريد الماء لوقت الحاجة إلى ذلك .
(الفرق) بين الانعام والتمتع أن الانعام يوجب الشكر ، والتمتع كالذى يتمتع الانسان بالطعام والشراب ليستقيم اليه فيتمكن من اغتصاب ماله والالتيان على نفسه .
(الفرق) بين الخير والنعمة أن الانسان يجوز أن يفعل بنفسه الخير كما يجوز أن ينفعها ولا يجوز أن ينعم عليها فالخير والنفع من هذا الوجه متساويان ،

والنفع هو إيجاب اللذة بفعالها أو السبب إليها ونقيضه الضر وهو إيجاب الألم بفعله أو التسبب إليه .

(الفرق) بين النعمة والنعماء أن النعماء هي النعمة الظاهرة وذلك أنها أخرجت مخرج الأحوال الظاهرة مثل الحراء والبيضاء ، والنعمة قد تكون خافية فلا تسمى نعمة .

(الفرق) بين اللذة والنعمة أن اللذة لا تكون إلا مشتهاة ويجوز أن تكون نعمة لا تشتهى كالتكليف وإنما صار التكليف نعمة لأنه يعود عليها بمنافع وملاذ وإنما سمي ذلك نعمة لأنه سبب للنعمة كما يسمى الشيء باسم سببه .

(الفرق) بين النعمة والمنة أن المنة هي النعمة المقطوعة من جوانبها كأنها قطعة منها ، ولهذا جاءت على مثال قطعة ، وأصل الكلمة القطع ومنه قوله تعالى (لهم أجر غير ممنون) أى غير مقطوع وسمى الدهر منوناً لأنه يقطع بين الآلاف وسمى الاعتداد بالنعمة مناً لأنه يقطع الشكر عليها .

(الفرق) بين الاحسان والافضال أن الاحسان النفع الحسن ، والافضال النفع الزائد على أقل المقدر وقد خص الاحسان (١) بالفضل ولم يجب مثل ذلك في الزيادة لأنه جرى مجرى الصفة الغالبة كما اختص النجم بالسماك ولا يجب مثل ذلك في كل مرتفع .

(الفرق) بين البر والقربان أن القربان البر الذى يقترب به إلى الله وأصله المصدر مثل الكفران والشكران .

الفرق بين ما يخالف النفع والاحسان من الضر والسوء وغير ذلك مما يجرى معه

(الفرق) بين الضر والضر أن الضر خلاف النفع ويكون حسناً وقبيحاً فالقبيح الظلم وما بسيله والحسن شرب الدواء المر رجاء العافية ، والضر بالضم الهزال وسوء الحال ورجل مضروب سيء الحال ، ومن وجه آخر أن الضر بألف

من الضرر لأن الضرر يجرى على ضره يضره ضراً فيقع على أقل قليل الفعل
لأنه مصدر جار على فعله كالصفة الجارية على الفعل ، والضر بالضم كالصفة
المعدولة للمبالغة .

(الفرق) بين الضر والضرأ أن الضرأ هي المضرة الظاهرة وذلك أنها
أخرجت مخرج الأحوال الظاهرة مثل الحمراء والبيضاء على ما ذكرنا .

(الفرق) بين الضرأ والباسأ أن الباسأ ضراء معها خوف وأصلها البأس
وهو الخوف يقال لا بأس عليك أى لا خوف عليك وسميت الحرب بأساً لما فيها
من الخوف والبأس الرجل إذا لحقه بأس وإذا لحقه بؤس أيضاً وقال تعالى
(فلا تبتئس بما كانوا يفعلون) أى لا يلحقك بؤس ويجوز أن يكون من البأس
أى لا يلحقك خوف بما فعلوا وجاء البأس بمعنى الاثم في قولهم لا بأس بكذا (١)
أى لا اثم فيه ويقال أيضاً لا بأس فيه أى هو جائز شائع .

(الفرق) بين الضر والسوء أن الضر يكون من حيث لا يعلم المقصود به
والسوء لا يكون إلا من حيث يعلم ومعلوم أنه يقال ضررت فلانا من حيث
لا يعلم ولا يقال سؤته إلا إذا جاهرته بالمكروه .

(الفرق) بين المضرة والاساءة أن الاساءة قبيحة وقد تكون مضرة حسنة
إذا قصد بها وجه يحسن نحو المضرة بالضرب للتأديب والكمد للتعلم والتعليم .
(الفرق) بين السوء والسوء أن السوء مصدر أضيف المنعوت إليه تقول
هو رجل سوء ورجل السوء بالفتح وليس هو من قولك سؤته وفي المثل لا يعجز
مسك السوء عن غرق السوء أى لا يعجز الجلد الردى عن الريح الرديئة ،
والسوء بالضم المكروه يقال ساءه يسوقه سوءاً إذا لقي منه مكروهاً ، وأصل
الكلمتين الكراهة إلا أن استعمالهما يكون على ما وصفتنا .

(الفرق) بين الاساءة والسوء أن الاساءة اسم للظلم يقال أساء إليه إذا ظلمه
والسوء اسم الضرر والغم يقال ساءه يسوؤه إذا ضره وجمعه وإن لم يكن ذلك ظلاماً .
(الفرق) بين الضر والشر أن السقم وعذاب (٢) جهنم ضر في الحقيقة .

(١) في السكندرية « في كذا » . (٢) في السكندرية (وعقاب) .

وشر مجازاً ، وشرب الدواء المر رجاء العافية ضرر يدخله الانسان على نفسه وليس بشر ، والشاهد على أن السقم وعذاب جهنم لا يسمى شرأ على الحقيقة أن فاعله لا يسمى شريراً كما يسمى فاعل الضر ضاراً ، وقال أبو بكر بن الاخشاد رحمه الله تعالى السقم وعذاب جهنم شر على الحقيقة وإن لم يسم فاعلهما شريراً لأن الشرير هو المنهمك في الشر القبيح وليس كل شر قبيحاً ولا كل من فعل الشر شريراً كما أنه ليس كل من شرب الشراب شريباً وإنما الشريب المنهمك في الشرب المحذور ، والشرعنده ضربان حسن وقبيح فالحسن السقم وعذاب جهنم والقبيح الظلم وما يجري مجراه قال ويجوز أن يقال للشيء الواحد إنه خير وشر إذا أردت بأحد القولين إخباراً عن عاقبته وإنما يكونان نقيضين إذا كانا من وجه واحد .

(الفرق) بين الصبر والحلم أن الحلم هو الامهال بتأخير العقاب المستحق ، والحلم من الله تعالى عن العصاة في الدنيا فصل ينأى تعجيل العقوبة من النعمة والعافية ، ولا يجوز الحلم إذا كان فيه فساد على أحد من المكلفين وليس هو الترك لتعجيل العقاب لأن الترك لا يجوز على الله تعالى لأنه فعل يقع في محل القدرة بضاد المتروك ولا يصح الحلم إلا بمن يقدر على العقوبة وما يجري مجراها من التأديب بالضرب وهو ممن لا يقدر على ذلك ولهذا قال الشاعر :

« لا صفح ذل ولكن (١) صفح أحلام » ولا يقال لتارك الظلم حلیم إنما يقال حلم عنه إذا أخر عقابه أو عفا عنه ولو عاقبه كان عادلاً ، وقال بعضهم ضد الحلم السفه ، وهو جيد لأن السفه خفة وعجلة وفي الحلم أناة وإمهال ، وقال المفضل السفه في الأصل قلة المعرفة بوضع الأمور مواضعها وهو ضعف الرأي ، قال أبو هلال وهذا يوجب أنه ضد الحلم لأن الحلم من الحكمة والحكمة وجود الفعل على جهة الصواب ، قال المفضل ثم أجرى السفه على كل جهل وخفة يقال سفه رأيه سفهاً ، وقال الفراء سفه غير متعد وإنما ينصب رأيه على التفسير ، وفيه لغة أخرى سفه يسفه سفاهة ، وقيل السفه في قوله تعالى (فان كان الذي عليه الحق سفيهاً) هو

الصغير وهذا يرجع إلى أنه القليل المعرفة ، والدليل على أن الحلم أجرى مجرى الحكمة نقيضاً للسفه قول المتلمس :

لذى الحلم قبل اليوم ما تفرع العصا وما علم الانسان إلا ليعلم
أى لذى المعرفة والتمييز، وأصل السفه الخفة ثوب سفه أى خفيف ، وأصل الحلم
في العربية اللين ورجل حلیم أى لين في معاملته في الجزاء إلى السيئة بالانابة ،
وحلم في النوم لأن حال النوم حال سكون وهندوء واحتمل فسلام وهو محتلم
وحالم يرجع إلى قولهم حلم في النوم ، وحلمة الثدي النافذ نظيره لما يخرج منها
من اللبن الذى يحلم الصبي وحلم الأديم ثقل بالحلم وهو قردان بنزيمة ليتة الملمس
وتحلم الرجل تكلف الحلم . والصبر حبس النفس لمصادفة المكروه ، وصبر
الرجل حبس نفسه عن إظهار الجزع والجزع إظهار ما يلحق المصاب من
المضض (١) والنعم وفي الحديث (يصبر الصابر ويقتل القاتل) والصابر ههنا
هو الذى يصبر النفس عن القتل ، ولا تجوز الصفة على الله تعالى بالصبر لأن
المضار لا تلحقه وتجوز الصفة عليه بالحلم لأنه صفة مدح وتعظيم وإذا قال
قائل اللهم حلمك عن العصاة أى إمهالك فذلك جائز على تراتب الحكمة من
غير أن يكون فيه مفسدة وإمهال الله تعالى إياهم مظاهر عليهم .

(الفرق) بين الصبر والاحتمال أن الاحتمال للشيء يفيد كظم الغيظ فيه ،
والصبر على الشدة يفيد حبس النفس عن المقابلة عليه بالقول والنعل ، والصبر
عن الشيء يفيد حبس النفس عن فعله وصبرت على خطوب الدهر أى حبست
النفس عن الجزع عندها ولا يستعمل الاحتمال في ذلك لأنك لا تتأظ منه .
(الفرق) بين الحلم والامهال أن كل حلم إمهال وليس كل إمهال حلم لأن
الله تعالى لو أمهل من أخذه لم يكن هذا الامهال حلماً لأن الحلم صفة مدح
والامهال على هذا الوجه مذموم وإذا كان الأخذ والامهال سواء في الاستصلاح
فالامهال تفضل والانتقام عدل وعلى هذا يجب أن يكون ضد الحلم السفه إذا
كان الحلم واجباً لأن ضده استفساد فلو فعله لم يكن ظلماً إلا أنه لم يكن حكمة

ألا ترى أنه قد يكون الشيء سفها وإن لم يكن ضده حلما وهذا نحو صرف الثواب عن المستحق إلى غيره لأن ذلك يكون ظلما من حيث حرمة من استحقه ويكون سفها من حيث وضع في غير موضعه ولو أعطى مثل ثواب المطيعين من لم يطع لم يكن ذلك ظلما لا حذولا لكن كان سفها لأنه وضع الشيء في غير موضعه ، وليس يجب أن تكون اثابة المستحقين حلماً وإن كان خلاف ذلك سفهاً أثبت بذلك أن الحلم يقتضى بعض الحكمة وأن السفه يضاد ما كان من الحلم واجبا لا ما كان منه تفضلا وأن السفه نقيض الحكمة في كل وجه ، وقولنا الله حلیم من صفات الفعل ويكون من صفات الذات بمعنى أهل لأن يحلم إذا عصى ، ويفرق بين الحلم والامهال من وجه آخر وهو أن الحلم لا يكون إلا عن المستحق للاتتمام وليس كذلك الامهال ألا ترى أنك تمهل غريمك إلى مدة ولا يكون ذلك منك حلماً ، وقال بعضهم لا يجوز أن يمهل أحد غيره في وقت إلا لياخذ في وقت آخر .

(الفرق) بين الامهال والانظار أن الانظار مقرون بمقدار ما يقع فيه النظر ، والامهال مبهم ، وقبل الانظار تأخير العبد لينظر في أمره والامهال تأخيره ليمهل ما يتكلفه من عمله .

(الفرق) بين الحلم والوقار أن الوقار هو الهدوء وسكون الأطراف وقلة الحركة في المجلس ، ويقع أيضا على مفارقة الطيش عند الغضب ، مأخوذ من الوقور وهو الحلي ، ولا تجوز الصفة به على الله سبحانه وتعالى .

(الفرق) بين الوقار والسكينة أن السكينة مفارقة الاضطراب عند الغضب والخوف وأكثر ما جاء في الخوف ألا ترى قوله تعالى (فأنزل الله سكينته عليه) وقال (فأنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين) ويضاف إلى القلب كما قال تعالى (هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين) فيكون هيبه وغير هيبه ، والوقار لا يكون إلا هيبه .

(الفرق) بين (١) ذلك وبين الرزاة أن الرزاة تستعمل في الانسان وغيره فهي أعم يقال رجل رزين أى ثقیل ولا يقال حجر وقور .

(الفرق) بين الرجاح والرزانة أن الرجاح أصله الميل ومنه رجحت كفة الميزان إذا مالت للقل مافيها ومنه زن وأرجح ، بوصف الرجل بالرجاح على وجه التشبيه كأنه وزن مع غيره فصار أثقل منه وليس هو صفة تخص الانسان على الحقيقة ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال للانسان ترجح أى كن راجحاً ولكن يقال له ترجح أى تمايل ، ويجوز أن يقال له ترزن أى كن رزيناً وهى أيضاً تستعمل فى التثيت والسكون ، والرجاح فى زيادة الفضل فالفرق بينهما بين .

(الفرق) بين الوقار والتوقير أن التوقير يستعمل فى معنى التعظيم يقال وقرنه اذا عظمته وقد أقيم الوقار موضع التوقير فى قوله تعالى (مالكم لا ترجون لله وقاراً) أى تعظيماً وقال تعالى (وتعزروه وتوقروه) وقال أبو أحمد ابن أبى سلمة رحمه الله : الله جل اسمه لا يوصف بالوقار ويوصف العباد بأنهم يوقرونه أى يعظمونه ولا يقال إنه وقور بمعنى عظيم كما يقال انه يوقر بمعنى يعظم لأن الصفة بالوقور ترجع إليه اذا وصف بها ، قال أبو هلال وهى غير لائقة به لأن الوقار مما تتغير به الهية ، قال أبو أحمد والصفة بالتوقير ترجع إلى من توقره ، قال أبو هلال أيده الله تعالى عندنا أنه يوصف بالتوقير ان وصف به على معنى التعظيم لا لتغير ذلك .

(الفرق) بين الوقار والسمت أن السمت هو حسن السكوت وقالوا هو كالصمت فأبدل الصاد سيناً كما يقال خطيب مسقع ومصقع ، ويجوز أن يكون السمت حسن الطريقة واستواؤها من قولك هو على سمت البلد ، وليس السمت من الوقار فى شيء .

(الفرق) بين الحلم والاناة أن الاناة هى البطء فى الحركة وفى مقاربة الخطو فى المشى ولهذا يقال للمرأة البدينة اناة قال الشاعر :

رمته اناة من ربيعة عامر تؤم الضحى فى ماتم أى ماتم

ويكون المراد بها فى صفات الرجال المتمهل فى تدبير الامور ومقاربة التعجل (١) فيها كأنه يقار بها مقاربة لطيفة من قولك انى الشيء إذا قرب وتأنى أى تمهل

ليأخذ الأمر من قرب ، وقال بعضهم الاناة السكون عند الحالة المزعجة .
 (والفرق) بينها وبين التؤدة أن التؤدة مفارقة الخفة في الأمور وأصلها
 من قولك وأده يشده إذا أثقله بالتراب ومنه المومودة وأصل التاء فيها واو
 ومثلها التخمة وأصلها من الوخامة والتهمة وأصلها من وهمت والثرة وأصله
 من ترت فالتؤدة تفيد من هذا خلاف ما تفيد الاناة وذلك أن الاناة تفيد
 مقارنة الأمر والتسبب اليه بسهولة والتؤدة تفيد مفارقة الخفة ولولا أنارجعنا
 إلى الاشتقاق لم نجد بينهما فرقا ويجوز أن يقال إن الاناة هي المبالغة في الرفق
 بالأمور والتسبب إليها من قولك آن الشيء إذا انتهى ومنه (حيم آن) وقوله
 (غير ناظرين إناه) أي نهايته من النضج .

ومما يخالف ذلك

(الفرق) بين الطيش والسفه أن السفه نقيض الحكمة على ما وصفنا
 ويستعار في الكلام القبيح فيقال سفه عليه إذا أسمع القبيح ويقال للجاهل سفه ،
 والطيش خفة معها خطأ في الفعل وهو من قولك طاش السهم إذا خف فحضى
 فوق الهدف فشبه به الخفيف المفارق لصواب الفعل .
 (الفرق) بين السرعة والعجلة أن السرعة التقدم فيما ينبغي أن يتقدم فيه
 وهي محمودة ونقيضها مذموم وهو الابطاء والعجلة التقدم فيما لا ينبغي أن يتقدم
 فيه . هي مذمومة ، ونقيضها محمود وهو الاناة ، فأما قوله تعالى (وعجلت إليك
 رب لترضى) فإن ذلك بمعنى أسرع .

الباب الخامس عشر

في الفرق بين الحفظ والرعاية والحراسة وما يجري مع ذلك وفي الفرق بين الضمان والوكالة والرعاية وما يقرب من ذلك

(الفرق) بين الحفظ والرعاية أن تقيض الحفظ الاضاعة وتقيض الرعاية الاهمال ولهذا يقال للماشية اذا لم يكن لها راع همل والاهمال هو ما يؤدي إلى الضياع فعلى هذا يكون الحفظ صرف المسكاره عن الشيء لئلا يهلك والرعاية فعل السبب الذي يصرف المسكاره عنه ومن ثم يقال فلان يرعى العهود بينه وبين فلان أى يحفظ الأسباب التى تبقى معها (١) تلك العهود ومنه راعى المواشى لتفقدته أمورها ونفى الأسباب التى يخشى عليها الضياع منها . فأما قولهم للساهر أنه يرعى النجوم فهو تشبيهه براعى المواشى لأنه يراقبها كما يراقب الراعى مواشيه . (الفرق) بين الحفظ والكلام أن الكلام هو إمالة الشيء إلى جانب يسلم فيه من الآفة ومن ثم يقال كلات السفينة اذا قربتها إلى الارض والكلام مرفأ السفينة فالحفظ أعم لأنه جنس الفعل فان استعملت (٢) احدى الكلمتين في مكان الاخرى فلتقارب معنيهما .

(الفرق) بين الحفظ والحراسة أن الحراسة حفظ مستمر ، ولهذا سمي الحارس حارسا لأنه يحرس في الليل كله أو لأن ذلك صناعته فهو يديم فعله ، واشتقاقه من الحرس وهو الدهر والحراسة هو أن يصرف الآفات عن الشيء قبل أن تصيبه صرفا مستمرا فاذا أصابته فصرفها عنه سمي ذلك تخليصا وهو مصدر والاسم الخلاص ويقال حرس الله عليك النعمة أى صرف عنها الآفة صرفا مستمرا والحفظ لا يتضمن معنى الاستمرار وقد حفظ الشيء وهو حافظ والحفظ مبالغة وقالوا الحفظ في اسماء الله بمعنى العليم والشهيد فأويله الذي لا يعزب عنه الشيء ، وأصله أن الحافظ للشيء عالم به في أكثر الاحوال اذا كان من خفيت عليه احواله لا يتأتى له حفظه ، قال أبو هلال أيلده الله تعالى والحفيظ بمعنى عليم

(١) في السكندرية « الذى يبقى معه » . (٢) في النسخ « استعمل » .

ثوسع ألا ترى أنه لا يقال ان الله حافظ لقولنا وقدامنا على معنى قولنا فلان يحفظ القرآن ولو كان حقيقة لجرى في باب العلم كله .

(الفرق) بين الحفيظ والرقيب أن الرقيب هو الذي يرقبك لئلا يخفى عليه فعلك وأنت تقول لصاحبك اذا فتش عن أمورك أرقيب على أنت وتقول راقب الله أى اعلم أنه يراك فلا يخفى عليه فعلك ، والحفيظ لا يتضمن معنى التفتيش (١) عن الامور والبحث عنها .

(الفرق) بين المهيمن والرقيب أن الرقيب هو الذى يرقبك مفتشاً عن أمورك على ما ذكرنا وهو من صفات الله تعالى بمعنى الحفيظ وبمعنى العالم لأن الصفة بالتفتيش لا تجوز عليه تعالى . والمهيمن هو القائم على الشيء بالتدبير ومنه قول الشاعر :

ألا ان خير الناس بعد نبيهم مهيمنه التاليه في العرف والنكر

يريد القائم على الناس بعده وقال الاصمعي (ومهيمنا عليه) أى قفانا والقفان فارسى معرب وقال عمر رضى الله عنه انى لاستعين بالرجل فيه عيب ثم أكون على قفانه أى على تحفظ أخباره والقفان بمعنى المشرف .

(الفرق) بين الوكيل فى صفات الله تعالى وبينه (٢) فى صفات العباد أن الوكيل فى صفات الله بمعنى المتولى القائم بتدبير خلقه لأنه مالك لهم رحيم بهم وفى صفات غيره إنما يعقد بالتوكيل .

(الفرق) بين الحفظ والحماية أن الحماية تكون لما لا يمكن احرازه وحصره مثل الأرض والبلد تقول هو يحمى البلد والأرض وإليه حماية البلد ، والحفظ يكون لما يحجز ويحصر وتقول هو يحفظ دراهمه ومتاعه ولا تقول يحمى دراهمه ومتاعه ولا يحفظ الأرض والبلد إلا أن يقول ذلك عامى لا يعرف الكلام .

(الفرق) بين الحفظ والضبط أن ضبط الشيء شدة الحفظ له لئلا يفلت منه شيء ولهذا لا يستعمل فى الله تعالى لأنه (٣) لا يخاف الافلات ويستعار فى الحساب فيقال فلان يضبط الحساب اذا كان يتحفظ فيه من الغلط .

(الفرق) بين الكفالة والضمان أن الكفالة تكون بالنفس والضمان يكون

(١) فى نسخة «التفتيش» . (٢) فى السكندرية «وبين الوكيل» . (٣) فى النسخ «بانه» .

بالمال ألا ترى أنك تقول كفلت زيداً وتريد إذا التزمت (١) تسليمه، وضمنت
 الأرض إذا التزمت أداء الأجر عنها ولا يقال كفلت بالأرض لأن عينها
 لا تغيب فيحتاج إلى احضارها فالضمان التزام شيء عن المضمون والكفالة
 التزام نفس المكفول به ومنه كفلت الغلام إذا ضمنته إليك لتعوله ولا تقول
 ضمنته لأنك إذا طولبت به لزمك تسليمه ولا يلزمك تسليم شيء عنه وفي القرآن
 (وكفلها زكريا) ولم يقل ضمنها ، من الدليل على أن الضمان يكرن للمال
 والكفالة للنفس أن الإنسان يجوز أن يضمن عن لا يعرفه، ولا يجوز أن يكفل من
 لا يعرفه لأنه إذا لم يعرفه لم يتمكن من تسليمه ويصح أن يؤدي عنه وإن لم يعرفه .
 (الفرق) بين الضمين والحيل أن الحالة ضمان الدية خاصة تقول حملت
 حمالة وأنا حميل وقال بعض العرب حملت دماء عولت فيها على مالى وآمالى فقدمت
 مالى وكنت من أكبر آمالى فإن حملتها فكم من غم شقيت وهم كفيت وإن
 حال دون ذلك حائل لم أذم يومك ولم أياس من عندك . والضمان يكون
 فى ذلك وفى غيره .

(الفرق) بين الرئيس والزعيم أن الزعامة تفيد القوة على الشيء ومنه
 نقوله تعالى (وأنا به زعيم) أى أنا قادر على أداء ذلك يعنى أن يوسف (٢) زعيم
 به لأن المنادى بهذا الكلام كان يؤدي عن يوسف عليه السلام وإنما قال أنا
 قادر على أداء ذلك لأنهم كانوا فى زمن فحط لا يقدر فيه على الطعام ومن ثم
 قيل للرئاسة الزعامة وزعيم القوم رئيسهم لأنه أقواهم وأقدرهم على
 ما يريد فأن سعى الكفيل زعيماً فعلى جهة المجاز والأصل ما قلناه والزعامة اسم
 للسلح كله وسعى بذلك لأنه يتقوى به على العدو والله أعلم .

(١) فى نسخة « كفلت » . (٢) يوسف ، من زيادات السكندرية .

الباب السادس عشر

في الفرق بين الهداية والصلاح والساد وما يخالف ذلك
من الغي والفساد وما يقرب منه

(الفرق) بين الهداية والارشاد أن الارشاد الى الشيء هو التطريق اليه .
والتبيين له . والهداية هي التمكن من الوصول اليه وقد جادت الهداية للمهتدي
في قوله تعالى (اهدنا الصراط المستقيم) فذكر انهم دعوا بالهداية وهم مهتدون
لا محالة ولم ينجى مثل ذلك في الارشاد ويقال أيضا هداة الى المكروه كما قال
الله تعالى (فاهدوهم الى صراط الجحيم) وقال تعالى (إنك لعلى هدى مستقيم)
والهدى الدلالة فاذا كان مستقيما فهو دلالة الى الصواب والايمان هدى لأنه دلالة
إلى الجنة وقد يقال الطريق هدى ولا يقال أرشده إلا إلى المحبوب والراشد
هو القابل للارشاد والرشيد مبالغة من ذلك ، ويجوز أن يقال الرشيد الذي
صلح بما في نفسه مما يبعث عليه الخير والراشد القابل لما دل عليه من طريق
الرشد والمرشد الهادي للخير والدال على طريق الرشد ومثل ذلك مثل من يقف
بين طريقين لا يدري أيهما يؤدي إلى الغرض المطلوب فاذا دله عليه دال فقد
أرشده وإذا قبل هو قول الدال فسلك قصد السبيل فهو راشد وإذا بعثته
نفسه على سلوك الطريق القاصد فهو رشيد والرشاد والساد والصواب حق
من يعمل عليه أن ينجو وحق من يعمل على خلافه أن يهلك .

(الفرق) بين الهدى والبيان أن البيان في الحقيقة اظهار المعنى للنفس كائنا
ما كان فهو في الحقيقة من قبيل القول . والهدى بيان طريق الرشد ليسلك (١)
دون طريق الغي هذا اذا أطلق فاذا قيد استعمل في غيره فقول هدى الى النار وغيرها .
(الفرق) بين الخير والصلاح أن الصلاح الاستقامة على ما تدعو إليه
الحكمة ويكون في الضر والنفع كالمرض يكون صلاحا للانسان في وقت
دون الصحة وذلك أنه يؤدي إلى النفع في باب الدين فاما العلم الذي لا يؤدي

(١) ليسلك ، زائدة في السكندرية .

إلى النفع فلا يسمى صلاحاً مثل عذاب جهنم فإنه لا يؤدي إلى نفع ولا هو نفع في نفسه ويقال أفعال الله تعالى كلها خير ولا يقال عذاب الآخرة خير للمعذبين به وقيل الصلاح التغير إلى استقامة الحال والصالح المتغير إلى استقامة الحال ولهذا لا يقال لله تعالى صالح والصالح في الدين يجرى على الفرائض والنوافل دون المباحات لأنه مرغّب فيه ومأمور به فلا يجوز أن يرغب في المباح ولا أن يؤمر به لأن ذلك عبث، والخير هو السرور والحسن وإذا لم يكن حسناً لم يكن خيراً لما يؤدي إليه من الضرر الزائد على المنفعة به ولذلك لم تكن المعاصي خيراً وإن كانت لذة وسروراً ولا يقال للمريض خير كما يقال له صلاح فإذا جعلت خيراً أفعل فقلت المريض خير لفلان من الصحة كان ذلك جائزاً ويقال الله تعالى خير لنا من غيره ولا يقال هو أصلح لنا من غيره لأن أفعل إنما يزيد على لفظ فاعل مبالغة فإذا لم يصح أن يوصف بأنه أصلح من غيره والخير اسم من أسماء الله تعالى وفي الصحابة رجل يقال له عبد خير وقال أبو هشام تسمية الله تعالى بأنه خير مجاز قال ويقال خار الله لك ولم يحى أنه خائر .

(الفرق) بين الهداية والنجاة أن النجاة تفيد الخلاص من المكروه والهداية تفيد التمكن من الوصول إلى الشيء ولفظهما ينبئ عن معنيهما وهو أنك تقول نجاة من كذا وهداه إلى كذا فالنجاة تكون من الشيء والهداية تكون إلى الشيء وإنما ذكرناهما والفرق بينهما لأن بعضهم ذكر أنهما سواء .

(الفرق) بين الفوز والنجاة أن النجاة هي الخلاص من المكروه، والفوز هو الخلاص من المكروه مع الوصول إلى المحبوب ولهذا سمي الله تعالى المؤمنين فائزين لنجاتهم من النار ونيلهم الجنة ولما كان الفوز يقتضي نيل المحبوب قيل فاز بطلبته وقال تعالى (يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً) أي أنال الخير نيلاً كثيراً .

(الفرق) بين الفوز والظفر أن الظفر هو العلو على المتأوى المنازع قال الله تعالى (من بعد أن أظفركم عليهم) وقد يستعمل في موضع الفوز يقال ظفر ببيئته ولا يستعمل الفوز في موضع الظفر ألا ترى أنه لا يقال فاز بعده كما

يقال ظفر بعدوه بعينه فالظفر مفارق للفوز وقال علي بن عيسى الفوز الظفر بدلا من الوقوع في الشر وأصله نيل الحظ من الخير وفوز اذا ركب المفازة وفوز أيضا إذا مات لأنه قد صار في مثل المفازة .

(الفرق) بين النجاة والتخلص أن التخلص يكون من تعقيد وإن لم يكن أذى والنجاة لا تكون إلا من أذى ولا يقال لمن لا خوف عليه نجا لأنه لا يكون ناجيا إلا بما يخاف .

(الفرق) بين الصلاح والفلاح أن الصلاح ما يتمكن به من الخير أو يتخلص به من الشر . والفلاح نيل الخير والنفع الباقي أثره وسعى الشيء الباقي . الأثر فلحا ويقال للأكار فلاح لأنه يشق الأرض شقا باقيا الأرض (١) . والافلاح المشقوق الشفة السفلى ، يقال هذه علة صلاحه ولا يقال فلاحه بل يقال هي سبب فلاحه ويقال موته صلاحه لأنه يتخلص به من الضرر العاجل ولا يقال هو فلاحه لأنه ليس بنفع يناله ويقال أيضا لكل من عقل وحزم وتكاملت فيه خلال الخير قد أفلح ولا يقال صلح إلا إذا تغير إلى استقامة الحال ، والفلاح لا يفيد التغير ويجوز أن يقال الصلاح وضع الشيء على صفة ينتفع به سواء انتفع أو لا ، ولهذا يقال أصلحنا أمر فلان فلم ينتفع بذلك فهو كالنفع في أنه يجوز أن لا ينتفع به ، ويقال فلان يصلح للقضاء ويصلح أمره ولا يستعمل الفلاح في ذلك .

ومما جرى مع هذا

(الفرق) بين التسديد والتقويم أن التسديد هو التوجيه للصواب فيقال سدد السهم اذا وجهه وجه الصواب ، والتقويم إزالة الاعوجاج كتقويم الرمح والقدح ثم يستعار فيقال قوم العمل فالتسديد المقوم لسبب الصلاح ، والتسديد يكون في السبب المولد كتسديد السهم للاصابة ، ويكون في السبب المؤدى كاللطف الذى يؤدى الى الطاعة ، والسبب على وجهين مولد ومؤدى فالمولد هو الذى لا يتبع المسبب إلا به لنقص القادر عن فعله دونه ، والمؤدى هو الداعى الى الفعل دعاه الترغيب والترهيب والتسديد من أكبر

الاسباب لانه يكون في المولد والمؤدى والتسديد للحق لا يكون إلا مع طلب الحق فأما مع الاعراض عنه والتشاغل بغيره فلا يصح والاصلاح تقويم الامر على ما تدعو إليه الحكمة .

(الفرق) بين الرشد والرشد قال أبو عمرو بن العلاء الرشد الصلاح قال الله تعالى (فان آتستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم) والرشد الاستقامة في الدين ومنه قوله تعالى (ان تعلمنى بما علمت رشداً) وقيل هما الغتان مثل العدم والعدم .

ومما يجرى مع ذلك

(الفرق) بين الاحكام والاتقان أن اتقان الشيء اصلاحه وأصله من اتقن وهو الترنوق (١) الذى يكون في المسيل أو البئر وهو الطين المختلط بالخرابة يؤخذ فيصلح به التأسيس وغيره فيسد خلله ويصلحه فيقال اتقنه اذا (٢) طلاه بالتقن ثم استعمل فيما يصح معرفته فيقال اتقنت كذا أى عرفته صحيحاً كما أنه لم يدع فيه خلافاً ، والاحكام إيجاد الفعل محكماً ولهذا قال الله تعالى (احكمت آياته) أى خلقت محكمة ولم يقل اتقنت لأنها لم تخلق وبها خلل ثم سد خللها وحكى بعضهم اتقنت الباب اذا أصلحته قال أبو هلال رحمه الله تعالى ولا يقال أحكمته إلا إذا ابتدأته محكماً .

(الفرق) بين الاحكام والرصف أن الرصف هو جمع شئ إلى شئ يشاكله ، واحكام الشيء خلقه محكماً ولا يستعمل الرصف إلا في الأجسام ؛ والاحكام والاتقان يستعملان فيها وفي الاعراض فيقال فعل متقن ومحكم ولا يقال فعل مرصوف إلا أنهم قالوا رصف هذا الكلام حسن وهو مجاز لا يتعدى هذا الموضع .

(الفرق) بين احكام الشيء وابعاده أن ابعاده تقويته وأصله في تقوية الجبل وهو في غيره مستعار .

(الفرق) بين الابرام والتأريب أن التأريب شدة العقد يقال أرب العقد إذا جعل عقداً فوق عقد وهو خلاف النشاط يقال نشطه اذا عقده بأنشطة وهو عقد ضعيف واربّه اذا أحكم عقده وأنشطه إذا حل الأنشطة .

(١) في النسخ « الرنوق » والتصويب من القاموس . (٢) في نسخة « أى » .

الفرق بين ما يخالف الهداية وغيرها مما يجري في الباب
(الفرق) بين الزيف والميل أن الزيف مطلقاً لا يكون إلا الميل عن الحق
يقال فلان من أهل الزيف ويقال أيضاً زاع عن الحق ولا أعرف زاع عن الباطل
لأن الزيف اسم لميل مكروه ولهذا قال أهل اللغة الفرغ زيف في الرسغ ، والميل
عام في المحبوب والمكروه .

(الفرق) بين الميل والميل أن الميل مصدر ويستعمل فيما يرى وفيما لا يرى
مثل ميلك إلى فلان ومال الحائط ميلاً ، وميل بالتحريك اسم يستعمل فيما يرى
خاصة تقول في العود ميل وفي فلان ميل إذا كان يميل في أحد الجانبين من خلقه .
(الفرق) بين العثو والفساد أن العثو كثرة الفساد وأصله من قولك
ضبع عثوا إذا كثرت الشعر على وجهها وكذلك الرجل وعاث يعيث لغة وعثا
يعثو أفصح اللغتين ومنه قوله عز وجل (ولا تعثوا في الأرض مفسدين) .

(الفرق) بين الفساد والقبیح أن الفساد هو التغير عن المقدار الذي تدعو
إليه الحكمة والشاهد أنه نقيض الصلاح وهو الاستقامة على ما تدعو إليه
الحكمة وإذا قصر عن المقدار أو أفرط لم يصلح وإذا كان على المقدار أصلح
والقبیح ما تزرع منه الحكمة وليس فيه معنى المقدار .

(الفرق) بين الفساد والغى أن كل غى قبیح ويجوز أن يكون فساد ليس بقبيح
كفساد التفاحة بتعينها ويذهب بذلك إلى أنها تغيرت عن الحال التي كانت عليها وإذا
قلنا فلان فاسد اقتضى ذلك أنه فاجر وإذا قلت إنه غاواقتضى فساد المذهب والاعتقاد .
(الفرق) بين الغى والضلال أن أصل الغى الفساد ومنه يقال غوى
الفصيل إذا بشم من كثرة شرب اللبن وإذا لم يرو من لبن أمه مات هزلاً .
فالكلمة من الأضداد ، وأصل الضلال الهلاك ومنه قولهم ضللت الناقة إذا
هلكت بضائعها وفي القرآن (إذا ضللتنا في الأرض) أي هلكتنا بتقطع أوصالنا
فالذي يوجهه أصل الكلمتين أن يكون الضلال عن الدين أبلغ من الغى فيه
ويستعمل الضلال أيضاً في الطريق كما يستعمل في الدين فيقال ضل عن الطريق
إذا فارقته ولا يستعمل الغى إلا في الدين خاصة فهذا فرق آخر وربما استعمل

التي في الخيبة يقال غوى الرجل إذا غاب في مطلبه وأنشد قول الشاعر :

فمن يلقى خيراً يحمد الناس أمره ومن يغو لا يعدم على التي لا تماً

وقيل أيضاً معنى البيت أن من يفعل الخير يحمد ومن يفعل الشر يذم فجعل من المعنى الأول ويقال أيضاً ضل عن الثواب ومنه قوله تعالى (كذلك يضل الله الكافرين) والضلال بمعنى الضياع يقال هو ضال في قومه أي ضائع ومنه قوله تعالى (ووجدك ضالاً فهدى) أي ضائعاً في قومك لا يعرفون منزلتك ويجوز أن يكون ضالاً أي في قوم ضالين لأن من أقام في قوم نسب إليهم كما قيل خالد الحذاء لنزوله بين الحذائين وأبو عثمان المازني لأقامته في بني مازن ولم يكن منهم ، وقال أبو علي رحمه الله (ووجدك ضالاً فهدى) أي وجدك ذاهباً إلى النبوة فهي ضالة عنك كما قال تعالى (أن تضل إحداهما) وإنما الشهادة هي الضلالة عنها وهذا من المقلوب المستفيض في كلامهم ويكون الضلال الإبطال ومنه (أضل أعمالهم) أي أبطلها ، ومنه (ألم يجعل كيدهم في تضليل) ويقال ضلالي فلان أي سمانى ضالاً ، والضلال يتصرف في وجوه لا يتصرف الغي فيها .

(الفرق) بين الخنف والخيف أن الخنف هو العدول عن الحق والخيف الحمل على الشيء حتى ينقصه ، وأصله من قولك تحيفت الشيء إذا تنقصته من حافته . (الفرق) بين الميل والميد أن الميل يكون في جانب واحد والميد هو أن يميل مرة يمناً ومرة يسرة ومنه قوله تعالى (وجعلنا في الأرض رواسي أن تميد بكم) أي تضطرب يمناً ويسرة ومعروف أنه لم يرد أنها تميد في جانب واحد وإنما أراد الاضطراب والاضطراب يكون من الجانبين قال الشاعر :

حبهم ميالة تميد ملاءة الحسن لها حديد

يريد أنها تميل من الجانبين للين قوامها

الباب السابع عشر

في الفرق بين التكليف والاختبار والفتنة والتجريب وبين اللطف

والتوفيق وبين اللطف واللاطف وما يجرى مع ذلك

(الفرق) بين التكليف والابتلاء أن التكليف إلزام ما يشق لإرادة الانسانية عليه، وأصله في العربية اللزوم ومن ثم قيل كلف بفلاته يكلف بها كلفاً إذا لزم حبها ومنه قيل السكف في الوجه للزومه إياه والمتكلف للشئ الملزم به على مشقة وهو الذي يلتزم ما لا يلزمه أيضاً ومنه قوله تعالى (وما أنا من المتكلفين) ومثله المكلف والابتلاء هو استخراج ما عند المبتلى وتعرف حاله في الطاعة والمعصية بتحميله المشقة وليس هو من التكليف في شئ فان سمي التكليف ابتلاءً في بعض المواضع فقد يجرى على الشئ اسم ما يقاربه في المعنى، واستعمال الابتلاء في صفات الله تعالى مجاز معناه أنه يعامل العبد معاملة المبتلى المستخرج لما عنده ويقال للنعمة بلاء لأنه يستخرج بها الشكر واليلى يستخرج قوة الشئ باذها به إلى حال البال فهذا كله أصل واحد. (الفرق) بين التكليف والتحميل أن التحميل لا يكون إلا لما يستثقل ولهذا قال تعالى (لا تحمل علينا إصراً) والاصر الثقل. والتكليف قد يكون لما لا تثقل (١) له نحو الاستغفار بقول كلفه الله الاستغفار ولا تقول حملة ذلك.

(الفرق) بين الابتلاء والاختبار أن الابتلاء لا يكون إلا بتحميل المكروه والمشاق. والاختبار يكون بذلك وبفعل المحبوب ألا ترى أنه يقال اختبره بالانعام عليه ولا يقال ابتلاء بذلك ولا هو مبتلى بالنعمة كما قد يقال اختبره بالانعام عليه ولا تقول ابتلاء بذلك ولا هو مبتلى بالنعمة كما قد يقال إنه مختبر بها. ويجوز أن يقال إن الابتلاء يقتضى استخراج ما عند المبتلى من الطاعة والمعصية. والاختبار يقتضى وقوع الخبر بحاله في ذلك والخبر العلم الذى يقع بكنهه الشئ وحقيقته فالفرق بينهما بين .

(١) في النسخ « يتقل » .

(الفرق) بين الفتنة والاختبار أن الفتنة أشد الاختبار وأباهه ، وأصله عرض الذهب على النار لتبين صلاحه من فساده ومنه قوله تعالى (يوم هم على النار يفتنون) ويكون في الخير والشر ألا تسمع قوله تعالى (إنما أموالكم وأولادكم فتنة) وقال تعالى (لآسفيناكم) (١) ماأأ غدقاً لنفتنهم فيه) فجعل النعمة فتنة لأنه قصد بها المبالغة في اختبار المنعم عليه بها كالذهب إذا أريد المبالغة في تعرف حاله فرأى أدخل النار ، والله تعالى لا يختبر العبد لتغيير حاله في الخير والشر وإنما المراد بذلك شدة التكليف .

(الفرق) بين الاختبار والتجريب أن التجريب هو تكرير الاختبار والاكتشاف منه ويدل على هذا أن التفعيل هو للمبالغة والتكرير ، وأصله من قولك جربه إذا داواه من الجرب فنظراً لأصل حاله أم لا ومثله قد البعير إذا نزع عنه القردان وقرع الفصيل إذا داواه من القرع وهو داء معروف ولا يقال إن الله تعالى يجرب قياساً على قولهم يختبر ويبتلى لأن ذلك مجاز والمجاز لا يقاس عليه .

الفرق بين اللطف والتوفيق والعصمة واللطف والركة

وما يجري مع ذلك

(الفرق) بين اللطف والتوفيق أن اللطف هو فعل تسهيل به الطاعة على العبد ولا يكون لطفاً إلا مع قصد فاعله وقوع ما هو لطف فيه من الخير خاصة فأما إذا كان ما يقع عنده قبيحاً وكان الفاعل له قد أراد ذلك فهو انتقاد وليس بلطف . والتوفيق فعل ما تنفق معه الطاعة وإذا لم تنفق معه الطاعة لم يسم توفيقاً ولهذا قالوا إنه لا يحسن الفعل . وفرقاً آخر وهو أن التوفيق لطف يحدث قبل الطاعة بوقت فهو كالمصاحب لها في وقته لأن وقته يلي وقت فعل الطاعة ولا يجوز أن يكون وقتهما واحداً لأنه بمنزلة مجيء زيد مع عمرو وإن كان بعده بلا فصل فأما إذا جاء بعده بأوقات فإنه لم يجيء معه ، واللطف قد يتقدم الفعل بأوقات يسيرة يكون له معها تأثير في نفس الملوطف له ولا يجوز أن يتقدمه بأوقات كثيرة

حتى لا يكون له معها في نفسه تأثير فكل توفيق لطف وليس كل لطف توفيقا . ولا يكون التوفيق ثوابا لأنه يقع قبل الفعل ولا يكون الثواب ثوابا لما لم يقع . ولكن التسمية بموفق على جهة المدح يكون ثوابا على ماسلف من الطاعة ، ولا يكون التوفيق إلا لما حسن من الأفعال يقال وفق فلان للانصاف ولا تقول وفق للظلم ويسمى توفيقا وإن كان منقضيا في حال ما وصف به أنه توفيق فيه كما يقال زيد وافق عمرأ في هذا القول وإن كان قول عمر وقد انقضى ، واللطف يكون التدبير الذي ينفذ في صغير الأمور وكبيرها فأنه تعالى لطيف ومعناه أن تدبيره لا يخفى عن شيء ولا يكون ذلك إلا بأجرائه على حقه . والأصل في اللطيف التدبير ثم حذف وأجريت الصفة للمدبر على جهة المبالغة وفلان لطيف الحيلة إذا كان يتوصل إلى بغيته بالرفق والسهولة ويكون اللطف حسن العشرة والمداخلة في الأمور بسهولة واللطف أيضا صغر الجسم خلاف الكثافة . واللطف أيضا صغر الجسم وهو خلاف الخفاء في المنظر وفي اللطيف معنى المبالغة لأنه فاعل وفي موقوف معنى تكثير الفعل وتكريره لأنه مفعول والمعصية هي اللطيفة التي يتمتع بها عن المعصية اختياراً والصفة بمعصوم إذا أطلقت فهي صفة مدح وكذلك الموفق فإذا أجرى على التقيد فلا مدح فيه ولا يجوز أن يوصف غير الله بأنه يعصم ويقال عصمه من كذا ووقعه لكذا ولطف له في كذا فكل واحد من هذه الأفعال يعدى بحرف وههنا يوجب أيضا أن يكون بينهما فروق من غير هذا الوجه الذي ذكرناه وشرح هذا يطول فتركته كراهة الأكثر وأصولهما في اللغة واشتقاقهما أيضا توجب فروقا من وجوه أخر فاعلم ذلك . (الفرق) بين اللطاف واللطف أن اللطف هو البر وجميل الفعل من قولك فلان يبرئ ويلطفني ويسمى الله تعالى لطيفا من هذا الوجه أيضا لأنه يواصل نعمه إلى عباده . (الفرق) بين اللطف والرفق أن الرفق هو اليسر في الأمور والسهولة في التوصل إليها وخلافه العنف وهو التشديد في التوصل إلى المطلوب ، وأصل الرفق في اللغة النفع ومنه يقال أرفق فلان فلانا إذا مكنته مما يرتفق به ومرافق البيت المواضع التي ينتفع بها زيادة على ما لا بد منه . ورفيق الرجل في السفر

يسمى بذلك لانتفاعه بصحته وليس هو على معنى الفرق واللفظ ويجوز أن يقال سمي رفيقا لأنه يرافقه في السير أى يسير إلى جانبه فيل مرفقه .
(الفرق) بين اللطف والمدارة أن المدارة ضرب من الاحتيال والحتل من قولك دريت الصيد إذا ختلته وإنما يقال داربت الرجل إذا توصلت إلى المهلوب من جهته بالحيلة والحتل .

الباب الثامن عشر

في الفرق بين الدين والملة والطاعة والعبادة والفرض والوجوب
والحلال والمباح وما يجرى مع ذلك

(الفرق) بين الدين والملة أن الملة اسم لجملة الشريعة، والدين اسم لما عليه كل واحد من أهلها ألا ترى أنه يقال فلان حسن الدين ولا يقال حسن الملة وإنما يقال هو من أهل الملة ويقال لخلاف الذمى الملى نسب إلى جملة الشريعة فلا يقال له ديني وتقول ديني الملائكة ولا تقول ملتي ملة الملائكة لأن الملة اسم للشرائع مع الاقرار بالله . والدين ما يذهب اليه الانسان ويعتقد أنه يقربه إلى الله وإن لم يكن فيه شرائع مثل دين أهل الشرك وكل ملة دين وليس كل دين ملة واليهودية ملة لأن فيها شرائع وليس الشرك ملة وإذا أطلق الدين فهو الطاعة العامة التي يجازى عليها بالثواب مثل قوله تعالى (إن الدين عند الله الاسلام) وإذا قيد باختلاف دلالاته وقد يسمى كل واحد من الدين والملة باسم الآخر في بعض المواضع لتقارب معنييهما والاصل ما قلناه، والفرس تزعم أن الدين لفظ فارسي وتحتج بأنهم يجدونه في كتبهم المؤلفة قبل دخول العربية أرضهم بألف سنة ويذكرون أن لهم خطأ يكتبون به كتابهم المنزل بزعمهم يسمى دين دورى . أى كتابه الذى سماه بذلك صاحبهم زرادشت ونحن نجد للدين أصلا وإشتقاقا صحيحا في العربية وما كان كذلك لانحكم عليه بأنه أعجمى وإن صح ما قولم

فإن الدين قد حصل في العربية والفارسية اسما لشيء واحد على جهة الاتفاق وقد يكون على جهة الاتفاق ما هو أعجب من هذا ، وأصل الملة في العربية المِلَّة وهو أن يعدو الذنب على سن ضربا من الحدود فسميت الملة ملة لاستمرار أهلها عليها وقيل أصلها التكرار من قولك طريق مليل إذا تكرر سلوكه حتى توطأ ومنه المِلل وهو تكرار الشيء على النفس حتى تضجر وقيل الملة مذهب جماعة يحمي بعضهم لبعض عند الأمور الحادثة وأصلها من المليلة وهي ضرب من الحمي ومنه الملة موضع النار وذلك أنه إذا دفن فيه اللحم وغيره تكرر عليه الحمي حتى ينضج . وأصل الدين الطاعة ودان الناس للملك أي أطاعوه . ويجوز أن يكون أصله العادة ثم قيل للطاعة دين لأنها تعتاد وتوطن النفس عليها .

(الفرق) بين العباداة والطاعة أن العباداة غاية الخضوع ولا تستحق إلا بغاية الانعام ولهذا لا يجوز أن يعبد غير الله تعالى ولا تكون العباداة إلا مع المعرفة بالمعبود والطاعة الفعل الواقع على حسب ما أراه المرید متى كان المرید أعلى رتبة ممن يفعل ذلك وتكون للخالق والمخلوق والعبادة لا تكون إلا للخالق والطاعة في مجاز اللغة تكون اتباع المدعو الداعي إلى مادعاه إليه وإن لم يقصد التبع كالأسان يكون مطيعاً للشيطان وإن لم يقصد أن يطيعه ولكنه اتبع دعاه وإرادته . (الفرق) بين الطاعة وموافقة الإرادة أن موافقة الإرادة قد تكون طاعة وقد لا تكون طاعة وذلك إذا لم تقع موقع الداعي إلى الفعل كنحو إرادتك أن يتصدق زيد بدرهم من غير أن تشعر بذلك فلا يكون بفعله مطيعاً لك ولو علمه ففعله من أجل إرادتك كان مطيعاً لك ولذلك لو أحس بدعائك إلى ذلك فال معه كان مطيعاً لك .

(الفرق) بين الطاعة والخدمة أن الخادم هو الذي يطوف على الإنسان متحققاً في حوائجه ولهذا لا يجوز أن يقال إن العبد يخدم الله تعالى ، وأصل الكلمة الاطاعة بالشيء ومنه سمي الخنخال خدمة ثم كثرت ذلك حتى سمي الاشتغال بما يصلح به شأن المخدم خدمة وليس ذلك من الطاعة والعبادة في شيء . ألا ترى أنه يقال فلان يخدم المسجد إذا كان يتعمده بتنظيف وغيره ، وأما

الحفد فهو السرعة في الطاعة ومنه قوله تعالى (بنين وحفدة) وقولنا في القنوت وإليك نسعى ونحفد .

(الفرق) بين العبيد والخول أن الخول هم الذين يختصون بالإنسان من جهة الخدمة والمهنة ولا تقتضى الملك كما تقتضيه العبيد (١) ولهذا لا يقال الخاق خول الله كما يقال عبيده (٢) .

(الفرق) بين العبيد والمملوك أن كل عبد مملوك وليس كل مملوك عبداً لأنه قد يملك المال والمتاع فهو مملوك وليس بعبد والعبد هو المملوك من نوع ما يعقل ويدخل في ذلك الصبي والمعتوه وعباد الله تعالى الملائكة والانس والجن . (الفرق) بين الدين والشريعة أن الشريعة هي الطريقة المأخوذة فيها إلى الشيء ومن ثم سمي الطريق إلى الماء شريعة ومشريعة وقيل الشارع لكثرة الأخذ فيه والدين ما يطاع به المعبود لكل واحد من الدين وليس لكل واحد من الشريعة والشريعة في هذا المعنى نظير الملة إلا أنها تفيد ما يفيد الطريقة المأخوذة مالا تفيد الملة ويقال شرع في الدين شريعة كما يقال طرق فيه طريقاً والملة تفيد استمرار أهلها عليها . (الفرق) بين المتقى والمتقي المؤمن أن الصفة بالمتقى أمدح من الصفة بالمتقي لأنه عدل عن الصفة الجارية على الفعل للمبالغة، والمتقى أمدح من المؤمن لأن المؤمن يطلق بظاهر الحال والمتقى لا يطلق إلا بعد الخبرة وهذا من جهة الشريعة والأول من جهة دلالة اللغة، والإيمان نقيض الكفر والفسق جميعاً لأنه لا يجوز أن يكون الفعل إيماناً فسقاً كما لا يجوز أن يكون إيماناً كفرأ إلا أن يقابل النقيض في اللفظ بين الإيمان والكفر أظهر .

(الفرق) بين الحسن والحسنة أن الحسنة هي الأعلى في الحسن لأن الهام داخله للمبالغة فلذلك قلنا إن الحسنة تدخل فيها الفروض والتوافل ولا يدخل فيها المباح وإن كان حسناً لأن المباح لا يستحق عليه الثواب ولا الحد ولذلك رغب في الحسنة وكانت طاعة فيه المباح لأن كل مباح حسن ولكنه لا ثواب فيه ولا حد فليس هو بحسنة .

(١) في نسخة وكما يقتضى العبد . (٢) في السكندرية وهم عبيده .

(الفرق) بين الطاعة والقبول أن الطاعة إنما تقع رغبة أو رهبة، والقبول مثل الاجابة يقع حكمة ومصلحة ولذلك حسنت الصفة لله تعالى بأنه مجيب وقابل ولا تحسن الصفة له بأنه مطيع.

(الفرق) بين الاجابة والقبول وبين قولك أجاب واستجاب أن القبول يكون للأعمال قبل الله عمله، والاجابة الادعية يقال أجاب دعاءه وقولك أجاب معناه فعل الاجابة واستجاب طلب أن يفعل الاجابة لأن أصل الاستفعال لطلب الفعل وصلح استجاب بمعنى أجاب لأن المعنى فيها يؤول إلى شيء واحد وذلك أن استجاب طلب الاجابة بقصده إليها وأجاب أوقع الاجابة بفعلها.

(الفرق) بين الاجابة والطاعة أن الطاعة تكون من الأدنى للأعلى لأنها في موافقة الارادة الواقعة موقع المسألة ولا تكون إجابة إلا بأن تفعل لموافقة الدعاء بالأمر ومن أجله كذا قال علي بن عيسى رحمه الله.

(الفرق) بين المذهب والمقالة أن المقالة قول يعتمد عليه قائله وينظر فيه يقال هذه مقالة فلان إذا كان سبيله فيها هذا السبيل والمذهب ما يميل اليه من الطرق سواء كان يطلق القول فيه أو لا يطلق والشاهد أنك تقول هذا مذهبي في السماع والأكل والشرب لشيء (١) تختاره من ذلك وتميل إليه تناظر فيه أولاً وفرق آخر وهو أن المذهب يفيد أن يكون الذاهب اليه معتقداً له أو بحكم المعتقد والمقالة لا تفيد ذلك لأنه يجوز أن يقوله وينظر فيه ويعتقد خلافه فعلى هذا يجوز أن يكون مذهب ليس بمقالة ومقالة ليس بمذهب.

(الفرق) بين الفرض والوجوب أن الفرض لا يكون إلا من الله، والإيجاب يكون منه ومن غيره تقول فرض الله تعالى على العبد كذا وأوجه عليه وتقول أوجب زيد على عبده والملك على رعيته كذا ولا يقال فرض عليهم ذلك وإنما يقال فرض لهم العطاء ويقال فرض له القاضي، والواجب يجب في نفسه من غير إيجاب يجب له من حيث أنه غير متعدوليس كذلك الفرض لأنه متعدولهاذا صح وجوب الثواب على الله تعالى في حكمته ولا يصح فرضه، ومن وجه آخر

أن السنة المؤكدة تسمى واجبا ولا تسمى فرضا مثل سجدة التلاوة هي واجبة على من يسمعها وقيل على من قعد لها ولم يقل إنها فرض ومثل ذلك الوتر في أشباه له كثيرة، وفرق آخر أن العقليات لا يستعمل فيها الفرض ويستعمل فيها الوجوب تقول هذا واجب في العقل ولا يقال فرض في العقل وقد يكون الفرض والواجب سواء في قولهم صلاة الظهر واجبة وفرض لا فرق بينهما ههنا في المعنى وكل واحد منهما من أصل فأصل الفرض الحز في الشيء تقول فرض في العود فرضا إذا حز فيه حزاً، وأصل الوجوب السقوط يقال وجبت الشمس للمغيب إذا سقطت ووجب الحائط وجبة أي سقط، وحد الواجب والفرض عند من يقول أن القادر لا يتخلو من الفعل والترك ماله ترك فيجب وعند من يميز خلو القادر من الفعل والترك ما إذا لم يفعله استحق العقاب وليس يجب الواجب لايجاب موجب له ولو كان كذلك لكان القبيح واجبا إذا أوجبه موجب، والافعال ضربان أحدهما ألا يقارنه داع ولا قصد ولا علم فليس له حكم زائد على وجوده كفعل السامى والنائم، والثاني يقع مع قصد وعلم أو داع وهذا على أربعة أضرب أحدها ما كان لفاعله أن يفعله من غير أن يكون له فيه مشل المباح، والثاني ما يفعله لعاقبة مجودة وليس عليه في تركه مضرة ويسمى ذلك ندبا ونفلا وتطوعا وإن لم يكن شرعيا سمي تفضلا واجسانا وهذا هو زائد (١) على كونه مباحا، والثالث ماله فعله وإن لم يفعله لحقه مضرة وهو الواجب والفرض وقد يسمى الحتم واللازم، والرابع الذي ليس له فعله وإن فعله استحق الذم وهو القبيح والمحذور والحرام.

(الفرق) بين الفرض والحتم أن الحتم امضاء الحكم على التوكيد والاحكام يقال حتم الله كذا وكذا وقضاه قضاء حتما أي حكم به حكما مؤكدا وليس هو من الفرض والايجاب في شيء لأن الفرض والايجاب يكونان في الأوامر والحتم يكون في الاحكام والالتضية وإنما قيل للفرض فرض حتم على جهة الاستعارة والمراد أنه لا يرد كما أنه الحكم الحتم لا يرد والشاهد أن العرب

(١) في نسخة « وهذه أمور زائدة ».

تسمى الغراب حاتماً لأنه يحتم عندهم بالفراق أى يقضى به وليس يريدون أنه يفرض ذلك أو يوجهه .

(الفرق) بين الإيجاب والالزام أن الإلزام يكون فى الحق والباطل يقال ألزمته الحق وألزمته الباطل ، والإيجاب لا يستعمل إلا فيما هو حق فإن استعمل فى غيره فهو مجاز والمراد به الإلزام .

(الفرق) بين الإلزام واللزم أن اللزم لا يكون إلا فى الحق يقال لزم الحق ولا يقال لزم الباطل ، والإلزام يكون فى الحق والباطل يقال ألزمه الحق وألزمه الباطل على ما ذكرنا .

(الفرق) بين الحلال والمباح أن الحلال هو المباح الذى علم بإباحته بالشرع ، والمباح لا يعتبر فيه ذلك تقول المشى فى السوق مباح ولا تقول حلال ، والحلال خلاف الحرام والمباح خلاف المحظور وهو الجنس الذى لم يرغب فيه ، ويجوز أن يقال هو ما كان لفاعله أن يفعله ولا ينبى عن مدح ولا ذم وقيل هو ما أعلم المكلف أو دل على حسنه وأنه لا ضرر عليه فى فعله ولا تركه ، ولذلك لا توصف أفعال الله تعالى بأنها مباحة ولا توصف أفعال البهائم بذلك فعنى قولنا أنه على الإباحة أن للمكلف أن ينتفع به ولا ضرر عليه فى ذلك وإرادة المباح والأمر به قبيح لأنه لا فائدة فيه إذ فعله وتركه سواء فى أنه لا يستحق عليه نواب وليس كذلك الحلال .

(الفرق) بين النافلة والتنب أن التنب فى اللغة ما أمر به وفى الشرع هو النافلة والنافلة فى الشرع واللغة سواء ، والنافلة فى اللغة أيضاً اسم للعطية والنفلة الجواد والجمع نوفلون ، ويقال أيضاً للعطية نوفل والجمع نوافل .

(الفرق) بين السنة والنافلة أن السنة على وجوه أحدها إذا قلنا فرض وستة فالمراد به المندوب إليه وإذا قلنا الدليل على هذا الكتاب والسنة فالمراد بها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا قلنا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فالمراد بها طريقته (١) وعادته التى دام عليها وأمر بها فهى فى الواجب والنفل وجميع

ذلك ينبىء عن رسم تقدم وسبب فرد والنفل والنافلة ما تبدبه من غير سبب .
 (الفرق) بين السنة والعادة أن العادة ما يديم الإنسان فعله من قبل نفسه ،
 والسنة تسكن على مثال سبق وأصل السنة الصورة ومنه يقال سنة الوجه أى
 صورته . سنة القمراً أى صورته ، والسنة فى العرف تواتر وأحاد فالتواتر ما جاز
 حصول العلم به لكثرة روايته وذلك أن العلم لا يحصل فى العادة إلا إذا كثرت
 الرواة ، والآحاد ما كان روايته القدر الذى لا يعلم صدق خبرهم لقلتهم وسواء
 رواه واحداً أو أكثر والمرسل ما أسنده الراوى إلى من لم يره ولم يسمع
 منه ولم يذكر من بينه وبينه .

(الفرق) بين العادة والدأب أن العادة على ضربين اختيار أو اضطرار
 فالاختيار كعود شرب النبيذ وما يجرى مجراه بما يكثر الإنسان فعله فيعتاده
 ويصحب عليه مفارقه والاضطرار مثل أكل الطعام وشرب الماء لأقامة الجسد
 وبقاء الناحية وما شاكل ذلك ، والدأب لا يكون إلا اختياراً ألا ترى أن العادة
 فى الأكل والشرب المقيمين للبدن لا تسمى دأباً .

(الفرق) بين قولك يجب كذا وقولك ينبغي كذا أن قولك ينبغي كذا
 يقتضى أن يكون المبنى حسناً سواء كان لازماً أو لا والواجب لا يكون إلا لازماً .
 (الفرق) بين قولنا يجوز كذا وقولك يجوزى كذا أن قولك يجوز كذا
 بمعنى يسمح ويحل كما تقول يجوز للمسافر أن يفطر ونحوه ويجوز قراءة
 (مالك يوم الدين) و (مالك يوم الدين) ويكون بمعنى الشك نحو قولك يجوز
 أن يكون زيد أفضل من عمرو ، ويجوز بمعنى جواز النقد وقال بعضهم يجوز
 بمعنى يمكن ولا يمتنع نحو قولك يجوز من زيد القيام وإن كان معلوماً أن القيام
 لا يقع منه . وقال أبو بكر الأشهاد أكره هذا القول لأن المسلمين لا يستجيزون
 أن يقولوا يجوز الكفر من الملائكة حتى يصيروا كالبليس لقدرتهم على ذلك
 ولأنهم يقولوا يجوز من الله تعالى وقوع الظلم لقدرته عليه إلا أن يقيد وأصل
 هذا كله من قولك جاز أى وجد مسلكاً مضى فيه ومنه الجواز فى الطريق
 والمجاز فى اللغة ، فقوله قراءة جائزة معناه أن قارئها وجد لها من مذهبها ما من معه

أن يرد عليه وإذا قلت يجوز أن يكون فلان خيراً من فلان فعناه أن وهمك قد توجه الى هذا المعنى منه فإذا علمته لم يحسن فيه ذكر الجواز ، والجائز لا بد أن يكون منيباً عما سواه ألا ترى أن قائلاً لو قال يجوز أن يعبد العبد ربه لم يكن ذلك كلاماً مستقيماً إذا لم يكن منبئاً عما سواه وقولنا هذا الشيء يحزى به يفيد أنه وقع موقع الصحيح فلا يجب فيه القضاء ويقع به التملك إن كان عقداً وقد يكون المنهى عنه مجزئاً نحو التوضؤ بالماء المغصوب والذبح بالسكين المغصوب وطلاق البدعة والوطء في الحيض والصلاة في الدار المغصوبة محرمة عند الفقهاء لأنه نهى عنها لا بشرائط الفعل الشرعية ولكن لحق صاحب الدار لأنه لو أذن في ذلك لجاز ولا يكون المنهى عنه جائزاً فالفرق بينهما بين ، وذهب أبو علي وأبو هاشم رحمهما الله تعالى إلى أن الصلاة في الدار المغصوبة غير مجزئة لأنه قد أخذ على المصلي ينوي أداء الواجب ولا يجوز أن ينوي ذلك والفعل معصية .

ومما يخالف ذلك

(الفرق) بين المردود والفاسد وبين المنهى عنه وبين الفاسد أن المردود ما وقع على وجه لا يستحق عليه الثواب وذلك أنه خلاف المقبول والقبول من الله تعالى إيجاب الثواب ولا يمنعه ذلك من أن يكون مجزئاً مثل التوضؤ بالماء المغصوب وغيره بما ذكرناه آنفاً والمنهى عنه ينهى عن كراهة الناهي له ولا يمنعه ذلك من أن يكون مجزئاً أيضاً فكل واحد من المنهى عنه والمردود يفيد ما لا يفيد الآخر ، والفاسد لا يكون مجزئاً فهو مفارق لهما .

(الفرق) بين الحسن والمباح أن كل مباح حسن وليس كل حسن مباحاً ؛ وذلك أن أفعال الطفل والملجأ قد تكون حسنة وليست بمباحة .

(الفرق) بين الإذن والإباحة أن الإباحة قد تكون بالعقل والسمع ، والاذن لا يكون إلا بالسمع وحده ، وأما الإطلاق فهو إزالة المنع عن يجوز عليه ذلك ، ولهذا لا يجوز أن يقال إن الله تعالى مطلق وإن الأشياء مطابقة له .

(الفرق) بين الإسلام والإيمان والصالح أن الصالح استقامة الحال وهو مما يفعله العبد لنفسه ويكون بفعل الله له لطفاً وتوفيقاً ، والإيمان طاعة الله التي

يؤمن بها العقاب على ضدها وسميت النافلة إيماناً على سبيل التبعية لهذه الطاعة ،
والإسلام طاعة الله التي يسلم بها من عقاب الله وصار كالعالم على شريعة محمد
ﷺ ، ولذلك يتنفي منه اليهود وغيرهم ولا ينتفون من الإيمان .
(الفرق) بين المؤمنين والمؤمنين أن المؤمنين الثقة في نفسه، والمؤمنون الذي يأمنه غيره.

(الفرق) بين الكفر والالحاد أن الكفر اسم يقع على ضروب من الذنوب
فمنها الشرك بالله ومنها الجحد للنبوة ومنها استحلال ما حرم الله وهو راجع إلى
جحد النبوة وغير ذلك مما يطول الكلام فيه وأصله التغطية، والالحاد اسم خص
به اعتقاد نفي التقديم مع إظهار الإسلام وليس ذلك كفر الالحاد ألا ترى أن
اليهودى لا يسمى ملحداً وإن كان كافراً وكذلك النصراني وأصل الالحاد
الميل ومنه سمي للحد لحداً لأنه يحفر في جانب القبر .

(الفرق) بين الرياء والنفاق أن النفاق إظهار الإيمان مع اسرار الكفر
وسمى بذلك تشبيهاً بما يفعله اليربوع وهو أن يجعل بحجره باباً ظاهراً وباباً
باطناً يخرج منه إذا طلبه الطالب ولا يقع هذا الاسم على من يظهر شيئاً ويخفي
غيره إلا الكفر والإيمان وهو اسم إسلامي والإسلام والكفر اسمان
إسلاميان فلما حدثا وحدث في بعض الناس اظهار أحدهما مع إبطان الآخر
سمى ذلك نفاقاً، والرياء اظهار جميل الفعل رغبة في حمد الناس لافى ثواب الله
تعالى فليس الرياء من النفاق في شيء فإن استعمل أحدهما في موضع الآخر
فعلى التشبه والأصل ما قلناه .

(الفرق) بين الذنب والقيسح أن الذنب عند المتكلمين ينبيء عن كون
المقدور مستحقاً عليه العقاب وقد يكون قبيحاً لا عقاب عليه كالقبح يقع من الطفل
قالوا ولا يسمى ذلك ذنباً وإنما يسمى الذنب ذنباً لما يتبعه من الذم ، وأصل الكلمة
على قولهم الاتباع ومنه قيل ذنب الدابة لأنه كالتابع لها والذنوب الدلو التي
لها ذنب ، ويجوز أن يقال إن الذنب يفيد أنه الرذل من الفعل الدنى وسمى
الذنب ذنباً لأنه أرذل ما في صاحبه وعلى هذا استعماله في الطفل حقيقة .

(الفرق) بين الذنب والمعصية أن قولك معصية ينبيء عن كونها منها

عنها والذنب ينبيء عن استحقاق العقاب عند المتكلمين وهو على القول الآخر فعل ردىء والشاهد على أن المعصية تنبيء عن كونها منهيها عنها قولهم أمرته بعصائي، والنهي ينبيء عن الكراهة، ولهذا قال أصحابنا (١) المعصية ما يقع من فاعله على وجه قد نهى عنه أو كره منه .

(الفرق) بين المحذور والحرام أن الشيء يكون محظوراً إذا نهى عنه ناه وإن كان حسناً كفرض (٢) السلطان التعامل ببعض النقود أو الرعي ببعض الأرضين وإن لم يكن قبيحاً، والحرام لا يكون إلا قبيحاً، وكل حرام محذور وليس كل محذور حراماً، والمحذور يكون قبيحاً إذا دلت الدلالة على أن من حظره لا يحظر إلا القبيح كالمحذور في الشريعة وهو ما أعلم المسكف أو دل على قبحه، ولهذا لا يقال أن أفعال البهائم محظورة وإن وصفت بالقبح وقال أبو عبد الله الزبيرى الحرام يكون مؤبداً والمحذور قد يكون إلى غاية . وفرق أصحابنا بين قولنا والله لا آكله فقالوا إذا حرمه على نفسه حثت بأكل الخبز وإذا قال والله لا آكله لم يحث حتى يأكله كله وجعلوا تحريمه على نفسه بمنزلة قوله والله لا آكل منه شيئاً :

(الفرق) بين الطغيان والعتو أن الطغيان مجاوزة الحد في المكروه مع غلبة .

وقهر ومنه قوله تعالى (إنما لما طغى الماء) الآية يقال طغى الماء إذا جاوز الحد في الظلم، والعتو المبالغة في المكروه فهو دون الطغيان ومنه قوله تعالى (وقد بلغت من الكبر عتياً) قالوا اكل مبالغ في كبر أو كفر أو فساد فقد عتأ فيه ومنه قوله تعالى (ريح صرصر عاتية) أى مبالغ في الشدة ويقال جبار عات أى مبالغ في الجبرية ومنه قوله تعالى (فعتت عن أمر ربها) يعنى أهلها تكبروا على ربهم فلم يطيعوه .

(الفرق) بين الكفر والشرك أن الكفر خصال كثيرة على ما ذكرنا وكل خصلة منها تضاد خصلة من الإيمان لأن العبد إذا فعل خصلة من الكفر فقد ضيع خصلة من الإيمان، والشرك خصلة واحدة وهو إيجاد الهية مع الله أو دون الله واشتقاقه ينبيء عن هذا المعنى ثم كثر حتى قيل لكل كفر شرك على وجه التعظيم له والمبالغة في صفته وأصله كفر النعمة ونقيضه الشكر ونقيض الكفر

(١) فى النسخ « أصحاب » (٢) فى السكندرية « الفرق » وهو من غيرها ساقط .

بأن الله الايمان وإنما قيل لمضيع الايمان كافر لتضييعه حقوق الله تعالى وما يجب عليه من شكر نعمه فهو بمنزلة الكافر لها ونقيض الشرك في الحقيقة الاخلاص ثم لما استعمل في كل كفر صار نقيضه الايمان ولا يجوز أن يطلق اسم الكفر إلا لمن كان بمنزلة الجاحد لنعم الله وذلك لعظم مامعه من المعصية وهو اسم شرعى كما أن الايمان اسم شرعى .

(الفرق) بين الفسق والخروج أن الفسق في العريضة خروج مكروه ومنه يقال للفأرة الفويسقة لأنها تخرج من جحرها للافساد وقيل فسقت الرطبة إذا خرجت من قشرها لأن ذلك فساد لها ومنه سمي الخروج من طاعة الله بكبيرة فسقا ومن الخروج مذموم ومحمود والفرق بينهما بين .

(الفرق) بين الفسق والفجور أن الفسق هو الخروج من طاعة الله بكبيرة، والفجور الانبعاث في المعاصي والتوسع فيها وأصله من هولاك أخرجت السكر إذا خرقت فيها خرقاً واسعاً فانبعث الماء كل منهث فلا يقال لصاحب الصغيرة فاجر كما لا يقال لمن خرقت في السكر خرقاً صغيراً أنه مذموم السكر ثم كثر استعمال الفجور حتى خص بالزنا والواط وما أشبه ذلك .

(الفرق) بين قولك كفر النعمة وقولك بطر النعمة أن قولك بطرها يفيد أنه عظمها وبغى فيها . وكفرها يفيد أنه عظمها فقط ، وأصل البطر الشق ومنه قيل للبيطار يبطار وقد بطرت الشيء أى شققته وأهل اللغة يقولون البطر سوء استعمال النعمة وكذلك جاء في تفسير قوله تعالى (بطرت معيشتها) (ولا تكونوا كالذين - رجعوا من ديارهم بطراً ورثاء الناس) .

(الفرق) بين الظلم والجور أن الجور خلاف الاستقامة في الحكم، وفي السيرة السلطانية تقول جار الحاكم في حكمه والسلطان في سيرته إذا فارق الاستقامة في ذلك، والظلم ضرر لا يستحق ولا يعقب عوضاً سواء كان من سلطان أو حاكم أو غيرهما ألا ترى أن خيانة الدانق والدرهم تسمى ظلاً ولا تسمى جوراً فإن أخذ ذلك على وجه القهر أو الميل سمي جوراً وهذا واضح ، وأصل الظلم نقصان الحق، والجور العدول عن الحق من قولنا جار عن الطريق إذا عدل

عنه وخولف بين التقيضين قليل في تقيض الظلم الانصاف وهو إعطاء الحق على التمام ، وفي تقيض الجور العدل وهو العدول بالفعل إلى الحق .

(الفرق) بين السوء والقيح أن السوء مأخوذ من أنه يسوء النفس بمآقر به لها وقد يلتذ بالقيح صاحبه كالزنا وشرب الخمر والغصب .

(الفرق) بين الظلم والمهضم أن المهضم نقصان بعض الحق ولا يقال لمن أخذ جميع حقه قد هضم . والظلم يكون في البعض والكل وفي القرآن (فلا) (يخاف ظلما ولا هضمًا) أى لا يمنع حقه ولا بعض حقه وأصل المهضم في العرية النقصان ومنه قيل للمنخفض من الأرض هضم والجمع اهضام .

(الفرق) بين الظلم والغشم أن الغشم كره الظلم وعمومه توصف به الولاة لأن ظالمهم يعم ولا يكاد يقال غشمتى في المعاملة كما يقال ظلمتني فيها وفي المثل وال غشوم خير من فتنة تدرم وقال أبو بكر الغشم اعتسافك الشيء ثم قال يقال غشم السلطان العرية يغشمهم ، قال الشيخ أبو هلال رحمه الله الاعتساف خبط الطريق على غير هداية فكانه جعل الغشم ظلما يجرى على غير طرائق الظلم المعبودة .

(الفرق) بين الظلم والبغى أن الظلم ماذكرناه ، والبغى شدة الطلب لما ليس بحق بالتغليب وأصله في العرية شدة الطلب ومنه يقال دفعنا بني السماء خلفنا أى شدة مطرها ، وبغى الجرح ببغى إذا تراءى إلى فساد يرجع إلى ذلك وكذلك البغاء وهو الزنا وقيل في قوله تعالى (والائمه والبغى) بغير الحق) أنه يريد الرأس على الناس بالغلبة والاستطالة .

(الفرق) بين القبح والفحش أن الفاحش الشديد القبح ويستعمل القبح في الصور فيقال القرد قبيح الصورة ولا يقال فاحش الصورة ويقال هو فاحش القبح وهو فاحش الطول وكل شيء جاوز حد الاعتدال مجاوزة شديدة فهو فاحش وليس كذلك القبيح .

(الفرق) بين الحرام والسحت أن السحت مبالغة في صفة الحرام ، ولهذا يقال حرام سحت ولا يقال سحت حرام ، وقيل السحت يفيد أنه حرام ظاهر

فقولنا حرام لا يفيد أنه سحت وقولنا سحت يفيد أنه حرام ويجوز أن يقال أن السحت الحرام الذي يستأصل الطاعات من قولنا سحته إذا استأصلته، ويجوز أن يكون السحت الحرام الذي لا يبركه له فكأنه مستأصل، ويجوز أن يكون المراد به أنه يستأصل صاحبه.

(الفرق) بين الأثم والخطيئة أن الخطيئة قد تكون من غير تعمد ولا يكون الأثم إلا تعمداً، ثم كثر ذلك حتى سميت الذنوب كلها خطايا كما سميت إسرافاً، وأصل الاسراف مجاوزة الحد في الشيء.

(الفرق) بين الأثم والذنب أن الأثم في أصل اللغة التقصير أثم يأثم إذا قصر ومنه قول الأعشى :

جمالية تغتلى بالرداف إذا كذب الآثمات الهجير

الاغتلاء بعد الخطو، والرداف جمع رديف، وكذب قصر، وعنى بالآثمات المقصرات ومن ثم سمي الجرم لاثماً لأنها تقصر بشاربها لذهابها بعقله.

(الفرق) بين الأثم والآثم أن الآثم المنهادى في الأثم، والأثم فاعل الأثم. (الفرق) بين الذنب والجرم أن الذنب ما يتبعه الذم أو ما يتبع عليه العبد من قبيح فعله، وذلك أن أصل الكلمة الاتباع على ما ذكرنا فأما قولهم للصبي قد أذنب فإنه مجاز، ويجوز أن يقال الأثم هو القبيح الذي عليه تبعه، والذنب هو القبيح من الفعل ولا يفيد معنى التبعة، ولهذا قيل للصبي قد أذنب ولم نقل قد أثم، والأصل في الذنب الرذل من الفعل كالذنب الذي هو أرذل مافي صاحبه، والجرم ما ينقطع به عن الواجب وذلك أن أصله في اللغة القطع ومنه قيل للصرام الجرام وهو قطع التمر.

(الفرق) بين الحوب والذنب أن الحوب يفيد أنه مزجور عنه وذلك أن أصله في العربية الزجر ومنه يقال في زجر الأبل حوب حوب وقد سمي الجمل به لأنه يزجر وحاب الرجل يحوب وقيل للنفس حوباً لأنها تزجر وتدعى. (الفرق) بين الوزر والذنب أن الوزر يفيد أنه يثقل صاحبه وأصله الثقل ومنه قوله تعالى (ووضعتنا عنك وزرك الذي أنقض ظهرك) وقال تعالى (حتى

تضع الحرب أوزارها) أى أنقلها يعنى السلاح وقال بعضهم الوزر من الوزر وهو الملجأ يفيد أن صاحبه ملتجئ إلى غير ملجأ والاول أجود .

ومما يخالف الظلم المذكور فى الباب العدل

(الفرق) بينه وبين الانصاف أن الانصاف إعطاء النصف ، والعدل يكون فى ذلك وفى غيره ألا ترى أن السارق إذا قطع قيل إنه عدل عليه ولا يقال إنه أنصف ، وأصل الانصاف أن تعطيه نصف الشيء وتأخذ نصفه من غير زيادة ولا نقصان وربما قيل أطلب منك النصف كما يقال أطلب منك الانصاف ثم استعمل فى غير ذلك مما ذكرناه ويقال أنصف الشيء إذا بلغ نصف نفسه ونصف غيره إذا بلغ نصفه .

(الفرق) بين العدل والقسط أن القسط هو العدل البين الظاهر ومنه سمي المكبال قسطاً والميزان قسطاً لأنه يصور لك العدل فى الوزن حتى تراه ظاهراً وقد يكون من العدل ما يخفى ولهذا قلنا إن القسط هو النصيب الذى بينت وجوهه وتقسط القوم الشيء تقاسموا بالقسط .

(الفرق) بين العدل والحسن أن الحسن ما كان القادر عليه فعلمه ولا يتعلق بنفع واحد أو ضرره ، والعدل حسن يتعلق بنفع زيد أو ضرر غيره (١) ألا ترى أنه يقال إن كل الحلال حسن وشرب المباح حسن وليس ذلك بعدل .

الفرق بين ما يخالف ذلك

من التوبة والاعتذار والعفو والغفران وما يجرى معه

(الفرق) بين التوبة والاعتذار أن التائب مقر بالذنب الذى يتوب منه معترف بعلم عذره فيه والمعتذر يذكر أن له فيما أتاه من المكروه عذراً ولو كان الاعتذار التوبة لجاز أن يقال اعتذر إلى الله كما يقال تاب إليه وأصل العذر إزالة الشيء عن جهته اعتذر إلى فلان فعذره أى أزال ما كان فى نفسه عليه فى الحقيقة أو فى الظاهر ويقال عذرتك عذيراً ، ولهذا يقال من عذيرى من فلان وتأويله من يأتينى بعذر منه ومنه قوله تعالى (عذراً أو نذراً) والنذر جمع نذر .

(الفرق) بين الندم والتوبة أن التوبة أخص من الندم وذلك أنك قد

تندم على الشيء ولا تعتقد قبجه، ولا تكون التوبة من غير قبح فكل توبة ندم وليس كل ندم توبة.

(الفرق) بين الاستغفار والتوبة أن الاستغفار طلب المغفرة بالدعاء والتوبة أو غيرهما من الطاعة، والتوبة الندم على الخطيئة مع العزم على ترك المعاودة فلا يجوز الاستغفار مع الإصرار لأنه مسلبة لله ما ليس من حكمه ومشيتته مالا تفعله ما قد نصب الدليل فيه وهو تحكم عليه كما يتحكم المتأمر المتعظم على غيره بأن يأمره بفعل ما أخبر أنه لا يفعله.

(الفرق) بين التأسف والندم أن التأسف يكون على الفائت من فعلك وفعل غيرك والندم جنس من أفعال القلوب لا يتعلق إلا بواقع من فعل النادم دون غيره فهو مبين لأفعال القلوب وذلك أن الإرادة والعلم والتفنى والغبط قد يقع على فعل الغير كما يقع على فعل الموصوف به، والغضب يتعلق بفعل الغير فقط.

(الفرق) بين العفو والغفران أن الغفران يقتضى إسقاط العقاب وإسقاط العقاب هو إيجاب الثواب فلا يستحق الغفران إلا المؤمن المستحق للثواب وهذا (١) لا يستعمل إلا في الله فيقال غفر الله لك ولا يقال غفر زيد لك إلا شاذاً قليلاً والشاهد على شذوذه أنه لا يتصرف في صفات العبد كما يتصرف في صفات الله تعالى ألا ترى أنه يقال استغفرت الله تعالى ولا يقال استغفرت زيدا، والعفو يقتضى إسقاط اللوم والذم ولا يقتضى إيجاب الثواب، ولهذا يستعمل في العبد فيقال عفا زيد عن عمرو وإذا عفا عنه لم يجب عليه إثابته إلا أن العفو والغفران لما اتقارب معناهما تداخلا واستعمالاً في صفات الله جل اسمه على وجه واحد فيقال عفا الله عنه وغفر له بمعنى واحد وما تعدى به اللفظان يدل على ما قلنا وذلك أنك تقول عفا عنه فيقتضى ذلك إزالة شيء عنه وتقول غفر له فيقتضى ذلك إثبات شيء له.

(الفرق) بين الغفران والستر أن الغفران أخص وهو يقتضى إيجاب الثواب والستر سترك الشيء بستر ثم استعمل في الإضراب عن ذكر الشيء فيقال.

ستر فلان على فلان إذا لم يذكر ما طلع عليه من عثراته وستر الله عليه خلاف فضحه ولا يقال لمن يستر عليه في الدنيا إنه غفر له لأن الغفران ينبيء عن استحقاق الثواب على ما ذكرنا، ويجوز أن يستر في الدنيا على الكافر والفاسق.

(الفرق) بين الصفح والغفران أن الغفران ما ذكرناه. والصفح التجاوز عن الذنب من قولك صفحت الورقة إذا تجاوزتها وقيل هو ترك مؤاخذه المذنب بالذنب وإن تبدى له صفحة جميلة ولهذا لا يستعمل في الله تعالى.

(الفرق) بين الإحباط والتكفير أن الإحباط هو إبطال عمل البر من الحسنات بالسيئات وقد حبط هو ومنه قوله تعالى (وحبط ما صنعوا فيها) وهو من قولك حبط بطنه إذا فسد بالمأكل الرديء، والتكفير إبطال السيئات بالحسنات وقال تعالى (كفر عنهم سيئاتهم).

(الفرق) بين قولك أبطل وبين قولك أدحض أن أصل الإبطال الإهلاك ومنه سمي الشجاع بطلا لاهلاكه قرنه، وأصل الإدحاض الإذلال فقولك أبطله يفيد أنه أهلكه وقولك أدحضه يفيد أنه أزاله ومنه مكان دحض إذا لم تثبت عليه الإقدام وقد دحض إذا زل ومنه قوله تعالى (حجتهم داخضة عند ربهم).

﴿الباب التاسع عشر﴾

في الفرق بين الثواب والعوض، وبين العوض والبدل، وبين القيمة

والثمن، والفرق بين ما يخالف الثواب من العقاب

والعذاب والألم والوجع وما يجري مع ذلك.

(الفرق) بين الثواب والعوض أن العوض يكون على فعل العوض، والثواب لا يكون على فعل الميثب وأصله المرجوع وهو ما يرجع إليه العامل، والثواب من الله تعالى نعيم يقع على وجه الاجلال وليس كذلك العوض لأنه يستحق بالآلم فقط وهو مثامنة من غير تعظيم فالثواب يقع على جهة المكافأة على الحقوق

والعوض يقع على جهة المثامنة في السويع .

(الفرق) بين الثواب والأجر أن الأجر يكون قبل الفعل المأجور عليه والشاهد أنك تقول ما أعمل حتى آخذ أجرى ولا تقول لأعمل (١) حتى آخذ ثوابي لأن الثواب لا يكون إلا بعد العمل على ما ذكرنا هذا على أن الأجر لا يستحق له إلا بعد العمل كالثواب إلا أن الاستعمال يجري بما ذكرناه وأيضاً فإن الثواب قد شهر في الجزاء على الحسنات ، والأجر يقال في هذا المعنى ويقال على معنى الإجرة التي هي من طريق المثامنة بأدنى الأثمان وفيها معنى المعاوضة بالافتقار .

(الفرق) بين العوض والبذل أن العوض ما تعقب به الشيء على جهة المثامنة تقول هذا الدرهم عوض من خاتمك وهذا الدينار عوض من ثوبك ولهذا يسمى ما يعطى الله الأطفال على إيلامه إياهم أعواضاً ، والبذل ما يقيم مقامه ويوقع موقعه على جهة التعاقب دون المثامنة ألا ترى أنك تقول لمن أساء إلى من أحسن إليه أنه بذل نعمته كفوفاً لأنه أقام الكفر مقام الشكر فلا تقول عوضه كفوفاً لأن معنى المثامنة لا يصح في ذلك ، ويجوز أن يقال العوض هو البذل الذي ينتفع به وإذا لم يجعل على الوجه الذي ينتفع به لم يسم عوضاً ، والبذل هو الشيء الموضوع مكان غيره لينتفع به أولاً ، قال ابن دريد . الأبدال جمع بديل مثل أشراف وشريف وفنيق وافئاق ، وقد يكون البذل الخلف من الشيء ، والبذل عند النحويين مصدر سمي به الشيء الموضوع مكان آخر قبله جارياً عليه حكم الأول وقد يكون من جنسه وغير جنسه ألا ترى أنك تقول مررت برجل زيد فتجعل زيدا بديلاً من رجل وزيد معرفة ورجل . نكرة والمعرفة من غير جنس النكرة .

(الفرق) بين تبديل الشيء والالتيان بغيره أن الالتيان بغيره لا يقتضى رفعه بل يجوز بقاءه معه ، وتبديله لا يكون إلا برفعه ووضع آخر مكانه ولو كان تبديله والالتيان بغيره سواء لم يكن لقوله تعالى (إئت بقرآن غير هذا أو بدله) فائدة .

(١) في السكندرية « اعلم » وساقط من غيرها .

وفيه كلام كثير أوردناه في تفسير هذه السورة، وقال الفراء يقال بدله إذا غيره وأبدله جاء يبدله .

(الفرق) بين العوض والتمن أن التمن يستعمل فيما كان عيناً أو ورقاً، والعوض يكون من ذلك ومن غيره تقول أعطيت ثمن سلعة عيناً أو ورقاً وأعطيت عوضاً من ذلك أو من العوض وإذا قيل التمن من غير العين والورق فهو على التشبيه. (انفرق) بين القيمة والتمن أن القيمة هي المساوية لمقدار التمن من غير نقصان ولا زيادة، والتمن قد يكون بخساً وقد يكون وفقاً وزائداً والمملك لا يدل على التمن فكل ماله ثمن مملوك وليس كل مملوك له ثمن وقال الله تعالى (ولا تشتروا بآياتي ثمناً قليلاً) فأدخل الباء في الآيات وقال في سورة يوسف (وشروه بثمن بخس) فأدخل الباء في التمن، قال الفراء هذا لأن العروض كلها أنت تخير في إدخال الباء فيها إن شئت قلت اشتريت بالثوب كسأاً وإن شئت قلت اشتريت بالكسأ ثوباً أيهما جعلته ثمناً لصاحبه جاز فإذا جئت إلى الدراهم والدنانير وضعت الباء في التمن لأن الدراهم أبدأ ثمن .

(الفرق) بين الشراء والاستبدال أن كل شراء استبدال وليس كل استبدال شراءاً لأنه قد يستبدل الإنسان غلاماً بغلام وأجيراً بأجير ولم يشتره .

(الفرق) بين العذاب والالتم أن العذاب أخص من الالتم وذلك أن العذاب هو الالتم المستمر والالتم يكون مستمراً أو غير مستمر ألا ترى أن قرصة البعوض ألم وليس بعذاب فإن استمر ذلك قلت عذبتى البعوض الليلة فكل عذاب ألم وليس كل ألم عذاباً، وأصل الكلمة الاستمرار ومنه يقال ما عذب لاستمراره في الخلق.

(الفرق) بين الالتم والوجع أن الوجع أعم من الالتم تقول آلمنى زيد بضربه إياى وأوجعنى بذلك وتقول أوجعنى ضربى ولا تقول آلمنى ضربى وكل ألم هو ما يلحقه بك غيرك، والوجع ما يلحقك من قبل نفسك ومن قبل غيرك ثم استعمل أحدهما في موضع الآخر .

(الفرق) بين الالتم والوصب أن الوصب هو الالتم الذى يلزم البدن لزوماً دائماً ومنه يقال ولا واصبة إذا كانت بعيدة كأنها من شدة بعدها لا غاية لها ومنه

قوله تعالى (وله الدين واصباً) وقوله تعالى (ولهم عذاب واصب) .

(الفرق) بين العذاب والعقاب أن العقاب بني عن استحقاق وسمي بذلك لأن الفاعل يستحقه عقيب فعله، ويجوز أن يكون العذاب مستحقاً وغير مستحق، وأصل العقاب التلو وهو تأدية الأول إلى الثاني يقال عقب الثاني الأول إذا تلاه وعقب الليل النهار والليل والنهار هما عقبان وأعقبه بالغيطة حسرة إذا أبدله بها وعقب باعتذار بعد إساءة وفي التنزيل (ولى مدبراً ولم يعقب) أى لم يرجع بعد ذهابه تالياً له بحجته وفيه (لامعقب لحكمه) وتعقب فلانا تتبعته أمره واستعقبته منه خيراً وشرأ أى استبدلت بالأول ما يتلوه من الثاني، وتعاقبا الأمر تناوبا به بما يتلو كل واحد منهما الآخر وعاقبت اللص بالقطع الذى يتلو سرقة واعتقب الرجلان العقبة إذا ركبا كل واحد منهما على منوبة الآخر (والعاقبة للمتقين) وعلى المجرمين لأنها تعقب المتقين خيراً والمجرمين شرأ كما تقول الدائرة لفلان على فلان.

(الفرق) بين البلاء والنقمة أن البلاء يكون ضرراً ويكون نفعاً وإذا أردت النفع قلت أبليته وفي القرآن (وليلي المؤمنين منه بلاءاً حسناً) ومن الضرب لونه، وأصله أن تختبره بالمكروه وتستخرج ماعنده من الصبر به ويكون ذلك ابتداءً والنقمة لا تكون إلا جزاءً وعقوبة وأصلها شدة الانكار تقول نقمت عليه الأمر إذا أنكرته عليه وقد تسمى النقمة بلاءاً والبلاء لا يسمى نقمة إذا كان ابتداءً والبلاء أيضاً اسم للنعمة وفي كلام الأحنف البلاء ثم الثناء أى النعمة ثم الشكر .

(الفرق) بين قولك أنكر وبين قولك نقم أن قولك نقم أبلغ من قولك أنكر ومعنى نقم أنكر انكار المعاقب ومن ثم سمي العقاب نقمة .

(الفرق) بين العقاب والانتقام أن الانتقام سلب النعمة بالعذاب، والعقاب جزاء على الجرم لأن العقاب نقيض الثواب والانتقام نقيض الانعام .

(الفرق) بين الخوف والحذر والخشية والفرع أن الخوف توقع الضرر المشكوك في وقوعه ومن يتيقن الضرر لم يكن خائفاً له وكذلك الرجاء لا يكون إلا مع الشك ومن يتيقن النفع لم يكن راجياً له، والحذر توقى الضرر وسواه .

كان مظلونا أو متيقنا ، والحذر يدفع الضرر ، والخوف لا يدفعه ولهذا يقال خذ حذرک ولا يقال خذ خوفک .

(الفرق) بين الحذر والاحتراز أن الاحتراز هو التحفظ من الشيء الموجود ، والحذر هو التحفظ بما لم يكن إذا علم أنه يكون أو ظن ذلك .

(الفرق) بين الخوف والخشية أن الخوف يتعلق بالمكروه وبتترك المكروه تقول خفت زيدا كما قال تعالى (يخافون ربهم من فوقهم) وتقول خفت المرض كما قال سبحانه (ويخافون سوء الحساب) والخشية تتعلق بمنزل المكروه ولا يسمى الخوف من نفس المكروه خشية ولهذا قال (يخشون ربهم) ويخافون سوء الحساب فان قيل أليس قد قال (إني خشيت أن تقول فرقت بين بني إسرائيل) قلنا انه خشى القول المؤدى إلى الفرقة والمؤدى إلى الشيء بمنزلة من يفعله وقال بعض العلماء يقال خشيت زيدا ولا يقال خشيت ذهاب زيد فان قيل ذلك فليس على الأصل ولكن على وضع الخشية مكان الخوف ، وقديو وضع الشيء مكان الشيء إذا قرب منه .

(الفرق) بين الخشية والشفقة أن الشفقة ضرب من الرقة وضعف القلب . ينال الإنسان ومن ثم يقال للألم إنها تشفق على ولدها أى ترق له وليست هى من الخشية والخوف فى شيء والشاهد قوله تعالى (والذين (١) هم من خشية ربهم مشفقون) ولو كانت الخشية هى الشفقة لما حسن أن يقول ذلك لما لا يحسن أن يقول يخشون من خشية ربهم ، ومن هذا الأصل قولهم ثوب شفق إذا كان رقيقا وشبهت به البداية لأنها حمرة ليست بالمحكمة فقولك أشفقت من كذا معناه ضعف قلبى عن احتماله .

(الفرق) بين الخوف والرهبه أن الرهبه طول الخوف واستمراره ومن ثم قيل للراهب راهب لأنه يديم الخوف ، والخوف أصله من قولهم جمل رهب إذا كان طويل العظام مشبوح الخلق والرهابة العظم الذى على رأس المعدة يرجع إلى هذا وقال على بن عيسى الرهبه خوف يقع على شريطة لا مخافة .

والشاهد أن نقيضها الرغبة وهى السلامة من المخاوف مع حصول فائدة والخوف مع الشك بوقوع الضرر والرهبة مع العلم به يقع على شريطة كذا وإن لم تكن تلك الشريطة لم تقع .

(الفرق) بين التخريف والانذار أن الانذار تخويف مع إعلام موضع المخافة من قولك نذرت بالشئ إذا علمته فاستعددت له فاذا خوف الانسان غيره وأعلمه حال ما يخوفه به فقد أنذره ، وإن لم يعلمه ذلك لم يقل أنذره ، والنذر ما يجعله الانسان على نفسه إذا سلم مما يخافه ، والانذار إحسان من المنذر وكلما كانت المخافة أشد كانت النعمة بالانذار أعظم ولهذا كان النبي ﷺ أعظم الناس منه بالانذار لهم عقاب الله تعالى .

(الفرق) بين الانذار والوصية أن الانذار لا يكون إلا منك لغيرك وتكون الوصية منك لنفسك ولغيرك تقول أوصيت نفسي كما تقول أوصيت غيرى ولا تقول أنذرت نفسي ، والانذار لا يكون إلا بالزجر عن القبيح وما يعتقد المنذر قبحه . والوصية تكون بالحسن والقبيح لأنه يجوز أن يوصى الرجل الرجل بفعل القبيح كما يوصى بفعل الحسن ولا يجوز أن ينذره إلا فيما هو قبيح ، وقيل النذارة نقيضة البشارة وليست الوصية نقيضة البشارة .

(الفرق) بين الخوف والهلع والفرع أن الفرع مفاجأة الخوف عند هجوم غارة أو صوت هدة وما أشبه ذلك وهو انزعاج القلب بتوقع مكروه عاجل وتقول فرغت منه فتعديده بمن وخفته فتعديده بنفسه فمضى خفته أى هو نفسه خوفى ومعنى فرغت منه أى هو ابتداء فرعى لأن من لا ابتداء الغاية وهو يؤكد ما ذكرناه ، وأما الهلع فهو أسوأ الجزع وقيل الهلع على ما فسر الله تعالى فى قوله تعالى (إن الانسان خلق هلوعا إذا مسه الشر جزوعا وإذا مسه الخير منوعا) ولا يسمى هلوعا حتى يجتمع فيه هذه الخصال .

(الفرق) بين الخوف والهول أن الهول مخافة الشئ لا يدرك على ما يقبحم عليه منه كهول الليل وهول البحر وقد هالنى الشئ وهو هائل ولا يقال أمر مهول إلا أن الشاعر قال فى بيت :

ومهل من المناهل وحش ذى عراقيب آخر مذاق
وتفسير المهول أن فيه هولا والعرب إذا كان الشيء له يخرجونه على فاعل
كقولهم دارع وإذا كان الشيء أنشئ فيه أخرجه على مفعول مثل يحبون فيه
ذلك ومديون عليه ذلك وهذا قول الخليل .

(الفرق) بين الخوف والوجل أن الخوف خلاف الطمأنينة وجل الرجل
يوجل وجلا إذا قلق ولم يطمئن ويقال أنا من هذا على وجل ومن ذلك (١)
على طمأنينة ولا يقال على خوف في هذا الموضع ، وفي القرآن (الذين إذا ذكر
الله وجلت قلوبهم) أى إذا ذكرت عظمة الله وقدرته لم تطمئن قلوبهم إلى
ما قدموه من الطاعة وظنوا أنهم مقصرون فاضطربوا من ذلك وقلقوا فليس
الوجل من الخوف فى شيء ، وخاف متعد ووجل غير متعد وصيغتاها مختلفتان
أيضا وذلك يدل على فرق (٢) بينهما فى المعنى .

(الفرق) بين الاتقاء والخشية أن فى الاتقاء معنى الاحتراس مما يخاف
وليس ذلك فى الخشية .

(الفرق) بين الخوف والبأس والبؤس أن البأس يجرى على العدة من
السلاح وغيرها ونحوه قوله تعالى (وأزلفنا الحديد فيه بأس شديد) ويستعمل
فى موضع الخوف مجازا فيقال لا بأس عليك ولا بأس فى هذا الفعل أى لا كراهة فيه .

(الفرق) بين الخيرة والدهش أن الدهش حيرة مع تردد واضطراب ولا
يكون إلا ظاهرا أو يجوز أن تكون الخيرة خافية كخيرة الانسان بين أمرين تروى فيهما
ولا يدري على أيهما يقدم ولا يظهر حيرته ولا يجوز أن يدهش ولا يظهر دهشته .

(الفرق) بين الخجل والحياء أن الخجل معنى يظهر فى الوجه لغم يلحق
القلب عند ذهاب حجة أو ظهور على رية وما أشبه ذلك فهو شيء تتغير به
الهيئة ، والحياء هو الارتداع بقوة الحياء ولهذا يقال فلان يستحي فى هذا الحال
أن يفعل كذا ، ولا يقال بخجل أن يفعله فى هذه الحال لان هيئته لا تتغير منه قبل
أن يفعله فالخجل مما كان والحياء مما يكون ، وقد يستعمل الحياء موضع الخجل

(١) فى السكندرية « ومن هذا » . (٢) وعلى فرق غير موجودة فى الأصل .

توسعاً ، وقال الانبارى أصل الخجل في اللغة الكسل والتواني وقلة الحركة في طلب الرزق ثم كثر استعمال العرب له حتى أخرجوه على معنى الانقطاع في الكلام ، وفي الحديث « إذا جعت وقعت وإذا شبعن خجلت » وقعت أى ذلتن وخجلتن كسلتن ، وقال أبو عبيدة الخجل ههنا لا شرو قيل هو سوء احتمال العناء . وقد جاء عن العرب الخجل بمعنى الدهش قال الكهيت :

فلم يدفعوا عندنا ما لهم لوقع الحروب ولم يخجلوا
أى لم يبقوا دهشين مهوتين .

(الفرق) بين الرجاء والطمع أن الرجاء هو الظن بوقوع الخير الذى يعتبرى صاحبه الشك فيه إلا أن ظنه فيه أغلب وليس هو من قبيل العلم ، والشاهد أنه لا يقال أرجو أن يدخل النى الجنة لكون ذلك متيقناً ، ويقال أرجو أن يدخل الجنة اذ لم يعلم ذلك . والرجاء الأمل فى الخير والخشية والخوف فى الشر لا هما يكونان مع الشك فى المرجو والخوف ولا يكون الرجاء إلا عن سبب يدعو إليه من كرم المرجو أو ما به إليه ، ويتعدى بنفسه تقول رجوت زيدا والمراد رجوت الخير من زيد لأن الرجاء لا يتعدى إلى أعيان الرجال . والطمع ما يكون من غير سبب يدعو إليه فاذا طمعت فى الشيء فكأنك حدثت نفسك به من غير أن يكون هناك سبب يدعو إليه ، ولهذا ذم الطمع ولم يذم الرجاء ، والطمع يتعدى الى المفعول بحرف فتقول طمعت فيه كما تقول فرقت منه وحذرت منه واسم الفاعل طمع مثل حذرو وفرق ودثب إذا جعلته كالنسيبة وإذا بذنته على الفعل قلت طامع .

(الفرق) بين الوجل والأمل أن الأمل رجاء يستمر فلا أجل هذا قيل للنظر فى الشيء اذا استمر وطال تأمل ، وأصله من الأمل وهو الرمل المستطيل . (الفرق) بين اليأس والقنوط والخيبة أن القنوط أشد مبالغة من اليأس ، وأما الخيبة فلا تكون إلا بعد الأمل لأنها امتناع نيل ما أمل ، فأما اليأس فقد يكون قبل الأمل وقد يكون بعده ، والرجاء واليأس نقيضان يتعاقبان كعتاقب الخيبة والظفر ، والخائب المنقطع عما أمل .

الباب العشرون

في الفرق بين الكبر والته والجبرية والزهو وبين ما يخالف ذلك
من التذلل والخضوع والخشوع والهون وما يسيل ذلك

(الفرق) بين الكبر والته أن الكبر هو إظهار عظم الشأن وهو في صفاته الله تعالى مدح لأن شأنه عظيم وفي صفاتنا ذم لأن شأننا صغير وهو أهل للعظمة ولسنا لها بأهل ، والشأن ههنا معنى صفاته التي هي في أعلى مراتب التعظيم ويستحيل مساواة الأصغر له فيها على وجه من الوجوه ، والكبير الشخص والكبير في السن والكبير في الشرف والعلم يمكن مساواة الصغير له أما في السن فتضاعف مدة البقاء في الشخص تتضاعف أجزاؤه وأما بالعلم فباكتساب مثل ذلك العلم . والته أصله الحيرة والضلال وإنما سمي المتكبر تأمها على وجه التشبيه بالضلال والتحير ولا يوصف الله به ، والته من الأرض ما يتحير فيه وفي القرآن (يتهمون في الأرض) أي يتحIRON .

(الفرق) بين الكبر والكبرياء أن الكبر ما ذكرناه والكبرياء هي العز والملك وليست من الكبر في شيء والشاهد قوله تعالى (وتكون لكيا الكبرياء في الأرض) يعني الملك والسلطان والعزة ، وأما التكبر فهو إظهار الكبر مثل التشجيع إظهار الشجاعة إلا أنه في صفات الله تعالى بمعنى أنه يحق له أن يعتقد أنه الكبير وهو على معنى قولهم تقدس وتعالى لا على ترفع علينا وتعظم وقيل المتكبر في صفاته بمعنى أنه المتكبر عن ظلم عباده .

(الفرق) بين الكبر والجبرية والجبروت أن الجبرية أبلغ من الكبر وكذلك الجبروت ويدل على هذا فخامة لفظها وفخامة اللفظ تدل على فخامة المعنى فيما يجري هذا المجرى ، ولهذا قال أهل العربية الملوكوت أبلغ من الملك لفخامة لفظه وكذلك الطاغوت أبلغ من الطاغى لفخامة لفظه ولكن كثر استعمال الطاغوت حتى سمي كل ما عبد من دون الله طاغوتا وسمى الشيطان به

لشدة طغيانه ، وكل من جاوز الحد في ضرب أو معصية من الشر والمكروه فقد طغى ، وتجبر أبلغ من تكبر ، وقال بعض العلماء تجبر الرجل إذا تعظم بالقهر وهذا يؤيد ما قلناه من أنه أبلغ من تكبر لأن التكبر لا يتضمن معنى القهر ، والجبار القهار والجبار العظيم في قوله تعالى (إن فيها قوما جبارين) والجبار المتسلط في قوله تعالى (وما أنت عليهم بجبار) وقال الجبار القتال في قوله تعالى (وإذا بطشتم ببطشتم جبارين) قالوا قتالين ، والاجبار الاكراه وجبر النقص إتمامه وجبر المصيبة رفعها بالنعمة والجبرة خشب الجبر واجتبر وتجبر تعظم بالقهر والجبار الذى لا أرش فيه وقيل الجبار في صفات الله تعالى بمعنى أنه لا يبالى بالأذى وأصله في النخلة التى فاتت اليد ، ويقال تجبر الرجل مالا إذا أصاب مالا وتجبر النبت إذا نبت في بيسه الرطب ، وقال ابن عطاء الجبار في أسماء الله تعالى جل اسمه بمعنى أنه يجبر الكسر ، والجبرية مصدر منسوب إلى الجبروت بحذف الواو والتاء . والجبروت أيضاً يجرى مجرى المصادر ومعناه المبالغة في التجبر .

(الفرق) بين الكبر والزهو أن الكبر إظهار عظم الشأن وهو فنا خاصة رفع النفس فوق الاستحقاق ، والزهو على ما يقتضيه الاستعمال رفع شيء أتاها من مال أو جاه وما أشبه ذلك ألا ترى أنه يقال زها الرجل وهو مزهو كأن شيئاً زهاه أى رفع قدره عنده وهو من قولك زهت الريح الشيء إذا رفعته والزهو التزديد في الكلام .

(الفرق) بين الزهو والنخوة أن النخوة هو أن ينصب رأسه من الكبر ، ولهذا يقال في رأسه نخو ويتصرف في العربية كتصرف الزهو فيقال نخا الرجل فهو منخو إلا أنه لم يسمع نخاه كذا كما يقال زهاه كذا .

(الفرق) بين النخوة والخزوانة أن الخزوانة هو أن يشمخ أنفه من الكبر ، فيقتبح منخره ، ولهذا يقال في أنفه خزوانة ولا يقال في أنفه نخوة ويقال أيضاً في رأسه خزوانة إذا مال رأسه من الكبر شبهها بامالة أنفه .

(الفرق) بين العجب والكبر أن العجب بالشيء شدة السرور به حتى لا يعادله شيء عند صاحبه تقول هو معجب بفلانة إذا كان شديد السرور بها وهو معجب

بنفسه إذا كان مسروراً بخصاله . ولهذا يقال أعجبه كما يقال سر به فليس العجب من الكبر في شيء ، وقال علي بن عيسى العجب عقد النفس على فضيلة لها ينبغي أن يتعجب منها وليست هي لها .

(الفرق) بين الاستكبار والاستكاف أن في الاستكاف معنى الأنفة وقد يكون الاستكبار طلب من غير أنفة وقال تعالى (ومن يستكف عن عبادته ويستكبر) أى يستكف عن الإقرار بالعبودية ويستكبر عن الإذعان بالطاعة . (الفرق) بين الخشوع والخضوع أن الخشوع على ما قيل فعل يرى فاعله أن من يخضع له فوقه وأنه أعظم منه ، والخشوع في الكلام خاصة والشاهد قوله تعالى (وخشعت الأصوات للرحمن) وقيل هما من أفعال القلوب وقال ابن دريد يقال خضع الرجل للبرأء أو أخضع إذا ألان كلامه لها قال والخاصع المطأطيء رأسه وعنقه وفي التنزيل (فلت أعناقهم لها خاضعين) وعند بعضهم أن الخشوع لا يكون إلا مع خوف الخاشع الخشوع له ولا يكون تكلفاً ولهذا يضاف إلى القلب فيقال خضع قلبه وأصله البس ومنه يقال قف خاشع للذي تغلب عليه السهولة ، والخضوع هو التطامن والتطأطؤ ولا يقتضى أن يكون معه خوف ، ولهذا لا يجوز إضافته إلى القلب فيقال خضع قلبه وقد يجوز أن يخضع الإنسان تكلفاً من غير أن يعتقد أن الخضوع له فوقه ولا يكون الخشوع كذلك ، وقال بعضهم الخضوع قريب المعنى من الخشوع إلا أن الخضوع في البدن والإقرار بالاستجداء والخشوع في الصوت .

(الفرق) بين التواضع والتذلل أن التذلل إظهار العجز عن مقاومة من يتذلل له . والتواضع إظهار قدرة من يتواضع له سواء كان ذا قدرة على المتواضع أو لا ألا ترى أنه يقال العبد متواضع لخدمه أى يعاملهم معاملة من لهم عليه قدرة ولا يقال يتذلل لهم لأن التذلل إظهار العجز عن مقاومة المتذلل له وأنه قاهر وليست هذه صفة الملك مع خدمه .

(الفرق) بين التذلل والتذلل أن التذلل فعل الموصوف به وهو إدخال النفس في الذل كالتحلل إدخال النفس في الحلم والذليل المفعول به الذل من قبل غيره .

في الحقيقة وإن كان من جهة اللفظ فاعلا ، ولهذا يمدح الرجل بأنه متدال ولا يمدح بأنه ذليل لأن تدلله لغيره اعترافه له والاعتراف حسن ويقال العلماء متدللون لله تعالى ولا يقال أذلاء له سبحانه .

(الفرق) بين الذل والضعة أن الضعة لا تكون إلا بفعل الانسان بنفسه ولا يكون بفعل غيره وضيعا كما يكون بفعل غيره ذليلا ، وإذا غلبه غيره قيل هو ذليل ولم يقل هو وضيع ويجوز أن يكون ذليلا لأنه يستحق الذل كالمؤمن يصير في ذل الكفر فيعيش به ذليلا وهو عزيز في المعنى فلا يجوز أن يكون الوضيع رفيعا .

(الفرق) بين الذل والصغار أن الصغار هو الاعتراف بالذل والاقرار به واظهار صغر الانسان ، وخلافه الكبر وهو اظهار عظم الشأن ، وفي القرآن (سيصيب الذين أجرموا صغار عند الله) وذلك أن العصاة بالآخرة مقرون بالذل معترفون به ويجوز أن يكون ذليل لا يعترف بالذل .

(الفرق) بين الذل والخزي أن الخزي ذل مع اقتضاح وقيل هو الانقماص لقبح الفعل ، والخزاية الاستحياء لأنه انقماص عن الشيء لما فيه من العيب قال ابن درستويه الخزاية الإقامة على السوء خزي يخزي خزا وإذا استحي من سوء فعله أو فعل به قيل خزي يخزي خزاية لأنهما في معنى واحد وليس ذلك بشيء لأن الإقامة على السوء والاستحياء من السوء ليسا بمعنى واحد .

(الفرق) بين الضراعة والذل أن الضراعة مشتقة من الضرع والضرع معرض لحالبه وانشارب منه فالضرع هو المتقاد الذي لا امتناع به ، ومنه التضرع في الدعاء والسؤال وغيرهما ومنه الضريع الذي ذكره سبحانه تعالى (١) في كتابه إنما هو من طعام وذل لا منفعة فيه لا كله كما وصفه الله تعالى بقوله (لا يسمن ولا ينفى من جوع) ويجوز أن يقال التضرع هو أن يميل أصبعه يميناً وشمالاً خوفاً وذلاً ومنه سبي الضرع ضرعاً لميل اللبن إليه ، والمضاربة المشابهة لأنها ميل إلى الشبه مثل المقاربة .

(١) يشير إلى الآية وليس لهم طعام إلا من ضريع لا يسمن ولا ينفى من جوع .

(الفرق) بين الخضوع والذل أن الخضوع ماذكرناه والذل الانقياد كرها ونقيضه العز وهو الابهاء والامتناع والانقياد على كره وفاعله ذليل ، والذل الانقياد طوعا وفاعله ذلول .

(الفرق) بين الخضوع والاخبات أن الخبت هو المطمئن بالايان وقيل هو المجتهد بالعبادة وقيل الملازم للطاعة والسكون وهو من أسماء المدح مثل المؤمن والمتقى وليس كذلك الخضوع لأنه يكون مدحا و ذما ، وأصل الاخبات أن يصير الى خبت تقول أخبت إذا صار إلى خبت وهو الارض المستوية الواسعة كما تقول أنجد إذا صار إلى نجد ، فالاخبات على ما يوجب الاستتاق هو الخضوع المستمر على استواء .

(الفرق) بين الاذلال والاهانة أن الاذلال الرجل للرجل هنا أن يجعله متقادا على التكره أو في حكم المنقاد ، والاهانة أن يجعله صغيرا لا يبالي به والشاهد قولك استهان به أى لم يبالي به ولم يلتفت إليه ، والاذلال لا يكون إلا من الأعلى للأدنى ، والاستهانة تكون من النظر للنظير ونقيض الاذلال الاعزاز ونقيض الاهانة الاكرام فليس أحدهما من الآخر فى شيء إلا أنه لما كان الذل يتبع الهوان سمي الهوان ذلا وإذلال أحدنا لغيره غلبته له على وجه يظهر ويشتهر ألا ترى أنه اذا غلبه فى خلوة لم يقل انه أذله ، ويجوز أن يقال ان اهانة أحدنا صاحبه هو تعريف الغير انه غير مستصعب عليه واذلاله غلبته عليه لا غير ، وقال بعضهم لا يجوز أن يذل الله تعالى العبد ابتداءً لأن ذلك ظلم ولكن يذله عقوبة ألا ترى أنه من قاد غيره على كره من غير استحقاق فقد ظلمه ويجوز أن يهينه ابتداءً بأن يجعله فقيرا فلا يلتفت إليه ولا يبالي به ، وعندنا أن نقيض الاهانة الاكرام على ما ذكرنا فكما لا يكون الاكرام من الله إلا ثوابا فكذلك لا تكون الاهانة إلا عقابا ، والهوان نقيض الكرامة والاهانة تدل على العداوة وكذلك العز يدل على العداوة والبراءة والهوان مأخوذ من تهوين القدر ، والاستخفاف مأخوذ من خفة الوزن والألم يقع للعقوبة ويقع للمعاوضة والاهانة لا تقع إلا عقوبة ويقال يستدل على نجابة الصبي بمحبته الكرامة ، وقد قيل الذلة الضعف عن المقاومة

وإنقيضها العزة وهي القوة على الغلبة ومنه الذلول وهو المقود من غير صعوبة لأنه ينقاد انقياد الضعيف عن المقاومة وأما الذليل فإنه ينقاد على مشقة .

(الفرق) بين الذليل والمهين والمذعن أن المهين هو المستضعف وفي القرآن (أم أنا خير من هذا الذي هو مهين) وفيه (من سلالة من ماء مهين) قال أهل التفسير أراد الضعيف قال المفضل هو فعيل من المهانة يقال مهن يهن مهانة ومهنته مهنا وأنا ماهن وهو مهنون ومهين، ويقال هو من المهنة وهي العمل وامتهنته امتها إذا ابتدأته، ومن ثم قيل للخادم ماهن والجمع مهنة ومهان، وأما الاذعان في العربية فهو الاسراع في الطاعة وليس هو من الذل والهون في شيء .

(الفرق) بين الحقير والصغير أن الحقير من كل شيء ما نقص عن المقدار المعمود لجنسه يقال هذه دجاجة حقيرة إذا كانت ناقصة الخلق عن مقادير الدجاج ويكون الصغير في السن وفي الحجم تقول طفل صغير وحجر صغير ولا يقال -حجر حقير لأن الحجارة ليس لها قدر معلوم فإذا نقص شيء منها عنه سمي حقيراً كما أن الدجاج والحجل وما أشبهها لها أقدار معلومة فإذا نقص شيء من جملتها عنه سمي حقيراً ، والصغير يكون صغيراً بالاضافة إلى ما هو أكبر منه وسواء كان من جنسه أو لا فالكوز صغير بالاضافة إلى الجرة والجمل صغير بالاضافة إلى الفيل ولا يقال للجمل صغير على الإطلاق وإنما يقال هو صغير بحجب الفيل .

(الفرق) بين اليسير والقليل أن القلة تقتضي نقصان العدد يقال قوم قليل وقليلون وفي القرآن (شرذمة قليلون) يريد أن عددهم ينقص عن عدة غيرهم وهي نقبض الكثرة وليست الكثرة إلا زيادة العدد وهي في غيره استعارة وتشبيه ، واليسير من الأشياء ما ييسر تحصيله أو طلبه ولا يقتضي ما يقتضيه القليل من نقصان العدد ألا ترى أنه يقال عدد قليل ولا يقال عدد يسير ولكن يقال مال يسير لأن جمع مثله ييسر فإن استعمل اليسير في موضع القليل فقد يجري اسم الشيء على غيره إذا قرب منه .

(الفرق) بين الكثير والوافر أن الكثرة زيادة العدد ، والوفور اجتماع آخر الشيء حتى يكثر حجمه ألا ترى أنه يقال كودوس وافر والكودوس عظم عليه

لحم ولا يقال كردوش كثير وتقول حظ وافر ولا تقول كثير وإنما تقول.
حظوظ كثيرة ورجال كثيرة ولا يقال رجل كثير فهذا يدل على أن الكثرة
لا تصح إلا فيما له عدد وما لا يصح أن يعد لا تصح فيه الكثرة إلا على استعارة وتوسع .
(الفرق) بين الجلم والكثير أن الجلم الكثير المجتمع ومنه قيل جمّة البئر
لاجتماعها وقال أهل اللغة جمّة البئر الماء المجتمع فيها والجمّة من الشعر سميت جمّة
لاجتماعها وأجمت الفرس إذا أرحتّه يتجمع قوته ، وأجم الشيء إذا قرب كأنه
قصد الاجتماع معك ويجوز أن يكون كثيراً غير مجتمع .

الباب الحادى والعشرون

فى الفرق بين العبث واللعب والهزل والمزاح والاستهزاء
والسخرية وما يخالف ذلك

(الفرق) بين العبث واللعب واللهو أن العبث ما خلا عن الارادات إلا ارادة
حدوثه فقط ، واللهو واللعب يتناولهما غير إرادة حدوثهما إرادة وقعها لهما
ولعبا ، ألا ترى أنه كان يجوز أن يقع مع إرادة أخرى فيخرجنا عن كونهما لهما
ولعبا وقيل اللعب عمل للذة لا يراعى فيه داعى الحكمة كعمل الصبي لأنه
لا يعرف الحكيم ولا الحكمة وإنما يعمل للذة .

(الفرق) بين اللهو واللعب أنه للهو لا لعب وقد يكون لعب ليس باللهو
لأن اللعب يكون للتأديب كاللعب بالشطرنج وغيره ولا يقال لذلك للهو وإنما
اللهو لعب لا يعقب نفعاً وسى لهما لأنه يشغل عما يعنى من قولهم ألهانى الشيء
أى شغلنى ومنه قوله تعالى (ألهاكم التكاثر) .

(الفرق) بين المزاح والاستهزاء أن المزاح لا يقتضى تحقير من يمازحه .
ولا اعتقاد ذلك ألا ترى أن التابع يمازح المتبوع من الرؤساء والملوك ولا يقتضى

ذلك تحقيرهم ولا اعتقاد تحقيرهم ولكن يقتضى الاستئناس بهم على ما ذكرناه
فى أول الكتاب، والاستهزاء يقتضى تحقير المستهزأ به واعتقاد تحقيره .

(الفرق) بين الاستهزاء والسخرية أن الإنسان يستهزأ به من غير أن يسبق
منه فعل يستهزأ به من أجله، والسخر يدل على فعل يسبق من المستحور منه
والعبارة من اللفظين تدل عن صحة ما قلناه وذلك أنك تقول استهزأت به
فتعنى الفعل منك بالباه والباه للالصاق كأنك ألصقت به استهزاءً من غير
أن يدل على شيء وقع الاستهزاء من أجله وتقول سخرت منه فيقتضى ذلك من
وقع السخر من أجله كما تقول تعجبت منه فيدل ذلك على فعل وقع التعجب
من أجله ويجوز أن يقال أصل سخرت منه التسخير وهو تدليل الشيء وجعله
إياه متقاداً فكأنك إذا سخرت منه جعلته كالمنقاد لك ودخلت من للتبعيض
لأنك لم تسخره كما تسخر الدابة وغيرها وإنما خدعته عن بعض عقله وبني
الفعل منه على فعلت لأنه بمعنى عنيت وهو أيضاً كالمطوعة والمصدر السخرية
كأنها منسوبة إلى السخرة مثل العبودية واللصوصية وأما قوله تعالى (لينخذ
بعضهم بعضاً سخرى) فأنما هو بعث الشيء المسخر ولو وضع موضع المصدر جازء
والهزء يجرى مجرى العبت ولهذا جاز هزأت مثل عشت فلا يقتضى معنى التسخير
فالفرق بينهما بين .

(الفرق) بين المزاح والهزل أن الهزل يقتضى تواضع الهازل لمن يهزل
بين يديه والمزاح لا يقتضى ذلك ألا ترى أن الملك يمازح خدومه وإن لم يتواضع
لهم تواضع الهازل لمن يهزل بين يديه والنبي ﷺ يمازح ولا يجوز أن يقال
يهزل ويقال لمن يسخر يهزل ولا يقال يمزح .

(الفرق) بين المزاح والمجون أن المجون هو صلابة الوجه وقلة الحياء من
قولك مجن الشيء يمجن مجونا إذا صلب وغلظ ومنه سميت الخشبة التي يدق عليها
القصار الثوب مجنة وأصل المجنة البقعة الغليظة تكون فى الوادى وأصلها موجنة
فقلبت الواو ياء الكسرة ما قبلها ومنه الوجين وهو الغليظ من الأرض وهنه نافقة
وجناء صلبة شديدة وقيل هى الغليظة الوجنات والوجنة ما صلب من الوجه ،

والمحجون كلمة مولدة لم تعرفه العرب وإنما تعرف أصله وهو الذى ذكرناه ،
وقيل المزاح الابهام للشيء فى الظاهر وهو على خلافه فى الباطن من غير اغترار
للايقاع فى مكروه ، والاستهزاء الابهام لما يجب فى الظاهر والأمر على خلافه
فى الباطن على جهة الاغترار .

(الفرق) بين الجلد والانكاش أن الانكاش سرعة السير يقال انكش سيره
إذا أسرع فيه ثم استعمل فى كل شيء تصح فيه السرعة فتقول انكش
على النسخ والكتابة وما يجرى مع ذلك ، والجد صدق القيسام فى كل شيء تقول
جد فى السير وجد فى إغاثة زيد وفى نصرته ولا يقال انكش فى إغاثة زيد
ونصرته إذ ليس مما تصح فيه السرعة .

الباب الثانى والعشرون

فى الفرق بين الحيلة والتدبير ، والسحر والشعبذة ، والمكر والكيد

وما يقرب من ذلك ، وبين العجب والأمر وما بسيلة

(الفرق) بين الحيلة والتدبير أن الحيلة ما أحيل به عن وجهه فيجلب به
نفع أو يدفع به ضرر ، فالحيلة بقدر النفع والضرر من غير وجه وهى فى قول الفقهاء
على ضربين محظور ومباح فالمباح أن تقول لمن يحلف على وطء جاريته فى حال
شراثة لها قبل أن يستنيرها اعتقها وتزوجها ثم طأها وأن تقول لمن يحلف
على وطء امرأته فى شهر رمضان أخرج فى سفر وطأها . والمحظور أن تقول
لن ترك صلوات ارتد ثم أسلم يسقط عنك قضاؤها ، وإنما سعى ذلك حيلة
لأنه سعى أحيل من جهة إلى جهة أخرى ويسمى تدبيراً أيضاً . ومن التدبير
ما لا يكون حيلة وهو تدبير الرجل لإصلاح ماله وإصلاح أمر ولده وأصحابه ،
وقد ذكرنا اشتقاق التدبير قبل .

(الفرق) بين السحر والشعبة أن السحر هو التمويه وتخييل الشيء بخلاف حقيقة مع إرادة تجوزه على من يقصده به وسواء كان ذلك في سرعة أو ببطء ، وفي القرآن (يخيّل إليه من سحرهم أنها تسعى) والشعبة ما يكون من ذلك في سرعة فكل شعبة سحر وليس كل سحر شعبة .

(الفرق) بين السحر والتمويه هو تغطية الصواب وتصوير الخطأ بغير صورته ، وأصله طلاء الحديد والصفرة (١) بالذهب والفضة ليوهم أنه ذهب وفضة ، ويكون التمويه في الكلام وغيره تقول كلام بموه إذا لم تبين حقائقه ، وحلى بموه إذا لم يعين (٢) جنسه . والسحر اسم لما دق من الحيلة حتى لا تفتن الطريقة ، وقال بعضهم التمويه اسم لكل حيلة لا تأثير لها قال ولا يقال تمويه إلا وقد عرف معناه والمقصده ، ويقال سحر وإن لم يعرف المقصد منه ولهذا قيل : التمويه ما لا يثبت ، وقيل التمويه أن ترى شيئاً مجوراً له بغيره كما يفعل بموه الحديد فيجوزه بالذهب . وسمى النبي ﷺ البيان سحراً وذلك أن الباطن يبلغ بيلاعته ما لا يبلغ الساحر بلطافة حيلته .

(الفرق) بين العجب والامر أن الامر العجب الظاهر المكشوف ، والشاهد أن أصل الكلمة الظهور ومنه قيل للعلامة الامارة لظهورها والامرة والامارة ظاهر الحال ، وفي القرآن (لقد جئت شيئاً إمراً) .

(الفرق) بين العجب والاد أن الاد العجب المنكر . وأصله من قولك أدد البعير كما تقول ند أي شرد فالاد العجب الذي خرج عما في العادة من أمثاله ، والعجب استعظام الشيء لحفاء سببه والمعجب ما يستعظم لخفاء سببه .

(الفرق) بين العجب والطريف (٣) أن الطريف (٣) خلاف التليد (٤) . وهي ما يستطرفه الإنسان من الأموال (٥) ، والتليد (٤) المسال القديم الموروث من المسال أعجب إلى الإنسان سمي كل عجب طريفاً وإن لم يكن مالا .

(الفرق) بين الخدع والكيد أن الخدع هو إظهار ما ينطق خلافه أراد

(١) في نسخة «الصقل» . (٢) في نسخة «يبين» . (٣) في نسخة «الطريف» .
(٤) في نسخة «البليد» وفي السكندرية مهملة من النقط . (٥) في السكندرية «المال» .

اجتلاب نفع أو دفع ضرر ، ولا يقتضى أن يكون بعد تدبر ونظر وفكر
 ألا ترى أنه يقال خدعه في البيع إذا غشه من جشاه وهمه الانصاف وإن كان
 ذلك بديهية من غير فكر ونظر ، والكيد لا يكون إلا بعد تدبر وفكر ونظر ،
 ولهذا قال أهل العربية : الكيد التدبير على العدو وإرادة إهلاكه ، وسميت الحيلة
 التي يفعلها أصحاب الحروب بقصد إهلاك أعدائهم مكابداً لأنها تكون بعد
 تدبر ونظر ، ويحيى الكيد بمعنى الإرادة وهو قوله تعالى (كذلك كذبنا يوسف
 أى أردنا ، ودل على ذلك بقوله (إلا أن يشاء الله) وإن شاء الله بمعنى المشيئة ،
 ويجوز أن يقال الكيد الحيلة التي تقرب وقوع المقصود به من المكروه وهو
 من قولهم كاد يفعل كذا أى قرب إلا أنه قيل في هذا يكاد وفى الأولى يكيد
 للتصرف فى الكلام والتفرقة بين المعنيين ، ويجوز أن يقال إن الفرق بين الخدع
 والكيد أن الكيد اسم لفعل المكروه بالغير قهراً تقول كادنى فلان أى ضرتنى
 قهراً ، والخدعة اسم لفعل المكروه بالغير من غير قهر بل بأن يريد بأنه ينفعه ،
 ومنه الخديعة فى المعاملة وسمى الله تعالى قصده أصحاب الفيل مكة كيداً فى قوله
 تعالى (ألم يجعل كيدهم فى تضليل) وذلك أنه كان على وجه القهر .

(الفرق) بين الخدع والغرور أن الغرور إيهام يحمل الانسان على فعل
 ما يضره مثل أن يرى السراب فيحسبه ماءً فيضيع ماله فيهلك عطشاً وتضيع
 الماله فعل أداه إليه غرور السراب إياه ، وكذلك غر إبليس آدم ففعل آدم الاكل
 الضار له . والخدع أن يستر عنه وجه الصواب فيوقعه فى مكروه ، وأصله
 من قولهم خدع الضب إذا توارى فى جحره وخدعه فى الشراء أو البيع إذا
 أظهر له خلاف ما أبطن فضره فى ماله ، وقال على بن عيسى : الغرور إيهام حال
 السرور فيما الأمر بخلافه فى المعلوم وليس كل إيهام غروراً لأنه قد يوهمه
 مخوفاً ليحذر منه فلا يكون قد غره ، والاعتذار ترك الحزم فيما يمكن أن
 يتوثق فيه فلا عذر فى ركوبه ، ويقال فى الغرور غره فضيع ماله وأهلك نفسه ،
 والغرور قد يسمى خدعاً ، والخدع يسمى غروراً على التوسع والأصل ما قلناه ،
 وأصل الغرور الغفلة ، والغرا الذى لم يجرب الأمر يرجع إلى هذا فكان الغرور

يوقع المغرور فيها هو غافل عنه من الضرر ، والغدع مرجع يستر عنه وجه الأمر .
 (الفرق) بين الكيد والمكر أن المكر مثل الكيد في أنه لا يكون إلا مع تدبر وفكر إلا أن الكيد أقوى من المكر ، والشاهد أنه يتعدى بنفسه والمكر يتعدى بحرف فيقال كاده يكيده ومكر به ولا يقال مكره والذي يتعدى بنفسه أقوى ، والمكر أيضا تقدير ضرر الغير من أن يفعل به ألا ترى أنه لو قال له أذدر أن أفعل بك كذا لم يكن ذلك مكرأ وإنما يكون مكرأ إذا لم يعلمه به ، والكيد اسم لا يقاع المكروه بالغير قهراً سواء علم أو لا ، والشاهد قولك فلان يكادني فسمى فعله كيداً وإن علم به ، وأصل الكيد المشقة ، ومنه يقال فلان يكيد لنفسه أى يقاسى المشقة ، ومنه الكيد لا يقاع مافيه من المشقة ويجوز أن يقال الكيد ما يقرب وقوع المقصود به من المكروه على ماذكرناه ، والمكر ما يجتمع به المكروه من قولك جارية مكورة الخلق أى ملتفة مجتمعة اللحم غير رهلة .
 (الفرق) بين الحيلة والمكر أن من الحيلة ما ليس بمكر وهو أن يقدر نفع الغير لا من وجهه فيسمى ذلك حيلة مع كونه نفعاً ، والمكر لا يكون نفعاً .
 وفرق آخر وهو أن المكر بقدر ضرر الغير من غير أن يعلم به وسواء كان من وجهه أو لا ، والحيلة لا تكون إلا من غير وجهه ، وسمى الله تعالى ما توعد به الكفار مكرأ في قوله تعالى (فلا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون) وذلك أن الماكر ينزل المكروه بالمكروه به من حيث لا يعلم فلما كان هذا سبيل ما توعدهم به من العذاب سماه مكرأ ، ويجوز أن يقال سماه مكرأ لأنه دبره وأرسله في وقته ، والمكر في اللغة التدبير على العدو فلما كان أصلهما واحداً قام أحدهما مقام الآخر ، وأصل المكر في اللغة القتل ومنه قيل جارية مكورة أى مائفة البدن وإنما سميت الحيلة مكرأ لأنها قيلت على خلاف الرشد .
 (الفرق) بين الغرر والخطر أن الغرر يفيد ترك الحزم والتوثق فيتمكن ذلك فيه والخطر ركوب المخاوف رجاء بلوغ الخطير من الأمور ولا يفيد مفارقة الحزم والتوثق .

الباب الثالث والعشرون

في الفرق بين الحسن والوضاء والبهجة والطهارة والنظافة ، وما

يخالف ذلك من القبح والسماجة وغير ذلك

(الفرق) بين الحسن والوضاء أن الوضاء تكون في الصورة فقط لا أنها تتضمن معنى النظافة يقال غلام وضئ إذا كان حسنا نظيفا ومنه قيل الوضوء لأنه نظافة ووضئ الإنسان وهو وضئ ووضاء كما تقول رجل قراء وقد يكون حسنا ليس بنظيف ، والحسن أيضا يستعمل في الأفعال والأخلاق ولا تستعمل الوضاء إلا في الوضوء ، والحسن على وجهين حسن في التدبير وهو من صفات الأفعال والحسن في المنظر على السماع يقال صورة حسنة وصوت حسن .

(الفرق) بين الحسن والقسامة أن القسامة حسن يشتمل على تقاسيم الوجه والقسم المستوى أبعاضه في الحسن والحسن يكون في الجملة والتفصيل والحسن أيضا يكون في الأفعال والأخلاق ، والقسامة لا تكون إلا في الصور . (الفرق) بين الحسن والوسامة أن الوسامة هي الحسن الذي يظهر للناظر ويتزايد عند التوسيم هو التأمل يقال توسمته إذا تأملته وهو على حسب ما قال الشاعر :
يزيدك وجهه حسنا إذا ما زدته نظرا

والوسامة أبلغ من الحسن وذلك أنك إذا كررت النظر في الشيء الحسن وأكثرت التوسيم له نقص حسنه عندك ، والتوسيم هو الذي تزايد حسنه على تكرير النظر . (الفرق) بين الحسن والبهجة أن البهجة حسن يفرح به القلب ، وأصل البهجة السرور ورجل بهج وبهيج مسرور وابتهج إذا سر ثم سمي الحسن الذي يبهج القلب بهجة ، وقد يسمى الشيء باسم سببه ، والبهجة عند الخليل حسن لون الشيء ونضارته قال ويقال رجل بهج أي مبتهج بأمر يسره فأشار إلى ما قلناه . (الفرق) بين الحسن والصباحة أن الصباحة إشراق الوجه وصفاء بشرته مأخوذ من الصبح وهو بريق الحديد وغيره وقيل للصبح صبح لبريقه ، وأما

الملاحظة فهي أن يكون الموصوف بها محلو مقبول الجملة وأن لم يكن حسناً في التفصيل ، قال العرب الملاحظة في الفم والحلاوة في العينين والجمال في الأنف والظرف في اللسان ، ولهذا قال الحسن إذا كان الصخر يظلم يقطع يريد أنه يدفع عن نفسه بحلاوة أسانه وبحسن منطقه ، والمشهور في الملاحظة هو الذي ذكرته . (الفرق) بين الحسن والجمال أن الجمال هو ما يشتهر ويرتفع به الإنسان

من الأفعال والأخلاق ومن كثرة المال والجسم وليس هو من الحسن في شيء . ألا ترى أنه يقال لك في هذا الأمر جمال ولا يقال لك فيه حسن ، وفي القرآن (ولكم فيها) (١) جمال حين تريحون وحين تسرحون يعني الخيل والأبل . والحسن في الأصل الصورة ثم استعمل في الأفعال والأخلاق ، والجمال في الأصل للأفعال والأخلاق والأحوال الظاهرة ثم استعمل في الصور ، وأصل الجمال في العربية العظم ومنه قيل الجملة لأنها أعظم من التفريق والجل الخبل الغليظ والجل سمي جملاً لعظم خلقته ، ومنه قيل للشحم المذاب جميل لعظم نفعه .

(الفرق) بين الجمال والنبل أن النبل هو ما يرتفع به الإنسان من الرواء ومن المظن ومن الأخلاق والأفعال وما يختص به من ذلك في نفسه دون ما يضاف يقال رجل نبيل في فعله ومنظره وفرس نبيل في حسنه وتماحه ، والجمال يكون في ذلك وفي المال وفي العشرة والأحوال الظاهرة فهو أعم من النبل ألا ترى أنه يقال لك في المال والعشرة جمال ولا يقال لك في المال نبل ولا هو نبيل في ماله ، والجمال أيضاً يستعمل في موضع الحسن فيقال وجه جميل كما يقال وجه حسن ولا يقال نبيل بهذا المعنى ، ويجوز أن يكون معنى قولهم وجه جميل أنه يجري فيه السمن ويكون اشتقاقه من الجميل وهو الشحم المذاب .

(الفرق) بين الجمال والبهاء أن البهاء جهارة المنظر يقال رجل بهي إذا كان مجهر المنظر وليس هو في شيء من الحسن والجمال قال ابن دريد بهي بهي بهاء آمن النبل ، وقال الزجاج من الحسن ، والذي قال ابن دريد ألا ترى أنه يقال شيخ بهي ولا يقال غلام بهي ويقال بهائه بالتمر إذا أنست به وناقته بهاء إذا أنست بالخالب .

(١) في السكندرية « فيه » وهو تحريف .

(الفرق) بين الجمال والسرو أن السرو هو الجودة ، والسرى من كل شيء الجيد منه يقال طعام سرى وفرس سرى وكل ما فضل جنسه فهو سرى وسرأة القوم وجوهمهم لفضلهم عليهم ولا يوصف الله تعالى بالسرو كما لا يوصف بالجودة والفضل.

(الفرق) بين السكمال والتمام ان قولنا كمال اسم لا اجتماعاً لبعض الموصوف به ولهذا قال المتكلمون العقل كمال علوم ضروريات يميز بها القبيح من الحسن يريدون اجتماع علوم ولا يقال تمام علوم لأن التمام اسم للجزء والبعض الذى يتم به الموصوف بأنه تام ولهذا قال أصحاب النظم الفافية تمام البيت ولا يقال كمال البيت ويقولون البيت بكماله أى باجتماعه والبيت بتمامه أى بتمامه ، ويقال هذا تمام حقه للبعض الذى يتم به الحق ولا يقال كمال حقه فان قيل لم قلت إن معنى قول المتكلمين كمال علوم اجتماع علوم ؟ قلنا لا اختلاف بينهم فى ذلك والذي يوضحه أن العقل المحدود بأنه كمال علوم هو هذه الجملة واجتماعها ولهذا لا يوصف المراقق بأنه عاقل وان حصل بعض هذه العلوم أو أكثرها له وإنما يقال له عاقل إذا اجتمعت له .

(الفرق) بين البشر والبشاشة أن البشر أول ما يظهر من السرور بلقى من يلقاك ، ومنه البشارة وهى أول ما يصل إليك من الخبر السار فاذا وصل إليك ثانياً لم يسم بشارة ولهذا قالت الفقهاء إن من قال من بشرنى بمولود من عبيدى فهو حر أنه يعتق أول من يخبره بذلك والمعية هى الخبر السار وصل أولاً أو أخيراً وفى المثل البشر علم من أعلام النجاح . والهشاشة هى الخفة للمعروف وقد هشت يا هذا بكسر الشين وهو من قولك شيء هش إذا كان سهل المتناول فاذا كان الرجل سهل العطاء قيل هو هش بين الهشاشة . والبشاشة إظهار السرور بمن تلقاه وسواء كان أولاً أو أخيراً .

(الفرق) بين ذلك وبين طلاقة الوجه أن طلاقة الوجه خلاف العبوس والعبوس تكرهه الوجه عند اللقاء والسؤال وطلاقة انحلال ذلك عنه وقد يطلق يطلق طلاقة كما قيل صبح صباحة وملح ملاحه ، وأصل الكلمة السهولة والانحلال وكل شيء تطلعه من حبس أو تحله من وثاق فينصرف كيف شاء أو تحله بعد تحريره

أو تليحه بعد المنع تقول أطلقته وهو طلق وطلق ، ومنه طلقت المرأة لأن ذلك تخليص من الحل .

(الفرق) بين الطهارة والنظافة أن الطهارة تكون في الخلقة والمعاني لأنها تقتضى منفاة العيب يقال فلان طاهر الاخلاق وتقول المؤمن طاهر مطهر . يعنى أنه جامع للخصال المحمودة ، والكافر خبيث لأنه خلاف المؤمن وتقول هو طاهر الثوب والجسد . والنظافة لا تكون إلا في الخلق واللباس وهى تفيد منفاة الدنس ولا تستعمل في المعاني وتقول هو نظيف الصورة أى حسنها ونظيف الثوب والجسد ولا تقول نظيف الخلق .

(الفرق) بين القبح والسماجة أن السماجة فعل العيب والشاهد قول الهذلى : فمنهم صالح وسميح ، وجعل السماجة تقيض الصلاح والصلاح فعل فكذلك ينبغى أن تكون السماجة فلو كانت السماجة قبح الوجه لم يحسن أن يقول ذلك ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول فمنهم صالح وقبيح الوجه ، وقال ابن دريد ربما قيل لمن جاء بعيب سمجاً ، ثم اتسع في السماجة فاستعمل مكان قبح الصورة فقيل وجهه سميج وسميح كما قيل قبيح كأنه جاء بعيب لأن القبيح عيب .

(الفرق) بين القبيح والوحش أن الوحش الهزيل وقد توحش الرجل إذا هزل وتوحش أيضاً إذا تجوع فسمى القبيح المنظر باسم الهزيل لأن الهزيل يبيع ، ويجوز أن يقال إن الوحش هو المتناهى في القباحة حتى يتوحش الناظر من النظر إليه . ويكون الوحش على هذا التأويل بمعنى الموحش وتوحش الرجل أيضاً إذا عرى ، ويجوز أن يكون الوحش العارى من الحسن وهو شبيه بما تقدم من ذكر الهزال .

(الفرق) بين السرور والاستبشار أن الاستبشار هو السرور بالبشارة والاستفعال للطلب والمستبشر بمنزلة من طالب السرور في البشارة فوجده ، وأصل البشارة من ذلك لظهور السرور في بشرة الوجه .

(الفرق) بين السرور والفرح أن السرور لا يكون إلا بما هو نفع أولدة على الحقيقة ، وقد يكون الفرح بما ليس بنفع ولا لذة كفرح الصبي بالرقص والعدو والسباحة وغير ذلك مما يتعبه ويؤذيه ولا يسمى ذلك سروراً ألا ترى

أنك تقول الصبيان يفرحون بالسباحة والرقص ولا تقول يسرون بذلك ،
ونقيض السرور الحزن ومعلوم أن الحزن يكون بالمرأى فينبغي أن يكون
السرور بالفوائد وما يجرى مجراها من الملائد ، ونقيض الفرح الغم وقد يغتم
الإنسان بضرر يتوهمه من غير أن يكون له حقيقة وكذلك يفرح بما لا حقيقة له .
كفرح الحالم بالمنى وغيره ، ولا يجوز أن يحزن ويسر بما لا حقيقة له ، وصيغة
الفرح والسرور في العربية تنبي عما قلناه فيهما وهو أن الفرح فعل مصدر فعل .
فعلا وفعل المعاودة والانفعال فكانه شيء يحدث في النفس من غير سبب
يوجهه ، والسرور اسم وضع موضع المصدر في قولك سر سروراً وأصله سرأ
وهو فعل يتعدى ويقتضى فعلاً فهو مخالف للفرح من كل وجه ، ويقال فرح
إذا جعلته كالنسبة وفارح إذا بنيت على الفعل ، قال الفراء : الفرح الذي يفرح
في وقته والفارح الذي يفرح فيما يستقبل مثل طمع وطامع .

(الفرق) بين السرور والجدل أن الجدل هو السرور الثابت مأخوذ من
قولك جاذل أى منتصب ثابت لا يبرح مكانه ، وجدل كل شيء أصله ، ورجل
جدلان ولا يقال جاذل إلا ضرورة .

(الفرق) بين السرور والحبور أن الحبور هي النعمة الحسنة من قولك .
حبرت الثوب إذا حسنته وفسر قوله تعالى (في روضة تجبرون) أى تتممون .
ولنما يسمى السرور حبوراً لأنه يكون مع النعمة الحسنة ، وقيل في المثل مامن .
دار ملئت حبرة إلا ستملاً عبدة قالوا الحبرة ههنا السرور والعبدة الحزن ، وقال العجاج
الحمد لله الذي أعطى الحبر هو إلى الحق أن المولى شكر

وقال الفراء الحبور ، كرامة ، وعندنا أن هذا على جهة الاستعارة ، والأصل فيه .
النعمة الحسنة ومنه قولهم للعالم حبر لأنه حبر بأحسن الأخلاق ، والمداد
حبر لأنه يحسن السكتب .

(الفرق) بين الهم والغم أن الهم هو الفكر في إزالة المكروه واجتلاب
المحبوب ، وليس هو من الغم في شيء ألا ترى أنك تقول لصاحبك اهتم في
حاجتي ولا يصح أن تقول اغم بها . والغم معنى ينقبض القلب معه ويكون

لوقوع ضرر قد كان أو توقع ضرر يكون أو يتوهمه وقد سمي الحزن الذي تطول مدته حتى يذيب البدن هما، واشتقاقه من قولك انهم (١) الشحم إذا ذاب وهمه إذا ذابه. (الفرق) بين الحزن والكرب أن الحزن تكاثف الغم وغلظه مأخوذ من الأرض الحزنة وهو الغليظ الصلب، والكرب تكاثف الغم مع ضيق الصدر ولهذا يقال لليوم الحار يوم كرب أى كرب من فيه وقد كرب الرجل وهو مكروب وقد كربه إذا غمه وضيق صدره.

(الفرق) بين الحزن والكآبة أن الكآبة أثر الحزن البادى على الوجه ومن ثم يقال عليه كآبة ولا يقال علاه حزن أو كرب لأن الحزن لا يرى ولكن دلالة على الوجه وتلك الدلالات تسمى كآبة والشاهد قول النابغة :
إذا حل بالأرض البرية أصبحت ككئيبه وجه غيبها غير طائل
فجعل الكآبة في الوجه .

(الفرق) بين الغم والحسرة والأسف أن الحسرة غم يتجدد لفوت فائدة . فليس كل غم حسرة . والأسف حسرة معها غضب أو غيظ والأسف الغضبان المتألف على الشيء ثم كثر ذلك حتى جاء في معنى الغضب وحده في قوله تعالى (فلما آسفونا انتقمنا منهم) أى أغضبونا ، واستعمال الغضب في صفات الله تعالى مجاز وحقيقته إيجاب العقاب للمغضوب عليه .

(الفرق) بين الحزن والبث أن قولنا الحزن يفيد غلظ النهم ، وقولنا البث يفيد أنه ينبث ولا ينسكتم من قولك أثبتته ما عندي وبثته إذا أعلمته إياه ، وأصل الكلمة كثرة التفريق ومنه قوله تعالى (كالفراش المبثوث) وقال تعالى (إنما أشكو بثى وحزنى إلى الله) فمطف البث على الحزن لما بينهما من الفرق في المعنى وهو ما ذكرناه .

(١) في الاصل « أيهم » والتصويب من القاموس .

الباب الرابع والعشرون

فى الفرق بين الارسال والانفاذ ، وبين النبى والرسول

(الفرق) بين الارسال والانفاذ أن قولك أرسلت زيدا إلى عمرو يقتضى أنك حملته رسالة إليه أو خبراً وما أشبه ذلك ، والانفاذ لا يقتضى هذا المعنى ألا ترى أنه إن طاب منك انفاذ زيد إليه فأنفذته إليه قلت أنفذته ولا يحسن أن تقول أرسلته وإنما يستعمل الارسال حيث يستعمل الرسول .

(الفرق) بين البعث والارسال أنه يجوز أن يبعث الرجل إلى الآخر الحاجة يخصه دونك ودون المبعوث إليه كالصبي تبعثه إلى المكتب فتقول بعثته ولا تقول أرسلته لأن الارسال لا يكون إلا برسالة وما يجرى مجراها .

(الفرق) بين البعث والانفاذ أن الانفاذ يكون حملاً وغير حمل ، والبعث لا يكون حملاً ويستعمل فيما يعقل دون ما لا يعقل فتقول بعثت فلاناً بكتابي ولا يجوز أن تقول بعثت كتابي إليك كما تقول أنفذت كتابي إليك ، وتقول أنفذت إليك جميع ما تحتاج اليه ولا تقول فى ذلك بعثت ولكن تقول بعثت إليك بجميع ما تحتاج اليه . فيكون المعنى بعثت فلاناً بذلك .

(الفرق) بين البعث والنشور أن بعث الخلق اسم لآخراهم من قبورهم إلى الموقف ومنه قوله تعالى (من بعثنا من مرقداً) والنشور اسم لظهور المبعوثين وظهور أعمالهم للخلائق ومنه قولك نشرت اسمك ونشرت فضيلة فلان إلا أنه قيل أنشر الله الموتى بالالف ونشرت الفضيلة والثوب للفرق بين المعنيين .

(الفرق) بين الرسول والنبى أن النبى لا يكون الا صاحب معجزة وقد يكون الرسول رسولا لغير الله تعالى فلا يكون صاحب معجزة . والانباء عن الشيء قد يكون من غير تحميل النبأ ، والارسال لا يكون بتحميل ، والنبوة يغلب عليها الاضافة إلى النبى فيقال نبوة النبى . لأنه يستحق منها الصفة التى هى على طريقة الفاعل ، والرسالة تضاف إلى الله لأنه المرسل بها ولهذا قال برسالتي .

ولم يقل بنو نوح والرسالة جملة من البيان يحملها القائم بها ليؤديها الى خبره ،
والنبوة تكليف القيام بالرسالة فيجوز إبلاغ الرسالات ولا يجوز إبلاغ النبوات .
(الفرق) بين المرسل والرسول أن المرسل يقتضى إطلاق غيره له ،
والرسول يقتضى إطلاق لسانه بالرسالة .

﴿ الباب الخامس والعشرون ﴾

في الفرق بين الزمان والدهر ، والأجل والمدة ، والسنة والعام وما يجرى مع ذلك
(الفرق) بين الدهر والمدة أن الدهر جمع أوقات متوالية مختلفة كانت أو غير
مختلفة ولهذا يقال الشتاء مدة ولا يقال دهر لتساوى أوقاته في برد الهواء وغير
ذلك من صفاته ، ويقال للسنين دهر لأن أوقاتها مختلفة في الحر والبرد وغير
ذلك ، وأيضا من المدة ما يكون أطول من الدهر ألا تراهم يقولون هذه الدنيا
دهور ولا يقال الدنيا مدد ، والمدة والأجل متقاربان فكما أن (١) من الأجل
ما يكون دهورا فكذلك المدة .

(الفرق) بين المدة والزمان أن اسم الزمان يقع على كل جمع من الاوقات
وكذلك المدة إلا أن أقصر المدة أطول من أقصر الزمان ولهذا كان معنى قول
القاتل لآخر إذا سأله أن يمهل أمهلني زمانا آخر غير معنى قوله مدة أخرى لأنه
لاخلاف بين أهل اللغة ان معنى قوله مدة أخرى أجل أطول من زمن ، وما
يوضح الفرق بينهما أن المدة أصلها المد وهو الطول ويقال مده إذا طوله إلا
أن بينهما وبين الطول فرقا وهو أن المدة لا تقع على أقصر الطول ولهذا يقال
مد الله في عمرك ، ولا يقال لوقت من مدة كما لا يقال لجوهري إذا ألفا انهما خط
ممدود ويقال لذلك طول فاذا صح هذا وجب أن يكون قولنا الزمان مدة يراد
به أنه أطول الأزمنة كما إذا قلنا للطويل انه ممدود كان مرادنا أنه أطول من

غيره فاما قول القائل آخر الزمان فعناه أنه آخر الأزمنة لأن الزمان يقع على الواحد والجمع فاستقلوا أن يقولوا آخر الأزمنة والازمان فاكتفوا بزمان .
(الفرق) بين الزمان والوقت أن الزمان أوقات متوالية مختلفة أو غير مختلفة فالوقت واحد وهو المقدر بالحركة الواحدة من حركات الفلك وهو يجرى من الزمان مجرى الجزء من الجسم والشاهد أيضاً أنه يقال زمان قصير وزمان طويل ولا يقال وقت قصير .

(الفرق) بين الوقت والميقات أن الميقات ما قدر ليعمل فيه عمل من الاعمال، والوقت وقت الشيء قدره مقدر أو لم يقدره ولهذا قيل مواقيت الحج للمواضع التي قدرت للاحرام وليس الوقت في الحقيقة ساعة غير حركة الفلك وفي ذلك كلام كثير ليس هذا موضع ذكره .

(الفرق) بين العام والسنة أن العام جمع أيام والسنة جمع شهور ألا ترى أنه لما كان يقال أيام الرنج قيل عام الرنج ولما لم يقل شهور الرنج لم يقل سنة الرنج ويجوز أن يقال العام يفيد كونه وقتاً لشيء والسنة لا يفيد ذلك ولهذا يقال عام الفيل ولا يقال سنة الفيل ويقال في التاريخ سنة مائة وسنة خمسين ولا يقال عام مائة وعام خمسين إذ ليس وقتاً لشيء مما ذكر من هذا العدد ومع هذا فإن العام هو السنة والسنة هي العام وإن اقتضى كل واحد منهما ما لا يقتضيه الآخر مما ذكرناه كما أن الكل هو الجمع والجمع هو الكل وإن (١) كان الكل احاطة بالابحاض والجمع احاطة بالاجزاء .

(الفرق) بين السنة والحجة أن الحجة تفيد أنها يحج فيها والحجة المرة الواحدة من حج يحج والحجة فعلة مثل الجلسة والقعدة ثم سميت بها السنة كما يسمى الشيء باسم ما يكون فيه .

(الفرق) بين الحين والسنة أن قولنا حين اسم جمع أوقاتاً متناهية سواء كان سنة أو شهراً أو أياماً أو ساعات ولهذا جاء في القرآن لمعان مختلفة ، وبينه وبين الدهر فرق وهو أن الدهر يقتضى أنه أوقات متوالية مختلفة على ما ذكرنا ولهذا

قال الله عز وجل حاكيا عن الدهريين (وما يهلكنا إلا الدهر) أى يهلكنا الدهر باختلاف أحواله ، والدهر أيضاً لا يكون إلا ساعات قليلة ويكون الحين كذلك .
(الفرق) بين الدهر والعصر أن الدهر هو ماذكرناه والعصر لكل مختلفين معناه واحد مثل الشتاء والصيف والليله واليوم والغداة والسحر يقال لذلك كله العصر ، وقال المبرد فى تأويل قوله عز وجل (والعصر إن الانسان لفي خسر) قال العصر ههنا الوقت قال ويقولون أهل هذا العصر كما يقولون أهل هذا الزمان ، والعصر اسم للسنين الكثيرة قال الشاعر :

أصبح منى الشباب قد نكرا إن بان منى فقد ثوى عصرا
وتقول عاصرت فلانا أى كنت فى عصره أى زمن حياته .

(الفرق) بين الوقت والساعة أن الساعة هى الوقت المنقطع من غيره ، والوقت اسم الجنس ولهذا تقول إن الساعة عندى ولا تقول الوقت عندى .
(الفرق) بين البكرة والغداة والمساء والعشاء والعشى والأصيل أن الغداة اسم لوقت والبكرة فقلة من بكر يبكر بكوراً ألا ترى أنه يقال صلاة الغداة وصلاة الظهر والعصر فتضاف إلى الوقت ولا يقال صلاة البكرة وإنما يقال جاء فى بكرة كما تقول جاء فى غدوة وكلاهما فعل مثل النقلة ثم كثر استعمال البكرة حتى جرت على الوقت وإذا فاء النى سمي عشية ثم أصيل بعد ذلك ويقال فاء النى إذا زاد على طول الشجرة ويقال أنته عشية أمس وسأتيه العشية ليومك الذى أنت فيه وسأتيه عشى غد بغير هام وسأتيه بالعشى والغداة أى كل عشى وكل غداة ، والطفل وقت غروب الشمس والعشاء بعد ذلك وإذا كان بعيد العصر فهو المساء ويقال للرجل عند العصر إذا كان يبادر حاجة قد أمسيت وذلك على المبالغة .

(الفرق) بين الزمان والحقة أن الحقة اسم للسنة إلا أنها تفيد غير ما تفيدده السنة وذلك أن السنة تفيد أنها جمع شهور والحقة تفيد أنها ظرف لأعمال ولا مور تجرى فيها مأخوذة من الحقيقة وهى ضرب من الظروف تتخذ من الأدم يجعل الركب فيها متاعه وتشد خلف رحله أو سرجه . وأما البرهة فبعض الدهر ألا ترى أنه يقال برهة من الدهر كما يقال قطعة من الدهر وقال بعضهم هى فارسية معربة .

(الفرق) بين المدة والأجل أن الأجل الوقت المضروب لا نقضاء الشيء . ولا يدين أجلاً يجعل جاعل وما علم أنه يكون في وقت فلا أجل له إلا أن يحكم بأنه يكون فيه وأجل الإنسان هو الوقت لا نقضاء عمره ، وأجل الدين محله وذلك لا نقضاء مدة الدين ، وأجل الموت وقت حلوله وذلك لا نقضاء مدة الحياة قبله فأجل الآخرة الوقت لا نقضاء ما تقدم قبلها قبل ابتدائها ويجوز أن تكون المدة بين الشئيين يجعل جاعل وبغير جعل جاعل ، وكل أجل مدة وليس كل مدة أجلاً .

(الفرق) بين النهار واليوم أن النهار اسم للضياء المنفسح الظاهر لحصول الشمس بحيث ترى عيبتها أو معظم ضوئها وهذا حد النهار وليس هو في الحقيقة اسم للوقت ، واليوم اسم لمقدار من الأوقات يكون فيه هذا السنا ولهذا قال النحويون : إذا سرت يوماً فأنت موقت تريد مبلغ ذلك ومقداره وإذا قلت سرت اليوم أو يوم الجمعة فأنت مؤرخ فإذا قلت سرت نهاراً أو النهار فلست بمؤرخ ولا بموقت وإنما المعنى سرت في الضياء المنفسح ولهذا يضاف النهار إلى اليوم فيقال سرت نهار يوم الجمعة ، ولهذا لا يقال للغلس والسحر نهار حتى يستضيء الجو .

(الفرق) بين الدهر والأبد أن الدهر أوقات متوالية مختلفة غير متناهية وهو في المستقبل خلاف قط في الماضي وقوله عز وجل (خالدين فيها أبدأ) حقيقة وقوله افعل هذا مجاز والمراد المبالغة في إيصال هذا الفعل .

(الفرق) بين الوقت واذ وهما جميعاً اسم لشيء واحد حتى يمكن أحدهما ولم يتمكن الآخر أو مضمن بالمضاف إليه ليكون البيان غير معناه بحسب ذلك المضاف إليه والوقت مطلق .

﴿ الباب السادس والعشرون ﴾

في الفرق بين الناس والخلق ، والعالم والبشر ، والورى والآنا وما يجرى مع ذلك والفرق بين الجماعات وضروب القربات ، وبين الصلبة والقراية وما بسبيل ذلك .

(الفرق) بين الناس والخلق أن الناس هم الانس خاصة وهم جماعة لا واحد لها من لفظها ، وأصله عندهم أناس فلما سكنت الهمزة أدغمت اللام كما قيل لنا

وأصله لكن أنا، وقيل الناس لغة مفردة فاشتقاقه من النوس وهو الحركة ناس ينوس نوسا إذا تحرك والانس لغة أخرى ولو كان أصل الناس أناسا لقليل في التصغير أنيس وإنما يقال نويس فاشتقاق أناس من الانس خلاف الوحشة وذلك أن بعضهم يأنس ببعض، والخلق مصدر سمي به المخلوقات واشاهد قوله عز وجل (خلق السموات بغير عمد ترونها) ثم عدد الأشياء من الجاد والنبات والحيوان ثم قال (هذا خلق الله) وقد يختص به الناس فيقال ليس في الخلق مثله كما تقول ليس في الناس مثله، وقد يجري على الجماعات الكثيرة فيقال جاءني خلق من الناس أي جماعة كثيرة.

(الفرق) بين الانسى والانسان أن الانسى يقتضى مخالفة الوحش ويدل على هذا أصل الكلمة وهو الانس والانس خلاف الوحشة والناس يقولون إننى ووحشى، وأما قولهم إننى ووحشى والانس والجن أجرى فى هذا مجرى الوحش فاستعمل فى مضادة الانس، والانسان يقتضى مخالفة البهيمية فيذكرون أحدهما فى مضادة الآخر ويدل على ذلك أن اشتقاق الانسان من النسيان وأصله انسيان فلهذا يصغر فيقال أنيسان، والنسيان لا يكون إلا بعد العلم فسمى الانسان انسانا لأنه ينسى ما علمه وسميت البهيمية بهيمية لأنها أبهمت على العلم والفهم ولا تعلم ولا تفهم ففى خلاف الانسان، والانسانية خلاف البهيمية فى الحقيقة وذلك أن الانسان يصح أن يعلم إلا أنه ينسى ما علمه والبهيمية لا تعلم.

(الفرق) بين الناس والورى أن قولنا الناس يقع على الاحياء والاموات، والورى الاحياء منهم دون الاموات، وأصله من ورى الزنديرى إذا ظهر النار فسمى الورى ورى لظهوره على وجه الارض، ويقال الناس الماضون ولا يقال الورى الماضون.

(الفرق) بين العالم والناس أن بعض العلماء قال أهل كل زمان عالم وأنشد
 « وخندف هامة هذا العالم » وقال غيره ما يحوى الفلك عالم، ويقول الناس العالم السفلى يعنون الارض وما عليها والعالم العلوى يريدون السماء وما فيها ويقال على وجه التشبيه الانسان العالم الصغير ويقولون الى فلان تدبير العالم

يعنون الدنيا ، وقال آخرون : العالم اسم لأشياء مختلفة وذلك أنه يقع على الملائكة والجن والانس وليس هو مثل الناس لأن كل واحد من الناس إنسان وليس كل واحد من العالم ملائكة .

(الفرق) بين العالم والدنيا أن الدنيا صفة والعالم اسم تقول العالم السفلى والعالم العلوى فتجعل العالم اسما وتجعل العلوى والسفلى صفة وليس في هذا إشكال فأما قوله تعالى (ولدار الآخرة خير) ففيه حذف أى دار الساعة الآخرة وما أشبه ذلك .

(الفرق) بين الانام والناس أن الانام على ما قال بعض العلماء يقتضى تعظيم شأن المسمى من الناس قال الله عز وجل (الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم) وإنما قال لهم جماعة وقيل رجل واحد وان أهل مكة قد جمعوا لكم ، ولا تقول جاءنى الانام تريد بعض الانام وجمع الانام أنام قال عدى ابن زيد إن الانسى قلنا جمع نعلمه فيما من الانام والام جمع أمة وهى النعمة .

(الفرق) بين الناس والبرية أن قولنا برية يقتضى تميز الصورة وقولنا الناس لا يقتضى ذلك لأن البرية فعيلة من برأ الله الخلق أى ميز صورهم ، وترك همزه لكثرة الاستعمال كما تقول هم الحاية والذرية وهى من ذره الخلق ، وقيل أصل البرية البرى وهو القطع وسمى برية لأن الله عز وجل قطعهم من جملة الحيوان فأفردهم بصفات ليست لغيرهم ، وذكر أن أصلها من البرى وهو التراب ، وقال بعض المتكلمين : البرية اسم اسلامى لم يعرف فى الجاهلية ، وليس كما قال لأنه جاء فى شعر النابغة وهو قوله :

قم فى البرية فأحدرها عن الفند * والنابغة جاهلى الأبيات .

(الفرق) بين الناس والبشر أن قولنا البشر يقتضى حسن الهيئة وذلك أنه مشتق من البشارة وهى حسن الهيئة يقال رجل بشير وامرأة بشيرة إذا كان حسن الهيئة فسمى الناس بشراً لأنهم أحسن الحيوان هيئة ، ويجوز أن يقال إن قولنا بشر يقتضى الظهور وسموا بشراً لظهور شأنهم ، ومنه قيل لظاهر الجلد بشرة ، وقولنا الناس يقتضى النوس وهو الحركة ، والناس جمع والبشر

واحد وجمع وفي القرآن (ما هذا إلا بشر مثلكم) وتقول محمد خير البشر يعنون الناس كلهم ويثني البشر فيقال بشران وفي القرآن (لبيشرين مثلنا) ولم يسمع أنه يجمع (١).
 (الفرق) بين الناس والجبلة أن الجبلة اسم يقع على الجماعات المجمعة من الناس حتى يكون لهم معظم وسواد وذلك أن أصل الكلمة الغلظ والعظم ومنه قيل الجبل لغلظه وعظمه ورجل جبل وامرأة جبلة غليظة الخلق وفي القرآن (واتقوا الذي خلقكم والجبلة الأولين) وقال تعالى (ولقد أضل منكم جبلا كثيرا) أي جماعات مختلفة مجتمعة أمثالكم والجبل أول الخلق جبلة إذا خلقه الخلق الأول وهو أن يخلق قطعة واحدة قبل أن يمين صورته ولهذا قال النبي ﷺ «جبلة القلوب على حب من أحسن إليها، وذلك أن القلب قطعة من اللحم وذلك يرجع إلى معنى الغلظ».

وخلاف الانسى الجنى

(الفرق) بينه وبين الشيطان أن الشيطان هو الشرير من الجن ولهذا يقال للانسان إذا كان شريراً شيطان ولا يقال جنى لأن قولك شيطان يفيد الشر ولا يفيد قولا جنى وإنما يفيد الاستتار ولهذا يقال على الإطلاق لعن الله شيطان ولا يقال لعن الله الجنى، والجنى اسم الجنس والشيطان صفة.
 (الفرق) بين الرجل والمرء أن قولنا رجل يفيد القوة على الاعمال. ولهذا يقال في مدح الانسان إنه رجل، والمرء يفيد أنه أدب النفس ولهذا يقال المروءة أدب مخصوص.

(الفرق) بين الجماعة والفوج والثلة والزمرة والحزب أن الفوج الجماعة الكثيرة ومنه قوله تعالى (ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا) وذلك أنهم كانوا يسلمون في وقت ثم نزلت هذه الآية وقبيلة قبيلة ومعلوم أنه لا يقال للثلة فوج كما يقال لهم جماعة، والثلة الجماعة تدفع في الأمر جملة من قولك ثلث الحائط إذا نقصت أسفله فاندفع ساقطاً كله ثم كثر ذلك حتى سمي كل بشر ثلاً ومنه ثل عرشه، وقيل الثل الهلاك، والزمرة جماعة لها صوت لا يفهم وأصله من الزمار وهو صوت الأثني من النعام ومنه قيل الزمرة وقرب منها الزجلة

(١) في التيمورية السكاملة « ولم يسمع أن البشر يجمع ».

وهي الجماعة لها زجل وهو ضرب من الاصوات ، وقال أبو عبيدة الزمرة جماعة في تفرقة ، والحزب الجماعة تحزب على الأمر أي تتعاون وحزب الرجل الجماعة التي تعينه فيقوى (١) أمره بهم وهو من قولك حزبي الأمر إذا اشتد على كإنه فرى إذا المرء . (الفرق) بين الجماعة والبوش أن البوش هم الجماعة الكثيرة من أخلط الناس ولا يقال لبني الألب الواحد بوش (٢) ويقال أيضاً جماعة من الحمر ولا يقال بوش من الحمر لأن الحمر كلها جنس واحد وأما العصابة فالعشرة وما فوقها قليلاً ومنه قوله عز وجل (ونحن عصابة) وقيل هي من العشرة إلى الأربعين وهي في العربية الجماعة من الفرسان والركب ركب الأبل خاصة ولا يقال للفرسان ركب ، والعمدى رجال يعدون في الغزو (٣) والرجل جمع راجل والنقيضة هي الطليعة وهم قوم يتقدمون الجيش فينقون الأرض أي ينظرون ما فيها من قولك نقصت المكان إذا نظرت ، والمقنب نحو الثلاثين يغزى بهم ، والخطيرة نحو الخمسة إلى العشرة يغزى بهم ، والكتيبة العسكر المجتمع فيه آلات الحرب من قولك كتبت الشيء إذا جمعته ، وأسماء الجماعات كثيرة ليس هذا موضع ذكرها وإنما نذكر المشهور منها فن ذلك :

(الفرق) بين الجماعة والطائفة أن الطائفة في الأصل الجماعة التي من شأنها الطوف في البلاد للسفر ويجوز أن يكون أصلها الجماعة التي تستوى بها حلقة يطاف عليها ثم كثر ذلك حتى سمي كل جماعة طائفة ، والطائفة في الشريعة قد تكون اسم الواحد قال الله عز وجل (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما) ولا خلاف في أن اثنين إذا امتلأ كان حكمهما هذا الحكم وروى في قوله عز وجل (وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) أنه أراد واحداً وقال يجوز قبول الواحد بدلالة قوله تعالى (فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة) إلى أن قال (لعلمهم يحذرون) أي ليحذروا فأوجب العمل في خبر الطائفة ، وقد تكون الطائفة واحداً .

(الفرق) بين الجماعة والفريق أن الجماعة الثانية من جماعة أكثر منها تقول

(١) في نسخة « فيقر » (٢) في نسخة « نوح » والتصويب بن القاموس (٣) في نسخة « والسفر » .

جماعة في فريق من القوم ، وفريق الخيل ما يفارق جمهورها في الحلبة (١) فيخرج منها وفي مثل أسرع من فريق الخيل ، والجماعة تقع على جميع ذلك .

(الفرق) بين الجماعة والفئة أن الفئة هي الجماعة المتفرقة من غير هامن قولك فأوت رأسه أى فلقتة وانفأى الفرج إذا انفرج مكسوراً ، والفئة في الحرب القوم يكونون ردة المحاربين يعنون إليهم إذا حالوا ومنه قوله عز وجل (أو متحيزاً إلى فئة) ثم قيل لجمع كل من يمنع أحداً وينصره فئة ، وقال أبو عبيدة الفئة اللاءعوان .
(الفرق) بين الشيعة والجماعة أن شيعة الرجل هم الجماعة المائلة إليه من محبته لهم وأصلها من الشيعاء وهى الحطب الدفاق التى تجعل مع الجزل في النار لتشتعل كأنه يجعلها تابعا للحطب الجزل لتشرق .

(الفرق) بين الناس والثبة أن الثبة الجماعة المجتمعة على أمر يمدحون به وأصلها ثبت الرجل تثبته إذا أثبت عليه في حياته خلاف أثبته إذا أثبت عليه بعد وفاته قال الله عز وجل (فأنفروا ثباتاً) وذلك لاجتماعهم على الاسلام ونصرة الدين .

(الفرق) بين القوم والقرن أن القرن اسم يقع على من يكون من الناس في مدة سبعين سنة والشاهد قول الشاعر :

إذا ذهب القرن الذى أنت فيهم وخلفت في قرن فأنت غريب

وسموا قرناً لأنهم حد الزمان الذى هم فيه ، ويعبر بالقرن عن القوة ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « فانها تطلع بين قرنى الشيطان » أراد أن الشيطان في ذلك الوقت أقوى ويجوز أن يقال إنهم سموا قرناً لاقتранهم في العصر ، وقال بعضهم : أهل كل عصر قرن : وقال الزجاج القرن أهل كل عصر فيهم نبي أو من له طبقة عالية في العالم فجعله من اقتران أهل العصر بأهل العلم فاذا كان في زمان فترة وغلبة جبل لم يكن قرناً ، وقال بعضهم القرن اسم من أسماء الأزمنة فكل قرن سبعون سنة ، وأصله من المقارنة وذلك أن أهل كل عصر أشكال ونظراء ورد وأسنان متقاربة ومن ثم قيل هو قرنه أى على سنه ومنه

(١) في الأصل أغلاط صححناها من مجمع الامثال .

هو قرنه لا فترانه معه في القتال، والقوم هم الرجال الذين يقوم بعضهم مع بعض في الأمور ولا يقع على النساء إلا على وجه التبعية كما قال عز وجل (كذب قوم نوح المرسلين) والمراد الرجال والنساء تبع لهم، والشاهد على ما قلناه قول زهير :
وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء
فأخرج النساء من القوم .

(الفرق) بين الجماعة والملا أن الملا لا شراف الذين يملؤون العيون جمالا والقلوب هية ، وقال بعضهم : الملا الجماعة من الرجال دون النساء ، والاول الصحيح وهو من ملائ ، ويجوز أن يكون الملا الجماعة الذين يقومون بالأمور من قولهم هو مليء بالامر إذا كان قادراً عليه ، والمعنيان يرجعان إلى أصل واحد وهو الملاء .

(الفرق) بين النفر والرهط أن النفر الجماعة نحو العشرة من الرجال خاصة ينفرون لقتال وما أشبهه ، ومنه قوله عز وجل (مالك إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم إلى الأرض) ثم كثر ذلك حتى سموا نفراً وإن لم ينفروا . والرهط الجماعة نحو العشرة يرجعون إلى أب واحد وسموا رهطاً بقطعة أو لم يقطع أطرافها مثل الشرك فتكون فروعها شتى وأصلها واحد تلبسها الجارية . يقال لها رهط والجمع رهاط قال الهذلي * وطعن مثل تعطيظ الرهاط * وتقول ثلاثة رهط وثلاثة نفر لانه اسم لجماعة ، ولو كان اسماً واحداً لم تجز إضافة الثلاثة إليه كما لا يجوز أن تقول ثلاثة رجل وثلاثة فلس وقال عز وجل (وكان في المدينة تسعة رهط) على التذكير لانه وإن كان جماعة فإن لفظه مذكراً مفرد فيقال تسعة على اللفظ وجاء في التفسير أنهم كانوا تسعة رجال والمعنى على هذا وكان في المدينة تسعة من رهط .

(الفرق) بين الجماعة والشرذمة أن الشرذمة البقية من البقية والقطف منه قال الله عز وجل (شرذمة قليلون) أي قطعة وبقية لأن فرعون أضل منهم الكثير . فبقيت منهم شرذمة أي قطعة قال الشاعر :

جاء الشتاء وقبضي أخلاق شراذم يضحك مني التواق

وقال آخر يجلدن في شراذم النعال .

الفروق بين ضروب القربات

(الفرق) بين الأهل والآل أن الأهل يكون من جهة النسب والاختصاص فمن جهة النسب قولك أهل الرجل لقربته الأدين ، ومن جهة الاختصاص قولك أهل البصرة ، وأهل العلم ، والآل خاصة الرجل من جهة القرابة أو الصحبة تقول آل الرجل لأئله وأصحابه ولا تقول آل البصرة وآل العلم وقالوا آل فرعون أتباعه وكذلك آل لوط ، وقال المبرد إذا صغرت العرب الآل قالت أهل فيدل على أن أصل الآل الأهل ، وقال بعضهم آل عيدان الخيمة وأعمدتها وآل الرجل مشبهون بذلك لأنهم مقدمه ، والذي يرفع في الصحارى آل لائمه يرتفع كما ترفع عيدان الخيمة ، والشخص آل لائمه كذلك .

(الفرق) بين الولد والابن أن الابن يفيد الاختصاص ومدومة الصحبة ولهذا يقال ابن القلاة لمن يداوم سلوكها وابن السرى لمن يسكن منه ، وتقول تبنت ابناً إذا جماعته خاصاً بك ، ويجوز أن يقال إن قولنا هو ابن فلان يقتضى أنه منسوب إليه ولهذا يقال الناس بنو آدم لأنهم منسوبون إليه وكذلك بنو إسرائيل ، والابن في كل شيء صغير فيقول الشيخ للشاب يابني ويسمى الملك رعيته الأبناء وكذلك أنبياء من بنى إسرائيل كانوا يسمون أمهم أبناءهم ولهذا كنى الرجل بأبي فلان وإن لم يكن له ولد على التعظيم ، والحكام والعلماء يسمون المتعلمين أبناءهم ويقال لطالبي العلم أبناء العلم وقد يكنى بالابن كما يكنى بالأب كقولهم ابن عرس وابن عمرة وابن آوى وبنت طبق وبنت نعش وبنت وردان ، وقبل أصل الابن التأليف والاتصال من قولك بنته وهو مبنى وأصله بنى وقبل بنومول هذا جمع على أبناء فكان بين الأب والابن تأليف ، والولد يقتضى الولادة ولا يقتضياها الابن والابن يقتضى أباً والولد يقتضى والداً ، ولا يسمى الانسان والداً إلا إذا صار له ولد وليس هو مثل الأب لأنهم يقولون في التكنية أبو فلان وإن لم يلد فلاناً ولا يقولون في هذا والد فلان إلا أنهم قالوا في الشاة والد في حملها قبل أن تلد وقد ولدت إذا ولدت إذا أخذ ولدها والابن للذكر والولد للذكر والائشي ..

(الفرق) بين الآل والعتر أن العتر على ما قال المبرد النصاب ومنه عترية

فلان أى منصبه، وقال بعضهم العترة أصل الشجرة الباقي بعد قطعها قالوا فعترة الرجل أصله، وقال غيره عترة الرجل أهله وبنو أعمامه الأذنون واحتجوا بقول أبي بكر رضى الله عنه عن عترة رسول الله ﷺ يعنى قريشافهى مفارقة للأل على كل قول لأن الأل هم الأهل والاتباع والعترة هم الأهل فى قول والأهل وبنو الأعمام فى قول آخر .

(الفرق) بين الأبناء والذرية أن الأبناء يختص به أولاد الرجل وأولاد بناته لأن أولاد البنات منسوبون إلى آبائهم كما قال الشاعر :

بنونا بنو أبائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعد

ثم قيل للحسن والحسين عليهما السلام ولدا رسول الله ﷺ على التكريم ثم صار اسماً لها لكثرة الاستعمال، والذرية تنتظم الأولاد والذكور والاناث والشاهد قوله عز وجل (ومن ذريته داود وسليمان) ثم أدخل عيسى فى ذريته .

(الفرق) بين العقب والولد أن عقب الرجل ولده الذكور والاناث وولد بنه من الذكور والاناث إلا أنهم لا يسمون عقباً إلا بعد وفاته فهم على كل حال ولده والفرق بين الاسمين بين .

(الفرق) بين الولد والسبط أن أكثر ما يستعمل السبط فى ولد البنت ومنه قيل للحسن والحسين رضى الله عنهما سبطا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد يقال للولد سبط إلا أنه يفيد خلاف ما يفيد لأن قولنا سبط يفيد أنه يمتد ويطول، وأصل الكلمة من السبوط وهو الطول والامتداد ومنه قيل السباط لامتداده بين الدارين والسبطانة ما يرمى فيها البندق من ذلك، والسبط شجر سمى بذلك لامتداده وطوله .

(الفرق) بين البعل والزوج أن الرجل لا يكون بعلاً للمرأة حتى يدخل بها وذلك أن البعل النكاح والملاعبة ومنه قوله عليه السلام « أيام أكل وشرب وبعل » وقال الشاعر :

وكم من حصان ذات بعل تركتها إذا الليل أَدجى لم تجد من تباعله
وأصل الكلمة القيام بالامر ومنه يقال للنخل إذا شرب بعروقه ولم يحتاج إلى سقى بعل كأنه يقوم بمصالح نفسه :

ومما يجرى مع ذلك

(الفرق) بين الصاحب والقرين أن الصلبة تفيد انتفاع أحد الصاحبين بالآخر ولهذا يستعمل في الآدميين خاصة فيقال صاحب زيد عمرا وصحبه عمرو ولا يقال صاحب النجم أو الكون الكون ، وأصله في العرية الحفظ ومنه يقال صاحبك الله وسر مصاحبا أى محفوظاً وفي القرآن (ولا هم متناصبون) أى يحفظون وقال الشاعر : * وصاحب من دواعي الشر مصطحب * والمقارنة تفيد قيام أحد القرينين مع الآخر ويجرى على طريقته وإن لم ينفعه ومن ثم قيل قران النجوم ، وقيل للبعيرين يشد أحدهما إلى الآخر يحمل قرينان فإذا قام أحدهما مع الآخر لبطش فيهما قرانان فأما خولف بين المثالين لاختلاف المعنيين والأصل واحد .

(الفرق) بين المولى والولى أن الولى يجرى في الصفة على المعان والمعين تقول الله ولى المؤمنين أى معينهم والمؤمن ولى الله أى المعان بنصر الله عز وجل ، ويقال أيضاً المؤمن ولى الله والمراد أنه ناصر لأوليائه ودينه ، ويجوز أن يقال الله ولى المؤمنين بمعنى أنه يلى حفظهم وكلامتهم كولى الطفل المتولى شأنه ، ويكون الولى على وجوه منها ولى المسلم الذى يلزمه القيام بحقه إذا احتاج إليه ومنها الولى الخليف المعاهد ومنها ولى المرأة القائم بأمرها ومنها ولى المقتول الذى هو أحق بالمطالبة بدمه . وأصل الولى جعل الثانى بعد الأول من غير فصل من قولهم هذا يلى ذاك ولياً وولاه الله كأنه يلى أمره ولم يكله إلى غيره وولاه أمره وكله إليه كأنه جعله بيده وتولى أمر نفسه قام به من غير وسيطة وولى عنه خلاف والى إليه والى بين رمتين جعل إحداهما تلى الأخرى والاولى هو الذى الحكمة إليه أدعى ، ويجوز أن يقال معنى الولى أنه يجب الخير لوليه كما أن معنى العدو أنه يريد الضرر لعدوه . والمولى على وجوه هو السيد والمملوك والخليف وابن العم والاولى بالشئ والصاحب ومنه قول الشاعر :

ولست بمولى سواة أدعى لها فان لسوات الأمور مواليا

أى صاحب سواة ، وتقول الله مولى المؤمنين بمعنى أنه معينهم ولا يقال إنهم مواليه بمعنى أنهم معينو أوليائه كما تقول إنهم أوليأؤه بهذا المعنى .

(الفرق) بين الخلّة والصدافة أن الصدافة اتفاق الضئائر على المودة فأذا أضمر كل واحد من الرجلين مودة صاحبه فصار باطنه فيها كظاهرة سمياً صديقين ولهذا لا يقال الله صديق المؤمن كما أنه وليه ، والخلّة الاختصاص بالسكريم ولهذا قيل إبراهيم خليل الله لاختصاص الله إياه بالرسالة وفيها تسكريم له ، ولا يجوز أن يقال الله خليل إبراهيم لأن إبراهيم لا يجوز أن يخص الله بتسكريم (١) ، وقال أبو علي رحمه الله تعالى : يقال للمؤمن إنه خليل الله ، وقال علي بن عيسى لا يقال ذلك إلا لنبى لأن الله عز وجل يختص به وحده ولا يختص به غيره قال والانباء كلهم أخلاء الله .

ومما يجرى مع ذلك

(الفرق) بين الصفوة والصفو أن الصفو مصدر سمي به الصافي من الأشياء اختصاراً واتساعاً ، والصفوة خالص كل شيء ، ولهذا يقال : محمد صلى الله عليه وسلم صفوة الله ولا تقول صفواً الله . فالصفوة والصفو مختلفان وإن كانا من أصل واحد كالخبرة والخبر ، ولو كان الصفوة والصفو لغتين على ما ذكر ثعلب في الفصيح لقال محمد صلى الله عليه وسلم صفو الله كما قيل صفوة الله . (الفرق) بين الاصطفاء والاختيار أن اختيارك الشيء أخذك خير ما فيه في الحقيقة أو خبره عندك ، والاصطفاء أخذ ما يصفو منه ثم كثر حتى استعمل أحدهما موضع الآخر واستعمل الاصطفاء فيما لا صفو له على الحقيقة .

الباب السابع والعشرون

في الفرق بين الاظهار والافشاء والجهر

أن الافشاء كثرة الاظهار ومنه أفشى القوم إذا كثر ما لهم مثل أمشوا والقشاء (٢) كثرة المال ومثله المشاء (٣) وقريب منه الغماو الضياء وقد أغمى القوم وأصبوا وأمشوا وأفشوا إذا كثر ما لهم ، ولهذا يقال فشى الخير في القوم أو الشر إذا ظهر بكثرة وفشا فيها الحرب إذا ظهر وكثر ، والاظهار يستعمل في كل شيء . والافشاء لا يصح إلا فيما لا تصح فيه الكثرة ولا يصح في ذلك ألا ترى أنك تقول هو ظاهر المروءة ولا تقول كثير المروءة .

(١) في التيمورية الكاملة بتكرمة . (٢) في النسخ « النساء » . (٣) في النسخ « المساء »

(الفرق) بين الجهر والاظهار أن الجهر عموم الاظهار والمبالغة فيه ألا ترى أنك إذا كشفت الأمر للرجل والرجلين قلت أظهرته لهما ولا نقول جهرت به إلا إذا أظهرته للجماة الكثيرة فيزول الشك ولهذا قالوا (أرنا الله جهرة) أى عياناً لا شك معه، وأصله رفع الصوت يقال جهر بالقراءة إذا رفع صوته بها وفى القرآن (ولا تجهروا بالصلاة ولا تخافتن بها) أى بقراءتك فى صلاتك، وصوت جهير رفيع الصوت ولهذا يتعدى بالباء فيقال جهرت به كما نقول رفع صوته به لأنه فى معناه وهو فى غير ذلك استعارة، وأصل الجهر إظهار المعنى للنفس وإذا أخرج الشئ من وعاء أو بيت لم يكن ذلك جهراً وكان إظهاراً، وقد يحصل الجهر نقيض الهمس لأن المعنى يظهر للنفس بظهور الصوت.

(الفرق) بين الجهر والكشف أن الكشف مضمن بالزوال ولهذا يقال لله عز وجل كاشف الضر ولم يحز فى نقيضه سائر الضر لأن نقيضه من استر ليس متضمناً بالثبات فيجرى مجراه فى ثبات الضر لما جرى هو فى زوال الضر والجهر غير مضمن بالزوال.

(الفرق) بين الاعلان والجهر أن الاعلان خلاف الكتمان وهو إظهار المعنى للنفس ولا يقتضى رفع الصوت به، والجهر يقتضى رفع الصوت به ومنه يقال رجل جهير وجهورى إذا كان رفيع الصوت.

(الفرق) بين البدو والظهور أن الظهور يكون بقصد وبغير قصد تقول استتر فلان ثم ظهر ويدل هذا على قصده للظهور، ويقال ظهر أمر فلان وإن لم يقصد لذلك فأما قوله تعالى (ظهر الفساد فى البر والبحر) فغنى ذلك الحدوث وكذلك قولك ظهرت فى وجهه حمرة أى حدثت ولم يعن أنها كانت فيه فظهرت، والبدو ما يكون بغير قصد تقول بدا البرق وبدا الصبح وبدت الشمس وبدالى فى الشئ لأنك لم تقصد للبدو، وقيل فى هذا بدو وفى الأول بدو وبين المعنيين فرق والأصل واحد.

(الفرق) بين الكتمان والاختفاء والستر والحجاب وما يقرب من ذلك أن الكتمان هو السكوت عن المعنى وقوله تعالى إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات أى يسكتون عن ذكره، والاختفاء يكون فى ذلك وفى غيره،

والشاهد أنك تقول أخفيت الدرهم في الثوب ولا تقول كتمت ذلك وتقول .
كتمت المعنى وأخفيته قالوا خفاء أعم من الكتمان .

(الفرق) بن قولك سترته وبين قولك كسنته أن معنى كسنته صنته .
والموضع الكنين هو المصون وذلك أنه يكون كنيناً وإن لم يكن مستوراً ، وقيل
الدر المكنون لأنه في حق يسان فيه ، وجارية مكنونة في الحجاب أى .
مصونة قال الأعشى * ويضة في الدتص مكنونة * والبيضة ليست بمستورة .
وإنما هي مصونة عن التخرج والانكسار ، واكتمنت الشيء في نفسى إذا
صنته عن الأداء . ودخلت فيه الالئ واللام على معنى جعلت له كذا ، وفي
القرآن (ما تكن صدورهم) .

(الفرق) بين الغشاء والغطاء أن الغشاء قد يكون رفيعاً بين ماتحته ويتوهم
الرائى أنه لا شيء عليه لرقته ، ومن ثم سميت أغشية البدن وهى أعصاب رفيقة
قد غشى بها كثير من أعضاء البدن مثل الكبد والطحال فالغطاء يقتضى ستر ماتحته
والغشاء لا يقتضى ذلك ومن ثم قيل غشى على الانسان لأن ما يعتريه من
الغشى ليس بشئ بين والغطاء لا يكون إلا كشيء ملاصقاً ، وقيل الغشاء يكون
من جنس الشيء والغطاء ما يقتضيه من جنسه كان أو من غير جنسه ولذلك تقول
تغطيت بالثياب ولا تقول تغشيت بها فان استعمل الغشاء موضع الغطاء فعلى التوسع .
(الفرق) بين الغطاء والستر أن الستر ما يستر عن غيرك وإن لم يكن
ملاصقاً لك مثل الخائط والجبل ، والغطاء لا يكون إلا ملاصقاً ألا ترى أنك
تقول تسترت بالحيطان ولا تقول تغطيت بالحيطان وإنما تغطيت بالثياب لأنها
ملاصقة لك ، والغشاء أيضاً لا يكون إلا ملاصقاً .

(الفرق) بين الستر والحجاب والغطاء أنك تقول حجبتى فلان عن كذا
ولا تقول سترتى عنه ولا غطأتى ، وتقول احتجبت بشئ كما تقول تسترت به
فالحجاب هو المانع والممنوع به والستر هو المستور به ، ويجوز أن يقال حجاب
الشيء ما قصد ستره ألا ترى أنك لا تقول لمن منع غيره من الدخول إلى الرئيس
داره من غير قصد المنع له أنه حجبه ، وإنما يقال حجبه إذا قصد منعه ولا
تقول احتجبت بالبيت إلا إذا قصدت منع غيرك عن مشاهدتك ألا ترى أنك .

إذا جلست في البيت ولم تقصد ذلك لم تقل إنك قد احتجبت . و فرق آخر أن الستر لا يمنع من الدخول على المستور والحجاب يمنع .

الباب الثامن والعشرون

في الفرق بين الطلب والسؤال والروم والاقتضاء وما يجرى مع ذلك ، والفرق بين البعث والانفاذ وما يقرب منه

(الفرق) بين الطلب والسؤال أن السؤال لا يكون إلا كلاماً ويكون الطالب السعي وغيره ، وفي مثل : عليك الحرب وعلى الطالب . (الفرق) بين الطلب والمحاولة أن المحاولة الطلب بالحيلة ثم سمي كل طلب محاولة . (الفرق) بين الالتماس والطلب أن الالتماس طلب باللمس ثم سمي كل طلب التماس مجازاً .

(الفرق) بين الطلب والبحث أن البحث هو طلب الشيء مما يخاطفه فأصله أن يبحث التراب عن شيء يطلبه فالطلب يكون لذلك ولغيره ، وقيل فلان يبحث عن الأمور تشديداً بمن يبحث التراب لاستخراج الشيء .

(الفرق) بين الطلب والاقتضاء أن الاقتضاء على وجهين أحدهما اقتضاء الدين وهو طلب أدائه والآخر مطالبة المعنى لغيره كأنه ناطق بأنه لا بد منه ، وهو على وجوه منها الاقتضاء لوجود المعنى . كإقتضاء الشكر من حكيم لوجود النعمة وكإقتضاء وجود النعمة لصحة الشكر وكإقتضاء وجود مثل آخر وليس كالضد الذي لا يحتمل ذلك وكإقتضاء القادر المقذور والمقصور القادر وكإقتضاء وجود الحركة للمحل من غير أن يقتضى وجود المحل وجود الحركة لأنه قد يكون فيه السكون وإقتضاء الشيء لغيره قد يكون يجعل جاعل وبغير جعل جاعل وذلك نحو ضرب يقتضى ذكر الضارب بعده بوضع واضع اللغة له على هذه الجهة وضرب لا يقتضى ذلك وكلاهما يدل عليه .

(الفرق) بين الطلب والروم أن الروم على ما قال على بن عيسى طالب الشيء ابتداءً ولا يقال رمت إلا لما تجده قبل ويقال طلبت في الأمرين ، ولهذا لا يقال رمت الطعام والماء وقيل لا يستعمل الروم في الحيوان أصلاً لا يقال

ومت زيدا ولا رمت فرسا وإنما يقال رمت أن يفعل زيد كذا فيرجع الروم إلى فعله وهو الروم والمرام (١) .

ومما يجرى مع ذلك

(الفرق) بين أوحى ووحي أن وحي جعله على صفة كقولك مسفرة ، وأوحى جعل فيها معنى الصفة لأن أفعل أصله التعدية كذا قال علي بن عيسى .

الباب الثامن والعشرون^(٢)

في الفرق بين الكتب والنسخ ، وبين النشور والكتابات والدفر والصحيفة وما يقرب من ذلك

(الفرق) بين الكتب والنسخ أن النسخ نقل معاني الكتاب ، وأصله الإزالة ومنه نسخت الشمس الظل ، وإذا نقلت معاني الكتاب إلى آخر فكانت أسقطت الأول وأبطلته ، والكتب قد يكون نقلا وغيره وكل نسخ كتب وليس كل كتب نسخاً . (الفرق) بين الزبر والكتب أن الزبر الكتابة في الحجر نقرأ ثم كثر ذلك حتى سمي كل كتابة زبراً ، وقال أبو بكر أكثر ما يقال الزبر وأعرفه الكتابة في الحجر قال وأهل اليمن يسمون كل كتابة زبراً ، وأصل الكلمة الفخامة والغلظ ومنه سميت القطعة من الحديد زبرة والشعر المجتمع على كتف الأسد زبرة ، وزبرت البئر إذا طويتها بالحجارة وذلك لغلظ الحجارة وإنما قيل للكتابة في الحجر زبر لأنها كتابة غليظة ليس كما يكتب في الرقوق والكواغد وفي الحديث « الفقير الذي لا زبر له » قالوا لا معتمد له وهو مثل قولهم رقيق الحال كأن الزبر فخامة الحال ، ويجوز أن يقال الزبور كتاب يتضمن الزجر عن خلاف الحق من قولك زبره إذا زجره وسمى زبور داود لكثرة مزاجره ، وقال الزجاج الزبور كل كتاب ذي حكمة .

(١) هنا في الأصل والنسخة التيمورية الكاملة فروق تقدمت وهي : الفرق بين الارسال والانفاذ ، الفرق بين البعث والارسال ، الفرق بين البعث والانفاذ ، الفرق بين البعث والنشور ، الفرق بين الرسول والنبي ، الفرق بين المرسل والرسول .
(٢) هنا في النسخ تكرار في عد هذا الباب .

(الفرق) بين المنشور والكتاب أن قولنا عند فلان منشور يفيد أن عنده مكتوباً يقويه ويؤيده، والمنشور في الاصل صفة الكتاب وفي القرآن (كتاباً يلقيه منشوراً) لأنه قد صار اسماً للكتاب المفيد الفائدة التي ذكرنا والكتاب لا يفيد ذلك .

(الفرق) بين الكتاب والدفتر أن الكتاب يفيد أنه مكتوب ولا يفيد الدفتر ذلك ألا ترى أنك تقول عندى دفتر بياض ولا تقول عندى كتاب بياض . (الفرق) بين الصحيفة والدفتر أن الدفتر لا يكون إلا أوراقاً مجموعة ، والصحيفة تكون ورقة واحدة تقول عندى صحيفة بضاء فإذا قلت صحف أفدت أنها مكتوبة ، وقال بعضهم يقال صحائف بياض ولا يقال صحف بياض وإنما يقال من صحائف الى صحف ليفيد أنها مكتوبة وفي القرآن (وإذا الصحف نشرت) وقال أبو بكر : الصحيفة قطعة من آدم أبيض أو ورق يكتب فيه .

(الفرق) بين الكتاب والمصحف أن الكتاب يكون ورقة واحدة ويكون جملة أوراق ، والمصحف لا يكون إلا جماعة أوراق صحفت أى جمع بعضها إلى بعض ، وأهل الحجاز يقولون مصحف بالكسر أخرجه مخرج ما يتعاطى باليد وأهل نجد يقولون مصحف وهو أجود اللغتين ، وأكثر ما يقال المصحف لمصحف القرآن ، والكتاب أيضاً يكون مصدراً بمعنى الكتابة تقول كتبه كتاباً وعلمته الكتاب والحساب وفي القرآن (ولو نزلنا عليك كتاباً في قرطاس) أى كتاباً في قرطاس ولو كان الكتاب هو المكتوب لم يحسن ذكر القرطاس .

(الفرق) بين الكتاب والسفر أن السفر الكتاب الكبير ، وقال الزجاج الأَسفار الكتب الكبار وقال بعضهم السفر الكتاب يتضمن علوم البيانات خاصة والذي يوجبه الاشتقاق أن يكون السفر الواضح الكاشف للمعاني من قولك أسفر الصبح إذا أضاء ، وسفرت المرأة تقام إذا ألقته فأنكشف وجهها وسفرت البيت كنسته وذلك لازالتك التراب عنه حتى تنكشف أرضه وسفرت الريح التراب أو السحاب إذا فشعته فأنكشف السماء .

(الفرق) بين الكتابة والمجلة أن المجلة كتاب يحتوى على أشياء جلييلة من الحكم وغيرها قال النابغة :

مجلتهم ذات الاله ودينهم كريم به يرجون حسن العواقب
ولا يقال للكتاب إذا اشتمل على السخف والمجون وما شاكل ذلك مجلة .

الباب التاسع والعشرون

في الفرق بين غاية الشيء ومداه ، ونهايته وحده وآخره

وما يجرى مع ذلك

(الفرق) بين غاية الشيء والمدى أن أصل الغاية الراية وسميت نهاية الشيء
غايته لأن كل قوم ينتهون الى غايتهم في الحرب أى رايتهم ، ثم كثر حتى قيل
لكل ما ينتهى إليه غاية ولكل غاية نهاية ، والأصل ما قلناه ، ومدى الشيء ما بينه
وبين غايته والشاهد قول الشاعر :

ولم ندر ان خضنا من الموت خيضة لم العمر باق والمدى متطاول
يعنى مدى العمر والمعنى أن الأمل منفسح لما بينه وبين الموت ، ومن ذلك
قولهم هو مدى البصر أى هو حيث يناله بصرى كأن بصرى ينفسح يبنى
وبينه ، ثم كثر ذلك حتى قيل للغاية مدى كما يسمى الشيء باسم ما يقرب منه .
(الفرق) بين الأمد والغاية أن الأمد حقيقة والغاية مستعارة على ما ذكرنا
ويكون الأمد ظرفاً من الزمان والمكان فالزمان قوله تعالى (فطال عليهم الأمد)
والمكان قوله تعالى (تود لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً) .

(الفرق) بين آخر الشيء ونهايته أن آخر الشيء خلاف أوله وهما اسمان ،
والنهاية مصدر مثل الحماية والكفاية إلا أنه سمي به منقطع الشيء فقيل هو نهايته
أى منتهاه ، وخلاف المنتهى المبتدأ فكما أن قولك المبتدأ يقتضى ابتداء فعل من
جهة اللفظ وقد انتهى الشيء إذا بلغ مبلغاً لا يزداد عليه وليس يقتضى النهاية منتهى
إليه ولو اقتضى ذلك لم يصح أن يقال للعالم نهاية وقيل الدار الآخرة لأن
الدنيا تؤدى إليها والدنيا بمعنى الأولى ، وقيل الدار الآخرة كما قيل مسجد
الجامع والمراد مسجد اليوم الجامع ودار الساعة الآخرة ، وأما حق اليقين فهو
كقولك محض اليقين ومن اليقين وليس قول من يقول هذه إضافة الشيء إلى
نعته بشيء لأن الإضافة توجب دخول الأول في الثانى حتى يكون في ضمنه ،

والنعت تحلية وإنما يحل بالشئ الذى هو بالحقيقة ويضاف إلى ماهو غيره فى الحقيقة تقول هذا زيد الطويل فالطويل هو زيد بعينه ولو قلت زيد الطويل وجب أن يكون زيد غير الطويل ويكون فى تلك الطويل ، ولا يجوز إضافة الشئ إلا إلى غيره أو بعضه فغيره نحو عبد زيد وبعضه نحو ثوب حرير (١) وخاتم ذهب أى من حرير ومن ذهب ، وقال المازنى عام الأول وإنما هو عام زمن الأول .

(الفرق) بين الآخر والآخر أن الآخر بمعنى ثان وكل شئ يجوز أن يكون له ثالث وما فوق ذلك يقال فيه آخر ويقال للمؤنث أخرى ومالم يكن له ثالث فما فوق ذلك قيل الأول والآخر ومن هذا ربيع الأول وربيع الآخر .

(الفرق) بين الحد والنهاية والعاقبة أن النهاية ما ذكرناه ، والحد يفيد معنى تمييز المحدود من غيره ، ولهذا قال المتكلمون حد القدرة كذا وحد السواد كذا وسمى حدا لأنه يمنع غيره من المحدود فيما هو حد له وفى هذا تمييز له من غيره ، ولهذا قال الشروطيون اشترى الدار بمحدودها ولم يقولوا بنهاياتها لأن الحد أجمع للمعنى ، ولهذا يقال للعالم نهاية ولا يقال للعالم حد فان قيل فعلى الاستعارة وهو بعيد ، وعندهم أن حد الشئ منه فقال أبو يوسف والحسن بن زياد : إذا كتب حدها الأول دار زيد دخات دار زيد فى الشراء ، وقال أبو حنيفة لا تدخل فيه وإن كتب حدها الأول المسجد وأدخله فسد البيع فى قولها وقال أبو حنيفة لا يفسد لأن هذا على مقتضى العرف وقصد الناس فى ذلك معروف ، وأما العاقبة فهى ما تؤدى إليه ابتداءية والعاقبة هى الكائنة بالنسب الذى من شأنه التاديب وذلك أن السبب على وجهين مولد ومؤد وإنما العاقبة فى المؤدى فالعاقبة يؤدى إليها السبب المقدم وليس كذلك الآخرة لأنه قد كان يمكن أن تجعل هى الأولى فى العدة .

(الفرق) بين الجانب والتاحية والجهة قال المتكلمون (٢) ان بجانب الشئ غيره وجهته ليست غيره ألا ترى أن الله تعالى لو خلق الجزء (٣) الذى لا يتجزأ مفرداً لكانت له جهات ست بدلالة أنه يجوز أن تجاوره ستة أجزاء من كل جهة جزء ولا يجوز أن يقال إن له جوانب لأن جانب الشئ ما قرب من بعض جهاته ألا ترى أنك تقول للرجل خذ على جانبك اليمين تريد ما يقرب من هذه .

(١) فى نسخة «خز» . (٢) فى التيمورية القديمة وبعض المتكلمين ، (٣) فى النسخ «الجن» ..

الجهة لو كان جانبك اليمين أو أشمال منك لم يمكنك إلا خذفيه ، وقال بعضهم ناحية الشيء كله وجهته بعضه أو ما هو في حكم البعض ، يقال ناحية العراق أى العراق كلها وجهة العراق يراد بها بعض أطرافها . وعند أهل العربية أن الوجه مستقبل كل شيء ، والجهة النحر يقال كذا على جهة كذا قاله الخليل ، قال ويقال رجل أحمر من جهة الحرة وأسود من جهة السواد ، والوجه القبلة قال تعالى (ولكل وجهة) أى فى كل وجه استقبلته وأخذت فيه ، وتجاه الشيء ما استقبلته يقال توجهوا إليك وتوجهوا إليك كل يقال غير أن قولك وجهوا إليك على معنى ولوا وجوههم والتوجه الفعل اللازم والناحية فاعلة بمعنى مفعولة وذلك أنها منحوة أى مقصودة كما تقول راحلة وإنما هى مرحولة وعيشة راضية أى مرضية .

(الفرق) بين الجانب والكنف أن الكنف هو ما يسد الشيء من أحد جانبيه ولهذا يستعمل فى المعونة يقال أكفف الرجل إذا أعانه وكففته إذا حطته وكففت الابل إذا حطتها فى حظيرة من الشجر ، ويجوز أن يقال الفرق بين الجانب والكنف أن الكنف هو الجانب المعتمد عليه وليس كذلك الجانب .

﴿ الباب الثلاثون ﴾

فى الفرق بين أشياء مختلفة

(الفرق) بين الهبوط والنزول أن الهبوط نزول يعقبه إقامة ، ومن ثم قيل هبطنا مكان كذا أى نزلناه ومنه قوله تعالى (اهبطوا مصر) وقوله تعالى (قلنا اهبطوا منها جميعا) ومعناه انزلوا الأرض للإقامة فيها ، ولا يقال هبط الأرض إلا إذا استقر فيها ويقال نزل وإن لم يستقر .

(الفرق) بين الظعن والرحل أن الظعن هو الرحيل فى الموادج ومن ثم سميت المرأة إذا كانت فى هودجها ظعينة ثم كثر ذلك حتى سميت كل امرأة ظعينة ، والظعان جبل يشد به اليهودج قال الشاعر :

كما حاد الأرب عن الظعان * والمظعون المشدود بالظعان ، ثم كثر الظعن حتى قيل لكل رحل ظعن والأصل ما قلناه .

(الفرق) بين الهنى والمرى أن الهنى هو الخالص الذى لا تكدير فيه

ويقال ذلك في الطعام وفي كل فائدة لم يعترض عليها ما يفسدها، والمرى المحمود العاقبة يقال مرى، ما فعلت أى أشرفت على سلامة عاقبته، وذل الكسائي تقول هناني الطعام ومراني الطعام بغير الف فاذا أفردت قلت أمراني بغير هـ ز، وقال المبرد هذا الكلام لو كان له وجه لكان قبيحاً أن يأتي فيه بعللة ودخل يكون فعل على شيء إذا كان وحده فاذا كان مع غيره اتقل لفظه والمرادوا - وإنما الصحيح ما أعلمتك وأمراني بغير هـ ز معناه هضمته معدق .

(الفرق) بين النبز والطرح أن النبز اسم لالتقاء الشيء استماتة به واطهاراً للاستغناء عنه ولهذا قال تعالى (فبنوه وراء ظهورهم) وقال الشاعر :

نظرت إلى عنوانه فبنذته كذلك فعلا أخلفت من نعالنا

والطرح اسم للجنس الفعل فهو يكون لذلك ولغيره .

(الفرق) بين التنحية والازالة أن الازالة تكون إلى الجهات الست، والتنحية الازالة إلى جانب اليمين أو الشمال أو خلف أو قدام ولا يقال الماصعد به أو سفله به نحى وإنما التنحية في الأصل تحصيل الشيء في جانب ونحو الشيء جانبه .
(الفرق) بين قولك تابعت زيدا وقولك وافقته أن قولك تابعت يفيد أنه

قد تقدم منه شيء اقتديت به فيه، ووافقته يفيد أنكما اتفقتما معاً في شيء من الأشياء ومنه سمي التوفيق توفيقاً، ويقول أبو علي رحمة الله عليه ومن تابعه يريد به أصحابه ومنه سمي التابعون التابعين، وقال أبو علي رحمة الله ومن وافقه يريد من قال بقوله وإن لم يكن من أصحابه، وأيضاً فإن النظير لا يقال إنه تابع لنظيره لأن التابع دون المتبوع ويجوز أن يوافق النظير النظير .

(الفرق) بين قولك اجتزأ به وقولك اكتفى به أن قولك اجتزأ يقتضى أنه دون ما يحتاج إليه وأصله من الجزء وهو اجتزاء الابل بالرطب عن الماء وهي وإن اجتزأت به يقتضى أنه دون ما يحتاج إليه عنه فهي محتاجة إليه بعض الحاجة والاكتفاء يفيد أن ما اكتفى به قدر الحاجة (١) من غير زيادة ولا نقصان تقول فلان في كفاية أى فيما هو وفق حاجته من العيش .

(الفرق) بين المحض والخالص أن المحض هو الذى يكون على وجهه لم

(١) من قوله « من غير » إلى « العيش » زائد في التيمورية القديمة على النسخ .

يخالطه شيء . والخالص هو المختار من الجملة ومنه سمي الذهب النقي عن الغش خالصاً ، ومن الأول قولهم لبن محض أى لم يخالطه ماء .

(الفرق) بين العدل والفداء أن الفداء ما يجعل بدل الشيء لينزل على حاله التى كان عليها وسواء كان مثله أو أنقص منه ، والعدل ما كان من الفداء مثلاً ما يفدى ومنه قوله تعالى (ولا يقبل منها عدل) وقال تعالى (أو عدل ذلك صياماً) أى مثله . (الفرق) بين قولك تكاذنى الشيء وقولك شق على أن معنى قولك يكاذنى آذانى ومعنى قولك شق على والاشق الطريق سبى بذلك لبعد أوله من آخره والشفقة البعد والشفقة من الشيا ب ترجع إلى هذا ، وأما قولهم بهظنى الشيء فسناء شق على حتى غلبني والباهظ الشاق الغالب ، وأما قولهم بهرنى الشيء فان الباسهر الذى يغلب من غير تكلف ومنه قيل القمر الباهر .

(الفرق) بين الصراط والطريق والسبيل أن الصراط هو الطريق السهل قال الشاعر : خشونا أرضهم بالخيلى حتى تركناهم أذل من الصراط وهو من الذل خلاف الصعوبة وليس من الذل خلاف العز ، والطريق لا يقتضى السهولة ، والسبيل اسم يقع على ما يقع عليه الطريق وعلى ما لا يقع عليه الطريق تقول سبيل الله وطريق الله وتقول سبيلك أن تفعل كذا ولا تقول طريقك أن تفعل به ويراد به سبيل ما يقصده فيضاف إلى القاصد ويراد به القصد وهو كالخبة فى بابهِ والطريق كالارادة .

(الفرق) بين قولك عندى ولدنى أن لدنى يتمكن تمكن عند ألا ترى أنك تقول هذا القول عندى صواب ولا تقول لدنى صواب وتقول عندى مال ولا تقول لدنى مال ولكن تقول لدنى مال إلا أنك تقول ذلك فى المال الحاضر عندك ويجوز أن تقول عندى مال وإن كان غائباً عنك لأن لدنى هو لما يليك وقال بعضهم لدن لغة لدنى :

(الفرق) بين قولك عندى كذا وقولك قبلى كذا وقولك فى بيتى كذا قال الفقهاء أصل هذا الباب أن المقر مأخوذ بما فى لفظه لا يستقله عنه ما يقتضيه ولا يزداد ما ليس فيه فعلى هذا إذا قال لفلان على ألف درهم ثم قال هى وديعة لم يصدق لأن موجب لفظه الدين وهو قوله على لأن كلمة على ذمة فليس له

إسقاطه ، وكذا إذا قال له قبلي ألف درهم لأن هذه اللفظة تتوجه إلى الضمان وإلى الأمانة إلا أن الضمان عليها أغلب حتى سمي الكفيل قبلا فإذا أطلق كان على الضمان وأخذ به إلا أن يقيد بالأمانة فيقول له قبلي ألف درهم ودعصة وقوله على لا يتوجه إلى الضمان فيلزمه به الدين ولا يصدق في صرفه عند فصل أو وصل ، وقوله وعندي وفي منزلي وما أشبه ذلك من الأماناكن لا يقتضي الضمان ولا الذمة لأنها ألفاظ الأمانة .

(الفرق) بين قولك من مالي وقولك في مالي أن قولك في مالي إقرار بالشركة ، وقولك من مالي إقرار بالهبة فإذا قال له من دراهمي درهم فهو للهبة وإن قال له في دراهمي كان ذلك إقرار بالشركة .

(الفرق) بين مع وعند أن قولك مع يفيد الاجتماع في الفعل وقولك عند يفيد الاجتماع في المكان ، والذي يدل على أن عند تفيد المكان ولا تفيد مع أنه يجوز ذهب إلى عند زيد ولا يجوز ذهب إلى مع زيد ومن ثم يقال أنا معك في هذا الأمر أي معي بك فيه كأي مشاركتك في فعله ولا تقول في هذا المعنى أنا عندك .

(الفرق) بين الرسوخ والثبات أن الرسوخ كمال الثبات والشاهد أنه يقال للشئ المستقر على الأرض ثابت وإن لم يتعلق بها تعلقا شديدا ، ولا يقال راسخ ولا يقال حائط راسخ لأن الجبل أكل نباتا من الحائط وقال الله تعالى (والراسخون في العلم) أي الثابتون فيه ، وقد تكلمنا في ذلك قبل ويقولون هو أرسنخهم في المكرمات أي أكملهم نباتا فيها ، وأما الرسو فلا يستعمل إلا في الشئ الثقيل نحو الجبل وما شاكله من الأجسام الكبيرة يقال جبل راس ولا يقال حائط راس ولا عود راس وفي القرآن (بسم الله مجريها ومرساها) شبهها بالجبل لعظمها فالرسو هو الثبات مع العظم والثقل والعلو فان استعمل في غير ذلك فعلى التشبيه والمقاربة نحو قولهم ارست العود في الأرض .

(الفرق) بين أخذت النار وأطفأتها أن الاتحاد يستعمل في الكثير والاطفأ في الكثير والقليل يقال أخذت النار وأطفأت النار ويقال أطفأت السراج ولا يقال أخذت السراج وطفئت النار يستعمل في الخود مع ذكر النار فيقال خمدت نيران الظلم ويستعار الطفئ في غير ذكر النار فيقال طفئ غصبه ولا يقال خمد غصبه .

وفي الحديث (الصدقة تطفي غضب الرب) وقيل الخنود يكون بالغلبة والقهر والاطفاء بالمدارة والرفق ولهذا يستعمل الاطفاء في الغضب لأنه يكون بالمدارة والرفق ، والاختاد يكون بالغلبة ولهذا يقال خمدت نيران الظلم والفتنة . وأما الخنود والمه ودفا للفرق بينهما أن خمد النار أن يسكن لها ويبقى جرها ، وهو مودها ذهابها البتة ، وأما الوقود بضمت الزا فاشتعال النار والوقود بالفتح مابوقدبه . (الفرق) بين القناعة والتقصير أن القصد هو ترك الاسراف والتقتير جميعاً والقناعة الاقتصار على القليل والتقتير ألا ترى أنه لا يقال هو قنوع إلا إذا استعمل دون ما يحتاج إليه ومقتصدان لا يتجاوز الحاجة ولا يتصرفونها وترك الاقتصاد مع التقى ذم وترك القناعة معه ليس بدم وذلك أن تقيض الاقتصاد الاسراف ، وقيل الاقتصاد من أعمال الجوارح لأنه تقيض الاسراف وهو من أعمال الجوارح والقناعة من أعمال القلوب .

(الفرق) بين الوسيلة والذريعة أن الوسيلة عند أهل اللغة هي اقرب وأصلها من قولك سألت أسأل أى طلبت وهما يتساووان أى يطلبان القربة التي ينبغي أن يطلب مثلها وتقول توسلت إليه بكذا فتجعل كذا طريقاً إلى بغيتك عنده ، والذريعة إلى الشيء هي الطريقة إليه ولهذا يقال جعلت كذا ذريعة إلى كذا فتجعل الذريعة هي الطريقة نفسها وليست الوسيلة هي الطريقة فالفرق بينهما بين . (الفرق) بين قولنا فاض وبين قولنا سال أنه يقال فاض إذا سال بكثرة ومنه الافاضة من عرفة وهو أن يتدفعوا منها بكثرة . وقولنا سال لا يفيد الكثرة ، ويجوز أن يقال فاض إذا سال بعد الامتلاء وسال على كل وجه .

(الفرق) بين النجم والكوكب أن الكوكب اسم للكبير من النجوم وكوكب كل شيء معظمه ، والنجم عام في صغيرها وكبيرها ، ويجوز أن يقال : الكواكب هي الثوابت ومنه يقال فيه كوكب من ذهب أو فضة لأنه ثابت لا يزول والنجم الذي يطلع منها وغرب ولهذا قيل للنجم منجم لأنه ينظر فيما يطلع منها ولا يقال له كوكب . (الفرق) بين الاقول والغيوب أن الاقول هو غيوب الشيء وراء الشيء . ولهذا يقال أفل النجم لأنه يغيب وراء جهة الأرض ، والغيوب يكون في ذلك وفي غيره ألا ترى أنك تقول غاب الرجل إذا ذهب عن البصر وإن لم يستعمل .

إلا في الشمس والقمر والنجوم ، والغيوب يستعمل في كل شيء وهذا أيضاً فرق بين .

(الفرق) بين الزلزلة والرجفة أن الرجفة الزلزلة العظيمة ولهذا يقال زلزلت الأرض زلزلة خفيفة ولا يقال رجفت إلا إذا زلزلت زلزلة شديدة وسميت زلزلة الساعة رجفة لذلك ، ومنه الارجاج وهو الاخبار باضطراب أمر الرجل ورجف الشيء إذا اضطرب يقال رجفت منه إذا تقلقت .

(الفرق) بين السلخ والاخلراج أن السلخ هو إخراج ظرف أو ما يكون بمنزلة الظرف له ، والاخلراج عام في كل شيء وهو الإزالة من محيط أو ما يجري مجرى المحيط .

(الفرق) بين الخلط واللبس أن اللبس يستعمل في الأعراض مثل الحق والباطل وما يجري مجرىهما وتقول في السلام لبس ، والخلط يستعمل في العرض والجسم فتقول خلطت الأمرين ولبستهما وخلطت النوعين من المتاع ولا يقال لبستهما حد اللبس منع النفس من إدراك المعنى بما هو كالستر له وقتنا ذلك لأن أصل الكلمة الستر .

(الفرق) بين الرجوع والقيء أن القيء هو الرجوع من قرب ومنه قوله تعالى (فان قاموا فان الله غفور رحيم) يعني الرجوع ليس ببعيد ، ومنه سمي مال المشر كين فيثا لذلك كأنه قام من جانب إلى جانب .

(الفرق) بين قولك هو قين به وقولك هو حرى به وخلق به وجدير به أن القمين يقتضى مقاربة الشيء والدنو منه حتى يرجي تحققه ولذلك قيل خبز قمين إذا بدا ينكرح كأنه دنا من الفساد ويقال للقودح الذي تتخذ منه السكوا معقم ، وقولك حرى به يقتضى أنه مأواه فهو أبلى من القمين ومن ثم قيل لماوى الطير جراها ولموضع بيضها الحرى ، وإذا رجا الإنسان أمراً وطلبه قيل تحراه كأنه طلب مستقره ومأواه ومنه قول الشاعر :

فان تنجت مهراً كريماً فبالحرى وإن يك أقراف فن قبل الفجل
أرأما خلق به بين الخلافة فعناه أن ذلك مقدر فيه وأصل الخلق التدبير ، وأما قولهم جدير به فعناه أن ذلك يرتفع من جهته ويظهر من قولك جدر الجدار إذا بنى وارتفع ومنه سمي الحائط جداراً .

(الفرق) بين اللبس والمس أن اللبس يكون باليد خاصة ليعرف اللين من الحسونة والحرارة من البرودة ، والمس يكون باليد وبالحجر وغير ذلك

ولا يقتضى أن يكون باليد ولهذا قال تعالى (مستهم البأساء) وقال (وإن يمسسك الله بضر) ولم يقل يلمسك .

(الفرق) بين الرجوع والاياب أن الاياب هو الرجوع إلى منتهى المقصد ، والرجوع يكون لذلك ولغيره ألا ترى أنه يقال رجع إلى بعض الطريق ولا يقال آب إلى بعض الطريق ولكن يقال ان حصل في المنزل ، ولهذا قال أهل اللغة التأويب أن يمضى الرجل في حاجته ثم يعود فيثبت في منزله ، وقال أبو حاتم رحمه الله التأويب أن يسير النهار أجمع ليكون عند الليل في منزله وأنشد :

البايتون قريبا من بيوتهم ولو يشامون أبو الحى أو طرقوا
وهذا يدل على أن الاياب الرجوع إلى منتهى المقصد ولهذا قال تعالى (إن إليتنا إياهم) كأن القيامة منتهى قصدهم لأنها لا منزلة بعدها .

(الفرق) بين الرجوع والانقلاب أن الرجوع هو المصير إلى الموضع الذى قد كان فيه قبل ، والانقلاب المصير إلى تقيض ما كان فيه قبل ويوضح ذلك قولك . انقلب الطين خزفا فأما رجوعه خزفا فلا يصح لأنه لم يكن قبل خزفا .

(الفرق) بين الرجوع والانابة أن الانابة الرجوع إلى الطاعة فلا يقال لمن رجع إلى معصية أنه أناب ، والمنيب اسم مدح كالمؤمن والمتقى .

(الفرق) بين الهدى والبدنة أن البدن ما تبدن من الابل أى تسمن يقال . بدنت الناقة إذا سممتها وبدن الرجل سمن ، ثم كثر ذلك حتى سميت الابل . بدنا مهزولة كانت أو سميئة فالبدنة اسم يختص به البعير إلا أن البقرة لما صارت في الشريعة في حكم البدنة قامت مقامها وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة ، فصار البقر في حكم البدن ولذلك كان يقلد البقرة كتقليد البدنة في حال وقوع الاحرام بها لاساقها ولا يقلد غيرها ، والهدى يكون من الابل والبقر والغنم ولا تكون البدنة من الغنم والبدنة لا يقتضى إهداؤها إلى موضع والهدى يقتضى إهداؤه إلى موضع لقوله تعالى (هدياً بالغ الكعبة) فجعل بلوغ الكعبة من صفة الهدى فمن قال على بدنة جازله نحرها بغير مكثوه كقوله على جزور ومن قال على هدى لم يجوز أن يذبحه إلا بمكة ، وهذا قول جماعة من التابعين وبه قال أبو حنيفة ومحمد رحمهم الله ، وقال غيرهم ذ :

يقال على بدنة أو هدى فيمكة وإذا قال جزور فحيث يرى وهو قول أبي يوسف .
 (الفرق) بين قولك حاق به وقولك نزل به أن النزول عام في كل شيء .
 يقال نزل بالمكان ونزل به الضيف ونزل به المكروه ولا يقال حاق إلا في
 نزول المكروه فقط تقول حاق به المكروه يحق حقا وحيوقا ومنه قوله تعالى
 (وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون) يعني العذاب لأنهم كانوا إذا ذكر لهم العذاب
 استهزؤا به وأراد جزاء استهزائهم ، وقيل أصل حاق حق لأن المضاعف قد
 يقلب إلى حرف نحو قول الراجز تقضى البازي إذا البازي كسر وهذا حسن
 في تأويل هذه الآية لأن فيه معنى الخبر الذي أتت به الرسل .

(الفرق) بين الضيق والخرج أن الخرج ضيق لا منفذ فيه مأخوذ من الحرجة
 وهي الشجر الملتف حتى لا يمكن الدخول فيه ولا الخروج منه ولهذا جاء بمعنى
 الشك في قوله تعالى (ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت) أي شكلا
 الشاك في الأمر لا ينفذ فيه ومنه (فلا يكن في صدوركم حرج منه) وليس كل
 ما خاطب به النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين أرادهم به ألا ترى إلى قوله
 (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى) والقصاص في العمد فكأنه
 أثبت لهم الإيمان مع قتل العمد وقتل العمد يطل الإيمان وإنما أراد أن يعلمهم الحكم
 فيمن يستوجب ذلك ونحوه قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا
 أضعافا مضاعفة) وقد تكلمنا في هذا الحرف في كتاب تصحيح الوجوه والنظائر
 بأكثر من هذا وما قلنا قال بعض المفسرين في قوله تعالى (وما جعل عليكم في
 الدين من حرج) أنه أراد ضيقا لا مخرج منه وذلك أنه يتخلص من الذنب
 بالتوبة فالتوبة مخرج وترك ما يصعب فعله على الإنسان بالرخص ويحتاج به فيما اختلف
 فيه من الحوادث فقليل إن ما أدى إلى الضيق فهو مني وما أوجب التوسعة فهو أولى .
 (الفرق) بين الحق والاذهاب أن الحق يكون للأشياء ولا يكون في الشيء .
 الواحد يقال محق الدينار ولا يقال محق الدينار إذا أذهب بعينه ولكن تقول محق
 الدينار إذا أردت قيمته من الورق فأما قوله تعالى (يمحق الله الربا) فانه أراد
 أن ثواب عامله يحق والثواب أشياء كثيرة والشاهد قوله تعالى (ويرى
 الصدقات) ليس أنه يرى نفسها وإنما يرى ثوابها فلذلك يمحق ثواب فاعل

الربا ونحن نعلم أن المال يزيد بالربا في العاجل .

(الفرق) بين الوضيعة والخسران أن الوضيعة ذهاب رأس المال ولا يقال لمن ذهب رأس ماله كله قد وضع ، والشاهد أنه من الوضع خلاف الرفع والشيء . إذا وضع لم يذهب وإنما قيل وضع الرجل على الاختصار والمعنى أن التجارة وضعت من رأس ماله وإذا فقد ماله وضع لأن الوضع ضد الرفع والخسران ذهاب رأس ماله وإذا نقص ماله فقد وضع لأن الوضع ضد الرفع والخسران ذهاب رأس المال كله ثم كثر حتى سمي ذهاب بعض رأس المال خسرانا وقال الله تعالى (خسروا أنفسهم) لأنهم عدموا الانتفاع بها فساكنها هلكت وذهبت أصلا فلم يقدر منها على شيء . وأصل الخسران في العربية الهلاك .

(الفرق) بين الماضي والذهاب أن الماضي خلاف الاستقبال ولذا يقال ماض . ومستقبل وليس كذلك الذهاب ثم كثر حتى استعمل أحدهما في موضع الآخر ، وقال علي بن عيسى قبل تقيض بعد ونظيرهما من المكان خلف وأمام فقيل فيما مضى قبل وفيما يأتي بعد ويقال المستقبل والماضي .

(الفرق) بين الاقبال والمضي والمجيء أن الاقبال الاثنيان من قبل الوجه والمجيء اثنيان من أى وجه كان .

(الفرق) بين قولك جئت إليه أن في قولك جئت إليه معنى الغاية من أجل دخول إلى ، وجئته قصدته بمجيء . وإذا لم تعده لم يكن فيه دلالة على القصد . كقولك جاء المطر .

(الفرق) بين المقاربة والملاقاة أن الشئيين يتقاربان وبينهما حاجز يقال التقي الحدان والفارسان ، والملاقاة أيضاً أصلها أن تكون من قدام ألا ترى أنه لا يقال لقيه من خلفه وقيل اللقاء اجتماع الشئ مع الشئ على طريق المقاربة وكذلك يصح اجتماع عرضين في المحل ولا يصح التقاؤهما ، وقيل اللقاء يقتضى الحجاب يقال احتجب عنه ثم لقيه وأما المصادفة فأصلها أن تكون من جانب والصدفان جاتبا الوادى ومنه قوله تعالى (إذا ساوى بين الصدفين) .

(الفرق) بين الندى والمجلس والمقامة أن الندى هو المجلس للأهل ومن

ثم قيل هو أنطقهم في الندى، ولا يقال في المجلس إذا خلا من أهله ندى وقد تنادى القوم إذا تجالسوا في الندى، والمقامة بالضم المجلس يؤكل فيه ويشرب والمقامة بالفتح المجلس الذي يتحدث فيه، والمقامة بالفتح أيضا الجماعة وأما المقام فالأقامة والمقام بالفتح مصدر قام يقوم مقاما والمقام أيضا موضع القيام. (الفرق) بين أقام بالمسكان وغنى بالمسكان أن معنى قولك غنى بالمسكان يغنى غنيا أنه أقام به إقامة مستغنى به عن غيره وليس في الإقامة هذا المعنى.

(الفرق) بين العكوف والأقامة أن العكوف هو الإقبال على الشيء والاحتباس فيه، ومنه قول الراجز: باتت بيتاً حوضها عكوفاً، ومنه الاعتكاف لأن صاحبه مقبل عليه يحبس فيه غير مشغول بغيره والأقامة لا تقتضي ذلك. (الفرق) بين المجلس والمحفل أن المحفل هو المجلس الممتلئ من الناس من قولهم ضرع حافل إذا كان ممتلئاً.

(الفرق) بين الدنو والقرب أن الدنو لا يكون إلا في المسافة بين شيئين تقول داره دانية ومزاره دان، والقرب عام في ذلك وفي غيره تقول قلوبنا تتقارب ولا تقول تنداني وتقول هو قريب بقلبه ولا يقال دان بقلبه إلا على بعد. (الفرق) بين قولك طل دمه وقولك أهدر دمه أن قولك طل دمه معناه أنه بطل ولم يطلب به ويقال طل القتيل نفسه وطله فلان إذا أبطله وأما أهدر فهو أن يبيحه السلطان أو غيره وقد هدر الدم هدرا وهو هادر كأنه مأخوذ من قولك هدر الشيء إذا غلى وفار وكذلك هدر الحمامة وهو مادام ولج في صوته بمنزلة غليان القدر ويقال للمستقتل من الناس قد هدر دمه.

(الفرق) بين الظل والفيء أن الظل يكون ليلاً ونهاراً ولا يكون الفيء إلا بالنهار وهو مفاء من جانب إلى جانب أي رجوع، والفيء الرجوع ويقال الفيء التبع لأنه يتبع الشمس وإذا ارتفعت الشمس إلى موضع المقال من ساق الشجرة قيل قد عقل الظل.

(الفرق) بين الوسط والوسط أن الوسط لا يكون إلا ظرفاً تقول قعدت وسط القوم وثوب وسط الثياب وإنما تخبر عن شيء فيه الثوب وليس به فاذا حركت السين كان اسماً وكان بمعنى بعض الشيء تقول وسط رأسه صلب فترفع

لا نك إنما تخبر عن بعض الرأس لا عن شيء فيه ، والوسط اسم الشيء الذي لا ينفك من الشيء المحيط به جوانبه كوسط الدار وإذا حركت السنين دخلت عليه في فتقوله احتجج في وسط رأسه ووسط رأسه بموضع هذا في وسط القوم ولا يقال قعدت في وسط القوم كما لا يقال قعدت في بين القوم كما أن بين لا يدخل عليه في فكذلك لا تدخل على مآدى عنه بين .

(الفرق) بين قولك البين والوسط أن الوسط يضاف إلى الشيء الواحد وبين تضاف إلى شيئين فصاعداً لأنه من البينونة تقول قعدت وسط الدار ولا يقال قعدت بين الدارين أي حيث تباين إحداها صاحبها وقعدت بين القوم أي حيث يتباينوا من المسكان ، والوسط يقتضى اعتدال الاطراف إليه ولهذا قيل الوسط العدل في قوله تعالى (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً) .

(الفرق) بين الطلوع والبزوغ والشروق أن البزوغ أول الطلوع ولهذا قال تعالى (فلما رأى الشمس بازغة) أي لما رآها في أول أحوال طلوعها تفكر فيها فوقع له أنها ليست بالله ولهذا سمي الشرط تزيغاً لأنه شق خفى كأنه أول الشق يقال بزغ قوائم الدابة إذا شرطها واسم ما يبرغ به المبرغ وقيل البزوغ نحو البروز وبزغ قوائم الدابة إذا شرطها ليبرز الدم ، والشروق الطلوع تقول طلعت ولا يقال شروق الرجل كما يقال طلع الرجل فالطلوع أعم .

(الفرق) بين الذوق وإدراك الطعم أن الذوق ملابسة بحس بها الطعم وإدراك الطعم يتبين به من ذلك الوجه وغير تضمنين ملابسة الحبل وكذلك يقال ذقته فلم أجد له طعماً .

(الفرق) بين قوله لا يغفر أن يشرك به وقوله لا يغفر الشريك به فيما قال علي بن عيسى أن لا تدل على الاستقبال وتدل على وجه الفعل في الإرادة ونحوها إذا كان قد يريد الإنسان الكفر مع التوهم أنه إيمان كما يريد النصراني عبادة المسيح ويجوز إرادته أن يكفر مع التوهم أنه إيمان . والفرق من جهة أخرى أن المصدر لا يدل على زمان وإن يفعل على يدل على زمان ففى قولك أن مع الفعل زيادة ليست في الفعل .

(الفرق) بين الاستقامة والاصابة أن الاصابة مضمنة بملازمة الغرض

وليس كذلك الاستقامة لأنه قد يمر على الاستقامة ثم ينقطع عن الغرض الذي هو المقصد في الطلب .

(الفرق) بين قولك أتى فلان وجاء فلان أن قولك جاء فلان كلام تام لا يحتاج إلى صلة وقولك أتى فلان يقتضى مجيئه بشئ، ولهذا يقال جاء فلان نفسه ولا يقال أتى فلان نفسه ثم كثر ذلك حتى استعمل أحد اللغتين في موضع الآخر .

(الفرق) بين أولاء وأولئك أن أولاء لما قرب وأولئك لما بعد كما أن ذا لما قرب وذلك لما بعد وإنما السكاف للخطاب ودخلها معنى البعد لأن ما بعد عن المخاطب يحتاج من إعلانه وإنه مخاطب بذكره لما لا يحتاج إليه ما قرب منه لوضوح أمره .

(الفرق) بين من يأتيه فله درهم والذي يأتيه فله درهم أن جواب الجزاء يدل على أنه يستحق من الفعل الأول والفاء في خبر الذي مشبهة بالجزاء وليست به وإنما دخلت لتدل على أن الدرهم يجب بعد الاتيان .

(الفرق) بين الجواب بالفاء وبين العطف أن العطف يوجب الاشتراك في المعنى والجواب يوجب أن الثاني بالأول كقوله تعالى (ولا تمسوها بسوء فيأخذكم عذاب قريب) .

(الفرق) بين الركون والسكون أن الركون السكون إلى الشئ بالحس والالتفات إليه ونقيضه النفور عنه والسكون خلاف الحركة وإنما يستعمل في غيره مجازاً .

(الفرق) بين لما ولم أن لما يوقف عليها نحو قد جاء زيد فتقول لما أى لما يجيء ولا يجوز في ذلك كلامهم كاد ولما كاد يفعل ولم يفعل ، ولما جواب قد فعل ولم جواب فعل لأن قد للتوقع وقال سيبويه ليست مافى لما زائدة لأن لما تقع في مواضع لا تقع فيها لم فإذا قال القائل لم يأتي زيد فهو نفي لقوله أتاني زيد وإذا قال لما يأتي فمعناه أنه لم يأت وإنما يتوقعه .

(الفرق) بين التابع والتالى أن التالى فيما قال على بن عيسى ثاب وأن لم يكن يتدبر بتدبر الأول. والتابع إنما هو المتدبر بتدبر الأول ، وقد يكون التابع قبل المتبوع في المكان كقدم المدلول وتأخر الدليل وهو مع ذلك يأمر بالمدلول متارة إلى النهمال وتارة إلى اليمين كذا قال .

(الفرق) بين الخالى والماضى أن الخالى يقتضى خلو المكان منه وسواء خلا

منه بالغية أو بالعدم ومنه لا يخلو الجسم من حركة أو مسكون لا امتناع خلو المكان منهما وأما لا يخلو الشيء من أن يكون موجوداً أو معدوماً فعنايه أنه لا يخلو من أن يصح له معنى إحدى الصفتين .

(الفرق) بين سوف والسين في سيفعل ان سوف اطاع كفولهم سوفته أى أطمعته فيما يكون وليس كذلك السين

(الفرق) بين قولك مالك لا تفعل كذا وقولك لم لا تفعل ان قولك لم لا تفعل أعم لأنه قد يكون بحال يرجع إلى غيره ومالك لا تفعل بحال يرجع إليه . (الفرق) بين المكان والمكانة ان المكانة الطريقة يقال هو يعمل على مكانته ومكبته أى على طريقته ومنه قوله تعالى (على مكاتبكم إنا عاملون) والمكان مفعول من يكون ويكون مصدرأ وموضعا .

(الفرق) بين قولك تماما له وتماا عليه في قوله تعالى (تماما على الذى أحسن) أن تماما له يدل على نقصانه قبل تكميله وتماا عليه يدل على نقصانه فقط لانه يقتضى مضاعفة عليه .

(الفرق) بين أم وأوان أم استفهام وفيها ادعاء إذا عادت الالف نحو أزيد في الدار وليس ذلك في أو ، ولهذا اختلف الجواب فيهما فكان في أم بالتعبير وأو بنعم أو لا . (الفرق) بين النار والسعير والجحيم والحريق أن السعير هو النار الملتبهة الحراقة أعنى أنها تسمى حريقا في حال إحراقها للاحراق يقال في العود نار وفي الحجر نار ولا يقال فيه سعير ، والحريق النار الملتبهة شتأ وإهلا كما له ، ولهذا يقال وقع الحريق في موضع كذا ولا يقال وقع السعير فلا يقتضى قولك السعير ما يقتضيه الحريق ولهذا يقال فلان مسعر حرب كانه يشعلها ويلهبها ولا يقال محرق ، والجحيم نار على نار وجمر على جمر ، وجاحمه شدة تلبيه وجاحم الحرب أشد موضع فيها ويقال لعين الأسد جحمة لشدة توقدها . وأما جهنم فيفيد بعد القعر من قولك جهنم إذا كانت بعيدة القعر .

(الفرق) بين النور والضياء أن الضياء ما يتخلل الهواء من أجزاء النور فيبيض بذلك ، والشاهد أنهم يقولون ضياء النهار ولا يقولون نور النهار إلا أن يعنوا الشمس فالنور الجملة التى يتشعب منها ، والضوء مصدر ضاء يضيء ضوءاً .

يقال ضاء وأضاء أى ضاء هو وأضاء غيره .

(الفرق) بين النطفة والمنى أن قولك النطفة يفيد أنها ماء قليل والماء القليل تسميه العرب النطفة يقولون هذه نطفة عذبة أى ماء عذب، ثم كثر استعمال النطفة فى المنى حتى صار لا يعرف باطلافه غيره وقولنا المنى يفيد أن الولد يقدر منه وهو من قولك منى الله له كذا أى قدره ومنه المنى الذى يوزن به لأنه مقدر تغديراً معلوماً .
(الفرق) بين قولك أزاله عن موضعه وأزله أن الأزال عن الموضع هو الأزالة عنه دفعة واحدة من قولك زلت قدمه ومنه قبل أزل إليه النعمة إذا اصطنعها إليه بسرعة ومنه قيل للذنب الذى يقع من الإنسان على غير اعتياد زلة والصفاء الزلال بمعنى المزل .

(الفرق) بين الضيق والضيق قال المفضل الضيق بالفتح فى الصدر والمكان ، والضيق بالكسر فى البخل وغير الخلق ومنه قوله تعالى (ولا تك فى ضيق مما يمكرون) وقال غيره الضيق مصدر والضيق اسم ضاق الشئ ضيقاً وهو الضيق والضيق ما يلزمه الضيق وهذا المثال يكون لما تلزمه الصفة مثل سيد وميت والضائق ما يكون فيه الضيق عارضاً ومنه قوله تعالى (وضائق به صدورك) .
(الفرق) بين الخلف والخلف أنه يقال لمن جاء بعد الأول خلف شراً كان أو خيراً والدليل على الشر قول لبيد : « وبقيت فى خلف كجلد الأجر » وعلى الخير قول حسان :

لنا القدم إلا على عليك وخلفنا لا بلنا فى طاعة الله تابع
والخلف بالتحريك ما أخلف عليك بدلاً مما أخذ منك .

(الفرق) بين ما ولا أن لا سؤال استفهام كقولك أتقول كذا فيكون الجواب لا، وما جواب عن الدعوى تقول قلت كذا فيكون الجواب ما قلت .
(الفرق) بين السكب والصب والسفوح والهمول والمطل أن السكب هو الصب المستتابع، ولهذا يقال فرس سكب إذا كان يتابع الجرى ولا يقطعه ومنه قوله تعالى (وماء مسكوب) لأنه دائم لا ينقطع ، والصب يكون دفعة واحدة، ولهذا يقال صبه فى القالب ولا يقال سكبه فيه لأن ما يصب فى القالب يصب دفعة واحدة ، والسفوح اندفاع الشئ بالسائل وسرعة جريانه، ولهذا قيل دم مسفوح

لأن الدم يخرج من العرق خروجاً سريعاً ، ومنه سفح الجبل لأن سيله يندفع إليه بسرعة ، والهمول يفيد أن الهامل يذهب كل مذهب من غير مانع ولهذا قيل أهملت المواشي إذا تركتها بلا راع فهي تذهب حيث تشاء بلا مانع ، وأما الهمر فكثرة السيلان في سهولة ومنه يقال همر في كلامه إذا أكثر منه ورجل مهمار كثير الكلام وطيبة همير بسيطة الجسم ، والهطل دوام السيلان في سكون كذا حكى السكري وقال الهطلان مطر إلى اللبن ماهو ، وأما السح فهو عموم الانصباب ومنه يقال شاة ساح كأن جسمها أجمع يصب ودكا (١) .

(الفرق) بين اللمع واللمع أن اللمع أصله في البرق وهي البرقة ثم الأخرى المرة بعد المرة ، واللمع مثل اللمع في ذلك إلا أن اللمع لا يكون إلا من بعيد هكذا حكاه السكري في تفسير قول امرئ القيس :

وتخرج منه لامعات كأنها اكف تلقى الفوز عند المفيض

والبرق أصله فيما يقع به الرعب ولهذا استعمل في التهديد .

(الفرق) بين التبديل والابدال قال الفراء التبديل تغيير الشيء عن حاله ، والابدال جعل الشيء مكان الشيء .

(الفرق) بين الدلو والذنوب أن الدلو تكون فارغة وملأى ، والذنوب لا تكون إلا ملأى ولهذا سمي النصيب ذنوباً قال الشاعر :

أنا إذا ساجلنا شريب لنا ذنوب وله ذنوب فإن أرى كان له القليب

قلولاً أنها مملوءة ما كان لقوله * لنا ذنوب وله ذنوب * معنى وكذا قول علقمة * فحق لساس من نذاك ذنوب * ساجلنا شاركتنا في الاستقاء

بالسجال والذنوب تذكر وتؤنث . وهكذا :

(الفرق) بين الكأس والقدح وذلك أن الكأس لا تكون إلا مملوءة والقدح تكون مملوءة وغير مملوءة . وكذلك الفرق بين الخوان والمائدة وذلك أنها لا تسمى مائدة إلا إذا كان عليها طعام وإلا فهو خوان وآله سبحانه وتعالى أعلم .

تم الكتاب بحمد الله وعونه

وعد أبواب الكتاب في المقدمة يغني عن الفهرس

(الخطأ والصواب واختلافات نسخة قابلنا بها بعد الطبع)

الصفحة السطر		
١٢	٨٣	ساعة بينها
١٩	٨٩	روثة أنفها
٧	١٠٥	على المنعة
٩	١٠٥	على المنعة
٢٠	١٠٨	تطلع عليها
٢	١١٩	بحيث لا قرب أقرب منه
٢٤	١٣٩	ومنه قيل البر لسعته
١٢٤٩	١٥٤	في لسان العرب والحيارين .
١	٢٠٢	آجن مدفان
٢	٢٠٢	الشيء أنشئ
١٥	٣٠٥	إياها من مال
٢٠	٢١٣	بين العجيب والطريف
٢١	٢١٣	وهو ما يستطرفه

دِيَوَانُ الْمُعَسَّكَانِي

لِلْإِمَامِ اللَّغَوِيِّ الْأَدِيبِ أَبِي هِلَالٍ الْعَسْكَرِيِّ

تفضلت « مجلة الهداية الإسلامية الجليلة » بتقريره بقولها :

هو كتاب جامع لأبواب الأدب وفنونه ، يروعك منه أنه لم يترك باباً من الوصف إلا أتى عليه ، وهو جزآن ، مصحح على نسختي الإمامين الشيخ محمد عبد . والشيخ محمد محمود الشنقيطي ، مع مقابلة بعضهما بنسخة المتحف البريطاني .

يجمع الزوائد ومنبع الفوائد للشمسي (في الزيادات على كتب السنن الستة) ١٠ أجزاء.

منجد المقرئين ومرشد الطالبين وطبقات قراء العشرة لابن الجزري

شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد (ثمانية أجزاء)

شرح أدب الكاتب للجويعي . المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماصة لابن جني .

تجريد التمهيد لمافي الموطأ من المعاني والاسانيد المسمى بالتهذيب لحديث الموطأ

وتراجم شيوخ الامام مالك واختلاف الموطآت لابن عبد البر .

الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة . المسائل والاجوبة لابن قتيبة

القصد والامم في التعريف بأنساب العرب والعجم والالبناء على قبائل الرواه

(وهو المدخل للاستيعاب) لابن عبد البر . الحاوي للفتاوى للسيوطي

الاتقاء في فضائل الفقهاء . مالك والشافعي وأبي حنيفة وأصحابهم لابن عبد البر

إعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين ﷺ لابن طولون

الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوي (وهو كتاريخ للتاريخ الاسلامي)

الكشف عن مساوي المتنبي للصاحب بن عباد وذم الخطأ في الشعر لابن فارس

تبيين كذب المفتري فيما نسب الى الامام الاشعري المعروف بطبقات الاشاعرة

لابن عساكر (فيه زهاء ثمانين ترجمة)

شروط الائمة الخمسة (البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي) للحازمي

انتقاد (المغني عن الحفظ والكتاب) للقدسي

نجى الجنيتين في تمييز نوعي المتئين للمحبي (وهو كمعجم للمبنيات العربية)

أخبار الظراف والمتاجنين (من الرجال والنساء) لابن الجوزي

وسائل تاريخه لابن طولون : الفلك المشحون بأحوال محمد بن طولون والشمعة

الغنية في أخبار القلعة الدمشقية والمعزة في تاريخ إمارة والنكت التاريخية

الحث على التجارة والصناعة والعمل والرد على من يدعي التوكل بترك العمل للخلال

ذيول تذكرة الحفاظ للحسيني وابن فهد والسيوطي والطهطاوي

دفع شبه التشبيه لابن الجوزي ، الطب الروحاني لابن الجوزي

بيان زغل العلم والطلب للذهبي (وهو كوجز من تواريخ العلوم الاسلامية)

اتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل لابن علان ورسالة في النحو للصناديقي

للتوكل في ما وافق من العربية اللغات العجمية وأصول الكلمات اللغوية للسيوطي

التعليل وأخبار الطقيلين وأشعارهم للخطيب البغدادي

دُخَانُ الْعُقْبَى فِي مَنَاقِبِ ذَوِي الْفُحْرِ

تأليف العلامة الحافظ محب الدين أحمد بن عبد الله الطبري

عن نسخة دار الكتب المصرية ، ونسخة الخزانة التيمورية

عنيت بشره

مَكْتَبَةُ الْقُدْسِ

لِصَيِّدِيهِ الْإِسْلَامِ الْقُدْسِيِّ

بِابِ الْخَلْقِ بِحَارَةِ الْجَدَاوِيِّ بِدَرْبِ سَعَادَةِ الْقَاهِرَةِ

((سنة ١٣٥٦ و حقوق الطبع محفوظة))



Bibliotheca Alexandrina



0420046